
وزارة التربية


مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

تاريخ التعليم في دولة الكويت

« دراسة توثيقية »

المجلد السادس

أولا : التعليم العالي ووزارة التعليم العالي

ثانيا : جامعة الكويت

ثالثا : تاريخ التعليم الديني في الكويت

رابعا : كارثة الاحتلال العراقي وأثرها في المؤسسات التعليمية

مركز البحوث والدراسات الكويتية

الكويت - ٢٠٠٢م

تاريخ التعليم في دولة الكويت

«دراسة توثيقية»

المجلد السادس

فهرسة مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر

تاريخ التعليم في دولة الكويت : دراسة توثيقية/ إعداد عبد العزيز حسين وآخرون -ط ١-
الكويت : مركز البحوث والدراسات الكويتية ، ٢٠٠٢م .
٦ مج ، ٢١×٢٧سم
ردمك .- ٧٩ -٣٢-٩٩٩٠٦ (مجموعة)
ردمك ٤ - ٨٠ - ٣٢ - ٩٩٩٠٦ (مج ١ .)
ردمك ٢ - ٨١ - ٣٢ - ٩٩٩٠٦ (مج ٢ .)
ردمك ٠ - ٨٢ - ٣٢ - ٩٩٩٠٦ (مج ٣ .)
ردمك ٩ - ٨٣ - ٣٢ - ٩٩٩٠٦ (مج ٤ .)
ردمك ٧ - ٨٤ - ٣٢ - ٩٩٩٠٦ (مج ٥ .)
ردمك ٥ - ٨٥ - ٣٢ - ٩٩٩٠٦ (مج ٦ .)
المحتويات : مج ١ . ، التعليم في الكويت منذ نشأتها حتى سنة ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م) : البدايات الأولى - مج ٢ . مجلس المعارف في ٢٥ عاما (عصر التنوير) - مج ٣ . : الاستقبال وقيام وزارة التربية - مج ٤ . وزارة التربية عام ١٣٩١هـ (١٩٧٢م) وما بعده - مج ٥ . تاريخ التعليم الفني والتدريب المهني والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب - مج ٦ . أولا : التعليم العالي ووزارة التعليم العالي - ثانيا : جامعة الكويت - ثالثا : تاريخ التعليم الديني في الكويت - رابعا : كارثة الاحتلال العراقي وأثرها في المؤسسات التعليمية .
بيليوجرافيا : ص ص
١- التربية - الكويت - تاريخ ٢ . - التعليم - الكويت - تاريخ
ديوي ٣٧٠, ٠٩٥٣٨ .

مركز البحوث والدراسات الكويتية ص . ب : ٦٥١٣١ المنصورية . (35652) - كويت
فاكس : ٢٥٧٤٠٧٨ - هاتف : ٣/ ٢٥٧٤٠٨١
بريد الإنترنت : E-Mail: Webmaster @ crsk.org
شبكة الإنترنت : Homepage: http: //www. crsk.org



وزارة التربية



مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

تاريخ التعليم في دولة الكويت

«دراسة توثيقية»

المجلد السادس

أولا: التعليم العالي ووزارة التعليم العالي

ثانيا: جامعة الكويت

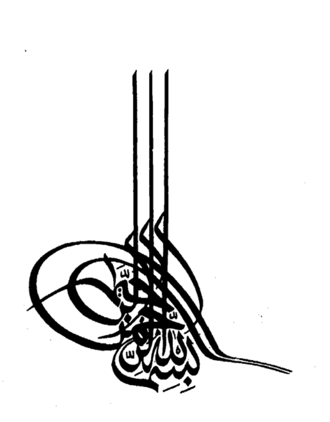
ثالثا: تاريخ التعليم الديني في الكويت

رابعا: كارثة الاحتلال العراقي وأثرها في المؤسسات التعليمية

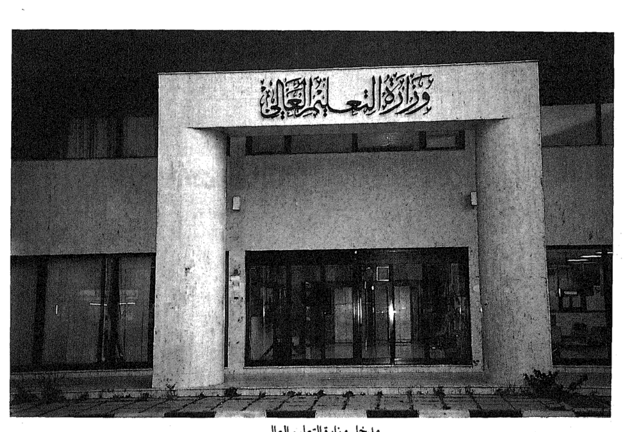


مركز البحوث والدراسات الكويتية

الكويت - ٢٠٠٢م



أولا: التعليم العالي ووزارة التعليم العالي



مدخل وزارة التعليم العالي

التعليم العالي

وزارة التعليم العالي

تم استحداث هذه الوزارة بموجب المرسوم الأميري رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٨م ، وبذلك انفصل التعليم العالي عن وزارة التربية بعد أن رعته ٢٢ عاما ومنحته المزيد من الرعاية المباشرة ، ودعمت نشاطه واتجاهاته ، وهذا يعني أن قيام وزارة التعليم العالي جاء متأخرا عن قيام التعليم العالي ممثلا بالتعليم الجامعي والتطبيقي ، وقد جاء إنشاء وزارة التعليم العالي لمواجهة الإقبال المطرد والازدياد المستمر للطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي من ناحية ، ونتيجة للتوسع في أشكال هذا التعليم وأنماطه وتعدد مؤسساته من ناحية أخرى ، لذلك برزت ضرورة وجود جهة إشرافية عليا تتولى الربط بين مؤسساته وتنسق اتجاهاته وتخطط لطموحاته في إطار الاحتياجات الوطنية التنموية .

وتبعا لذلك صدر المرسوم الأميري رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨٨م بشأن نقل تبعية جامعة الكويت إلى وزير التعليم العالي ليكون الرئيس الأعلى لمجلس الجامعة ويتولى جميع الاختصاصات المقررة للوزير في القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦م ، كما صدر أيضا المرسوم رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٨ بشأن نقل تبعية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إلى وزير التعليم العالي ومباشرة جميع الاختصاصات المقررة للوزير في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٢م . وأخيرا ، بعد الغزو العراقي ، صدر المرسوم ١٨٢ لسنة ١٩٩٢م بإلحاق المعهد العالي للفنون المسرحية والمعهد العالي للفنون الموسيقية بما فيه معهد الدراسات الموسيقية بوزارة التعليم العالي .

والأهداف التي حددت للوزارة هي تولي كل ما يتعلق بأمور التعليم الجامعي والتطبيقي والفني ومتابعتها كما يلي :(١)

١- متابعة شؤون البحث العلمي الذي تقوم به كليات التعليم العالي ومعاهده ، وتوظيفها لخدمة المجتمع والارتقاء به ووصله بحضارته العربية والإسلامية .

٢- تلبية حاجات البلاد من المتخصصين الفنيين والخبراء في مختلف المجالات ، مع مراعاة خطط التنمية للدولة .

---

(١) عن نشرة وزارة التعليم العالي بعنوان «نبذة عن وزارة التعليم العالي» ص ٢ - ٤ ، وانظر دليل التعليم في الكويت لسنة ٨٥ ص ٥٠ - ٥١ .

٣- الإسهام في رقي الفكر ، وتقدم العلوم ، وتنمية القيم الإنسانية والاستخدام الأمثل للتقنية .

الاختصاصات العامة لوزارة التعليم العالي :

حدد المرسوم الأميري الصادر في ١٦/ ١٠/ ١٩٨٨م بشأن وزارة التعليم العالي الاختصاصات الرئيسية على النحو التالي :

١- وضع الإطار العام للسياسات والخطط اللازمة لتطوير التعليم في شقيه ، الجامعي والتطبيقي ، ومتابعة تنفيذها .

٢- الإشراف على خطط وبرامج إعداد وتنمية القوى البشرية وتنفيذها عن طريق إتاحة فرص التعليم العالي والتخصص في مختلف ميادين العلوم الطبيعية والإنسانية وتخريج الأعداد المناسبة من المتخصصين والفنيين والخبراء .

٣- تهيئة سبل التفوق والتنافس العلمي بين الطلاب والدارسين والباحثين وإتاحة الفرص المتكافئة أمام المتفوقين لتكملة الدراسات العليا في التخصصات العلمية المختلفة .

٤- إيفاد الطلبة في بعثات دراسية إلى الجامعات والمعاهد العليا في الخارج .

٥- التنسيق مع مجلس الخدمة المدنية وغيره من الجهات بشأن قواعد البعثات والإجازات الدراسية وإيفاد العاملين بالدولة والهيئات والمؤسسات العامة من الكويتيين إلى الخارج .

٦- توحيد جهة الإشراف على جميع فئات الدارسين في الخارج وتوحيد قواعد الإيفاد والشروط الواجب توافرها في الجامعات والمعاهد التي يوفدون إليها .

٧- الإشراف على مؤسسات التعليم العالي التالية لمرحلة التعليم العام وفقا لأحكام القوانين واللوائح المنظمة لها .

٨- تشجيع وتنسيق حركة البحث العلمي بين مختلف هيئات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في البلاد ، ووضع الأسس الكفيلة للاستفادة منها في حل مشكلات المجتمع وقضايا التنمية فيه .

٩- المساهمة في القيام بالخدمات التدريبية التي تنقل التطورات العلمية المستجدة إلى الخريجين في مجالات عملهم المختلفة .

١٠- الاهتمام بالإرشاد الميداني في مختلف النواحي التطبيقية في المجالات التي تختص بها الوزارة ، بهدف خدمة المجتمع وتطويره .

١١- الاهتمام بالشؤون العلمية والثقافية والرياضية وشؤون رعاية الشباب لطلبة الجامعة والمعاهد العليا والدارسين والباحثين العلميين بها ، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الوزارات والهيئات العلمية العربية والدولية .

وبالإضافة إلى تلك الاختصاصات فإن الوزارة تعي أن عملية التواصل بين الشعوب تعني في حقيقة الأمر إبعاد شبح الحروب بينها ، وتحقيق السلام العادل وتسهيل التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، وعملية التواصل هذه تؤدي إلى معرفة جذور الحضارة ومظاهر الحياة الثقافية لدى الشعوب ، ولتحقيق ذلك تحرص دولة الكويت على إنشاء المراكز والمكاتب الثقافية باعتبارها إحدى الوسائل لتنظيم هذا العمل ، مع الاهتمام بتزويد تلك المكاتب بالعناصر الوطنية المثقفة الواعية لأساليب تقديم الصورة الحضارية في وطنها إلى الدول التي تعمل بها ، القادرة على معرفة الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية لتلك الدول .

وفي ضوء ما تقدم فإن الوزارة تشرف على المكاتب الثقافية في الخارج لمتابعة تلك القضايا المطروحة ومتابعة طلبة بعثات الوزارة والإشراف على الطلبة والموظفين المبتعثين لمواصلة دراستهم من قبل الجهات الأخرى .

وعلى الرغم من التخوف الذي أبدته بعض الأوساط عند قيام هذه الوزارة من عدم تمكنها من إيجاد الحلول الجذرية للمشكلات البيروقراطية التي يعاني منها التعليم العالي في الكويت من جهة ، واستقلالية التعليم العالي من جهة اخرى ، فإن وزارة التعليم العالي بذلت جهدها في القيام بالمهمات التي أوكلت إليها كجهة إشرافية وتخطيطية عليا تعني برسم الإطار العام لسياسات التعليم العالي في البلاد نتيجة التوسع الذي طرأ على هذا التعليم في طلابه وأنماطه ومؤسساته .

الهيكل التنظيمي للوزارة :

الوزير هو المسؤول عن وزارته وله مستشارون يختارهم ليعاونوه بالرأي والمشورة .

أما وكيل الوزارة * فهو يرأس الهرم الإداري والمالي والفني في الوزارة علاوة على ما يتم تفويضه

* في ١٩ من سبتمبر ١٩٩٣م، صدر مرسوم أميري بتعيين الأستاذة الدكتورة رشا حمود الصباح وكيلة لوزارة التعليم العالي لتصبح أول امرأة تشغل منصب وكيل وزارة بالأصالة في تاريخ الدولة، علما بأن أول وكيل لوزارة التعليم العالي هو الدكتور مساعد الهارون.

به من ممارسة أية اختصاصات وزارية ، ويساعد وكيل الوزارة في تسيير أمور الوزارة وكيلان مساعدان ، أحدهما للشؤون الإدارية والمالية والثاني لشؤون البعثات والعلاقات الثقافية ، وبالإضافة إلى المكتب الفني ، تتبع وكيل الوزارة بصورة مباشرة الأجهزة التالية :

- إدارة التخطيط والتنسيق وبحوث التعليم العالي .

- إدارة التطوير الإداري والتدريب .

- مكتب الشؤون القانونية .

- مركز المعلومات .

كما تتبع وكالة الوزارة المكاتب التالية :

- المكاتب الثقافية في الخارج .

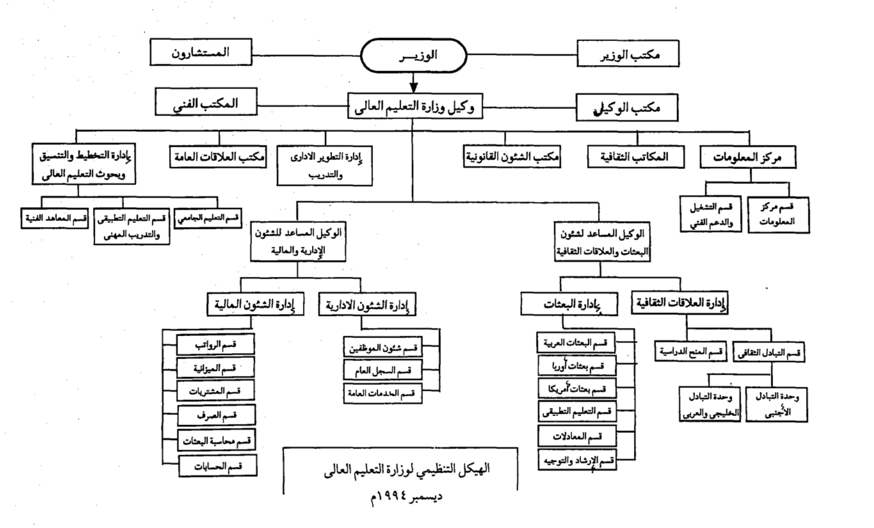
- مكتب العلاقات العامة والإعلام .

وهناك وكيلان مساعدان للوزارة :

- الوكيل المساعد لشؤون البعثات والعلاقات الثقافية ، وتتبعه إدارة البعثات وإدارة العلاقات الثقافية .

- الوكيل المساعد للشؤون الإدارة والمالية وتتبعه إدارة الشؤون الإدارية ، وإدارة الشؤون المالية .

والجدول التالي يوضح ذلك الهيكل :



الهيكل التنظيمي لوزارة التعليم العالى
ديسمبر ١٩٩٤م

ومن المهم أن نلاحظ في هذا الهيكل التنظيمي الاختصاصات المختلفة ، **فوكيل الوزارة من مهماته :**

١ - إعداد مشروعات الخطط والبرامج التطويرية في المجالات التعليمية والثقافية والتربوية والفنية بالتعاون مع الجهات المعنية داخل الوزارة وخارجها محليا ودوليا .

٢ - ترجمة وتطوير وإدارة نشاط الإدارات المختلفة في الوزارة والمكاتب الثقافية التابعة لها ، والإشراف على الملحقين والمستشارين الثقافيين في الخارج .

٣- تدعيم التشاور والتعاون والتنسيق مع جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والمؤسسات العلمية الأخرى الملحقة بالوزارة .

٤ - إعداد الاتفاقات في المجالات الثقافية والتربوية والتعليمية والتطبيقية والفنية وغيرها مع الجهات الأخرى محليا ودوليا .

٥- تمثيل الوزارة في المؤتمرات والندوات داخل الكويت وخارجها ، وتوقيع العقود بتكليف من الوزير .

٦- الإشراف على الشؤون القانونية المتعلقة بأعمال الوزارة وأنشطتها المختلفة .

- أما المكتب الفني فمن مهامه :

الإشراف على الوحدات التنظيمية التابعة لاختصاصات وكيل الوزارة والعمل على متابعة تنفيذ اختصاصاتها .

- وأما مركز المعلومات فيختص :

بالإشراف على أنشطة وفعاليات نظم المعلومات ، وتشغيل الدعم الفني للحاسوب ، وخدمات المكتبة والتوثيق مع مواكبة التطورات والتقنيات الحديثة واستخدامها ، وتطوير البرامج ونظم المعلومات ، وتطبيق برامج تنمية المهارات في مجال المعلومات .

- وأما المكاتب الثقافية :

فيشمل عملها الإشراف على جميع الطلبة الكويتيين الذين يدرسون في مقر بعثاتهم ، سواء كانوا من بعثات وزارة التعليم العالي ، أو من الطلاب الذين يدرسون على نفقتهم الخاصة ، أو من الموظفين الموفدين من قبل ديوان الموظفين أو جامعة الكويت أو الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

أو معهد الكويت للأبحاث العلمية أو الوزارات والمؤسسات الحكومية أو الأهلية ، بالإضافة إلى الشركات ومبعوثي سمو الأمير وسمو ولي العهد ومبرة الشيخ صباح السالم ومبرة الشيخ عبد الله المبارك الصباح وغيرها من المبرات .

- **وتقوم المكاتب الثقافية بالإضافة إلى ذلك :**

- بمتابعة تنفيذ الاتفاقات الثقافية المعقودة مع الدول الأخرى .
- بدراسة الأنشطة الثقافية والتربوية والعلمية وتزويد الوزارة بالتقارير الكاملة عنها دوريا .
- تنسيق التعاون الثقافي والعلمي بين الكويت والدول الأخرى المتعاقدة معها .
- المشاركة في الأنشطة الثقافية التي تقوم بها المكاتب الثقافية لدى الدول .
- إقامة المعارض عن نهضة الكويت .
- ترتيب سفر الأساتذة الزائرين أو المعينين في الكويت .
- تزويد المكتبة المركزية بنسخة من رسائل الماجستير والدكتوراه التي يعدها المبعوثون الكويتيون .
- تسهيل استقبال طلاب البعثات وقبولهم ، وتلقي القرارات المتعلقة بهم ورعايتهم اجتماعيا والنظر في مختلف شؤونهم ومعونتهم على حل المشكلات التي تصادفهم .

وزراء التعليم العالي :

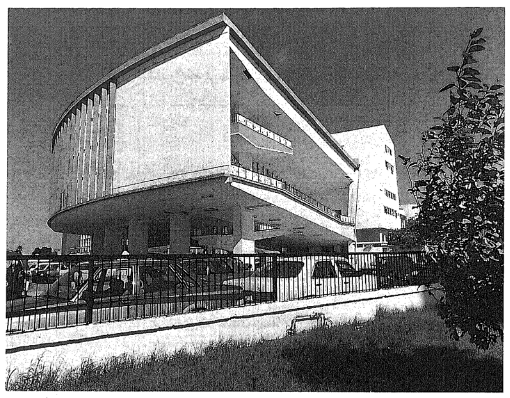
هذا وقد تولى وزارة التعليم العالي منذ إنشائها حتى سنة ١٩٩٩م :

- الأستاذ الدكتور علي عبد الله الشملان من ١٩٨٨م حتى ١٩٩٢م .
- الدكتور أحمد عبد الله الربعي من ١٩٩٢م حتى ١٩٩٦م .
- الأستاذ الدكتور عبد الله يوسف الغنيم من ١٩٩٦م حتى ١٩٩٨م .
- الدكتور عبد العزيز غانم الغانم من ١٩٩٨م حتى ١٩٩٩م .
- الدكتور يوسف حمد حسن الإبراهيم من ١٩٩٩م حتى ٢٠٠١م .
- الدكتور مساعد راشد الهارون من ٢٠٠١م .

ثانيا: جامعة الكويت

مقدمة

يعد العصر الحالي عصر العلم بجميع مفاهيمه وأبعاده وتقنياته ، وكان العلم ولا يزال سلاح الإنسان من أجل المعرفة والتحرر من الجهل والتخلف وكانت المدارس ودور العلم هي المكان الطبيعي لتبادل الأفكار وتبادل المعرفة ، فبرزت أجيال حملت مشاعل الحضارة من جيل إلى جيل ومن مجتمع إلى آخر .



مبنى جامعة الكويت

ونتيجة لتطور الحياة وتنوع متطلباتها ، فقد تطورت أهداف التعليم واتسعت مجالاته مع تعدد احتياجات المجتمع وواجباته ، ولم تعد المدرسة مجرد مكان لتلقين المعلومات ، بل أصبحت مؤسسة علمية اجتماعية . كما ظهرت الجامعات والمعاهد والمؤسسات العلمية المختلفة التي تعمل على الإسهام في ركب الحضارة الإنسانية وبناء عالم أفضل ، وذلك بتوفير الظروف والإمكانات التي تساعد على تحقيق الأهداف التربوية والاجتماعية والعلمية لخلق مجتمع راق سليم التفكير ومواطنين صالحين

يعرفون ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات ، مجتمع متسلح بالعلم كأسلوب للتفكير والعمل ليلحق بالركب الحضاري العالمي المتطور . وهذا ما دعا إليه الإسلام ، فقد جاءت آيات كريمات وأحاديث شريفة تشجع على طلب العلم والتزود به .

قال تعالى : ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾[1] .

وفي الحديث الشريف لرسول الله ﷺ يقول : «اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد» ، ويقول : «طلب العلم فريضة على كل مسلم» .

لقد تميز التعليم حتى اكتشاف النفط في الكويت بأنه كان أهليا وبجهود شخصية ، وبكثرة تعليم الأولاد للحاجة الماسة إليهم ، وقلة تعليم البنات لعدم اشتغالهن بالخدمات العامة ، وإذا تعلمن فيكون ذلك لقراءة القرآن فقط .

وكان التعليم ذا صلة وثيقة بالتجار والتجارة وحساب الغوص والسفر ومعرفة أنصبة العاملين في السفن الشراعية من نواخذة وبحارة ، ولهذا كان ينتعش ويتسع عند نشاط التجارة ويتقلص عند حدوث الأزمات الاقتصادية ، وكان الغرض الأساسي من التعليم بمختلف أشكاله هو تعلم أصول الدين وقراءة القرآن الكريم وعلم الحساب ثم توفير حاجات التجارة من الكتبة والمحاسبين .

كان استخراج النفط وتصديره إيذانا بابتداء مرحلة جديدة لا في قطاع التعليم فحسب ، بل في القطاعات الأخرى . فقد وجدت الدولة أنه لا سبيل إلى الارتقاء بالاقتصاد والإنتاج الوطني إلا بإعداد العنصر البشري الإعداد الذي يسمح له بتسيير عملية الاقتصاد ، والاستجابة إلى حاجات المجتمع الحديث المتزايدة من مهندسين وأطباء ومعلمين وإداريين وفنيين ومتخصصين وعلماء مبدعين ، لما لهؤلاء جميعا من دور مهم وأساسي في تحقيق التنمية القومية ، فالعنصر البشري هو أهم عناصر الإنتاج من أجل العمل الحاسم للتقدم والرقي .

ولهذا ، اهتمت الدولة بالتعليم وبتنشئة الأجيال ، ويتضح ذلك من رصد الميزانيات الطموحة لهذا الغرض كما تطلعت الكويت في أثناء مسيرتها التعليمية المضطردة منذ عام ١٩٣٦م إلى :

– تطوير الحياة والثقافة وإجراء البحوث العلمية وعلى الأخص في المجالات التي تخدم البيئة المحلية والدول المجاورة .

(١) الآية ٢٨ من سورة فاطر .

- إكمال سلم التعليم بإقامة جامعة تعمل على رفع مستوى التعليم كله بصفة عامة .

- توفير حاجات البلاد من المدرسين والمهندسين والأطباء والقانونيين والاقتصاديين وغيرهم من الفنيين من أبناء الكويت والذين نحن في أمس الحاجة إليهم في خطط التنمية المختلفة .

- التغلب على مشكلات إيفاد البعثات من خريجي المدارس الثانوية في سن مبكرة وما تؤدي إليه من ارتفاع نسبة الفشل والضياع ماديا ووجدانيا .

- مواجهة الأعداد المتزايدة من خريجي المدارس الثانوية ، وتفادي مشكلة عدم وجود الأماكن لهم في الجامعات والمعاهد الخارجية نظرا لتزايد أعدادهم بصورة مستمرة .

- إفساح المجال أمام أبناء الخليج العربي للتعليم الجامعي بما يعود بالخير عليهم وعلى بلادهم الشقيقة ، وتوثيق صلة الأخوة بيننا .

- التعاون على أعلى المستويات العلمية التعليمية مع الجهات العربية والأجنبية بما فيه الخير للبلاد وللوطن العربي وللإنسانية جمعاء .

ومع حلول القرن الحادي والعشرين فإن مجتمعات العالم أصبحت تعتمد على شبابها المزود بالعلم والمعرفة كي تواكب ضرورات الحياة والتقدم التكنولوجي المتزايد ، ومثل هذا التأهيل لن يتوافر إلا في التعليم العالي الجامعي ، كما أن ضرورات التنمية تقتضي تطوير العملية التربوية وتنوع التعليم العالي وتخصصاته ، وهذا الهدف تبنته حكومة الكويت ، فأنشأت جامعة الكويت ، صرحا شامخا للتعليم العالي والجامعي في الكويت لتستوعب الأعداد المتزايدة من الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة ، المتعطشين للعلم(*) .

(*) إن ما جاء عن كليات الجامعة وأقسامها في وضعها الحالي هو ما أوردته الجامعة في كتابها بعنوان «جامعة الكويت منبر فكر ومنارة ثقافية» الذي صدر عام ١٩٩٦م ، وكان رأي اللجنة الاستشارية العليا لمشروع توثيق وعرض تاريخ التعليم أن الجامعة هي أحق الجهات بالحديث عن نفسها ، وأضافت اللجنة ما رأت ضرورة إضافته عن تاريخ إنشاء الجامعة وخطوات التنفيذ الأولى والصعوبات التي واجهت عملية الإنشاء ، كما أضافت دور الجامعة في التنمية الثقافية ولم تنس تثبيت أسماء أعضاء مجالس الجامعة منذ إنشائها وحتى اليوم إضافة إلى أسماء مديريها وأمنائها العامين وعمداء كلياتها .

بداية التفكير في إنشاء الجامعة :

حين أنشئ مجلس المعارف سنة ١٩٣٦م كان من الطبيعي أن يبدأ الاهتمام بالمراحل التعليمية الأولى : الروضات والابتدائية ، فكان الهدف الأول من التعليم في هذه الفترة هو تزويد الجيل الناشئ ببعض العلوم للأمور الحياتية ، ولكن بعد عشر سنوات وبعد أن تدفقت الثروة النفطية ،وبعد أن بلغت الدفعات الأولى نهاية المرحلة الابتدائية خامرت الأحلام بعض الروّاد في ازدهار التعليم ، وحققوها في أول الأمر من خلال البعثات ، ثم بعد عشر سنوات أخرى كانت زيادة الموارد النفطية يقابلها اتساع مماثل في التطلعات والأحلام وسدّ الحاجات ، وهنا بدأ التفكير في إنشاء جامعة محلية ، ولكن التفكير في إنشاء جامعة محلية لم يمر بالخاطر إلا في السنوات الأخيرة من عقد الخمسينيات ، وكانت هذه الفكرة جوابا على تساؤل أخذ يعبر عن نفسه بتواضع ، لماذا لايتم العمل على استكمال السلم التعليمي كله بعد الثانوية وذلك بإنشاء جامعة كويتية؟ لاسيما وأن الدولة لاتستطيع الاستمرار في إرسال الخريجين من الثانوية إلى الدراسة في الخارج على الدوام .

كان جواب مجلس المعارف مع بعض الرواد الأوائل أن ذلك ممكن ، وأن تحويل الوفرة المادية إلى وفرة علمية ، ونبع النفط إلى نبع علمي ؛ يحتاج إلى خبرات وجهود كثيرة صعبة ، ولكنه في كل الأحوال ممكن ، ولم يتردد مجلس المعارف في ركوب هذا الطموح البعيد ، وخطا خطوته الأولى سنة ١٩٦٠م عندما تقدمت معارف الكويت بطلب إلى مدير عام منظمة اليونسكو لترشيح خبير لدراسة موضوع إنشاء نواة للجامعة الكويتية ، واستجابت اليونسكو لطلب المعارف فرشحت السير إيفور جينجز الأستاذ في كلية ترينتي بجامعة كيمبرج ونائب رئيس جامعة سيلان سابقا للانضمام إلى اللجنة المكونة من د .سليمان حزين مدير جامعة أسيوط ود .قسطنطين زريق من الجامعة الأمريكية اللذين وجهت إليهما معارف الكويت دعوة رسمية لدراسة موضوع إنشاء نواة للجامعة الكويتية ، وهم مجموعة من الخبراء يمثلون أرقى أنظمة التعليم الجامعي في العالم وهي : النظام الإنجليزي ، ويمثله د .جينجز ، والأمريكي ويمثله د .قسطنطين زريق ، والفرنسي ثم المصري ويمثله د .سليمان حزين ، وقد وصل الخبراء في الأسبوع الأول من شهر فبراير ، وقاموا بدراسات شاملة وافية عن الكويت وفي ضوئها قدموا تقريرا شاملا حول إمكانية تأسيس نواة للجامعة الكويتية (١) .

---

(١) تقرير المعارف للعام الدراسي ٦٠/ ١٩٦١م ص٢٠٧ .

وتألفت من هؤلاء أول لجنة رسمية تنظر في إمكان إنشاء جامعة محلية في الكويت ، وحددت معارف الكويت مهمة اللجنة وصلاحيتها في الأمور التالية :(١)

١-دراسة إمكانية إنشاء جامعة الكويت .

٢- تقديم الاقتراحات الخاصة في حالة الموافقة على الإنشاء :

- تحديد موعد التنفيذ .

- تحديد طريقة التنفيذ .

وقد وجدت اللجنة من المسؤولين ، وعلى رأسهم رئيس المعارف ومدير المعارف حماسة عارمة للمشروع وتصميما على تنفيذه ، وكان ثم أكثر من سبب يدعو إلى العمل على تحقيقه .

وقضت اللجنة في الكويت عشرة أيام (٣-١٤ فبراير ١٩٦٠م) وقدمت تقريرها .

وكانت فكرة إنشاء الجامعة مشروعا حضاريا ضخما لايقتصر على كونه استكمالا لسلم التعليم حتى ترتفع ذراه ولكنها كانت محاولة لنقلة حضارية أساسية شهدها المجتمع الكويتي في مطالع عهده الاستقلالي ، مع بداية الستينيات من هذا القرن ، واستجابة للطلب الاجتماعي والحضاري المتزايد على التعليم بعامة وعلى التعليم العالي والجامعي بخاصة ، كما كانت رمزا لتطلعات المجتمع الكويتي إلى أفضل مثال للدولة ، لهذا مرت الجامعة في السنوات الأولى للإنشاء بتفاعلات كان لزاما أن تمر بها قبل أن تستقر على الشكل الذي استقرت عليه ؛ صرحا عملاقاً للعلم محوطا بالالتزام والوعي والحرص على خدمة المجتمع وتطويره .

---

(١) جميع المعلومات والإحصاءات الواردة في هذا البحث أخذت عن :

أ - كتاب تقويم جامعة الكويت لعام ٦٦-١٩٦٧م .

ب- كتاب الجامعة والمجتمع (جامعة الكويت ٦٦/ ١٩٦٨م) .

جـ- كتاب الجامعة في عيدها العشرى .

د- كتاب جامعة الكويت في ٢٥ عاما .

هـ- معلومات عن الكويت وجامعة الكويت .

و- بحث كتبه الأستاذ أنور النوري .

ز- وثائق ومستندات لجنة تاريخ التعليم والتقارير المحفوظة لديها .

ح- المعلومات الإحصائية التي أخذت من إدارة الإعلام والمعلومات في الجامعة لما بعد سنة ٩١-١٩٩٢م .

ط- بالإضافة إلى الأحاديث المنشورة والمسجلة لمن عملوا لإنشاء الجامعة وإلى المعلومات الشخصية .

لكن طابع السرعة في التنفيذ هو الذي يلاحق المسؤولين عن التربية والتعليم في البلاد بعد. أن صار بدهيا أن الإمكانات المادية موفورة والإمكانات الفنية يمكن استقدامها لإنشاء الجامعة ، ولم تجد . نة الخبراء التي كلفت دراسة المشروع مانعا ، والحالة هذه ، من الموافقة على مبدأ الإنشاء بل وجدته أمرا ضروريا ، لكنها في تقريرها المفصل عن النتائج التي توصلت إليها دراستها للموضوع رأت أنه إذا ما أريد لهذا المشروع أن يخرج إلى حيز الوجود فإنه يحتاج إلى فترة من الإعداد الدقيق قد تمتد إلى سنتين أو أكثر من ذلك في بعض الدراسات [1] ؛ لهذا لم تحدد اللجنة سنة معينة لافتتاح الجامعة تاركة ذلك لاستكمال الظروف والاستعداد ، لكنها رأت في تقريرها :

١- تقديم المقترحات والأسس الأولية لإنشاء الجامعة وشروط تأسيسها .

٢- تحديد نوعية الدراسات المطلوبة والأقسام العلمية والأدبية فيها .

تقرير لجنة إنشاء الجامعة :

في المقدمة ذكرت اللجنة أنه من الصعب إعطاء جواب حاسم لقضية إنشاء جامعة في الكويت أو إعطاء صورة عن تنظيمها العام وأقسام دراستها قبل تقدير احتياجات المجتمع تقديرا ملموسا وقبل أن تتخذ اتجاهات التطور في الكويت شكلا بيّن المعالم» [2] ، «وليست دراسة مثل هذه الأمور العامة متوافرة ، وكان الوقت محدودا ، لذا كانت تقديرات اللجنة محاولة مبدئية ، ويجب أن توالي الدراسة وأن تربط بالاتجاه العام للتخطيط الذي بدأته الكويت وبدراسات أخرى وبنواحي العمل في الجامعة المقترحة .

وبعد أن اتصلت اللجنة بالشخصيات المختلفة وزارت المواقع ودرست الإحصائيات ذكرت الحاجة إلى تعليم جامعي عال في الكويت ، وأوضحت :

١- أهمية الدور الذي تلعبه الجامعة في تطوير الحياة والثقافة للمجتمع بتزويده لابحاجته من الفنيين [3] فقط ولكن من قادة المجتمع .

٢- أهمية الجامعة في أنها ذروة النظام التعليمي وتساعد المجتمع في الحفاظ على ثقافته الخاصة وتطويرها .

---

(١) سليمان حزين وآخرون - تقرير لجنة خبراء الجامعة سنة ١٩٦٠م ص٦ .

(٢) تقرير لجنة خبراء الجامعة (١٤ فبراير ١٩٦٠م) ص٢ .

(٣) المصدر السابق ص٤ .

٣- الجامعة مركز يسعى فيه الإنسان إلى الحقيقة كغاية في حد ذاتها وتخلق الشعور بالمسؤولية [١] .

وتنطبق هذه الأمور على الكويت التي كان عدد سكانها بحسب إحصاء ١٩٥٧م [٢٠٦١٧٧ نسمة] ، وتنتج ٧١ مليون طن سنة ١٩٥٩م ، وتحقق عائدا قدره ١٥٠ مليون جنيه استرليني لخزانة الدولة[٢] ، وبلغت ميزانية المعارف ما يعادل [١٠٧٦٣٨٥٨ دينارا كويتيا] ما عدا المنشآت التي كانت تزيد على ستة ملايين دينار وكان بها ١٢٨ مدرسة ، تضم ٤٥١٥٧ طالبا وطالبة ويعمل بها ٢٢٥٥ مدرسًا ومدرسة .

وحققت الكويت نموا في تجارتها نتيجة دخلها من البترول ، وألفت لجنة للإنشاء والتنمية الاقتصادية على أساس من التخطيط التام .

وكان على الشعب الكويتي أمام هذا النمو الاقتصادي أن ينمى شخصيته ، وأن يسهم في خدمة الأمة العربية والإنسانية ، وكان لابد له من جامعة تحدد معالم شخصيته ، وتجعل من هذه الشخصية حقيقة مبدعة .

ويلفت النظر ما أصاب التعليم في مختلف مراحله من تطور كبير ومن نجاح ولكنه يظل مبتورا ما لم يؤد إلى مزيد من النمو ، ولايمكن ذلك بالاعتماد على المدارس حتى الثانوية ما لم يضم على رأسه مركزا للتعليم العالي ، وهذا ما يجعل إنشاء الجامعة أمرا ضروريا[٣] ؛ لأن من شأن وجود هذا التعليم أن يرفع من مستوى التعليم دون الجامعي وإلا كان التعليم مبتورا ، ومن شأنه تغذية الروح التي يستند إليها هذا التعليم .

وقد أثير أن بإمكان الكويت الحصول على المختصين الجامعيين من الخارج ، وأن باستطاعتها إرسال طلابها إلى الخارج للدراسة العليا ، ولكن الخبراء الأجانب يحتاجون إلى عدد من الكويتيين يتدربون على أيديهم كما أن إرسال البعوث كثير التكاليف ويوقع الشبان الكويتيين في ثقافات ونظم مختلفة يصعب التكيف معها .

والأفراد لا يقومون مقام الجامعة التي تجمع الإمكانات كافة في مؤسسة لا يستعاض عنها ، وبعثات الطلاب سوف تستمر وسوف تزيد في غنى الحياة ، وتمكن للجامعة سبل الازدهار ، على أنها لا تحل أبدا محل الجامعة [٤] .

---

(١) المصدر السابق ص٤
(٢) التقرير السنوي للعام الدراسي ٥٩/ ١٩٦٠ ، دائرة المعارف ص٥ ,١١ .
(٣) تقرير لجنة خبراء الجامعة ص ٥ .
(٤) المصدر نفسه ص ٦ .

وحول شخصية الجامعة ومهمتها ذكرت اللجنة أن :

على الجامعة مسؤوليات تجاه مجتمعها وتجاه أمتها وتجاه العالم العلمي عامة ، وبإمكان الكويت بإمكاناتها الاقتصادية أن تؤسس جامعة تؤدي خدمات في الحقول الثلاثة ، لاسيما بالتعاون مع الجامعات في الدول العربية .

وثَمَّ ما يمكن أن تقدمه جامعة الكويت للخليج جميعه ، وقد لعبت هذه المنطقة دورها الضخم في التاريخ ، وبإمكان هذه الجامعة أن تهيئ المنطقة للقيام بدور مماثل في المستقبل .

وهناك سائر الوطن العربي وراء ذلك ويشترك مع الكويت في التاريخ وظروف الحاضر وآمال المستقبل ، والحاجة هنا لا تنصب على الحقول المهنية والفنية فقط ، ولكن على عالم القيم والمبادئ على الصعيدين الفردي والقومي (١) .

ولن تكون الجامعة جديرة بهذا الاسم مالم تسهم إسهاما مبدعا في الكشف عن الحقيقة ونشر المعرفة وتصبح عضوا فعالا في عالم البحث العلمي ، ومجالها مفتوح لدراسة الأحياء المائية وعلوم النفط والصحاري ودراسة التاريخ والمجتمع في الخليج مما يجعلها تتبوأ مكانا رائدا بين الجامعات وتبرز مكانة الكويت والأمة العربية .

الشرط الأساسي لكل ذلك بالغ الأهمية ، وهو إقامة مستوى علمي صحيح وتوجيه الاهتمام إلى نوعية المدرسين والطلبة ومستوى التحصيل العلمي (٢) ، فما لم نضع هذه الغاية نصب أعيننا منذ البداية فإن الجامعة المقترحة لن تحقق الغاية المرجوة منها بل إن ضررها قد يكون أكثر من نفعها .

وركزت اللجنة بإلحاح على أهمية التخطيط في إنشاء الجامعة وعلى تفادي النقل من نموذج قائم ؛ لأن هذا النقل لا يكون جامعة معاصرة من جهة ، ولا يتفق مع الشروط والمقتضيات المحلية والإقليمية للجامعة المنشودة من جهة أخرى .

وفي مجال الدراسة المقترحة :

ذكرت اللجنة أن قلة السكان في الكويت تمنعها من تهيئة المختصين في جميع نواحي الحياة .

---
(١) المصدر السابق ص ٧ .
(٢) المصدر السابق ص ٨ .

- لابد من الاكتفاء بعدد محدد من نواحي التخصص ، ويكفي وجود التخصص الضيق في عدد محدود مع نسبة أكبر من المدربين تدريبا عاما ، وهكذا فنواة جامعة الكويت لابد أن تتألف من أقسام الآداب والعلوم التي تعد المدرسين والإداريين والتجار وبعض رجال الصناعة [1] ، باعتبار هذه الاقسام دراسة نظرية ودراسة بحتة في العلوم .

وتستطيع جامعة الكويت إنشاء دراسات في العلوم البحتة وفي اللغتين العربية والإنكليزية ، وسيكون تعليم اللغات في الجامعة في حاجة إلى المزيد من التوسع في دراسات أخرى تدعو الحاجة إليها منذ البداية كالتاريخ والجغرافية للكويت والخليج العربي ودراسة الاقتصاد والتجارة ، أما الحقوق فلا حاجة إليها في المراحل الأولى لأن قوانين الكويت تمر في حالة من التطور وقد يحتاج الأمر إلى دراسة القانون التجاري وإلى دراسة التربية العملية والنظرية لطلاب الآداب .

أما العلوم الأساسية (الرياضيات ، الفيزياء ، الكيمياء ، الأحياء) مع علم طبقات الأرض فهي مهمة لاتصالها بصناعة النفط ، ولابد من دراسة الصحاري لشأنها في الحياة لهذا البلد .

ولا ترى اللجنة حاجة في الوقت الحاضر لوضع خطة مفصلة للدراسات الواجبة ، فتفاصيل ذلك تتم في المستقبل[2] .

غير أن حاجة الكويت إلى العلوم التطبيقية واضحة ، والحاجة ملحة للتدريب عليها ، فبين موظفي شركة النفط الآن [١٦] موظفا يحملون شهادات في هندسة النفط و[٤] في الهندسة الكمياوية ، و[٨] في الهندسة الميكانيكية ، و[٤] في الهندسة الكهربائية ، و[٩] في الهندسة المدنية ، و[٢] في الهندسة البحرية و[١] في علم الفلزات و[٤] في علم التعدين بالإضافة إلى ١٥ موظفا يحملون مؤهلات مختلفة من العلوم البحتة ، و[١٥] شهادة شبيهة بالمؤهلات السابقة لا تصل إلى المؤهل الجامعي ، ولكن هذا التنوع غير موجود في فروع أخرى من القطاع الاقتصادي ، وجامعة الكويت بإمكانها سد النقص كما يجرى في الجامعات الأخرى[3] .

فالخطوة الأولى إذاً إعطاء دروس في الرياضيات والعلوم البحتة فهي أساسية في دراسة العلوم التطبيقية ، وبذا يؤجل إنشاء كلية للهندسة ريثما يتم إعداد كلية العلوم ، أما الخطوة الثانية وهي إنشاء الدراسات التخصصية في الهندسة فإنها تتبع ذلك .

---

(١) المصدر السابق ص ٨.
(٢) المصدر نفسه ص ٩ - ١٠.
(٣) المصدر نفسه ص ١٠.

أما دراسة الطب فهي مجموعة علوم تطبيقية ، والتدريب العملي فيه يجري تحت إشراف الجامعة على عدة مراحل إعدادية تشمل الفيزياء والكيمياء والأحياء ، وإكلينيكية تشمل دراسة التشريح والأنسجة ووظائف الأعضاء وعلم الأدوية والكيمياء الحيوية وأخيرا مرحلة التدريب في المشافي والجراحة والولادة وغيرها .

وهكذا فدراسة الطب تقوم على دراسة العلوم البحتة وعلى زيادة في المختبرات لمقابلة المرحلة الإكلينيكية ، ولا يكفي وجود المشافي ، ويجب أن تكون معدة للتدريس كما يجب وجود مرافق خاصة بالكلية .

ويبلغ عدد أطباء الكويت زهاء ٢١٥ طبيبا ، ويمكن المحافظة على هذا العدد إذا ما تخرج كل سنة ٨ أطباء ، فحاجة الكويت يمكن توفيرها بتخريج ١٦ - ٢٠ طبيبا في السنة ، وهذا لا يبرر التكاليف لإنشاء كلية للطب ، ولكن ازدياد عدد السكان المنتظر وازدياد الحاجة سيضطر الجامعة إلى إيجاد كلية للطب يمكن أن تعتمد في البدء على دارسي العلوم ، مع الحاجة الملحة بعد ذلك إلى الممرضات[١] .

أمّا معاهد البحث العلمي : فهي من مهام الجامعة لتقديم المعرفة ، ولا يتم البحث دون أساتذة أكفياء سواء في الآداب أو في العلوم ووجود المختبرات والأدوات والأجهزة - وبعضها غالي الثمن ، والعلم اليوم يقوم على مجموعات من الباحثين ، ويجب أن تقوم الأبنية الخاصة به ، وفي بلد كالكويت يمكن إقامة معهد للبترول أو للأحياء المائية أو حياة الصحاري والطاقة الشمسية ، ولكن إنشاء ذلك يأتي كخطوة متأخرة عن الجامعة .

ولابد من تعاون رجال الجامعة أخيرا مع رجال المتحف الذي تنوي الكويت إنشاءه[٢] .

ويتحدث التقرير في بقية أقسامه عن :

طبيعة الجامعة المقترحة والعناصر التي تتكون منها ؛ فالموقع ممكن في ثانوية الشويخ والكلية الصناعية والمستشفيات المجاورة ومكان المتحف المقرر ، ويزاد عليها المختبرات لأنها لا تكفي ، وتعدل بعض الأبنية ، وبناء المكتبة الحالي لا يفي بغرض المكتبة الجامعية ، ولابد من خبير بها لتكون النواة للجامعة باتساع يكفي ٥٠٠ قارئ[٣] .

---

(١) تقرير لجنة خبراء الجامعة ص ١١ - ١٢ .
(٢) تقرير لجنة خبراء الجامعة ص ١٣ .
(٣) المصدر نفسه ص ١٤ - ١٥ .

ولابد من توثيق الصلة بين مختبرات الطب ومختبرات العلوم ، والأخذ بالاعتبار أجهزة الهندسة الثقيلة ، ومباني الشويخ تحتمل سكن ٩٦٠ تلميذا ولكنها تحتاج إلى التحوير ، وقد لا تستوعب ٤٠٠ طالب جامعي .

أمّا تطور الطلاب السريع فيدفع إلى القول بأن من يلتحق بالجامعة منهم قد يصل إلى ٣٠٠ من الذكور كل عام ، أما الإناث فأقل ، وقد يقيم بعضهم مع أسرهم ، ولكن نفترض أن ما بين ٦٠٠ - ٨٠٠ سيقيمون في الجامعة ، وهو أفضل لحياة الطلاب الفكرية ، وتعليم الفتاة جامعيا منوط بالتقاليد ، ونعتقد أنه سيكون محدودا في الوقت الحالي .

وهيئة الجامعة تتكون من ثلاث فئات : موظفين يمكن تداركهم محليا ، ومساعدين فنيين ومن الصعب الحصول عليهم ولابد من إعدادهم ، وهيئة التدريس وهم أصعب الأمور وجودا فلابد من التخصص الدقيق ومن الخبرة الواسعة[١] .

فالتعليم الجامعي لا يمكن أن يقوم إلا على أساس من اتصال العقول الحية بالعقول الحية ، ويمكن استدعاء المدرسين من الخارج عند توافر الشروط فيهم ، ولابد من إغرائهم وتأمين الحياة المريحة لهم مرتبا وسكنا ومكافآت[٢] .

ونقترح أن يخطط للجامعة على أسس الأقسام العلمية الموحدة التي يختص كل منها بعلم أو بمجموعة مواد مترابطة [٣] ، والقسم العلمي يمثل الوحدة الجامعية ، ويرأسه أستاذ ذو خبرة ، ويجب أن يكون المدرسون من الكثرة بحيث يقومون بالمسؤولية المزدوجة في البحث والتدريس ، وتحدد اللوائح المسؤولية الإدارية والمالية والميزانية لكل قسم لئلا ينوء بها[٤] .

وتتكون الكلية من مجموعة أقسام علمية ، ولكنها تتعاون فيما بينها كلما دعت الحاجة ؛ (الهندسة مع العلوم مثلا) أو الطب مع علم النفس [٥] .

ومجلس الجامعة يقوم على رأسها ، ومهمته مزدوجة ، فهو يعد القوانين ويصدر اللوائح ويشرف على التنفيذ ويراقبه [٦] ، ويرأس هذا المجلس مدير الجامعة أو رئيسها ، وفي البلاد التي تتبع فيها

---

(١) المصدر السابق ص ١٦ - ١٧ .
(٢) تقرير لجنة خبراء الجامعة ص ١٨ .
(٣) تقرير لجنة خبراء الجامعة ص ١٩ .
(٤) المصدر نفسه ص ١٩ .
(٥) المصدر نفسه ص ٢٠ .
(٦) المصدر نفسه ص ٢٢ .

الجامعات الحكومة يكون وزير التربية هو الرئيس الأعلى للجامعة لا بوصفه وزيرا ولكن بوصفه رئيسا لمجلس الجامعة .

التكاليف المبدئية : التعليم الجامعي كبير التكاليف لاسيما عند التخطيط ليكون للبحث والتدريس ، ويتعذر في الوقت الحالي التقدير الدقيق ، فتكاليف مكتبة جامعية يبلغ حوالي نصف مليون جنيه استرليني أو أكثر بحسب حجمها ، والدفعة الأولى لها هي ١٥٠ ألف جنيه مع ميزانية سنوية تبلغ ١٥ ألف لكل كلية ، والمختبرات قد تحتاج إلى نصف مليون جنيه والمصروفات السنوية الأخرى من الصعب تقديرها .

وبحثت اللجنة في النهاية الوقت اللازم للإعداد وقدّرته لبدء السنة الأولى بما بين ١٢ - ١٨ شهرا ، وبعض أجهزة وحاجات الجامعة فيما يحتاج طلبه إلى ٦ أشهر ولا يتم قبل ١٢ أو ١٨ شهرا أيضا . ولا يخطط للجامعة سنة بعد سنة ، كما أن دراسات العلوم أو الهندسة تستغرق أربع أو خمس سنوات[١] . وهذا كله يحتاج إلى فترة من الإعداد الدقيق قد يمتد إلى سنتين أو أكثر من ذلك في حالة بعض الدراسات .

وانتهى تقرير اللجنة بمذكرة تفسيرية وفيها أن الجامعة المقترحة ينبغي أن تستهدف ربط الجامعة بالمجتمع ، وإذا كان العلم لا وطن له فإن العلماء لهم وطن ، والثقافة لها وطن ، ومهمة الجامعة أن تجعل العلم في خدمة المجتمع وليست الجامعة مرحلة من التربية والتعليم مستقلة عن غيرها . وما أنفقته الكويت على التعليم خلال السنوات الـ ١٥ الماضية يبلغ أكثر من ألف مليون ربية ، وهو رأسمال ضخم لا يؤتي ثمرته إلا إذا استكمل بجامعة .

وثم مرحلة لم نعرض لها هي مرحلة المعاهد المهنية ، وهي ضرورية للمجتمع كما تخفف الضغط على الجامعة ، ولهذا يجب إعادة النظر في نظام الإيفاد والبعثات ، ولابد من وضع نظام لإلحاق الطلاب النابهين في الثانوية العامة بالجامعة ، بذلك فقط تبرز شخصية الكويت التاريخية والمعاصرة ، والنقطة الهامة هنا أنه لابد أن يكون التدريس بالعربية للحفاظ على الطابع القومي ، ولابد من الربط بين جامعة الكويت وجامعات البلاد العربية ، كما لابد أن تدخل الجامعة ضمن إطار التخطيط العام لمستقبل الكويت [٢] .

وأخيرا لابد من وجود جهاز يعمل من الآن على الإعداد لانشاء الجامعة إن شاءت الكويت بدء العمل .

---

(١) تقرير لجنة خبراء الجامعة ص ٢٥ - ٢٧ .
(٢) المصدر نفسه ص ٢٨ - ٣٢.

خطوات التنفيذ :

في ٧/ ٣/ ١٩٦٠م تلقت دائرة المعارف هذا التقرير وأقرته في ٢٥/ ٤/ ١٩٦٠م ثم شكلت لجنة بموافقة المجلس الأعلى في الكويت في ٢٣/ ١١/ ١٩٦٠م من كل من :

عبد العزيز حسين ، عبد العزيز الصرعاوي ، خليفة الغنيم ، بدر الخالد ، يوسف إبراهيم الغانم ، يعقوب الحمد ، وذلك لدراسة التقرير ، كما قررت هيئة التنظيم في التاريخ نفسه تأليف لجنة لدراسة موضوع جامعة الكويت في مقر اجتماعاتها في قصر السيف . واجتمعت اللجنة في ١٧/ ١٢/ ١٩٦٠م ورأى أعضاؤها(١) ضرورة إنشاء نواة جامعة كويتية على الأسس التي جاءت في التقرير ، وأوصت بافتتاح الجامعة سنة ٦٤/ ١٩٦٥م على أن يكون نمو الجامعة تدريجيا في مدى عشرين عاما ، ورأوا إنشاء نواة الجامعة بإنشاء كلية للمعلمين والمعلمات نظرا للحاجة الماسة إلى المدرسين الكويتيين .

كان عبد العزيز حسين ، مدير المعارف ، في الواقع هو الذي يدفع فكرة الجامعة ويؤيدها ، كما كان وراء استقدام لجنة الخبراء للنظر في إمكان إنشائها ، على أن الضوء الأخضر الذي أخذته المعارف من لجنة الخبراء دفع باب الاستعجال قدما ؛ فما أن وافق المجلس الأعلى على تقرير اللجنة المكلفة من هيئة التنظيم لدراسة موضوع جامعة الكويت المتخذ بتاريخ ١٧ ، ٢٩/ ١٢/ ١٩٦٠م في ٢٥/ ٢/ ١٩٦١م حتى أعلنت المعارف عن مسابقة دولية لتخطيطه .

ورأى مجلس المعارف في ١٧/ ٤/ ١٩٦١م أن يكتب إلى مجلس الإنشاءات لتسهيل البدء في المشروع واقترح :

إنشاء مكتب مؤقت في المعارف يسمى مكتب الإعداد إنشاء الجامعة إبتداء من أكتوبر ١٩٦١م ، ويكون رئيسه مسؤولا أمام مدير المعارف عن أعماله على أن يكون هذا الرئيس ذا خبرة وافية في إنشاء التعليم الجامعي وإقامة الكليات وإعدادها للعمل ، وأن يكون حاصلا على مؤهلات علمية عالية للقيام بالمهمة . ويشمل المكتب عدة شعب : شعبة لمتابعة الأعمال الإنشائية وأخرى لإعداد المكتبات الرئيسية والفرعية وشعبة لإعداد الورش والمختبرات العلمية وشعبة رابعة لاختيار الأساتذة والمحاضرين والإداريين ، وخامسة لوضع الخطوط الأساسية للمناهج وللاتصال بالجامعات الأخرى والمشاورات في هذا الإعداد .

وتقرر أن تستقل ميزانية الجامعة عن ميزانية المعارف ، وأن ينتدب مهندس متفرغ من دائرة الأشغال يكون مسؤولا عن إنشاءات الجامعة .

---

(١) تقرير لجنة خبراء الجامعة ٢٤/ ٢/ ١٩٦٠م .

لجنة التحضير :

على أن مجلس الوزراء لم يكن له أن يحل محل الخبراء الجامعيين ، وكان عليه من أعباء إنشاء الدولة الحديثة الكثير مما تنجزه قبل الانصراف إلى قضية إنشاء الجامعة ، وهكذا جرى في ١٩٦١/١٢/١٥م تعيين الأستاذ الدكتور عبد الحليم منتصر مديرا لمشروع الجامعة ، فجاء إلى الكويت وتشكلت على الفور لجنة لتحضير ما تحتاج إليه الجامعة وميزانيتها ومتطلباتها برئاسته وعضوية كل من : فيصل الصالح ، خالد العيسى ، زهير الكرمي ، محمد أحمد عيسى ، يعقوب الحمد ، أحمد العدواني ، أحمد العيسى ، عيسي الحمد ، عبد الله الحمد ، محمد محمد كامل ، وبالتعاون مع رجال المعارف عمل الدكتور منتصر الكثير من الدراسات والاستعدادات التي استمرت حتى ديسمبر ١٩٦٣م ، ثم انقطعت وسافر الرجل إلى مصر ، والسبب هو أن قضية إنشاء الجامعة سرعان ما أصبحت «قضية» اجتماعية نوقشت في الصحف وفي الدواوين وبين الناس ، وتباينت فيها الآراء كل التباين بين محبذ ورافض ، والتمس كل فريق الحجج والمبررات لرأيه ، ووصل الأمر إلى مجلس الأمة الذي ناقش الأمر ، وكانت الأكثرية ضده ، ولم تشأ الحكومة ، وهي جديدة في الحكم وفي الخبرة أن تجعله موضع صدام مع المجلس فآثرت توقيفه لتهدئة الأمور ، وقرر مجلس الوزراء تأجيل المشروع بحجةالمزيد من الدراسة ، على أن المشروع لم يتوقف ، لأن ضغط الظروف الملحة عاد ففرض العودة السريعة إليه حين وجدت الحكومة نفسها في حاجة ماسة إلى الأعداد الكثيرة من الجامعيين لشغل الوظائف المختلفة وخاصة في مجال التربية والتعليم وإعداد المدرسين والمدرسات للمدارس المتزايدة ، فعاد التفكير يلح من جديد على اتخاذ قرار بشأن التعليم الجامعي ، وقرر ذلك مجلس الأمة ، فشكلت سنة ١٩٦٤م لجنة فرعية لصياغة مذكرة نهائية تبرز أهمية إنجاز المشروع في الوقت المحدد ، فيها كل من الأساتذة فيصل الصالح ، أحمد العدواني ، زهير الكرمي ، محمد أحمد موسى ، ثم صدر قرار وزاري بضم أعضاء جدد من مختلف الوزارات فيهم :

- سليمان المطوع	ناظر ثانوية الشويخ .
- عبد اللطيف الحمد	من التنمية الاقتصادية .
- راشد الراشد	من وزارة الخارجية .
- إبراهيم الشطي	من وزارة الإرشاد والأنباء .
- أحمد الدعيج	من وزارة المالية .
- سامي المشري	من وزارة الأشغال .
- أحمد الخطيب	من المجلس التأسيسي .

وانتهت اللجنة إلى ضرورة إنشاء دراسات عليا في البلاد لسد حاجتها ، ونظرا للخلاف في الرأي الذي مازال قائما حول ذلك منذ سنوات بين مؤيد ومعارض ومتخوف ومتربص اتخذ مجلس الوزراء قرارا وسطا بإنشاء ما سمي «بالتعليم العالي» إذ وافق على إنشاء كلية عليا للمعلمين وأخرى للمعلمات (قرار رقم ٣١/ ٦٥ بتاريخ ٢٧/ ٦/ ١٩٦٥م) .

كانت الدواعي إلى هذا القرار قوية ولا مجال لمواجهة إلحاحها بالتأجيل أو الرفض ، فالأمران سيزدادان صعوبة وتعقيدا وتكلفة في المستقبل القريب ، ويمكن أن نرى صورة لتلك الدواعي في مقدمة التقرير العام للجنة التعليم العالي ، ونذكرها لأهميتها . تقول المقدمة :

لقد حققت دولة الكويت ، خلال فترة وجيزة من الزمان ، تقدما عظيما في شتى الميادين العمرانية والثقافية والاجتماعية ، كما أصبح لها - نتيجة لذلك - في المجال العربي والدولي كيان ملحوظ .

وقد وضعت الدولة في مقدمة ما عنيت به حقل التربية والتعليم ، بوصفه :

- الدعامة الأولى التي تستمد منها الدولة طاقتها البشرية القادرة على حمل عبء التطور .
- والحفاظ عليه من الجمود أو التخلف .
- والسير به قدما على دعائم قوية من سواعد أبناء البلاد .

ووصلت مراحل التعليم العام ، نوعا وكما ، إلى ذلك المستوى الرفيع الذي جعل من دولة الكويت في هذا المجال ، نموذجا خاصا شهدت به المؤتمرات الدولية ، وأقبل أبناء الكويت فتيانا وفتيات على التعليم عاما بعد عام ، حتى وصل الأمر إلى الصورة التي نشهدها اليوم في المئات من الجنسين الذين يحصلون على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، وقد كان عددهم إلى سنوات قليلة مضت يسمح بإيفاد عدد كبير منهم للدراسات العليا بالخارج ، ولكن الإحصاءات تشير- كما سيأتي تفصيله فيما بعد- إلى أن السنوات القليلة المقبلة سوف تواجه نموا أقرب إلى الطفرة منه إلى التطور ، وأن أعدادهم سوف تبلغ الآلاف من الكويتيين خلال السنوات الخمس القادمة مما سيترتب عليه آثار بعيدة المدى ، جدير بالدولة أن تتخذ العدة بأسرع ما يمكن لمجابهتها قبل أن يتفاقم أمرها ، ومن ذلك :

- ضخامة الاحتياجات من المدرسين والمدرسات وما يترتب على عدم توافرها بأعداد ومستويات لائقة من آثار خطيرة على مستوى التعليم ذاته .
- مشكلة مواجهة تزايد الخريجين من المدارس الثانوية .

ومثل هذا التطور في مجال التربية والتعليم ، وإن كان يحق للكويت أن تزهو به ، وقد وصل إلى هذا المستوى ، يحتّم أن يكمل سلم التعليم بإقامة مركز للتعليم العالي ؛ يعمل على رفع مستوى التعليم عامة ، ويكون بمثابة نواة للتعليم الجامعي الذي يعتبر أساسا لا غنى عنه في تطوير الحياة والثقافة وتدعيم شخصية الدولة ، وذلك بالإضافة إلى ما يوفره للبلاد من حاجتها من المدرسين والمهندسين والأطباء ورجال الأعمال وغيرهم .

بل إن الكويت ، خاصة وهي جوهرة الخليج ، يجب أن تأخذ في الاعتبار احتياجات الخليج عامة لهذا النوع من التعليم .

وإذا نظرنا إلى الوطن العربي الكبير وقد أنشئ في كل بلد فيه بغير استثناء جامعة أو أكثر ، نجد أنه قد آن للكويت أن تساهم بنصيبها في هذا المجال تلبية لاحتياجاتها العاجلة ومسايرة للركب الحضاري على المستوى اللائق بها عربيا ودوليا .

ولا يغيب عن البال ما ينبغي اتخاذه منذ الآن من الإجراءات بما يكفل إعداد هيئة التدريس من الكويتيين اللازمين لمختلف نواحي التخصص في هذا النوع من التعليم ، سواء ما نحن بصدد إنشائه اليوم أو ما سوف تحتم الظروف إنشاءه مستقبلا ، وإعداد مثل هؤلاء يتطلب فترات طويلة من الزمن لابد من أن توضع الخطط اللازمة لها على المدى القصير والطويل .

قرار الإنشاء :

وكان صدور قرار مجلس الوزراء الموقر في ٢٧/ ٦/ ١٩٦٥م بشأن إنشاء كلية عليا للمعلمين والبنات إيذانا ببداية موفقة تجاه إنشاء جامعة الكويت ، إذ أن إنشاء هاتين الكليتين دون غيرهما يتضمن إنشاء عدد من الأقسام العلمية هي ذاتها - دون زيادة أعباء - تكون كليات العلوم والآداب والتربية ، وهي تلك الكليات التي تمثل حجر الزاوية في أي جامعة من جامعات العالم .

لكل هذه الاعتبارات انتهت الدراسة إلى أن الحاجة أكثر من ماسة إلى التعجيل بتنفيذ قرار مجلس الوزراء وأن تفتح الدراسة في الكليتين في مطلع العام الدراسي ٦٦/ ١٩٦٧م مع اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك ، على أن يراعى في التنفيذ ضمان صلاحية المشروع ليكون نواة للجامعة - مع تحقيق كافة ما يهدف إليه قرار مجلس الوزراء ، وذلك بأن توحد الأقسام العلمية لتخدم الكليتين معا توحيدا للمستوى العلمي وتمشيا مع أحدث الاتجاهات العالمية ، وما يتبع ذلك من تسمية إحدى الكليتين «كلية العلوم والآداب والتربية» والأخرى «كلية البنات الجامعية» والأولى تعبر عن الكيان العلمي

والإداري للتعليم العالي في مرحلته الحالية ، والثانية تعبر عن الوحدة المكانية اللازمة للتعليم المنفصل للفتيات .

ما تنبئ عنه الإحصاءات :

أ – بالنسبة لأعداد الطلاب الكويتيين المتخرجين أو المنتظر تخرجهم من الثانوية العامة يبين الجدول الآتي ذلك :

السنة	علمي	أدبي	المجموع
٦٥/١٩٦٦م	١٥٦	٢٦٩	٤٢٥
٦٦/١٩٦٧م	١٨٠	٣٧٥	٥٥٥
٦٧/١٩٦٨م	٢٥٦	٤٦١	٧١٧
٦٨/١٩٦٩م	٣٦٠	٦٥٠	١٠١٠
٦٩/١٩٧٠م	٤٥٥	٩١٧	١٣٧٢
٧٠/١٩٧١م	٦٩٤	١٠٨٩	١٧٨٣
٧١/١٩٧٢م	٩٥٢	١٣٦٤	٢٣١٦

ويتضح من هذا البيان أن أعداد الطلاب الكويتيين المنتظر تخرجهم على مدى السنوات القليلة القادمة في تزايد كبير ، ولن تتيسر متابعة السير وفقا للنظام الحالي المعمول به في إيفاد البعثات إلى الخارج ، ذلك أنه إذا كان هناك إمكانيات تتيح إيفاد هذه الأعداد الضخمة من الخريجين فإنه مما لا شك فيه أن عمليات الإيفاد سوف تواجه صعوبات متزايدة في حجز أماكن مناسبة للدراسة في شتى أنحاء العالم ، وذلك فضلا عن احتمالات عدم السيطرة على توجيه تخصصات المبعوثين بما يتفق والحاجات العاجلة للبلاد ، إلى غير ذلك من الأمور المتعلقة بالإشراف على المبعوثين ومتابعتهم .

وبذلك سوف تعجز عملية الإيفاد إلى الخارج عن إيجاد حلول لتلبية الاحتياجات الفعلية للمجتمع أو لمواجهة تزايد عدد الخريجين ، وهنا سوف تتطور المسألة إلى مشكلة وطنية ، ويحسن منذ الآن إعداد مخطط لإنشاء جامعة بها من التخصصات ما يسد الاحتياجات الفعلية للبلاد وفي الوقت ذاته يكفل حلا يمنع تفاقم هذه المشكلة .

ب- بالنسبة إلى المدرسين المؤهلين تأهيلا عاليا :

بناء على الإحصاءات المقدمة في شأن الخطة الخمسية للمرحلة الثانوية سوف يبلغ عدد الفصول في عام ٧١/ ١٩٧٢م ثلاثة أمثال ما هو عليه في عام ٦٦/ ١٩٦٧م .

فإذا كان عدد المدرسين المؤهلين تأهيلا عاليا في هذه المرحلة يبلغ حاليا حوالي ٥٦٠ فإنه في عام ٧١/ ١٩٧٢م سوف يتطلب الأمر أن يكون عدده حوالي ١٦٨٠ بفرق قدره ١١٢٠ على مدى السنوات الخمس القادمة ، يضاف إلى هؤلاء المدرسون والمدرسات في المرحلة المتوسطة من الحاصلين على مؤهلات عليا والذين يبلغ عددهم حاليا ٧٧١ مدرسا ومدرسة بنسبة ٦٠,٦٪ من إجمالي العاملين في المرحلة المتوسطة ؛ فعلى فرض أن عدد الفصول في المرحلة المتوسطة وفقا لإحصاءات الخطة الخمسية سوف يتضاعف خلال الفترة المشار إليها ، فمعنى ذلك أن الزيادة الإجمالية في أعداد المدرسين والمدرسات المؤهلين تأهيلا عاليا خلال السنوات الخمس القادمة سوف تكون على الوجه التالي :

١- ١١٢٠ بالنسبة للفرق في الاحتياجات من مدرسي المرحلة الثانوية (إجمالي العدد : ١٦٨٠) .

٢- ٧٧١ بالنسبة للفرق في الاحتياجات من مدرسي المرحلة المتوسطة (إجمالي العدد ١٤٤٢) .

وبذلك يكون إجمالي الاحتياجات الجديدة من هذه الفئة من المدرسين عبارة عن ١٨٩١ ، وهي أعداد لا يستهان بها ولا سبيل إلي مداركتها إلا على الوجه التالي :

١- افتتاح الكليتين فورا والتوسع في المباني الجديدة المقترحة بحيث تستوعب أكبر عدد من خريجي المدارس الثانوية مع بحث وسائل تشجيع الالتحاق بشعب المدرسين والمدرسات قبل التخرج وبعده .

٢- زيادة عدد الطلاب في فصول الدراسة في التعليم العام على المعدل المعمول به حاليا .

٣- عن طريق الإعارات أو التعاقد .

٤- عن طريق العائدين من البعثات .

والحل الأول لن يظهر أثره إلا في العام الدراسي ٧٠/ ١٩٧١م وسوف يكون حلا تدريجيا للمشكلة كفيلا بالتغلب عليها على مر السنين .

والحل الثاني سيؤدي إلى الهبوط بمستوى التعليم .

والحل الثالث سوف يزداد صعوبة أمام هذه الأعداد المتزايدة سنويا من المطلوبين .

وإذا كان المستوى العلمي للمتعاقدين والمعارين حاليا لائقا ورفيعا فإن ضخامة الأعداد لن تؤمن الوضع الحالي وستكون النتيجة أيضا ضعف مستوى التعليم .

والحل الرابع لن يوفر على أحسن الفروض أكثر من خمسين مدرسا ومدرسة سنويا ، وذلك بناء على الإحصاءات التي سيأتي ذكرها فيما بعد .

جـ- عدد المدرسين والمدرسات من الكويتيين المؤهلين تأهيلا عاليا :

تدل الإحصاءات على أن نسبة عدد أبناء الكويت الحاصلين على مؤهلات جامعية ويعملون بالمدارس الثانوية لا تتعدى في مجموعها ٥ , ١٪ وإذا احتسبنا توزيعهم على التخصصات لوجدنا أن النسبة تتراوح بين صفر٪ في أكثر مواد التخصص و٣ , ٥٪ في قليل منها ، وقد كان مثل هذا الوضع مقبولا عند بدء النهضة التعليمية في البلاد ، أما وقد اتسع نطاق التعليم على الصورة التي تنبئ بها الإحصاءات السابقة فإن أمر الحصول على أعداد ضخمة من المتعاقدين والمعارين سوف يزداد -كما قلنا آنفا- على مر الأيام صعوبة ، ويخشى معها الاضطرار إلى النزول بالمستوى العلمي لهم مما سوف يكون له أبلغ الأثر وأخطره في تنشئة الأجيال المتلاحقة المتكاثرة من أبناء البلاد ، ذلك فضلا عن الدواعي العديدة التي تكمن وراء فكرة أن يتولى أمر التدريس في الكويت أبناء البلاد أنفسهم .

وقد يخفف جانبا من الأزمة ، في الوقت الذي نرى من أبناء الكويت عزوفا مؤقتا عن مهنة التدريس ، أن تتاح فرص الدراسة العالية للطلاب الكويتيين الذين انقطعت أمامهم سبل التعليم العالي منذ حصولهم على شهادة الدراسة الثانوية ؛ إما لبعض الظروف الخاصة أو لاتجاه البعض للعمل في الوظائف العامة في الدولة ، ويبلغ عددهم حاليا وفق الإحصاءات ٤١٧ موظفا وموظفة في الوزارات والمصالح الحكومية ، وتحقيقا لذلك ينقل من يصلح لمهنة التدريس من هؤلاء الموظفين إلى وزارة التربية ويمنحون إجازات دراسية -بشروط خاصة- طوال مدة دراستهم في شعبتي المعلمين والمعلمات ، وذلك بالإضافة إلى إتاحة الفرصة كذلك للمبرزين من خريجي دور المعلمين والمعلمات بعد دراسة مدى تكامل استعدادهم التعليمي .

د- بالنسبة للدارسين في المرحلة العالية :

تدل الإحصاءات أيضا على أن عدد الدارسين الكويتيين في الخارج في المرحلة العالية في تخصصات العلوم والآداب والتربية للحصول على البكالوريوس أو الليسانس ٣١٩ طالبا وطالبة ينتظر تخرجهم في المدة من ٦٥/ ٦٦ إلى ٦٩/ ١٩٧٠م ، وهؤلاء يمكن أن يفيد منهم أيضا التعليم العالي

تدريجيا على مدى سنوات التخرج عن طريق اختيار عدد منهم سنويا في وظائف معيدين في أقسام الدراسة المختلفة على أن يوجهوا للدراسات العليا بما يتفق وحاجات الأقسام العلمية ليشغلوا فيما بعد وظائف هيئة التدريس .

بل يمكن أيضا للدارسين الكويتيين الحاليين بالخارج في فروع غير العلوم والآداب أن يختار من بينهم عدد يطلب إليه استكمال الدراسة للحصول على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها ، وهؤلاء يكونون نواة طيبة لما يمكن أن ينشأ في جامعة الكويت في المستقبل من تخصصات أخرى مثل الطب أو الصيدلة أو غيرها .

وذلك بالإضافة إلى من يمكن أن يقع عليهم الاختيار لمتابعة الدراسة للدكتوراه من الكويتيين الحاصلين على مؤهلات عليا ويعملون حاليا في الكويت .

وربما من المهم أن نضيف أمرين ذكرهما الدكتور عبدالفتاح إسماعيل[١] في محاضرة له عنوانها : «كيف بدأ التفكير بإنشاء جامعة الكويت»[٢] قال : «هناك زاوية أخرى كانت جديرة بالدراسة وهي مدى ما حققته عملية الإيفاد في بعثات خريجي الثانوية خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة ، طالبات وطلبة يوفدون في سن مبكرة (١٧ ـ ١٨ سنة) إلى بيئات أخرى حتى ولو كانت بيئات عربية قريبة من البيئة الكويتية . ما نسبة الفشل بينهم؟ وما نسبة الضياع؟ وقد اتضح من الدراسة أن نسبة الفشل والضياع كبيرة جدا ؛ لعوامل عديدة في مقدمتها حداثة سن الموفدين .

وإذا نظرنا إلى الاحتياجات وجدنا على سبيل المثال أن عدد الأطباء الحكوميين ٥٠٠ ليس بينهم أكثر من ١٧ طبيبا كويتيا ، وفي ميدان التعليم وجدنا أن عدد الحاصلين على مؤهلات عليا في مجال التعليم المتوسط والعالي (الثانوي) حوالي ١٥٠٠ ليس بينهم أكثر من ٤٪ من الكويتيين ، كما أن هناك بعض التخصصات معدوم فيها على الإطلاق وجود الكويتيين»[٣]

---

(١) أول مدير لجامعة الكويت، وسيأتي الحديث عنه فيما بعد.
(٢) محاضرة ألقاها في رابطة الاجتماعيين نشرت في كتاب محاضرات الموسم الثقافي ٦٧/ ١٩٦٨م للرابطة ص ١٠٥-١١١.
(٣) المصدر السابق ص ١٠٥ -١١١ .

لجنة الخبراء :

ما كان لحكومة الكويت وهي أمام هذه الدواعي الملحة والضرورية أن تغمض العينين عنها ، ولهذا عمدت وزارة التربية -بعد أن أصدرت الحكومة قرارها بإنشاء التعليم العالي للمعلمين والمعلمات ، وتنفيذا لهذا القرار- إلى استقدام لجنة من الخبراء المصريين برئاسة الدكتور المرحوم عبدالفتاح إسماعيل وكيل وزارة التعليم العالي بالجمهورية العربية المتحدة آنذاك مع بعض المستشارين لمعاودة دراسة موضوع إنشاء الجامعة من خلال هاتين الكليتين ، وكان الكتاب بتاريخ ٢٨/ ٧/ ١٩٦٥م لوضع خطة متكاملة لتنفيذه . وصلت اللجنة في ٢٦ من سبتمبر وانصرفت فورا إلى دراسة الإمكانات المتوافرة لتحقيق قرار مجلس الوزراء بإنشاء الكليتين المذكورتين بحيث تضمّان أقساما علمية لإعداد المدرسين والمدرسات وتكون في هذه الأقسام العلمية هي النواة التي تكون كلية العلوم والآداب والتربية في الجامعة ، بمعنى أن السياسة العامة فرضت نفسها في اختيار طريق وسط يجمع بين إعداد المدرسين وإعداد «الكوادر» للوظائف الأساسية ، وبين هذا وذاك كان إنشاء الجامعة ، وطلبت وزارة التربية والتعليم من هذه اللجنة الاستفادة من جميع الدراسات والمناقشات والتقارير السابقة ، وكان الدكتور إسماعيل قد زار الكويت لدراسة أوضاع التعليم فيها أربع مرات في تلك الفترة سنة ٦٥/ ١٩٦٦م وعلى الطبيعة للتعرف المباشر عليها .

كما كانت هذه اللجنة قد ناقشت المشروع في القاهرة مع وزير التربية السيد خالد المسعود في وزارة التعليم العالي هناك ، الذي عاد فوجه إليها الدعوة للمجيء إلى الكويت ، وكان قوامها مع الدكتور عبدالفتاح إسماعيل الذي سمي بمستشار التعليم العالي بحسب المرسوم الأميري بتاريخ ١٢/ ٦/ ١٩٦٦ كلا من الأساتذة :

- فتحية سليمان — عميدة كلية البناء بجامعة عين شمس
- خليفة غزلان — وكيل كلية المعلمين بمصر
- عبدالخالق عزت — أمين جامعة القاهرة المساعد
- إسماعيل محمد حسن — رئيس المعامل بكلية العلوم جامعة القاهرة .

وعمل هؤلاء الخبراء بالتعاون مع مجموعة من الفنيين المحليين بحسب القرار الوزاري ٣٣٨٦ بتاريخ ١٧/ ٩/ ١٩٦٥م هم :

- أنور النوري — وكيل وزارة التربية المساعد

- محمد عبداللطيف فرغلي	مدير التعليم الابتدائي
- يوسف عبدالمعطي	مدير كلية المعلمين
- زهير الكرمي	المفتش الأول للعلوم
- نبيه عبدالغفار	المفتش الأول للرياضيات
- إسماعيل صبحي أبو عبدو	كبير المحاسبين بوزارة التربية

وعقد هؤلاء الأساتذة اجتماعهم الأول في ٣٠/ ٩/ ١٩٦٥م وكان محور اهتمامهم الأمور التالية :

١- تحديد كيان المرحلة المتفق عليها من التعليم العالي والعمل على وضع قانون لإنشائها يتسم بالمرونة بحيث يتناسب مع التطورات المستقبلية لإنشاء كليات جديدة ، وقد تمثل ذلك في :

- عدم تكرار الأقسام العلمية في الكليات .

- إبراز شخصية الكليتين اللتين اتفق عليهما وهما : كلية العلوم والآداب والتربية ، وكلية البنات الجامعية .

٢- دراسة المشروع السابق لإنشاء الجامعة والأخذ بعين الاعتبار للمناقشات التي طرحت بشأنه من قبل مجلس الأمة عند الإعداد للمشروع الجديد .

٣- تحديد عدد الطلاب المستجدين للوقوف على مدى الحاجة من أعضاء هيئة التدريس والإمكانات .

٤- إعداد إحصاء بتطور أعداد الطلاب خريجي الثانوية العامة في سنوات ٦٠/ ١٩٧٠م وعدد الذين تابعوا الدراسة العليا منهم من الكويتيين .

٥- بيان بأسماء ومؤهلات وتخصصات مدرسي العلوم واللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية من ذوى المؤهلات العالية من الكويتيين والمتعاقدين .

٦- حصر قوائم الكتب الموجودة والمراجع الضرورية لمكتبة الجامعة ومدى توافرها لتوزيعها على الطلاب .

٧- إعداد الخرائط اللازمة لمدرستي الخالدية وكيفان الثانوية بنات للتعرف على مدى ملاءمتهما للدراسة ، وما تتطلبانه من تعديلات وإصلاحات تتناسب مع طبيعة الدراسة الجديدة وتوفير أماكن للدراسة والمختبرات والأجهزة الإدارية في الإدارة العامة للكليتين .

٨- تشكيل اللجان الفرعية التي تقوم بالدراسات التمهيدية ، وتوضيح دورها وعملها ، وتحديد مواعيد انعقادها ، وتقديم تقاريرها ، وتحديد مواعيد انعقاد اللجنة المشتركة لمتابعة أعمالها .

وقد تم تشكيل اللجان الفرعية التالية :

- لجنة خطة الدراسة والاحتياجات من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين .

- لجنة التنظيم الإداري .

- لجنة المباني والمنشآت .

- لجنة المختبرات .

- لجنة الكتب والقرطاسية والزي والملابس والتغذية وغيرها من الخدمات .

- لجنة الميزانية .

- لجنة القانون الأساسي .

تمت هذه الأمور مع أعمال اللجان فيما يشبه ورشة عمل متكاملة ، ووضعت على أساسها تقريرها وقد جاء فيه :

ضرورة إيجاد ميزانية مستقلة للجامعة توفر لها كافة الاحتياجات ، وقد قدرت هذه الميزانية للسنة الأولى قبل الافتتاح ٦٥/ ١٩٦٦م بمبلغ ٧٠٦٥١٥ دينارا كويتيا ، وهو مبلغ اعتبره الكثيرون في ذلك الوقت كبيرا لكنه قبل ، باعتبار أن الرأسمال البشري هو أغلى الموارد القومية وأعزها وأكثر رؤوس الأموال عطاء ، ولاسبيل للتنمية الشاملة إلا به ، وكانت ميزانية السنة الأولى من الجامعة (سنة الافتتاح) كما يلي :

- الاعتمادات ١٣٣٤٢٦٤ دينارا

- المنصرف الفعلي ٢١١ ٩٤٩ دينار .

- الوفر ٣٥٨٠٥٢ دينارا .

وكان المصروف للمرتبات والأجور ٥٧٣٤٢٢ دينارا وللتشغيل والصيانة ٤٤١٣٤٠ دينارا وللمشروعات الإنشائية ٢٥٠٥٧١ دينارا وللتموين والمصروفات الأخرى ما بقي .

وقد جاء في تقرير اللجنة أن الأقسام العلمية المقرر فتحها هي : اللغة العربية وآدابها ، الدراسات الإسلامية ، اللغة الإنكليزية وآدابها ، التاريخ ، الجغرافية ، الفلسفة والاجتماع ، التربية وعلم النفس ، الرياضيات ، الفيزياء ، الكيمياء ، النبات ، علم الحيوان ، الجيولوجيا» (١) .

هذه الأقسام تكون بالتالي الحجر الأساسي في قيام الجامعة ، والنواة لها ، وتحمل اسم كلية العلوم والآداب والتربية ، وتنشأ بجانبها كلية مماثلة تماما لها في أقسامها ودراساتها وتسمى كلية البنات الجامعية(٢) بهذا الشكل انكشفت المشكلة التي كانت تقف في وجه إنشاء الجامعة ، وهي مشكلة الاختلاط الجامعي ، ووفقت اللجنة في إيجاد الحل لها على النسق الذي حلت به في مصر بفصل البنات في كلية خاصة .

ووضعت اللجنة بعد ذلك الخطط اللازمة للتنفيذ على النحو التالي :

- قررت الموافقة على اختيار مبني مدرستي الخالدية والجاحظ الواقعة في منطقة كيفان وهما من المدارس الثانوية لتكونا مقرا للكليتين ولمنشآتهما ومختبراتهما وفصولهما التدريسية وهيكلهما الإداري ، واختارت مدرسة الخالدية لتكون مقر كلية للبنين مع أقسامها المختلفة ، ومقرا للجهاز الإداري والمالي ونشاطاتها العامة في مدرجها الواسع ، واختيرت مدرسة الجاحظ لتكون مقر كلية البنات الجامعية ، وهي تابعة للأولى ، وقد أضيفت إليها مساحة من الأراضي كانت مخصصة لمبني مدرسة ابتدائية .
- وضعت خطط الدراسة وحاجات الجامعة إلى هيئات التدريس والهيئات الإدارية ومتطلبات الدراسة من المختبرات والأجهزة العلمية ومعداتها .
- وضعت مشروع قانون التعليم العالي الذي سوف تسير عليه الكليتان المقررتان والكليات التالية ، وعرض على مجلس الوزراء فأقره ثم حوله إلى مجلس الأمة الذي أقره بدوره ، وصدر في أبريل ١٩٦٦م (قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦م في شأن التعليم العالي (٣) .

ونتوقف لحظات عند هذا القانون لأهميته : فقد جاء في التقرير العام للجنة التعليم العالي (سبتمبر - أكتوبر ١٩٦٥م) عنه قول اللجنة : «كان من أهم ماعنينا به إعداد مشروع قانون للتعليم العالي يوضح كيانه ، وتنظم أموره قواعد مرنة تضمن حسين سير العمل فيه» .

---

(١) عبدالفتاح إسماعيل- تقرير إنشاء جامعة الكويت للعام الدراسي ٦٦/ ٦٧ ص١ .

(٢) عبدالفتاح إسماعيل - تقرير إنشاء جامعة الكويت - الجزء الأول - (سبتمبر- أكتوبر ١٩٦٥م) ص١ .

(٣) تقويم جامعة الكويت للعام الدراسي ٦٦/ ١٩٦٧م ص٥ .

وتحقيقا للأهداف التي أنشئ من أجلها فإن الأمر يقتضى استصدار هذا القانون قبل بدء الدراسة بوقت كاف حتى لاتترك أموره لقواعد مؤقتة ، ويتألف مشروع القانون من ثلاثة أبواب :

*** يشمل الباب الأول :**

الأحكام العامة وتتضمن تلك الأحكام التنظيم العلمي والإداري للتعليم العالي مع تحديد مستويات المسؤولية ، ومن بينها :

- ما يتصل بنظم الدراسة ولوائحها وقبول الطلاب وامتحاناتهم .
- ما يتصل بالشروط الواجب توافرها في أعضاء هيئة التدريس والمعيدين وطرق تعيينهم .
- ما يتصل بتنفيذ الميزانية وضرورة مسايرتها للنظم المعمول بها في هذا النوع من التعليم في مختلف بلاد العالم .
- ما يتصل بالمعاملة المالية لتوفير هيئة التدريس والعاملين بالتعليم العالي وهذه أمور يلزم توضيحها منذ الآن حتى يمكن تداركها على أسس واضحة المعالم بالنسبة لهم وللدول القادمين منها ، وذلك تفاديا للغموض الذي يؤدي إلى التأخير في الحصول على الاحتياجات .

*** ويشمل الباب الثاني :**

الدرجات العلمية والدبلومات التي يمنحها وزير التربية ، على أن تصدر اللوائح الداخلية المنظمة لهذه الدرجات والشروط الواجب توافرها للحصول على كل منها ، وكذا مناهج الدراسة والمقررات التي تدرس ، وكيفية توزيعها على سني الدراسة عقب صدور هذا القانون .

*** ويشمل الباب الثالث :**

الأحكام الختامية التي تخول وزير التربية إصدار الأحكام الانتقالية اللازمة لتنفيذ هذا القانون ، وقد روعى في هذا المشروع ملاءمته ليكون مشروعا لقانون الجامعة إذا أريد له ذلك ، ولعل الخير في ذلك ، وكل ما يحتاجه الأمر أن تستبدل بكلمة التعليم العالي كلمة الجامعة في جميع مواد مشروع القانون (١) .

---

(١) لجنة التعليم العالي - التقرير العام (سبتمبر - أكتوبر ١٩٦٥م) ص٧-٨، ونجد القانون كاملا في الملحق رقم ٦ الصادر في الوقت نفسه - كما نجد خلاصة أوسع من التي ذكرنا في المذكرة التفسيرية الملحقة به في آخره ص١٥-١٨ .

وأخيرا انتهت اللجنة إلى أن الحاجة أكثر من ملحة إلى التعجيل في تنفيذ قرار مجلس الوزراء ، ولهذا تبدأ الدراسة في الكليتين في مطلع العام الدراسي ٦٦/ ١٩٦٧م مع اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك على أن يراعى في التنفيذ صلاحية المشروع ليكون نواة للجامعة [١] .

الاستعداد لبدء الدراسة :

افتتحت الدراسة في مطالع أكتوبر ١٩٦٦م ، وبعد شهر من الاستعدادات جاء سمو الأمير الشيخ صباح السالم للافتتاح في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٦م ، وفي حفل ضخم أشبه بالمهرجان الرسمي والعلمي والشعبي دُعي إليه مديرو الجامعات العربية وممثلو الجامعة العربية وأعداد كبيرة من ممثلي الجامعات في إنكلترا والولايات المتحدة وفرنسا وعدد آخر من الدول في كافة أنحاء العالم بالإضافة إلى مجلس الوزراء والسفراء وكبار رجال الدولة وضيوف الجامعة ، وقد حضره ممثلو ٦٤ جامعة من جامعات العالم [٢] .

وفي الكلمة التي ألقاها سمو الأمير في الحفل ذكر افتتاحه لجامعة الكويت ولم يذكر الدراسات العليا ، فكانت كلمته الأميرية هي الحاسمة للجدل ، وأزاح الستار عن اللوحة التذكارية لهذا الحدث الضخم وهي تحمل اسم جامعة الكويت ! وبهذا الشكل العابر الهادئ الذي لم يحسه الناس صار من كان يلقب بمستشار التعليم العالي هو مدير الجامعة ، وإن بقي الاسم الرسمي بحسب القانون هو التعليم العالي فترة من الوقت للمؤسسة كلها ، وانتقل هدف هذا الصرح العلمي الذي افتتح من أن يكون تخريج مدرسين للتعليم العام وموظفين ذوي كفاية ليصبح متعدد الأهداف والأغراض السامية ؛ ومنها :

١- استكمال السلم التعليمي بتتويجه في نهايته بالتعليم الجامعي ، وبأعلى مراحله بإقامة جامعة ترفع مستوى التعليم كله .

٢- توطين العلم والبحث العلمي محليا في البلاد بالإضافة إلى توطين التعليم العالي .

٣- تطوير الحياة العامة والثقافة وإجراء البحوث العلمية وعلى الأخص في المجالات التي تخدم البيئة المحلية وما يجاورها .

---

(١) تقرير عبدالفتاح إسماعيل نفسه ص٢ .

(٢) كتاب الجامعة والمجتمع (طبع جامعة الكويت) ٦٧-١٩٦٨م ص٧ .

٤- توفير حاجيات البلاد من المؤهلين علميا وفكريا من أبناء الكويت نفسها (من مدرسين ومهندسين وأطباء وقانونيين واقتصاديين وغيرهم) وكانت نسبتهم في المجتمع الكويتي لاتجاوز أكثر من ٤٪ .

٥- استقدام خبرات ورجالات عربية وأجنبية إلى الكويت ما كان لها أن تأتي لولا وجود الجامعة .

٦- التغلب على مشكلات إيفاد البعثات في سن مبكرة بإيجاد الخبرات والعلماء محليا ، وتفادي ما يؤدى إليه الإيفاد المبكر من ارتفاع نسبة الفشل أو الضياع ماديا ووجدانيا .

٧- مواجهة الأعداد المتزايدة من خريجي المدارس الثانوية وتفادي مشكلة إيجاد الأماكن اللازمة لهم في الجامعات والمعاهد الخارجية بسبب تكاثر أعدادهم المتمادي .

٨- إفساح المجال أمام أبناء الخليج العربي لاستكمال التعليم الجامعي في الخليج نفسه بما يعود بالخير على بلادهم الشقيقة .

٩- التعاون ، على أعلى المستويات العلمية والتعليمية ، مع المؤسسات العربية والأجنبية لما فيه خير البلاد والإنسانية .

وهكذا ، فحين وصل مشروع الجامعة إلى يوم الافتتاح ، كانت الكويت قد قضت سبع سنوات من الجهود المحلية سواء من رجال التعليم والتربية المحليين أو من الخبراء الخارجيين ، ومن المحاولات الدائبة المتتدة للوصول إلى هذا اليوم ، وقد أشرف مجلس المعارف على الجهود الأولى ، وأشرف رجال وزارة التربية والخبراء على المراحل التالية ، وتناولت القضية مختلف الأفكار والتجارب والمحاولات ، وتعددت من أجل ذلك اللجان ، وهي أمور لم تأخذ أي مرحلة من مراحل التعليم السابقة جزءا ولو ضئيلا منها .

وكانت النتيجة أن اشتق من ضلع التعليم العام تعليم آخر مختلف هو التعليم العالي الجامعي بوسائل وأهداف أسمى وأوسع . وقال الأستاذ أنور النوري في جلسة من جلسات اللجنة المشتركة للتعليم العالي : «إن التعليم الجامعي شيء جديد بالنسبة إلينا ، والمفروض أنه يخدم التعليم العام ، ولكننا في هذه المرحلة بالذات سوف نكرس التعليم العام لخدمة التعليم العالي حتى نرسخ أقدامه ويعود إلى وضعه الطبيعي ليتولى بنفسه خدمة أغراض التعليم العام» (١) .

وعلى أي حال يجب ألا نتصور أن افتتاح «جامعة الكويت مر بهذا الشكل البسيط العفوي على المجتمع الكويتي ، وإذا كانت مراحل التعليم السابقة قد افتتحت مع نشاطاتها المساعدة وخدماتها دون ضجة أو تعليق ، وكان الكثير منها مجالا للتشجيع ولطلب المزيد فإن الجامعة كانت أمرا توقف عنده المجتمع طويلا .

---

(١) محضر جلسات اللجنة المشتركة (الملحق ١٥) ص١-٢ .

وللمجتمع الكويتي وزنه في السياسة الحكومية ، ولذلك كان على من يتابعون هذا المشروع أن يفكروا مرات قبل الإقدام على أي خطوة ، وحين طرح المشروع من جديد للتنفيذ ظهرت آراء أهمها :

- رفض فكرة التعليم العالي من أساسها حيث لا ضرورة للتعجيل بها في تلك الآونة ، في حين ترى قطاعات اجتماعية أخرى متزمته أن إنشاء الجامعة يستتبع الاختلاط بين الجنسين ويفتح باب الإفساد ونتائجه سلبية أو حرام .

- وترى جماعة أخرى أن إرسال الطلبة في بعثات خارجية أقل كلفة ونفقة من افتتاح الجامعة ومن ثم فلا لزوم للإنفاق الزائد ، حيث يمكن الاقتصاد لمصالح أخرى .

- وبعض الناس لايرى بأسا في إقامة الجامعة ولكن بعد فترة ، وإقامتها الآن عمل سابق لآونه .

ورغم عدم اعتراض الناس على أن تخدم الجامعة أبناء الخليج العربي فقد طرحوا التساؤلات الكثيرة حول أمور أخرى :

- هل يدفع الطلاب الرسوم بالجامعة أو ستكون بالمجان كما في مراحل التعليم الأخرى؟ وهل يزودون بالحاجات المكتبية والخدمات؟

- هل تدرس اللغة الفرنسية وغيرها أيضا؟ وما الفائدة منها؟

- ولماذا لايسمى قسم اللغة العربية قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية؟ (وقد تمت الموافقة على ذلك) .

- هل روعى في خطة الجامعة أن يكون مستوى التعليم العالي فيها على مستوى الجامعات في الخارج؟

- قد نحتاج إلى الجامعة وخريجيها لسنوات معدودة ، ولكن ماذا نفعل بالخريجين الزائدين بعد ذلك؟

- كيف تقوم الجامعة بهذه السرعة وهي بحاجة إلى الإعداد عدة سنوات لإقامة المختبرات الخاصة وتدبر الأجهزة العلمية والمعدات والأدوات العملية وإنشاء المكتبة الملائمة واللوائح والقوانين اللازمة والخبراء الفنيين؟ وإعداد أعضاء هيئة التدريس؟

ولم تكن هذه كلها مجرد آراء في الهواء ، ولكنها كانت تشغل بال الرأي العام ومجال استغلال سياسي ، وكانت قضية الاختلاط هي أم المشكلات حيث تباينت فيها الآراء .

مشكلة الاختلاط :

ولقد أثير خلال إنشاء الجامعة موضوع الاختلاط بين البنين والبنات في الدراسة واختلفت الآراء بين تيار موافق وآخر معارض ، وحرص كل من التيارين على أن يجذب المجتمع إلى تأييده ، فدارت حوارات ومناقشات وندوات تعكس التوجهات المختلفة في المجتمع ، وعلى الرغم من أن حدة الطرح وانفعال البعض والحماسة المفرطة سواء من المؤيدين للاختلاط أو المعارضين له ، مما انعكس أثرها على المجتمع بأسره ، فإنّ طبيعة أهل الكويت وروح الشورى وممارستها المتأصلة في طبيعة أهلها ، حيث تتعدد فيها الرؤى والآراء ولاتختلف القلوب ؛ جعلت الأمر يمر بسلام وهدوء ، فلم يوقف ذلك مسيرة الإعداد للجامعة ولم يخلف آثارا تعرقل الحماسة لانطلاقها .

على أن جميع هذه الآراء والتساؤلات قد وجدت حلولها وأجوبتها بهدوء ، واستوعبتها السياسة الحكومية خلال السنوات الأولى مشكلة بعد أخرى ، وكان ذلك في الغالب على حساب النفقات المتزايدة ، وبالتسويات الوسطى ، بعد أن صارت الجامعة أمرا واقعا وصرحا علميا ضمن المجتمع الكويتي ، إلا مشكلة الاختلاط فقد ظلت مثار قلق وجدل وتخوف تحركها العناصر المحافظة .

لكن الجامعة بدأت مع كل ذلك العمل في موعدها المقرر في كليتين منفصلتين ومتماثلتين : كلية العلوم والآداب والتربية ، وكلية البنات الجامعية بوصفهما وحدة علمية واحدة وتشكلان نواة لإنشاء الجامعة .

مجلس الجامعة :

وقد تكون أول مجلس أعلى للتعليم الجامعي (مجلس الجامعة الأول) بموجب القرار الوزاري رقم ١٦ بتاريخ ١٣/ ١١/ ١٩٦٦م على الشكل التالي :

- خالد المسعود الفهيد — وزير التربية (الرئيس الأعلى للجامعة)
- أ .د .عبدالفتاح إسماعيل — مستشار التعليم العالي (مدير الجامعة) .
- عبدالعزيز أحمد البحر — من القطاع الخاص لمدة سنتين .
- سليمان أحمد الحداد — من القطاع الخاص لمدة سنتين .
- فيصل المزيدي — من القطاع الخاص لمدة سنتين .

- أحمد الدعيج – مدير التخطيط
- يعقوب الغنيم –وكيل وزارة التربية
- أنور النوري – الأمين العام للتعليم العالي وأمين سر المجلس .
- عبد الوهاب محمد عبد الوهاب – وكيل وزارة المالية والنفط .
- محمد الصانع –وكيل وزارة التربية المساعد .
- أ .د . عبد الحليم حسن نصر – عميد كلية العلوم والآداب والتربية .
- أ .د . دولت أحمد الصادق –عميدة كلية البنات الجامعية .
- أ .د . محمد أحمد محمد ملوك –رئيس قسم علم الحيوان .
- أ . عبد السلام هارون – أستاذ النحو والصرف رئيس قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية .
- أ .د . محمد عبد الهادي أبو ريدة –أستاذ الفلسفة الإسلامية ورئيس قسم الفلسفة والاجتماع .

البداية :

كان عدد أعضاء هيئة التدريس الذين بدأت بهم الجامعة سنتها الأولى عددا متواضعا لا يجاوز [٣١] عضوا ، وعدد الأقسام التي فتحت فيها (١٢) قسما [١] ، وعدد الطلاب الذين انتسبوا إليها يبلغ [٤١٨] طالبا وطالبة يوضح توزيعهم الجدول التالي :

التخصص	العلوم Sciences								الآداب Arts								الإجمالي Total								
الجنسية	كويتي		خليجي		وافد		مجموع		كويتي		خليجي		وافد		مجموع		كويتي		خليجي		وافد		مجموع		
العام الجامعي	طلاب M	طالبات F	طلاب M	طالبات F	طلاب M	طالبات F	طلاب M	طالبات F	طلاب M	طالبات F	طلاب M	طالبات F	طلاب M	طالبات F	طلاب M	طالبات F	طلاب M	طالبات F	طلاب M	طالبات F	طلاب M	طالبات F	طلاب M	طالبات F	مجموع
٦٦/١٩٦٧م	٥٥	١٧	٦	-	١	٤	٦٥	٢١	١٥٥	١٣٢	١٥	٦	٧	١٧	١٧٧	١٥٥	٢١٠	١٤٩	٢٤	٦	٨	٢١	٢٤٢	١٧٦	٤١٨

---

(١) انفصل كل من قسمي علم الاجتماع وعلم النفس عن قسمي الفلسفة والتربية فصارت الأقسام ١٤ قسما ، ثم انفصلت التربية في كلية مستقلة ، وافتتح قسم الخدمة الاجتماعية ، فبقيت الأقسام ١٤ وتشعبت كلية التربية شعبا .

أما عدد أعضاء هيئة التدريس عند افتتاح الجامعة فقد كان ٣١ عضوا منهم ١٥ عضوا في الآداب و١٦ عضـوا في العلوم وكانت نسبة درجة الأستاذ بين هؤلاء تصل إلى ٥٨٪ والأستاذ المساعد إلى١٣٪ ، أما المدرسون فكانت نسبتهم ٢٩٪ ، لكن هذه النسبة لم تبق ثابتة على مدى السنوات القادمة ، وكان توزيعهم على النحو التالي :

	كليـة العلـوم			كليـة الآداب		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
أستاذ	٩	٢	١١	٦	١	٧
أستاذ مساعد	٢	-	٢	٢	-	٢
مدرس	٣	-	٣	٥	١	٦
المجموع	١٤	٢	١٦	١٣	٢	١٥

ولنلاحظ أن قرار وزير التربية بشأن قواعد القبول في كليتي المعلمين والمعلمات للتعليم العالي قد حدد عدد الطلاب الذين يقبلون في السنة الأولى لهذا العام الدراسي الأول ٦٦/ ١٩٦٧م ، وهو القرار رقم ٥٠٦٥٧ المؤرخ في ١٦/ ٦/ ١٩٦٦م وذلك كما يأتي :

- في كلية العلوم والآداب والتربية : ٧٥ طالبا في العلوم و١٥٠ في الآداب .
- في كلية البنات الجامعية : ٢٥ طالبة في العلوم و٩٠ طالبة في الآداب .

كما ضمت الكليتان الجامعيتان ١٣ معيدا مقيما من بينهم ثلاث معيدات .

وفي ١٢/ ٦/ ١٩٦٦م وحين صدر المرسوم الأميري بتسمية الدكتور عبد الفتاح إسماعيل مستشارا للتعليم العالي (مدير الجامعة) صدر معه مرسوم آخر بتسمية أنور النوري أمينا عاما للتعليم العالي (أمين عام الجامعة) وعبد الخالق عزت أمينا مساعدا له .

الدفعة الأولى من الخريجين :

وفي العام الدراسي الجامعي ٦٩/ ١٩٧٠م تخرجت أول دفعة من الجامعة ، وبلغ عدد الخريجين ٢٦٤ خريجا بنسبة ٦٣٪ من المقبولين سنة ٦٦/ ١٩٦٧م ، وبلغ عدد خريجي الآداب ٢١٤ طالبا وطالبة ، في حين بلغ عدد خريجي العلوم ٥٠ طالبا وطالبة ،منهم جميعا ١٨٦ كويتيا ، أي بنسبة ٨٧٪ ، وتبلغ نسبة خريجي العلوم ١٩٪ مما يدل على قلة عدد المتخرجين الواضحة ، وتبلغ نسبة المتخلفين في العلوم حوالي ٤٠٪ ، ومن الآداب حوالي ٣٦٪ ، وثمة دون شك أسباب شتى وراء التخلف الدراسي والتسرب ، منها طبيعة الدراسة وانتقال بعض الطلاب إلى الجامعات الأخرى خارج الكويت ، وتحويل بعض الطلاب لدراساتهم ، بالإضافة إلى أن سوق العمل كان يجتذب بعض الشباب قبل إتمام التعليم الجامعي .

وفي الجدولين التاليين بيان بإجمالي أعداد الخريجين من كلية العلوم والآداب موزعين بين العلوم والآداب طبقا للجدول سنة ٦٩/ ١٩٧٠م .

أقسام العلوم

كويتي		خليجي		وافد		المجموع	
طالب	طالبة	طالب	طالبة	طالب	طالبة	طالب	طالبة
٢٤	١٦	٤	-	٣	٣	٣١	١٩

أقسام الآداب

كويتي		خليجي		وافد		المجموع	
طالب	طالبة	طالب	طالبة	طالب	طالبة	طالب	طالبة
٧٨	١٠٨	٥	٦	٤	١٣	٨٧	١٢٧

وهذه الأرقام الإجمالية تتوزع بشكل أوضح في الجدولين التاليين بالتفصيل :

من أقسام العلوم

من أقسام	كويتي		خليجي		وافد		المجموع	
العلوم	طالب	طالبة	طالب	طالبة	طالب	طالبة	طالب	طالبة
الرياضيات	١	–	١	–	–	–	٢	–
الكيمياء	–	٢	–	–	–	١	–	٣
الفيزياء	١	–	–	–	–	–	١	–
علم الحيوان	٤	٩	–	–	١	–	٥	٩
علم النبات	٥	٤	–	–	–	١	٥	٥
الجيولوجيا	١٠	١	٣	–	٢	١	١٥	٢

من أقسام الآداب

من أقسام	كويتي		خليجي		وافد		المجموع	
الآداب	طالب	طالبة	طالب	طالبة	طالب	طالبة	طالب	طالبة
اللغة العربية	٧	٩	١	١	١	٣	٩	١٣
الإنكليزية	٤	٢٢	١	–	٣	٤	٨	٢٦
التاريخ	١٦	٢٢	٢	٢	–	–	١٨	٢٤
الجغرافيا	٣٥	٢٤	–	١	–	١	٣٥	٢٦
علم النفس	٨	١٦	–	١	–	٢	٨	١٩
الفلسفة	٨	١٥	–	١	–	٣	٨	١٩

ولم يسجل تخرج أي طالب أو طالبة من قسمي علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية لتأخر افتتاحهما عن السنة الأولى .

الصعوبات الأولى وتخطيها :

على أن الهموم الأولى للجامعة كانت كثيرة عديدة ، وأبرزها كان إعطاء الجامعة مكانا متميزا ضمن المجتمع الذي قامت فيه وفي العالم . ومن ذلك مثلا كيف تنال جامعة الكويت الاعتراف بها وبشهادتها من الجامعات والمؤسسات العلمية العالمية؟

وقد لجأ مدير الجامعة إلى أسلوب ذكي ؛ فكان يطلب إلى أساتذة الجامعات البارزين في إنكلترا والولايات المتحدة أن يضعوا أسئلة العلوم للامتحانات ، أو يضعها محليا ، ثم يحمل أجوبة الطلاب مع رسل يرسلهم إلى الأساتذة في الغرب لينظروا في الأجوبة ويقيموها بالعلامات ، واستمر الأمر على ذلك سنوات عديدة ، فلما تخرجت الدفعات الأولى من جامعة الكويت لم تجد رفضا ولا اعتراضا على قبول مستواها العلمي لدى أساتذة تلك الجامعات الخارجية بعد أن سبق لهم تقويم الطلاب بأنفسهم مرة بعد مرة .

ومن ذلك أيضا أن يكون أعضاء هيئة التدريس بالجامعة من المتميزين علميا والباحثين البارزين في اختصاصاتهم ، ولهذا السبب رفع مدير الجامعة شعار : الجامعة للبحث أولا ثم للتدريس ، وأصر على ذلك ؛ ولهذا كره أسلوب الإملاء ومنعه ، وكثيرا ما كان ينهي عقود من يتبعون هذا الأسلوب ، وحمل أعضاء هيئة التدريس على إقامة المحاضرات في الجامعة ، وعلى الندوات التلفزيونية والأحاديث العلمية في المجالس ، وعمل على مواكبة التطور العلمي ؛ فكان يستقدم الأساتذة الزائرين لمدد محددة يدرسون خلالها ويلقون المحاضرات العلمية والعامة ، رغبة منه في المزيد من الصلات مع المؤسسات العلمية الخارجية لكي يبقى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وطلابها على صلة مع التطورات العلمية في العالم .

بهذه الأساليب وأمثالها تمكنت الجامعة من أن تجتاز سنيها الأولى بنجاح وبأمل كبير في المستقبل .

بعد عدة أشهر من مسيرة الجامعة وفي أول أبريل ١٩٦٨م وبناء على رغبة مجلس الأمة صدر مرسوم أميري بإنشاء كلية للحقوق والشريعة وأخرى للتجارة والاقتصاد والعلوم السياسية في الجامعة ، وإذا كانت إضافة الشريعة إلى الحقوق مفهومة الدواعي وتسترضي الجماعات المحافظة وتهدئ من تخوفاتها ، فقد كانت كلية التجارة والاقتصاد ضرورة اجتماعية لتخريج المؤهلين تأهيلا جامعيا عاليا

لقيادة الأعمال التجارية التي تتزايد بسرعة كبيرة أبعادها وعلاقاتها الدولية وحساباتها ، وظلت هذه الكليات الأربع قوام الجامعة حتى سنة ١٩٧٦م حين افتتحت كلية الطب بعد إعداد طويل .

وقضت الجامعة السنوات الثلاث أو الأربع الأولى في صورة لامعة ؛ فعلى سبيل المثال تضاعف عدد المنتسبين إليها في العام الثاني ٦٧/ ١٩٦٨م ، فبلغ ٨٦٠ طالبا منهم ٤٦٪ من الطالبات ، ورفع معدل القبول إلى ٦٠٪ في سنة ٦٨/ ١٩٦٩م ، وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس في السنة الثانية ٧٣ عضوا وكانت نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب أكثر من مثالية ، فقد كانت تبلغ أستاذا لكل ١١ تلميذا ، وتنوع أعضاء هيئة التدريس ؛ فهم من مصر والعراق وسورية وفلسطين والهند وتشيكوسلوفاكيا . ذكر ذلك كله الأستاذ عبدالفتاح إسماعيل مدير الجامعة[١] ، وأضاف أيضا في محاضرة ألقاها في رابطة الاجتماعيين قوله :

«حددت جامعتنا رسالتها في مجالين هما عماد الحياة الجامعية في أعلى مفاهيمها : العمل من أجل العلم ، والعمل من أجل المجتمع ، لم تعد الجامعات محاريب رهبنة وإنما أصبحت مصانع حياة ، وحقول تجربة ، وميادين عمل حي متطور»[٢] . ويقول في مقدمته لكتاب الجامعة والمجتمع (٦٧ ـ ٦٨م) «إننا نريدها جامعة للبحث العلمي والتعليم وليست جامعة للتعليم والبحث العلمي ، ولعله من الصعب أن أقوّم جامعة لم يمض على وجودها أكثر من عام ، ولكني أحس ويحس معي الكثيرون أن عمرها يزيد بكثير عن واقعها ، وأن قياس الزمن فيها قد اختلت معاييره فأضحت الشهور في عمرها أعواما ، آية ذلك أنه في مجال التقنين والتنظيم لا تكاد توجد ثغرة في تنظيمات الجامعة ولوائحها التنفيذية والمالية والإدارية والطلابية وشؤون هيئة التدريس ونظم الدراسة ، بل إن بعض تنظيمات هذه الجامعة الوليدة قد أخذت بها جامعات أخرى من حولنا ، ولسنا بذلك ندعي الكمال وإلا أدركنا الجمود ، إذ لا يزال هناك من الأمور ما يحتاج لعامل الزمن . . .»[٣] وقد بلغ من تقبل المجتمع لهذا «الفتح» الجامعي أن هيئة التدريس في الجامعة قدمت خلال السنة الأولى من عملها ٣٥ حديثا إذاعيا و٩ ندوات تلفزيونية و٣٧ حديثا آخر في التلفزيون و٧ محاضرات عامة و٣ دراسات صدر بها كتاب عن الجامعة في ٤٠٠ صفحة ؛ تناولت كلها موضوعات دينية وتاريخية وقانونية وقومية ومسرحية وتربوية ، كما تناولت موضوعات علمية حول المفاعل الذري ونمو الطفل النفسي والصحة النفسية ومشكلات التعليم والتربية وغيرها ، وأوفدت الجامعة ثلاثين مبعوثا مرة واحدة للحصول على الدكتوراه ، وتعاونت

(١) الجامعة والمجتمع ٦٧/ ٦٨م كلمة مدير الجامعة في مقدمة الكتاب ص ٧ -٨ .
(٢) محاضرة مدير الجامعة في رابطة الاجتماعيين حول : كيف بدأ التفكير بإنشاء جامعة الكويت ص ٣ (محاضرات الموسم الثقافي ١٩٦٨م) .
(٣) الجامعة والمجتمع ٦٧/ ٦٨م ص ٧ .

مع وزارات الأشغال والصحة والشؤون الاجتماعية في تنظيم البحوث ودراسة المشروعات ، وعاونت وزارة التربية في الخطط والكتب والمناهج ووضع أسئلة الشهادة الثانوية (وكانت توضع قبل ذلك في مصر) كل ذلك في السنة الأولى من وجودها .

لقد رافق افتتاح الجامعة تساؤلات متعددة :

فمن قائل : من أين تأتون بالطلبة لتغذية «جامعة»؟ نحن شعب صغير وخريجونا للدولة كلها لا يتجاوزون (٤٠٠ ـ ٥٠٠) وكلهم عن طريق البعثات؟

ومن قائل : لقد استعجلتم الأمور وفترة الإعداد لم تكن كافية !

ومن مثالي يرى أنه لابد أولا من بناء مدينة جامعية وإعدادها قبل الدراسة .

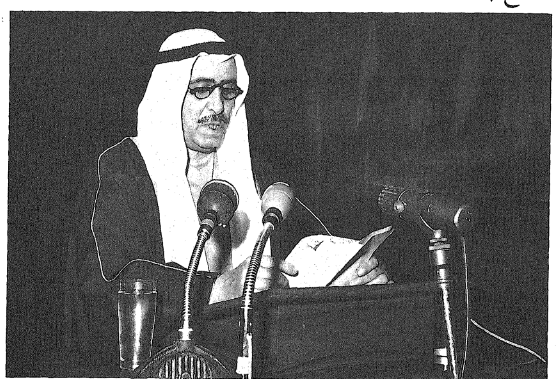
ومن منتقد يندد ويقول : لماذا لم تتوجهوا إلى دولة غربية؟

روى هذه الاعتراضات الأستاذ أنور النوري في حديث معه[١] وأضاف : «ولكني أقول لم يكن هناك بديل سوى هذه البداية» .

وكانت انطلاقة أكثر منها بداية ، جسدها المغفور له أمير دولة الكويت الشيخ صباح السالم في ٢٧ من نوفمبر ١٩٦٦م عندما قام بإزاحة الستار عن اللوحة التذكارية لإنشاء الجامعة في حفل مهيب ، ولا يزال حيا في ذاكرة الشعب الكويتي ، فقد كان احتفالا ببداية انطلاقة علمية لا تزال تعطي أكلها حتى اليوم ، وستستمر في ذلك بمشيئة الله .

(١) من حديث مسجل مع الأستاذ أنور النوري .

افتتاح الجامعة :



المغفور له الشيخ صباح السالم الصباح وهو يلقى كلمته في يوم افتتاح جامعة الكويت

فيما يلي كلمة المغفور له الشيخ صباح السالم الصباح أمير البلاد آنذاك في يوم افتتاح جامعة الكويت :

بسم الله الرحمن الرحيم

«إلى جامعة الكويت في يوم افتتاحها أهدى أخلص التهانى داعيا المولى القدير أن تحقق الجامعة أهدافها في سبيل إعداد شبابنا لحمل أعلام نهضتنا على أساس من العلم أمضى أسلحة التقدم في العصر الحديث .

العلم يرفع بيتا لاعماد له والجهل يهدم بيت العز والشرف

صباح السالم الصباح

١٤/ شعبان ١٣٨٦هـ - ٢٧/ نوفمبر ١٩٦٦م

رسالة الجامعة :

أما وقد تم افتتاح الجامعة وأصبحت واقعا ملموسا فلابد لنا من الإشارة إلى رسالة الجامعة التي طال انتظارها والتهيؤ لافتتاحها .



إحدى قاعات الدرس في جامعة الكويت

وتتلخص رسالة الجامعة في الاستفادة من ثمار المعرفة والتراث العلمي الحضاري والإنتاج الفكري ، وتنمية الثروة البشرية ورفع كفاءتها الإنتاجية ومستواها الحضاري والاجتماعي ، والمساهمة في خدمة المجتمع وتنميته ، وذلك على الوجه التالي :

- الحفاظ على المعرفة وتنميتها ، والعمل على نشرها وتقدمها على المستويين القومي والإنساني .

- نشر العلم وإعداد الكفاءات المتخصصة بفروع العلم المختلفة ، وحفظ التراث العلمي من خلال التعليم والتدريب .

- النهوض بالشباب فكريا وروحيا وخلقيا ورياضيا .

- المساهمة في تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

- توثيق الروابط الثقافية والعلمية بينها وبين ما يشترك معها من مؤسسات في الرسالة والهدف محليا وعربيا وإسلاميا وعالميا .

أهداف الجامعة :

إن جامعة الكويت وعلى هدى من رؤية القيادة الحكيمة في الدولة لدور الجامعة في المجتمع ، وانطلاقا من متابعتها للتطورات العلمية في التعليم الجامعي في الكويت وفي العالم ، تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تعني الجامعة بالثقافة ونشر المعرفة وتهتم بالتراث العربي والإسلامي ، وتعمل على إعداد المتخصصين والفنيين في فروع المعرفة المختلفة ، كما تعمل على تكوين الشخصية العلمية للطالب ، وغرس القيم العربية والإسلامية فيه على أساس من الحوار والمشاركة .
- تقوم الجامعة على رعاية البحوث العلمية والدراسات المختلفة التي تساهم في التقدم العلمي والتقني وتشجيعها ، بغية خدمة المجتمع وتحقيق التطور العلمي وإيجاد الحلول لمختلف القضايا التي تواجه التطور الاقتصادي والاجتماعي .
- تولى الجامعة دراسات الحضارة العربية والإسلامية وشبه الجزيرة والخليج العربي عناية خاصة .
- تعمل على توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع غيرها من الجامعات والمؤسسات والهيئات العلمية الإقليمية والدولية .

فلسفة التعليم الجامعي وسياسات الجامعة لتحقيق رسالتها وأهدافها :

- وضع سياسة قبول تعتمد على قدرات الطالب وميوله واستعداده الشخصي في ضوء الإمكانات المتاحة والخطط العريضة لحاجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- تطوير برامج ومناهج الدراسة وأساليب التعليم التي تساهم في تكوين شخصية الطالب وتنمية قدراته على الاستقراء والتحليل والاستنتاج والقدرة على مواجهة المشكلات ، وذلك بتوفير مناخ علمي يتميز بحيوية البحث والتفكير والتعبير ، إيمانا بأن المناقشة والحوار هما الوسيلة السليمة لإظهار الحقائق .
- الاهتمام بالطالب وتوفير جميع الإمكانات لنمو شخصيته وملكاته الخلاقة وإمداده بالنصح والإرشاد والرعاية الصحية وتشجيع الأنشطة المكملة للحياة الجامعية داخل الحرم الجامعي ، كالأنشطة الرياضية والاجتماعية والفنية والثقافية .

- توفير الإمكانات والجو الملائم للبحث العلمي ، مع التركيز على ما يتصل بمشكلات المجتمع الكويتي والخليجي ، والمساهمة في إيجاد الحلول الملائمة لها وفقا لأولويات حاجته .

- الانفتاح المستمر على المجتمع واستغلال إمكاناته وتوظيفها في خدمته ، عن طريق البرامج الدراسية في الجامعة ، إلى جانب الخدمات الأخرى ، كالبرامج التدريبية والبحوث العلمية والحلقات الدراسية والمحاضرات العامة ، وما إلى ذلك من مساهمة إيجابية في الحياة العامة .

- التطوير المستمر لقدرات العاملين في الجامعة ، من هيئة تدريسية وفنية وإدارية ، وذلك عن طريق المهمات العلمية والدورات التدريبية والندوات والبعثات .

- العمل على توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والمؤسسات والهيئات العلمية ، العربية والأجنبية .

- الإيمان بأن الجامعة ذات طبيعة ديناميكية تتفاعل مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية ، تتأثر بها وتؤثر فيها ، لذا فهي تحرص على إيجاد الوسائل المستمرة لتقويم برامجها وتطوير أساليب الأداء لمواجهة هذه المتغيرات .

هذا وقد وجهت الجامعة عناية خاصة نحو إعداد الكويتيين لوظائف هيئة التدريس والوظائف الإدارية في الجامعة .

ومنذ البداية وضع المخططون والمنفذون لفكرة إنشاء الجامعة نصب أعينهم إبراز دور الجامعة في البحث العلمي أولا ، وربط دورها بالتنمية الثقافية في المجتمع ثانيا ، لاسيما وأن التعليم والثقافة توأمان يصعب الفصل بينهما ، ولانجاح لأحدهما في غياب الآخر .

أثر الجامعة في التنمية الثقافية في الكويت

دخلت الجامعة في العام ٢٠٠١ عامها الخامس والثلاثين منذ إنشائها ، ولعل هذا التاريخ يكشف في ذاته دور الجامعة المهم في التنمية الثقافية في الكويت خلال هذه السنوات وأثرها ؛ فقد كانت الجامعة منذ تخرجت أول دفعة منها سنة ١٩٧٠م محور الحياة الثقافية في البلاد ، وقصتها تروى - وحدها- أثرها البالغ في نشر العلم والفكر والثقافة في المجتمع الكويتي ، وإذا أطلنا فيها بعض الطول فلكي يتضح دور الجامعة أكثر فأكثر ، ويظهر أثرها في جميع نواحي الحياة الفكرية والثقافية والعلمية ، ولكي يظهر الانقلاب الذي أوجدته في التنمية الثقافية وفي المجتمع ؛ لأن الثقافة كانت أول كلمة في قانونها وأهدافها .

لقد أنفقت الكويت على جامعتها في سنواتها الخمس والثلاثين ما يزيد على مليار وقرابة مائة مليون دينار ، فهل كان الرأسمال البشري الذي جنته من هذا المبلغ يوازي قيمة الإنفاق المادي ومردوده الذي بذلته؟ نستطيع باطمئنان أن نجيب بأنها جنت أضعاف ما أنفقت لأنها حولت هذا المبلغ كله الذي



الشيخ صباح السالم الصباح يسلم الطلبة شهادات التخرج

يقارب أربعة مليارات دولار إلى رصيد بشري وثروة إنسانية قفزت بالكويت في ربع قرن أو نحوه إلى مستوى أبرز الدول النامية .

لقد بدأت الجامعة تأخذ دورها الثقافي منذ تخرجت منها أول دفعة من الجامعيين ، مهد لهؤلاء الطريق جماعتان :

- جماعة المتخرجين من الجامعات العربية والأجنبية (الإنكليزية والأمريكية) خاصة ، ولم يكن عدد هذه الجماعة كبيرا ، ولكنها كانت تعمل على تكوين الجو الثقافي العام منذ الخمسينيات .
- جماعة أساتذة الجامعة الذين وفدوا لتأسيسها والتدريس فيها ، وقد دخل هؤلاء على الحياة الثقافية في الكويت دخول الفاتحين ، وأعطتهم وسائل الإعلام (من صحف وإذاعة وتلفزيون وتعاون مع مختلف جمعيات النفع العام في الكويت عن طريق الإسهام في مواسمها الثقافية والتخطيط لمؤتمراتها المحلية مما يؤكد تعاون الجامعة والمجتمع) أعطتهم كل الدعم والمساندة والتنوية بجهودهم عدة سنوات ليصبحوا الرواد والمثل في الحياة الثقافية .

وهكذا التقت على تكوين الجو الثقافي العام ثلاثة تيارات كانت تزداد مع الأيام قوة وانتشارا مع ازدياد أعدادها ؛ فقد ارتفع عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة إلى ما يزيد على [٨٦٣] عضوا في مختلف فروع العلم والثقافة ، وزادت بالطبع أعداد المتخرجين من الجامعات الخارجية (من عربية وأجنبية) ، لكن الزيادة الواضحة والكبيرة كانت في أعداد خريجي جامعة الكويت الذين كانت دفعتهم الأولى ٢٦٤ ثم ما انفكوا يزيدون حتى أمسوا بعد خمس وعشرين سنة نحو سبعة وثلاثين ألف خريج دخل ثلاثة أرباعهم على الأقل في صلب الحياة الثقافية في المجتمع الكويتي باعتبار أن الربع الباقي هو من الخليجيين ومن العرب والأجانب ، ولنا إن نقدر مايمكن أن يفعل هذا النهر الجاري من الخريجين الذي يدفع كل سنة بأكثر من ٣٠٠٠ خريج إلى الحياة الثقافية والفكرية العامة ، مع الإشارة في الوقت نفسه إلى خمس ملاحظات :

الأولى : أن معدل الخريجين العام في السنوات الـ ٢٥ كان ١٢٠٠ متخرج ، ولكنه ارتفع منذ أواخر السبعينات إلى ما يزيد على الألفين ، وبلغ سنة ٨٧-١٩٨٨م مبلغ ٣٢١٤ ، وسنة ٨٨-١٩٨٩م ارتفع إلى ٣١١٠ خريجين ، وهبط بعد ذلك بسبب مشكلة الغزو العراقي ليعود فيتزايد بعد ذلك .

الثانية : أن عدد الكويتيين لم يكن فيما بين سنة ١٩٧٠م و١٩٩٥م يصل إلى ٨٠٠-٩٠٠ ألف نسمة ، وقسم كبير منهم يبلغ حوالي ٤٥٪ من أعمار تقل عن ١٥ سنة فأعداد الخريجين بالنسبة للسكان لم تكن قليلة .

الثالثة : أن هؤلاء الخريجين المتزايدين كانوا يتفاعلون مع الجماعات المتخرجة من البلاد الأخرى ومع العائدين من البعثات ومع جمهور واسع من أساتذة المدارس الثانوية الوافدين والمتخرجين محليا ، مما يعني تكون طبقة من المتعلمين المثقفين لاتقل عن ٧٠-٨٠ ألفا ضمن المجتمع .

الرابعة : أن الخريجين وإن تخرجوا من جامعة واحدة فإنّ ثقافاتهم ، بحكم تخصصهم من جهة وبحكم أساتذتهم الوافدين من جهة أخرى ، كانت متنوعة ، مما أغنى الحياة الفكرية والثقافية في البلاد في تفاعلاتها وفي عطائها .

الخامسة : ولعلها الأهم ، أن الخريجين لم يكونوا من الذكور فقط ، بل كان هناك جانب مهم من الإناث ، مما أتاح للمرأة في الكويت أن تشارك في الحياة الثقافية أخذا وعطاء ، ودخلت الثقافة العامة مع الأمهات إلى داخل البيت الكويتي وإلى الجيل الناشئ ، فعشرون ألف امرأة متعلمة - عدا الكثير غيرهن- ليس بالأمر البسيط .

بلغ عدد الخريجين حتى سنة ٩١/ ١٩٩٢م من الذكور [١٨٠٠٧] ومن الإناث [١٢٢٤٣] فتاة ، في مجموع يبلغ [٣٠٢٥٠] خريجا ، فإذا أضفنا إليهم ٢٩٠٠ خريج سنويا في السنوات من٩٣ إلى١٩٩٥م بحسب معدل المتخرجين في السنوات الأخيرة ، وصل العدد إلى قرابة [٣٨ ألفا] وفيهم الكثير من التنوع الفكري والتنوع في الاختصاص ، وذلك وفق إحصاء ٩١-١٩٩٢م الآتي بيانه :

من متخرجي	المتخرجون	المتخرجات
- الدراسات العليا	٢٥٦	٣٨٦
- الآداب	٣٠١٢	٧٣٢٧
- الحقوق	١٢٠٩	٨٠٧
- كلية التجارة	٣٥٧٩	٣٣٩١
- كلية العلوم	١٤٧٤	٢٥٦٤
- الهندسة	١١٨٦	٦٧٣
- التربية	٦٩٩	٢١١٩
- الطب	٣١١	٤٣٩
- الطب المساعد	٧٦	٢٨١

ونحن لاننظر هنا إلى الفروق بين «المتعلم» المتخرّج و «المثقف» بالمعنى الحقيقي ؛ فقد اكتسب كل متخرّج على أي حال شيئا من الثقافة في نطاق اختصاصه ، ودخل بها معترك الحياة العامة ضمن مجتمعه ؛ وجامعة الكويت في أدنى الأحوال طرحت في المجتمع الكويتي البذار الكثيرة واسعة الانتشار لتظهر من هذه القاعدة العريضة النخبة الثقافية القائدة ، وهذا من الأهمية بمكان في التنمية الثقافية .

فهؤلاء المتخرجون صاروا «كوادر» الدولة والجماعات المتخصصة في مختلف العلوم والفنون ؛ في القطاع الخاص والحياة العامة ، كما تسلم قسم منهم يزيد على ٥٠٠ الأطر الجامعية نفسها ، فأصبحوا من هيئة التدريس فيها ومن الاختصاصيين في مجالاتهم ، حتى تسلمت إحداهن إدارة الجامعة نفسها .

وقدمت الجامعة العاملين بالإعلام من الجنسين والمحامين والمحاميات والمهندسين والمهندسات والأطباء والطبيبات وأهل الفكر وأهل الصحافة ومحرري الدوريات ، والمجلات والجرائد تشترك السيدات في النشر بها وفي التحرير ، وأوجدت طبقة عليا من المثقفين مّن بينهم من يتوافرون للتخصص الدقيق ، حتى أضحى منهم ومن السيدات من أصبحن وكلاء وزارات ووكلاء مساعدين وتصدرن المراكز القيادية في المجتمع .

ومن جهة أخرى ساهمت الجامعة في الحركة الثقافية للبلاد بجانب مهم بما قدمته :

- في مواسم المحاضرات العامة التي تقيمها كل سنة ، ويحاضر فيها أساتذتها والزوار الأجانب في مختلف الموضوعات العلمية والثقافية والسياسية والاجتماعية .
- في آلاف الأحاديث الإذاعية والتلفزيونية التي قامت بها الأطر الجامعية .
- في مئات الندوات والمؤتمرات التي عقدتها الجامعة نفسها أو اشتركت بها مع المؤسسات العلمية الثقافية الأخرى كمعهد الكويت للأبحاث العلمية ووزارة التخطيط ومؤسسات الكويت للتقدم العلمي ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة التربية ومختلف جمعيات النفع العام في المجتمع .
- في مئات الأبحاث العلمية والثقافية التي تنتجها هيئة التدريس فيها وتعالج بها مختلف الموضوعات التي تهم الساحة الثقافية عامة أو تهم الخليج العربي وحركته الاقتصادية أو وضعه الصحى أو مستقبله التربوي أو ميدان الأعمال والمال فيه ، هذا عدا الأبحاث والدراسات الأدبية والثقافية والتاريخية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والجغرافية والفلسفية .
- وقد وجهت الجامعة مجالات البحث العلمي فيها نحو خدمة المجتمع وما يتفق مع حاجاته في معظم الدراسات والأبحاث التي قامت بها ، سواء ما يتعلق بالبيئة المحلية أو الخليج العربي ؛ فأكبت على

دراسة تلوث البيئة ، وعلى دراسة الأحياء البحرية في الخليج العربي ، ونباتات البيئة وحيواناتها ، وعلى البترول وطبقات الأرض في المنطقة وجيولوجيتها ، وعلى المياه الجوفية ، وعلى سكان الكويت ، وعلى دراسة الأدب في الكويت والشعراء وتاريخ المنطقة القديم وتاريخ الكويت الحديث واقتصاديات الكويت والخليج وعلاقاتهما الدولية .

- وساهمت عن طريق أعضاء هيئة التدريس في كثير من اللجان والمؤتمرات لمختلف مجالات التدريس وكتبه ، وقد دعا مجلس الأمة الجامعة إلى الاستئناس برأيها مثلا حول قانون التأمينات الاجتماعية ، وفي لجان وزارة التخطيط وفي وزارة الداخلية ووزارة الصحة مشاركات عديدة للجامعة في مختلف حاجاتها الاختصاصية والفنية ، كما قام المختصون فيها بدورهم العلمي في إيضاح زيف الدعاوى العراقية أيام الغزو العراقي الآثم لأراضي الكويت ، مما كان له الأثر الفعال في تفنيد تلك الدعاوى وبطلانها .

- وساهمت الجامعة في إبراز مواهب عدد متزايد من الكتاب ومؤلفي المسرح والشعراء والقصصيين اللامعين كما شاركت في شحذ قدرات هواة الفنون ، وفي نادى الهواة بها مارس الموسيقيون وهواة الفن والتصوير والرسامون هواياتهم وخطا الممثلون خطواتهم الأولى إلى المسرح بما يقام على مسرحها الضخم من التمثيل ومن الحفلات الموسيقية ، وفي قاعاتها من معارض الفنون التشكيلية والصور الفوتوغرافية .

- وشاركت الجامعة في النشر العلمي بما طبعته من الكتب العلمية والثقافية وبما دعمته ماديا منها . يضاف إلى ذلك سلسلة المجلات المتخصصة التي ترعاها وتنفق عليها لنشر مختلف البحوث والمقالات الفكرية والثقافية والعلمية ، وتتميز منشورات الجامعة عامة بالطابع العلمي الدقيق مما يجعلها مراجع لأهل الفكر والعلماء والمثقفين .

وقد توغلت الجامعة ، عن طريق خريجيها ، في شرايين المجتمع الثقافي ؛ فأكثرية أعضاء النوادي الاجتماعية (كرابطة الأدباء ، وجمعية الخريجين ، ورابطة الاجتماعيين والجمعيات النسائية) هم من هؤلاء الخريجين ، وحركتهم الثقافية امتداد للأثر الجامعي في التنمية الثقافية الشاملة ، وهم يشكلون مثلا معظم أعضاء المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ومؤسسة التقدم العلمي ، بالإضافة إلى الخبرات العلمية التي تقدمها لمن يطلبها .

وارتقت الجامعة بأحاديث الديوانيات ، والديوانية عنصر مهم في حركة الفكر في الكويت ، فالموضوعات والأمور التي تداولها الناس في هذه الديوانيات اليوم تختلف طبيعة ومناقشة وجدلا عما كان يتداوله آباؤهم في الخمسينيات ، والأمور التي تطرح على منابر الجامعة صارت بعضا من بضاعة

السوق الثقافية في الديوانية ومن مداولاتها الجدية .

وفي الجامعة تكونت وتتكون باستمرار الطبقة الثانية من رجال السياسة في البلاد والمؤهلين لها ؛ فالاتحاد الوطني للطلبة هو المنبر الصغير الذي يمارس فيه الطلاب تدريبهم على العمل السياسي العام ، كما أن الجمعيات المختلفة في الكليات هي تمارينهم الأولى على الديمقراطية الانتخابية والدعاية والخطابة ، وهكذا لا تكون الجامعة «مصنعا» للاختصاصيين والعلماء فحسب ، ولكن سلما أيضا لإيجاد الاستمرارية الديمقراطية في الحياة العامة وتكوين العلاقات الفكرية والثقافية بين الأجيال بعضها وراء بعض .

وقد فتحت الجامعة ، منذ قرابة خمس وعشرين سنة بابا من أهم أبواب التنمية الثقافية العامة هو مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر ، وهو لا يتطلب من أي فرد في المجتمع أي مؤهلات سوى الرغبة في الدراسة ، ولا يتقيد بأي عمر محدد ، وتقدم الجامعة فيه الدروس الثقافية المختلفة لمن يريد المزيد من المعرفة ، ويشكل المركز وسيلة مثلى لتعليم الكبار ممن فاته قطار التعليم أو احتاج ، لسبب ما بعد الدراسة ، إلى دراسة ثقافية أخرى .

وأبواب المركز مفتوحة للمواطنين والوافدين على السواء ، وقد أعدت لهم الدراسات المناسبة التي تتوافق مع قدراتهم العلمية وطاقاتهم الذهنية من دراسة علوم الإدارة والسكرتارية واللغات وعلوم الحاسب الآلي وبعض الدراسات الإنسانية ودراسات في العلوم الهندسية والآداب والمكتبات والمعلومات وغيرها .

افتتح هذا المركز سنة ٧٨/ ١٩٧٩م على أساس فصلين في السنة ، وقد درس فيه خلال هذه السنوات التي مرت حتى سنة ٩١/ ١٩٩٢م وبحسب الإحصاء الرسمي ٥٤٥٨٩ دارسا منهم ٢٢٦٤٥ طالبة ، وكان الوافدون العرب أكثر عددا من الكويتيين ، والدارسون في المركز حتى سنة ١٩٩٥م لا يقلون في المجموع عن ٦٦ ألف دارس ، وهو رقم ضخم في التنمية الثقافية بالكويت ذات العدد المحدود من السكان .

وأخيرا تشارك الجامعة في عملية التثقيف خارج الكويت (عن طريق المنح الدراسية) بمن تخرجه من طلابها الخليجيين والعرب والأجانب ، وهم يشكلون حوالي الربع أو أقل قليلا من مجموع خريجيها ، ولا شك في أن توزع هؤلاء في الوطن العربي وفي العالم الإسلامي يعطي التنمية الثقافية في الكويت مدى أوسع من أرضها ، في الوقت الذي تقوم فيه العلاقات الجامعية مع الجامعات الأخرى بتوسيع الأثر الثقافي في الكويت إلى المدى الأقصى .

ويتضح من كل ما مضى أن الجامعة جعلت همها الأساسي -كما هو هم الجامعات في كل مكان- إعداد الإنسان في الكويت لمواجهة الحياة وتطورات العصر الحديث ، لأنه الأداة الأساسية في التنمية الشاملة ، وتجهيزه بالثقافة المتنوعة التي تمكنه في جميع مجالات الحياة حتى يكون عضوا فعالا منتجا في المجتمع ، وقد حققت ذلك بعشرات الألوف من متخرجيها ، وبالتنوير الفكري بمحاضراتها وندواتها ومؤتمراتها ، وبالبعثات التي أوفدتها للمزيد من العلم ، وبعمليات النشر لمطبوعاتها ، وبما بذلته من خدمة للمجتمع في دروسها المفتوحة للجميع ، وكذلك بالخبرات الطوعية ، ولم تترك بابا إلا سلكته لتنشيط العطاء الثقافي في البلاد وربط التنمية الثقافية بحركتها الاقتصادية والاجتماعية ، وحركة العصر التقنية المتسارعة ، فكانت خلال السنوات الثلاثين من عمرها محور الحياة الثقافية وقطبها الرائد واحتلت أخبارها ومشكلاتها صفحات الصحف باستمرار ومناقشات الدولة ومجلس الأمة والديوانيات الشعبية .

على أن جهود الجامعة ظلت أيضا في المردود أقل مما كان ينتظر منها ، وبخاصة في السنوات الخمس عشرة الأخيرة ؛ فقد طغى على سياستها في القبول إيثار الكمية على الكيفية ، والبحث عن القاعدة العريضة قبل تكوين النخبة والنوابغ ، وغدا قسم كبير من المتخرجين يعتبر شهادة التخرج نهاية العلم والثقافة مما يضعف من قوة الدفع التنموي الجامعي ويبدد الجهود ، ولم يستطع المتخرجون في الجامعة نفسها أن يفهموا أنها أول الطريق لا نهايته ، وأنها مجرد مؤسسة للهداية إلى طريق العلم وليست هي العلم ، وأنهم هم المسؤولون عن نمو الفكر الثقافي في بلدهم ، وأن نجاح الجامعة في مهمتها إنما يكون بحركتهم الثقافية في المجتمع ، وأن التنمية الثقافية هي حركة فكرية مستمرة وهي تفقد الكثير من مردودها ومن أثرها إذا انقلبت عملا سكونيا جامدا ، وإذا كنا لا نطالب جميع الجامعيين والمتخرجين في الكويت بأن يسهموا في العمل الثقافي إبداعا وفكرا فمن المؤسف أن جهد الجامعة يضيع عبثا بالإهمال في معظم الأحيان ، صحيح أن معظم البذور في الأرض تضيع فلا تنبت مرة أخرى ، وهذا قانون الطبيعة ، لكن ذلك ليس بالمقبول أو بالمسموح به للإنسان ؛ لأنه إنما يحقق إنسانيته بالثقافة ، وطريق المستقبل لكل أمة إنما يمر بين وزارة التربية والحرم الجامعي .

وأسباب هذا الجهد الضائع عديدة ، وأهمها شيوع الرفاه والاستهلاك في الناس والمجتمع ، والبطء في التجاوب مع مختلف التغيرات الحضارية ، وعدم الاهتمام بالبحوث المتصلة بالحياة وبمشكلات المجتمع ، فهي في الغالب جزر متناثرة لا ناظم لها ، ولا ترتبط بخطة فكرية واضحة ، ومعظمها (ومن ذلك رسائل الدكتوراه) عبارة عن تمارين ثقافية وعلمية وليست ذات أصالة تبقيها مرجعا في عالم العلم ، ومعظم الخطط الدراسية تقليدية ، ولا تتماشى مع التسارع التقني المخيف لهذا العصر ، والإبداع فيها قليل ، ولكن هل الذنب في ذلك ذنب الجامعة؟

إن الجامعة هي بمن فيها وبمن حولها ، والتنمية الثقافية التي تستطيع القيام بها تقاس بمقدار ما تبذل من الجهد ، وبمقدار قابلية المجتمع حولها للإفادة من هذا الجهد ، وإذا كانت أعمالها في التنمية الاجتماعية الشاملة لا تزال في حاجة إلى المزيد من العمل المضني فهل ينقص ذلك من قيمة ما قدمت للمجتمع من خير؟

الواقع أن المسؤولية يتقاسمها مع الجامعة المجتمع نفسه بتياراته ، وتواكل معظم شبابه وعدم تطلعهم إلى المستقبل ، وإذا كان في المجتمع نوع من استمراء الجمود فإن في الجامعة نوعا من مسايرة المجتمع لا قيادته ، ومن الخضوع لضغوطه على الرغم منها أو بطوعها لا محاولة إصلاحه وربطه بالعصر .

وإذا كان من إنجازات الجامعة ذلك العدد الكبير من المتعلمين الجامعيين فإن لذلك أيضا أخطاره ، وأبرز هذه الأخطار أن «تزايد أعداد الطلبة في المرحلة الجامعية تزايدا غير مخطط له سيؤدي في النهاية إلى انهيار الجامعة تحت قوة ضغط القوى الاجتماعية والسياسية في البلد ، هذه القوى التي ما تنفك تطالب بفتح أبواب القبول على مصاريعها من غير ضوابط ، وما نعنيه بانهيار الجامعة هو انخفاض المستوى الأكاديمي وتخريج الآلاف المؤلفة من الموظفين في تخصصات غير مطلوبة على حساب تخصصات ملحة ضمن الإطار العام لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية (والثقافية الشاملة) ، ولسوف ينجم عن هذا الخطر خطر آخر ، هو تحول هذه الأعداد من الخريجين إلى قوة ضاغطة على الحكومة لتوفير الوظائف غير المنتجة لهم ، الأمر الذي لا يستبعد معه تسبب هذه القوى الضاغطة الجديدة في انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي للكويت»(١)

«وتهميش الأعداد الضخمة من الشباب أي أنه مولد ممكن للعنف الاجتماعي والسياسي ، فالعنف في مشكلة العصر ظاهرة حضرية وشبابية ، أي أنه وعي معين ، وعيٌ بقطيعة مع النظام العام ، لقد أصبح التعليم يلقي بأعداد كبيرة تجد نفسها أمام حصار عام في غيبة تنمية حقيقية ، وتتحول الطاقات ، وتصبح غير مبالية بالشعارات وأساليب العمل الوطني ، وطبيعي أن يكون الوعي الديني في شكله الأولي ، والعنف هو الملجأ الغالب للأعداد المتزايدة التي تجد نفسها في وضعية غريبة . .»(٢) .

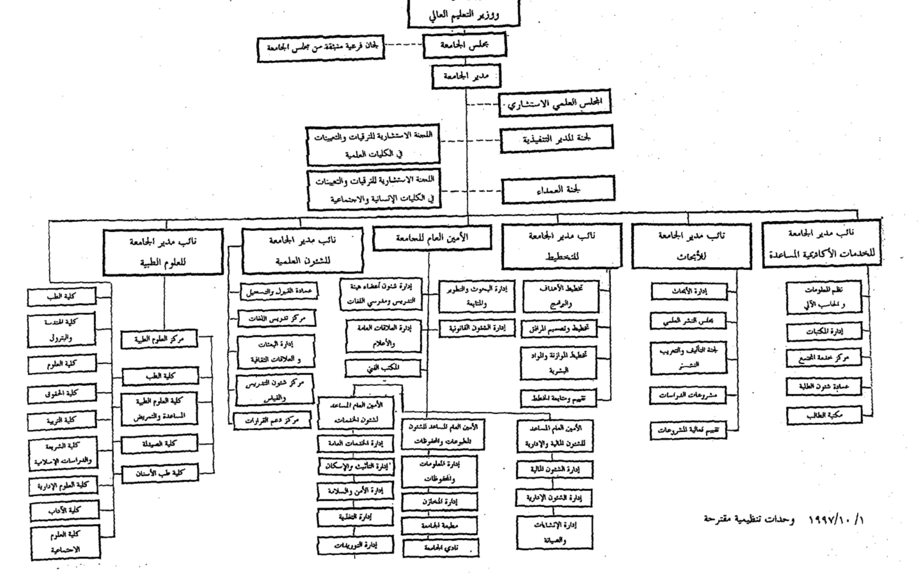
«وقد انتشرت هذه الآفة -آفة البطالة المقنعة- انتشارا كبيرا» «إن النظرة الواقعية إلى سياسة التعليم العالي تقتضي تغليب النظر إليه نظرة استثمارية تحقق المردود الأمثل منه» ، وإذا كنا نستثمر أموالنا الاستثمار الحكيم فالأحرى أن نطبق هذه السياسة في الاستثمار البشري»(٣) .

---

(١) الدكتور حسن الإبراهيم : التعليم وجها لوجه ص ١٢٨ .
(٢) المصدر نفسه ص ١٢٨ - ١٢٩ نقلا عن الدكتور علي أومليل من بحث حول العنف السياسي (منتدى الفكر العربي - عمان ١٩٨٧م) ص ١٩ - ٢٠ .
(٣) المصدر نفسه ص ١٢٩ وص ١٣١ .

«على أن هذا ليس كل الخطر الذي يتربص بمستقبل التعليم العالي في الكويت فهناك الخطر الآخر الذي ربما كان أشد من سابقه ، ألا وهو إقبال الطلبة على الالتحاق بالدراسات الاجتماعية والإنسانية وعزوفهم عن دراسات العلوم البحتة والعلوم التطبيقية والمهن العملية المرتبطة بها ، فقد صارت وزارات وأجهزة حكومية إدارية تكدس الكثير من الكويتيين والكويتيات من خريجي الدراسات الاجتماعية والإنسانية في وظائف محدودة الإنتاجية ، مما يؤدي إلى بطالتها بطالة مقنعة ، مع وجود نقص شديد في تخصصات أخرى يحتاج إليها المجتمع ، ولقد آن الأوان لفك الارتباط بين الدرجة الجامعية ودرجة التوظيف في الحكومة ، ونسارع إلى القول بأنه قد آن الأوان للأخذ بفكرة التخطيط الملزم المتوازن في جميع مراحل التعليم في دولة الكويت وبخاصة في مرحلة التعليم العالي لمواجهة حاجات التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتطوير القدرات البشرية للدولة والاكتفاء الذاتي بقدر الإمكان في جميع التخصصات العلمية .

الشكل التنظيمي لجامعة الكويت



١٩٩٧/١٠/١ وحدات تنظيمية مقترحة

يتكون الهيكل التنظيمي الحالي للجامعة على النحو التالي :

وزير التربية :

نصت المادة السادسة من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦م على أن وزير التربية بحكم منصبه هو الرئيس الأعلى للجامعة ، وله أن يدعو المجلس إلى الاجتماع وأن يطلب إلى المجلس أو اللجان الفنية المنبثقة بحث موضوعات معينة أو دراستها ، وذلك لإبداء الرأي فيها أو لاتخاذ قرار بشأنها ، وعلى وجه الخصوص المسائل التي تتصل بالسياسة العامة للتعليم العالي وربطه باحتياجات البلاد ومطالب نهضتها ، كما نص القانون نفسه على إنشاء مجالس للأقسام العلمية في الكليات المختلفة ، وهو مازال قائما حتى اليوم ، كما أصبح هناك مجلس لكل كلية يضم رؤساء الأقسام وأعضاء من خارج الجامعة .

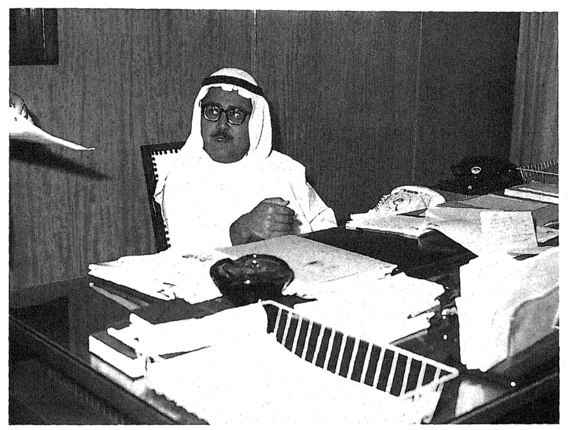
وزير التعليم العالي :

نقل المرسوم الأميري ١٤٠/ ٨٨ تبعية جامعة الكويت إلى وزارة التعليم العالي حيث أصبح وزير التعليم العالي هو الرئيس الأعلى للجامعة .

مجلس الجامعة :

نصت المادة (١٣) على أن يؤلف مجلس الجامعة بقرار من وزير التربية بصفته رئيسا له ، ويختص المجلس برسم السياسة العامة للجامعة ، ويتألف مجلس الجامعة على النحو التالي :

- وزير التربية ووزير التعليم العالي (رئيسا) .
- مدير الجامعة .
- أمين عام الجامعة (أمينا للسر) .
- نائب مدير الجامعة للشؤون العلمية .
- نائب مدير الجامعة للأبحاث .
- نائب مدير الجامعة للخدمات الأكاديمية المساندة .
- نائب مدير الجامعة للتخطيط والتقييم .
- نائب مدير الجامعة للعلوم الطبية .
- وكيل وزارة التربية .



أ . أنور النوري أول أمين عام للجامعة

- عمداء الكليات .

- ثلاثة من الكويتيين من القطاع الحكومي .

- ثلاثة من الكويتيين من القطاع الأهلي .

ويحضر نواب مدير الجامعة اجتماعات المجلس بصفة مراقبين ، ويؤلف المجلس من بين أعضائه ومن غيرهم ومن أعضاء هيئة التدريس والمتخصصين لجانا فنية دائمة أو مؤقتة لبحث الموضوعات التي تدخل في اختصاصه .

وفيما يلي اللجان الدائمة التي شكلت لدراسة الموضوعات المختلفة وبحثها :

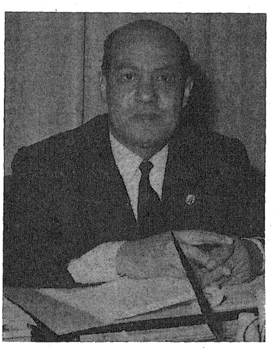
- لجنة العمداء .

- لجنة التخطيط .
- لجنة الشؤون العلمية .
- لجنة شؤون هيئة التدريس والموظفين .
- اللجنة الاستشارية للنظر في ترقيات أعضاء هيئة التدريس .
- اللجنة العامة للبعثات .
- اللجنة التنفيذية العليا .
- لجنة إعداد مشروع الميزانية .
- لجنة العمل الاستشاري الجامعية .
- اللجنة الدائمة للحفل السنوي العام للتخرج .
- اللجنة العليا للتخطيط .
- لجنة تظلمات أعضاء هيئة التدريس .
- لجنة مناقصات الجامعة .
- لجنة التأليف والتعريب والنشر .
- لجنة النظام الجامعي .
- لجنة التوجيه والإرشاد .
- لجنة الشؤون الطلابية .
- لجنة التخصصات النادرة .
- المجلس العلمي الاستشاري .
- مجلس النشر العلمي .
- مجلس البحوث .

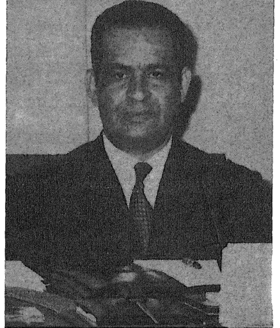
هذا فضلا عن اللجان الأخرى التي شكلت لدراسة موضوعات معينة .

المديرون الذين تولوا إدارة جامعة الكويت
خلال مسيرتها ابتداء من عام ١٩٦٦م

- أ . د . عبدالفتاح إسماعيل	١٢/ ٦/ ١٩٦٦ـ ٣١/ ٨/ ١٩٧٢م
- أ . د . عبدالعزيز كامل	٩/ ١٠/ ١٩٧٢ـ ٣١/ ٨/ ١٩٧٣م
- أ . د . عبدالوهاب البرلسي	٢٦/ ١/ ١٩٧٤ـ ٣١/ ١/ ١٩٧٦م
- أ . د . حسن علي الإبراهيم	١١/ ٧/ ١٩٧٦ـ ٣٠/ ٩/ ١٩٨٠م
- د . عبدالرزاق العدواني	٥/ ١٠/ ١٩٨٠ـ ٣٠/ ٦/ ١٩٨٥م
- أ . د . عبدالمحسن العبدالرزاق	١١/ ٧/ ١٩٨٥ـ ١٧/ ٦/ ١٩٨٩م
- أ . د . شعيب عبدالله شعيب	١٨/ ٧/ ١٩٨٩ـ ٤/ ٧/ ١٩٩٣م
- أ . د . فايزة عبدالمحسن الخرافي	٥/ ٧/ ١٩٩٣ـ مازالت مديرة للجامعة



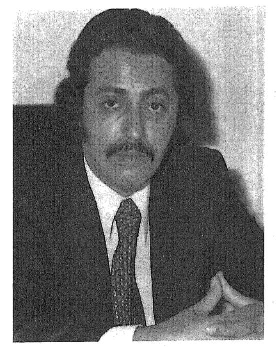
الأستاذ الدكتور عبدالفتاح إسماعيل
١٢ يونيو ١٩٦٦ ـ ٣١ أغسطس ١٩٧٢م



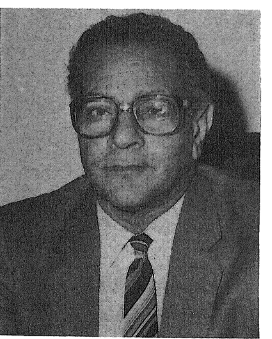
الأستاذ الدكتور عبدالعزيز كامل
٩ أكتوبر ١٩٧٢ ـ ٣١ أغسطس ١٩٧٣م



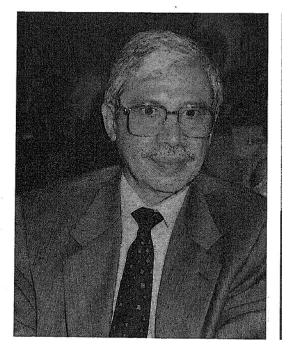
أ.د . عبدالوهاب البرلسي
٢٦/١/ ١٩٧٤ـ ٣١/١/ ١٩٧٦م



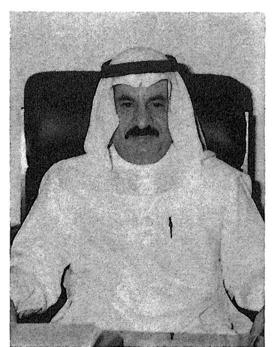
أ.د . حسن علي الإبراهيم
١١/٧/ ١٩٧٦ـ ٣٠/٩/ ١٩٨٠م



د . عبدالرزاق العدواني
٥/١٠/ ١٩٨٠ـ ٣٠/٦/ ١٩٨٥م



أ.د . عبدالمحسن العبدالرزاق
١١/٧/ ١٩٨٥ـ ١٧/٦/ ١٩٨٩م



أ . د . شعيب عبد الله شعيب

١٨ /٨/ ١٩٨٩ـ٤/٧/ ١٩٩٣م



أ . د . فايزة عبد المحسن الخرافي

٥/ ٧/ ١٩٩٣ – مازالت مديرة للجامعة

إدارة الجامعة

مدير الجامعة :

يتولى إدارة شؤون الجامعة العلمية والإدارية والمالية ، ويمثلها أمام الهيئات الأخرى وهو المسؤول عن تنفيذ قوانين الجامعة ولوائحها وقرارات مجلسها ، ويتبعه مباشرة المجالس واللجان التالية :

- المجلس العلمي الاستشاري .
- اللجنة التنفيذية العليا .
- لجنة الترقيات .
- لجنة العمداء .

أمين عام الجامعة :

يتولى الأعمال الإدارية والمالية الخاصة بالجامعات تحت إشراف مدير الجامعة ، ويكون لأمين عام الجامعة على الأخص الإشراف على المراقبات الإدارية والمالية للكليات وفقا للقرارات والقواعد التنظيمية التي يصدرها مجلس الجامعة ومدير الجامعة وتتبعه مباشرة مراكز العمل التالية :

- إدارة الشؤون القانونية .
- إدارة البحوث والتطوير والمتابعة .
- المكتب الفني .
- إدارة العلاقات العامة .
- إدارة شؤون أعضاء هيئة التدريس .

ويعاون الأمين العام أمناء مساعدون بحسب الاختصاصات التالية :

الأمين العام المساعد للشؤون المالية والإدارية :

يشرف الأمين العام المساعد للشؤون المالية والإدارية على الأجهزة الإدارية التابعة له وفقا للنظام الداخلي للجامعة ، وتتبعه مباشرة الإدارات التالية :

- إدارة الشؤون المالية .

- إدارة الشؤون الإدارية .

- إدارة الإنشاءات والصيانة .

الأمين العام المساعد لشؤون المطبوعات والمحفوظات :

يشرف الأمين العام المساعد لشؤون الإعلام والعلاقات العامة على الأجهزة الإدارية له وفقا للنظام الداخلي للجامعة ، ويتبعه مباشرة مراكز العمل التالية :

- إدارة المعلومات والمحفوظات .

- إدارة المخازن .

- مطبعة الجامعة .

- نادي الجامعة .

الأمين العام المساعد لشؤون الخدمات :

يشرف الأمين العام المساعد لشؤون الخدمات على الأجهزة الإدارية التابعة له وفقا للنظام الداخلي للجامعة وتتبعه مباشرة مراكز العمل التالية :

- إدارة التوريدات .

- إدارة التأثيث والإسكان .

- إدارة الخدمات العامة .

- إدارة الأمن والسلامة .

- إدارة التغذية .

نواب مدير الجامعة :

يقوم نواب مدير الجامعة بمعاونة مدير الجامعة في أداء مهامه كل بحسب الاختصاصات المسندة إليه ، ويشرف كل من نواب مدير الجامعة على قطاع من القطاعات الجامعية وفقا لما يلي :

نائب مدير الجامعة للشؤون العلمية :

يعتبر نائب مدير الجامعة للشؤون مسؤولا عن الشؤؤن الأكاديمية ، وبصفته رئيسا للجنة الشؤون العلمية على مستوى الجامعة فهو بذلك منوط به مسؤولية مجالات أساسية تتصل مباشرة بالمستويات الأكاديمية والمعايير الجامعية ، ويشرف على عمادة القبول والتسجيل ، ومركز تدريس اللغات ، وإدارة البعثات والعلاقات الثقافية ، وتخطيط وتقويم البرامج العلمية ، ومركز التقويم والقياس ، ومركز التنمية الأكاديمية .

نائب مدير الجامعة للعلوم الطبية :

نائب مدير الجامعة للعلوم الطبية يرأس مركز العلوم الطبية ، ويعتبر المسؤول الأول عن تطوير أهداف القطاع الطبي ووضع السياسات والنظم الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف ، وبحكم منصبه يكون مسؤولا عن الإشراف على نشاطات المركز إضافة إلى التنسيق بين الوظائف المختلفة التي تقوم بأدائها كافة الكليات التابعة لهذا المركز (كلية الطب ، وكلية العلوم الطبية المساعدة والتمريض ، كلية الصيدلة ، وكلية طب الأسنان) .

نائب مدير الجامعة للأبحاث :

يعدّ نائب مدير الجامعة للأبحاث مسؤولا عن كافة الشؤون المتعلقة بالبحث العلمي وبصفته رئيسا لمجلس البحوث بالجامعة فهو مسؤول عن تطوير أهداف البحث وسياسته ، وكذلك عن تخطيط مستوى البحث وتنسيقه وتنظيمه بين كافة إدارات الجامعة ، ويشرف على إدارة الأبحاث مجلس النشر العلمي ولجنة التأليف والتعريب والنشر .

نائب مدير الجامعة للخدمات الأكاديمية المساندة :

يقوم نائب مدير الجامعة للخدمات الأكاديمية المساندة بصفته رئيسا لمجلس إدارة مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالتنسيق بين مختلف أوجه النشاط الجامعي من جهة ، والمجتمع الكويتي بقطاعاته المختلفة من جهة أخرى ، كما يقوم بالتعرف على مجالات التفاعل المستمر بين الجامعة والمجتمع ، كما يتلقى الاقتراحات والتوصيات التي ترد من الأفراد والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية بهدف تعضيد دور جامعة الكويت كمساهم فعال في تقدم المجتمع وتطوره ، كما يشرف على مركز خدمات الحاسب الآلي وإدارة المكتبات ، وعمادة شؤون الطلبة ، ومكتبة الطالب .

نائب مدير الجامعة للتخطيط :

يعتبر نائب مدير الجامعة للتخطيط مسؤولا عن التخطيط في الجامعة وعرض متطلبات الجامعة وأهدافها وإداراتها المختلفة ، وكذلك عن تحديد الوسائل والأساليب التي يمكن استخدامها لتحقيق تلك الأهداف ، كما أنه يشرف على وحدة تخطيط الأهداف ، ووحدة تخطيط المرافق وتصميمها .

مجلس الكلية :

يؤلف مجلس الكلية من :

- عميد الكلية وله رئاسة المجلس .
- رؤساء الأقسام العلمية المختصة .
- واحد من كل من الأساتذة المساعدين والمدرسين والمعيدين الكويتيين ، أو من غيرهم في حالة عدم وجود كويتيين ، ويتم اختيارهم لمدة سنة بالانتخاب بين كل فئة في كل كلية على حدة ، وذلك في أول أكتوبر من كل عام .
- اثنين على الأكثر من بين العاملين في القطاعين الحكومي والأهلي من ذوي الصلة بأعمال الكلية المختصة يعينان بقرار من مجلس الجامعة لمدة سنتين بناء على ترشيح الكلية المختصة .

ويؤلف المجلس من بين أعضائه لجانا فنية دائمة أو مؤقتة لدراسة الموضوعات التي تدخل في اختصاصه ، ولعميد الكلية أن يحضر اجتماعات هذه اللجان وفي هذه الحالة تكون له رئاستها .

ويكون لمجلس الكلية أمين سر يختاره من بين أعضائه ، ويتولى الأمين تحرير محاضر الجلسات وإثباتها في سجل خاص يوقعه مع العميد .

عميد الكلية :

يقوم العميد بتصريف أمور الكلية وإدارة شؤونها العلمية والإدارية والمالية في حدود السياسة التي يرسمها مجلس الجامعة ومجلس الكلية وفقا لأحكام القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها .

ويقوم عميد الكلية بتنفيذ قرارات مجلس الكلية ويبلغ محاضر الجلسات إلى مدير الجامعة ، كما يبلغ القرارات خلال ثمانية أيام من تاريخ صدورها ، ويبلغ الهيئات الجامعية المختصة القرارات التي يجب بلاغها إليها مصحوبة بمذكرات منه توطئة لدراستها والنظر فيها .

مساعد عميد الكلية :

يستعين عميد الكلية بمساعد أو أكثر ، ويختص بقطاع أو أكثر (الشؤون الطلابية ، الشؤون الأكاديمية والأبحاث . . .) .

رئيس القسم العلمي :

يعين بقرار من وزير التعليم العالي بناء على اقتراح مدير الجامعة من بين الأساتذة ، وإذا لم يوجد بالقسم أساتذة جاز تعيين أحد الأساتذة المساعدين فيه للقيام بأعمال رئيسه ، وإذا كان هناك ما يعوق تعيين أحد الأساتذة أو الأساتذة المساعدين بالقسم على النحو السابق جاز أن يعهد برئاسة القسم إلى أحد رؤساء الأقسام الأخرى .

ويشرف رئيس القسم على الشؤون العلمية والإدارية والمالية في القسم في حدود السياسة التي يرسمها مجلس الكلية ومجلس القسم وفقا لأحكام القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها .

كما يتولى إعداد التقرير السنوي عن شؤون القسم العلمية والتعليمية والإدارية والمالية ، وعرض المقترحات لتلافي العيوب وتذليل العقبات ، ويعرض هذا التقرير على مجلس القسم توطئة للعرض على مجلس الكلية ، ويكون اتصال رئيس القسم في كافة أمور قسمه بعميد الكلية المختصة .

مجلس القسم العلمي :

يعتبر القسم العلمي الوحدة العلمية الأساسية بالكلية ، ويتألف مجلس القسم من جميع أعضاء هيئة التدريس فيه ، ويرأسه رئيس القسم ويكون له أمين سر يختاره سنويًا من بين أعضائه ، ويتولى الأمين تحرير محاضر الجلسات وإثباتها في سجل خاص يوقعه رئيس القسم .

ويجتمع مجلس القسم مرتين على الأقل في الفصل الدراسي في أثناء العام الجامعي بناء على دعوة رئيس المجلس أو بناء على طلب أغلبية أعضائه بكتاب مسبب . ويحرر عن كل اجتماع محضر يبلغ إلى عميد الكلية كما تبلغ إليه القرارات خلال ثمانية أيام من صدورها مصحوبة بمذكرة لكل قرار للعرض على المجالس والجهات المختصة .

ويختص مجلس القسم بوضع أو اقتراح السياسات في حدود قانون الجامعة واللوائح والتعليمات التي تسير عليها الجامعة وفي حدود السياسة التي يرسمها مجلس الكلية .

ويؤلف مجلس القسم العلمي من بين أعضائه لجانًا فنية دائمة ومؤقتة لدراسة الموضوعات التي تدخل في اختصاصه ولرئيس القسم أن يحضر اجتماعات هذه اللجان .

مجلس الجامعة :

وقد ذكر تشكيله واختصاصاته في بداية الحديث عن الهيكل التنظيمي ، وهو متغير الأعضاء ، وتوالى على الجامعة منذ إنشائها في عام ٦٦/ ١٩٦٧م وحتى اليوم مجالس متعددة ، ونورد في الصفحات التالية أسماء السادة رؤساء هذه المجالس وأعضائها حتى بداية العام الدراسي ٩٦/ ١٩٩٧م :

مجلس الجامعة

في العام الجامعي ٦٦/ ١٩٦٧م

من سبتمبر ٦٦ إلى أغسطس ١٩٦٧م

الاسم	الوظيفة
- السيد خالد المسعود الفهيد	وزير التربية والرئيس الأعلى للجامعة
- أ .د . عبد الفتاح إسماعيل	مدير الجامعة
- السيد عبد العزيز أحمد البحر	رئيس مجلس إدارة شركة الاستثمارات والمقاولات الكويتية الخارجية
- السيد سليمان أحمد الحداد	رئيس مجلس إدارة البنك العربي الأفريقي بالقاهرة
- السيد فيصل المزيدي	رئيس شركة الأسمدة الكيميائية
-السيد أحمد علي الدعيج	مدير عام مجلس التخطيط
- السيد يعقوب يوسف الغنيم	وكيل وزارة التربية
- السيد أنور عبد الله النوري	أمين عام الجامعة
- السيد عبد الوهاب محمد عبد الوهاب	وكيل وزارةالمالية والنفط
- السيد محمد عبد الله الصانع	وكيل وزارة التربية المساعد
- أ .د . عبد الحليم حسن نصر	عميد كلية العلوم والآداب والتربية
- أ .د . دولت أحمد صادق	عميدة كلية البنات الجامعية
- أ .د . محمود أحمد ملوك	رئيس قسم علم الحيوان
- الأستاذ عبد السلام محمد هارون	رئيس قسم اللغة العربية وآدابها والدراسات الإسلامية
- أ .د . محمد عبد الهادي أبو ريدة	رئيس قسم الفلسفة والاجتماع

مجلس الجامعة

في العام الجامعي ٦٧/ ١٩٦٨م

من سبتمبر ٦٧ إلى أغسطس ١٩٦٨م

الاسم	الوظيفة
- السيد صالح عبد الملك الصالح	وزير التربية والرئيس الأعلى للجامعة
- أ .د . عبد الفتاح إسماعيل	مدير الجامعة
- السيد عبد العزيز أحمد البحر	رئيس مجلس إدارة شركة الاستثمارات والمقاولات الكويتية الخارجية
- السيد سليمان أحمد الحداد	رئيس مجلس إدارة البنك العربي الأفريقي بالقاهرة
- السيد فيصل المزيدي	رئيس شركة الأسمدة الكيميائية
-السيد أحمد علي الدعيج	مدير عام مجلس التخطيط
- السيد يعقوب يوسف الغنيم	وكيل وزارة التربية
- السيد أنور عبد الله النوري	أمين عام الجامعة
- السيد عبد الوهاب محمد عبد الوهاب	وكيل وزارة المالية والنفط
- السيد محمد عبد الله الصانع	وكيل وزارة التربية المساعد
- أ .د . عبد الحليم حسن نصر	عميد كلية العلوم والآداب والتربية
- أ .د . دولت أحمد صادق	عميدة كلية البنات الجامعية
- أ .د . عبد الحي حجازي	عميد كلية الحقوق والشريعة
- أ .د . يحيى محمد صابر الملا	عميد كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية
- أ .د . محمود أحمد ملوك	رئيس قسم علم الحيوان
- الأستاذ عبد السلام محمد هارون	رئيس قسم اللغة العربية وآدابها
- أ .د . محمد عبد الهادي أبو ريدة	رئيس قسم الفلسفة والاجتماع

مجلس الجامعة

في العام الجامعي ٦٨/ ١٩٦٩م

من سبتمبر ٦٨ إلى أغسطس ١٩٦٩م

الاسم	الوظيفة
- السيد صالح عبد الملك الصالح	وزير التربية والرئيس الأعلى للجامعة
- أ .د . عبد الفتاح إسماعيل	مدير الجامعة
- السيد عبد العزيز أحمد البحر	رئيس مجلس إدارة شركة الاستثمارات والمقاولات الكويتية الخارجية
- السيد سليمان أحمد الحداد	رئيس مجلس إدارة البنك العربي الأفريقي بالقاهرة
- السيد فيصل المزيدي	رئيس شركة الأسمدة الكيميائية
-السيد أحمد علي الدعيج	مدير عام مجلس التخطيط
- السيد يعقوب يوسف الغنيم	وكيل وزارة التربية
- السيد أنور عبد الله النوري	أمين عام الجامعة
- السيد عبد الوهاب محمد عبد الوهاب	وكيل وزارةالمالية والنفط
- السيد محمد عبد الله الصانع	وكيل وزارة التربية المساعد
- أ .د . عبد الحليم حسن نصر	عميد كلية العلوم والآداب والتربية
- أ .د . دولت أحمد صادق	عميدة كلية البنات الجامعية
- أ . د . عبد الحي حجازي	عميد كلية الحقوق والشريعة
- أ .د . يحيى محمد صابر الملا	عميد كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية
- أ .د . محمود أحمد ملوك	رئيس قسم علم الحيوان
- الأستاذ عبد السلام محمد هارون	رئيس قسم اللغة العربية وآدابها
- أ .د . محمد عبد الهادي أبو ريدة	رئيس قسم الفلسفة والاجتماع

مجلس الجامعة

في العام الجامعي ٦٩/ ١٩٧٠م

من سبتمبر ٦٩ إلى أغسطس ١٩٧٠م

الاسم	الوظيفة
- السيد صالح عبد الملك الصالح	وزير التربية والرئيس الأعلى للجامعة
- أ .د . عبد الفتاح إسماعيل	مدير الجامعة
- السيد عبد العزيز أحمد البحر	رئيس مجلس إدارة شركة الاستثمارات والمقاولات الكويتية الخارجية
- السيد سليمان أحمد الحداد	رئيس مجلس إدارة البنك العربي الأفريقي بالقاهرة
- السيد فيصل المزيدي	رئيس شركة الأسمدة الكيميائية
-السيد أحمد علي الدعيج	مدير عام مجلس التخطيط
- السيد يعقوب يوسف الغنيم	وكيل وزارة التربية
- السيد أنور عبد الله النوري	أمين عام الجامعة
- السيد عبد الوهاب محمد عبد الوهاب	وكيل وزارة المالية والنفط
- السيد محمد عبد الله الصانع	وكيل وزارة التربية المساعد
- أ .د . عبد الحليم حسن نصر	عميد كلية العلوم والآداب والتربية
- أ .د . دولت أحمد صادق	عميدة كلية البنات الجامعية
- أ .د . عبد الحي حجازي	عميد كلية الحقوق والشريعة
- أ .د . يحيى محمد صابر الملا	عميد كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية
- أ .د . محمود أحمد ملوك	رئيس قسم علم الحيوان
- الأستاذ عبد السلام محمد هارون	رئيس قسم اللغة العربية وآدابها
- أ .د . محمد عبد الهادي أبو ريدة	رئيس قسم الفلسفة والاجتماع
- أ .د . محمد عثمان نجاتي	رئيس قسم التربية وعلم النفس .

مجلس الجامعة

في العام الجامعي ٧٠/ ١٩٧١م

من سبتمبر ٧٠ إلى أغسطس ١٩٧١م

الاسم	الوظيفة
- السيد جاسم خالد المرزوق	وزير التربية والرئيس الأعلى للجامعة
- أ .د .عبد الفتاح إسماعيل	مدير الجامعة
- السيد أنور عبد الله النوري	أمين عام الجامعة
- السيد يعقوب يوسف الغنيم	وكيل وزارة التربية
- أ .د .عبد الحليم حسن نصر	عميد كلية العلوم والآداب والتربية
- أ . د .عبد الحي حجازي	عميد كلية الحقوق والشريعة
- أ .د .يحيى محمد صابر الملا	عميد كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية
- أ .د .إخلاص عزمي	عميدة كلية البنات الجامعية
- السيد إبراهيم محمدالشطي	مدير مكتب سمو أمير البلاد
- السيد عبد الرحمن خالد الغنيم	وكيل وزارة البريد والبرق والهاتف
- السيد محمد عبد الله الصانع	وكيل وزارة التربية المساعد
- السيد جاسم حمد الصقر	من رجال الأعمال
- السيد حمد يوسف العيسى	المحامي
- السيد عبد المحسن عبد العزيز الراشد	نائب المدير العام لشركة الراشد

مجلس الجامعة

في العام الجامعي ٧١/ ١٩٧٢م

من سبتمبر ٧١ إلى أغسطس ١٩٧٢م

الاسم	الوظيفة
- السيد/ جاسم خالد المرزوق	وزير التربية والرئيس الأعلى للجامعة
- أ .د . عبد الفتاح اسماعيل	مدير الجامعة
- السيد/ أنور عبد الله النوري	أمين عام الجامعة
- السيد/ يعقوب يوسف الغنيم	وكيل وزارة التربية
- أ .د . عبد الحليم حسن نصر	عميد كلية العلوم والآداب والتربية
- أ .د . محمد عثمان نجاتي	عميد كلية الآداب والتربية
- أ .د . عبد الحي حجازي	عميد كلية الحقوق والشريعة
- الأستاذ علي توفيق علي	عميد كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية
- أ .د . وديعة طه نجم	عميدة كلية البنات الجامعية
- السيد/ إبراهيم محمدالشطي	مدير مكتب سمو أمير البلاد
- السيد / عبد الرحمن خالد الغنيم	وكيل وزارة البريد والبرق والهاتف
- السيد/ محمد عبد الله الصانع	وكيل وزارة التربية المساعد
- السيد / جاسم حمد الصقر	من رجال الأعمال
- السيد/ حمد يوسف العيسى	المحامي
- السيد / عبد المحسن عبد العزيز الراشد	نائب المدير العام لشركة الراشد

مجلس الجامعة
في العام الجامعي ٧٢/ ١٩٧٣م
من سبتمبر ٧٢ إلى أغسطس ١٩٧٣م

الاسم	الوظيفة
- السيد/ جاسم خالد المرزوق	وزير التربية والرئيس الأعلى للجامعة
- أ .د . عبد العزيز كامل	مدير الجامعة
- السيد/ أنور عبد الله النوري	أمين عام الجامعة
- السيد/ يعقوب يوسف الغنيم	وكيل وزارة التربية
- د . مبارك العبيدي	عميد كلية العلوم بالوكالة
- أ .د . محمد عثمان نجاتي	عميد كلية الآداب والتربية
- أ . د . عبد الحي حجازي	عميد كلية الحقوق والشريعة
- د . حسن علي الإبراهيم	عميد كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بالوكالة
- أ .د . وديعة طه نجم	عميدة كلية البنات الجامعية
- السيد/ إبراهيم محمدالشطي	مدير مكتب سمو أمير البلاد
- السيد/ عبد الرحمن خالد الغنيم	وكيل وزارة البريد والبرق والهاتف
- السيد/ محمد عبد الله الصانع	وكيل وزارة التربية المساعد
- السيد/ جاسم حمد الصقر	من رجال الأعمال
- السيد/ حمد يوسف العيسى	المحامي
- السيد/ عبد المحسن عبد العزيز الراشد	نائب المدير العام لشركة الراشد

مجلس الجامعة

في العام الجامعي ٧٣/ ١٩٧٤م

من سبتمبر ٧٣ إلى أغسطس ١٩٧٤م

الاسم	الوظيفة
- السيد جاسم خالد المرزوق	وزير التربية والرئيس الأعلى للجامعة
- أ .د . عبد الوهاب البرلسي	مدير الجامعة
- السيد أنور عبد الله النوري	أمين عام الجامعة
- السيد يعقوب يوسف الغنيم	وكيل وزارة التربية
- د . مبارك سعود العبيدي	عميد كلية العلوم بالوكالة
- أ .د . محمد نسيم رأفت	عميد كلية الآداب والتربية
- أ . د . عبد الحي حجازي	عميد كلية الحقوق والشريعة
- د . حسن علي الإبراهيم	عميد كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بالوكالة
- د . عبد المحسن يوسف العبد الرزاق	عميد كلية الطب
- أ .د . وديعة طه نجم	عميدة كلية البنات الجامعية
- السيد إبراهيم محمدالشطي	مدير مكتب سمو أمير البلاد
- السيد عبد الرحمن خالد الغنيم	وكيل وزارة البريد والبرق والهاتف
- السيد محمد عبد الله الصانع	وكيل وزارة التربية المساعد
- السيد جاسم حمد الصقر	من رجال الأعمال
- السيد حمد يوسف العيسى	المحامي
- السيد عبد المحسن عبد العزيز الراشد	نائب المدير العام لشركة الراشد

مجلس الجامعة

في العام الجامعي ٧٤/ ١٩٧٥م

من سبتمبر ٧٤ إلى أغسطس ١٩٧٥م

الاسم	الوظيفة
– السيد جاسم خالد المرزوق	وزير التربية والرئيس الأعلى للجامعة
– أ .د . عبد الوهاب البرلسي	مدير الجامعة
– السيد أنور عبد الله النوري	أمين عام الجامعة
– السيد يعقوب يوسف الغنيم	وكيل وزارة التربية
– أ .د . عزت محمد خيري	عميد كلية العلوم
– أ .د . محمد نسيم رأفت	عميد كلية الآداب والتربية
– أ .د . عبد الفتاح عبد الباقي	عميد كلية الحقوق والشريعة
– د . حسن علي الإبراهيم	عميد كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بالوكالة
– د . عبد المحسن يوسف العبد الرزاق	عميد كلية الطب
– د . رياض جلال الدين النقيب	عميد كلية الهندسة والبترول بالوكالة
– أ .د . وديعة طه نجم	عميدة كلية البنات الجامعية
– السيد إبراهيم محمدالشطي	مدير مكتب سمو أمير البلاد
– السيد عبد الرحمن خالد الغنيم	وكيل وزارة البريد والبرق والهاتف
– السيد محمد عبد الله الصانع	وكيل وزارة التربية المساعد
– السيد جاسم حمد الصقر	من رجال الأعمال
– السيد حمد يوسف العيسى	المحامي
– السيد عبد المحسن عبد العزيز الراشد	نائب المدير العام لشركة الراشد
– السيد سالم جاسم المضف	أمين عام مجلس الأمة

مجلس الجامعة

في العام الجامعي ٧٥/ ١٩٧٦م

من سبتمبر ٧٥ إلى أغسطس ١٩٧٦م

الاسم	الوظيفة
- السيد/ جاسم خالد المرزوق	وزير التربية والرئيس الأعلى للجامعة
- أ .د . عبد الوهاب البرلسي	مدير الجامعة
- السيد/ أنور عبد الله النوري	أمين عام الجامعة
- السيد/ يعقوب يوسف الغنيم	وكيل وزارة التربية
- أ . د . عزت محمد خيري	عميد كلية العلوم
- أ .د . محمد جواد رضا	عميد كلية الآداب والتربية
- أ . د . عبد الفتاح عبد الباقي	عميد كلية الحقوق والشريعة
- د . حسن علي الإبراهيم	عميد كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بالوكالة
- د . شفيقة بستكي	عميدة كلية البنات الجامعية
- د . عبد المحسن يوسف العبد الرزاق	عميد كلية الطب
- د . رياض جلال الدين النقيب	عميد كلية الهندسة والبترول بالوكالة
- السيد/ إبراهيم محمدالشطي	مدير مكتب سمو أمير البلاد
- السيد/ محمد عبد الله الصانع	وكيل وزارة التربية المساعد
- السيد/ بدر ضاحي العجيل	المحامي
- السيد/ سليمان عبد الرزاق المطوع	مساعد رئيس مجلس الإدارة للخدمات الإدارية بشركة نفط الكويت
- السيد/ ناصر محمد الهاجري	صيدلي

مجلس الجامعة

في العام الجامعي ٧٦/ ١٩٧٧م

من سبتمبر ٧٦ إلى أغسطس ١٩٧٧م

الاسم	الوظيفة
- السيد/ جاسم خالد المرزوق	وزير التربية والرئيس الأعلى للجامعة
- د . حسن علي الإبراهيم	مدير الجامعة
- السيد/ أنور عبد الله النوري	أمين عام الجامعة
- د . رياض جلال الدين النقيب	مساعد مدير الجامعة للتخطيط والتنمية (مراقباً)
- د . عدنان أحمد شهاب الدين	مساعد مدير الجامعة للشؤون العلمية (مراقباً)
- السيد/ يعقوب يوسف الغنيم	وكيل وزارة التربية
- أ . د . عزت محمد خيري	عميد كلية العلوم
- أ .د . محمد جواد رضا	عميد كلية الآداب والتربية
- د . عبد الرسول عبد الرضا	عميد كلية الحقوق والشريعة بالوكالة
- د . علي محمود عبد الرحيم	عميد كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بالوكالة
- أ . د . عبد المحسن يوسف العبد الرزاق	عميد كلية الطب
- أ . د . سعد شاكر الملا	عميد كلية الهندسة والبترول
- د . سيف عباس عبد الله	عميد شؤون الطلبة
- السيد/ إبراهيم محمدالشطي	مدير مكتب سمو أمير البلاد
- السيد/ محمد عبد الله الصانع	وكيل وزارة التربية المساعد
- السيد/ بدر ضاحي العجيل	المحامي
- السيد/ سليمان عبد الرزاق المطوع	مساعد رئيس مجلس الإدارة للخدمات الإدارية بشركة نفط الكويت
- السيد/ ناصر محمد الهاجري	صيدلي

مجلس الجامعة

في العام الجامعي ٧٧/ ١٩٧٨م

من سبتمبر ٧٧ إلى أغسطس ١٩٧٨م

الاسم	الوظيفة
- السيد/ جاسم خالد المرزوق	وزير التربية والرئيس الأعلى للجامعة
- د . حسن علي الإبراهيم	مدير الجامعة
- السيد/ أنور عبد الله النوري	أمين عام الجامعة
- د . رياض جلال الدين النقيب	مساعد مدير الجامعة للتخطيط والتنمية (مراقباً)
- د . عدنان أحمد شهاب الدين	مساعد مدير الجامعة للشؤون العلمية (مراقباً)
- السيد/ يعقوب يوسف الغنيم	وكيل وزارة التربية
- أ . د . محمد واصل الظاهر	عميد كلية العلوم
- أ .د . خلدون حسن النقيب	عميد كلية الآداب والتربية
- د . أحمد كمال أبو المجد	عميد كلية الحقوق والشريعة
- د . علي محمود عبد الرحيم	عميد كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية
- أ . د . عبد المحسن يوسف العبد الرزاق	عميد كلية الطب
- أ . د . سعد شاكر الملا	عميد كلية الهندسة والبترول
- أ . د . عصام مصطفى النقيب	عميد كلية الدراسات العليا
- د . سيف عباس عبد الله	عميد شؤون الطلبة
- السيد/ إبراهيم محمدالشطي	مدير مكتب سمو أمير البلاد
- السيد/ محمد عبد الله الصانع	وكيل وزارة التربية المساعد
- السيد/ بدر ضاحي العجيل	المحامي
- السيد/ سليمان عبد الرزاق المطوع	مساعد رئيس مجلس الإدارة للخدمات الإدارية بشركة نفط الكويت
- السيد/ ناصر محمد الهاجري	صيدلي

مجلس الجامعة

في العام الجامعي ٧٨/ ١٩٧٩م

من سبتمبر ٧٨ إلى أغسطس ١٩٧٩م

الاسم	الوظيفة
- السيد / جاسم خالد المرزوق	وزير التربية والرئيس الأعلى للجامعة
- د . حسن علي الإبراهيم	مدير الجامعة
- د . عبد الله مبارك الرفاعي	أمين عام الجامعة
- د . رياض جلال الدين النقيب	مساعد مدير الجامعة للتخطيط والتنمية (مراقباً)
- د . عدنان أحمد شهاب الدين	مساعد مدير الجامعة للشؤون العلمية (مراقباً)
- د . رياض راشد خزعل	مساعد مدير الجامعة لشؤون المعلومات (مراقباً)
- السيد/ يعقوب يوسف الغنيم	وكيل وزارة التربية
- أ . د . محمد واصل الظاهر	عميد كلية العلوم
- د . خلدون حسن النقيب	عميد كلية الآداب والتربية بالوكالة
- أ . د . أحمد كمال أبو المجد	عميد كلية الحقوق والشريعة
- أ .د . علي محمود عبد الرحيم	عميد كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية
- أ . د . عبد المحسن يوسف العبد الرزاق	عميد كلية الطب
- أ . د . سعد شاكر الملا	عميد كلية الهندسة والبترول
- أ . د . عصام مصطفى النقيب	عميد كلية الدراسات العليا
- د . سيف عباس عبد الله	عميد شؤون الطلبة
- السيد/ أنور عبد الله النوري	رئيس مجلس إدارة البنك الصناعي
- السيد/ إبراهيم محمدالشطي	مدير مكتب سمو أمير البلاد
- السيد/ محمد عبد الله الصانع	وكيل وزارة التربية المساعد
- السيد/ بدر ضاحي العجيل	المحامي
- السيد/ سليمان عبد الرزاق المطوع	مساعد رئيس مجلس الإدارة للخدمات الإدارية بشركة نفط الكويت
- السيد/ ناصر محمد الهاجري	صيدلي

مجلس الجامعة
في العام الجامعي ٧٩/ ١٩٨٠م
من سبتمبر ٧٩ إلى أغسطس ١٩٨٠م

الاسم	الوظيفة
- السيد/ جاسم خالد المرزوق	وزير التربية والرئيس الأعلى للجامعة
- د . حسن علي الإبراهيم	مدير الجامعة
- د . عبد الله مبارك الرفاعي	أمين عام الجامعة
- د . رياض راشد خزعل	مساعد مدير الجامعة لشؤون المعلومات (مراقباً)
- أ . د . عصام مصطفى النقيب	مساعد مدير الجامعة للأبحاث وعميد كلية الدراسات العليا (مراقباً)
- أ . د . محمد عبد الكريم أحمد	مساعد مدير الجامعة للشؤون العلمية (مراقباً)
- د . سليمان سعدون البدر	مساعد مدير الجامعة لخدمة المجتمع والإعلام (مراقباً)
- السيد/ يعقوب يوسف الغنيم	وكيل وزارة التربية
- أ . د . محمد واصل الظاهر	عميد كلية العلوم
- د . خلدون حسن النقيب	عميد كلية الآداب والتربية بالوكالة
- د . بدرية عبد الله العوضي	عميدة كلية الحقوق والشريعة بالوكالة
- د . علي محمود عبد الرحيم	عميد كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية
- أ . د . عبد المحسن يوسف العبد الرزاق	عميد كلية الطب
- أ . د . سعد شاكر الملا	عميد كلية الهندسة والبترول
- د . مساعد راشد الهارون	عميد شؤون الطلبة
- السيد/ عبد الرحمن خالد الغنيم	وكيل وزارة المواصلات
- السيد/ أنور عبد الله النوري	رئيس مجلس إدارة البنك الصناعي
- السيد/ إبراهيم محمدالشطي	مدير مكتب سمو أمير البلاد
- السيد/ محمد عبد الله الصانع	مدير مكتب البحوث التربوية لدول الخليج
- السيد/ بدر ضاحي العجيل	المحامي
- السيد/ سليمان عبد الرزاق المطوع	نائب العضو المنتدب للشؤون الإدارية بشركة نفط الكويت
- السيد/ ناصر محمد الهاجري	صيدلي

مجلس الجامعة
في العام الجامعي ٨٠/ ١٩٨١م
من سبتمبر ٨٠ إلى أغسطس ١٩٨١م

الاسم	الوظيفة
- السيد/ جاسم خالد المرزوق	وزير التربية والرئيس الأعلى للجامعة
- د . عبد الرزاق العدواني	مدير الجامعة
- د . عبد الله مبارك الرفاعي	أمين عام الجامعة
- د . رياض راشد خزعل	مساعد مدير الجامعة لشؤون المعلومات (مراقباً)
- أ . د . عصام مصطفى النقيب	مساعد مدير الجامعة للأبحاث وعميد كلية الدراسات العليا (مراقباً)
- أ . د . محمد عبد الكريم أحمد	مساعد مدير الجامعة للشؤون العلمية (مراقباً)
- أ . د . سليمان سعدون البدر	مساعد مدير الجامعة لخدمة المجتمع والإعلام (مراقباً)
- السيد/ يعقوب يوسف الغنيم	وكيل وزارة التربية
- أ . د . محمد واصل الظاهر	عميد كلية العلوم
- د . خلدون حسن النقيب	عميد كلية الآداب والتربية بالوكالة
- د . بدرية عبد الله العوضي	عميدة كلية الحقوق والشريعة بالوكالة
- أ .د . علي محمود عبد الرحيم	عميد كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية
- أ . د . عبد المحسن يوسف العبد الرزاق	عميد كلية الطب
- أ . د . سعد شاكر الملا	عميد كلية الهندسة والبترول
- أ . د . أحمد أبو العباس	عميد كلية التربية
- د . أمل العذبي الصباح	عميدة كلية البنات الجامعية بالوكالة
- د . مساعد راشد الهارون	عميد شؤون الطلبة
- السيد/ عبد الرحمن خالد الغنيم	وكيل وزارة المواصلات
- السيد/ إبراهيم محمدالشطي	مدير مكتب سمو أمير البلاد
- السيد/ محمد عبد الله الصانع	مدير مكتب البحوث التربوية لدول الخليج
- السيد/ بدر ضاحي العجيل	المحامي
- السيد/ سليمان عبد الرزاق المطوع	نائب العضو المنتدب للشؤون الإدارية بشركة نفط الكويت

مجلس الجامعة

في العام الجامعي ٨١/ ١٩٨٢م

من سبتمبر ٨١ إلى أغسطس ١٩٨٢م

الاسم	الوظيفة
- د . يعقوب يوسف الغنيم	وزير التربية والرئيس الأعلى للجامعة
- د . عبد الرزاق العدواني	مدير الجامعة
- د . عبد الله مبارك الرفاعي	أمين عام الجامعة
- د . رياض راشد خزعل	مساعد مدير الجامعة لشؤون المعلومات (مراقباً)
- أ . د . محمد عبد الكريم أحمد	مساعد مدير الجامعة للشؤون العلمية (مراقباً)
- د . سليمان سعدون البدر	مساعد مدير الجامعة لخدمة المجتمع والإعلام (مراقباً)
- السيد/ عبد الرحمن الخضري	وكيل وزارة التربية
- أ . د . محمد واصل الظاهر	عميد كلية العلوم
- د . عبد الله يوسف الغنيم	عميد كلية الآداب بالوكالة .
- د . بدرية عبد الله العوضي	عميدة كلية الحقوق بالوكالة
- د . فهد محمد الراشد	عميد كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بالوكالة
- أ . د . عبد المحسن يوسف العبد الرزاق	عميد كلية الطب
- د . علي محمد أكبر	عميد كلية الهندسة والبترول بالوكالة
- أ . د . أحمد أبو العباس	عميد كلية التربية
- د . أمل العذبي الصباح	عميدة كلية البنات الجامعية بالوكالة
- د . موضي ناصر بورسلي	عميدة كلية الدراسات العليا بالوكالة
- د . مساعد راشد الهارون	عميد شؤون الطلبة
- السيد/ عبد الرحمن خالد الغنيم	وكيل وزارة المواصلات
- السيد/ إبراهيم محمد الشطي	مدير مكتب سمو أمير البلاد
- السيد/ محمد عبد الله الصانع	مدير مكتب البحوث التربوية لدول الخليج
- السيد/ بدر ضاحي العجيل	المحامي
- السيد/ سليمان عبد الرزاق المطوع	نائب العضو المنتدب للشؤون الإدارية بشركة نفط الكويت
- السيد/ فيصل عبد الله الفارس	من رجال الأعمال

مجلس الجامعة

في العام الجامعي ٨٢/ ١٩٨٣م من سبتمبر ٨٢ إلى أغسطس ١٩٨٣م

الاسم	الوظيفة
– د . يعقوب يوسف الغنيم	وزير التربية والرئيس الأعلى للجامعة
– د . عبد الرزاق العدواني	مدير الجامعة
– د . عبد الله مبارك الرفاعي	أمين عام الجامعة
– أ . د . محمد عبد الكريم أحمد	مساعد مدير الجامعة للشؤون العلمية (مراقباً)
– أ .د . عبد المحسن العبد الرزاق	مساعد مدير الجامعة للعلوم الطبية وعميد كلية الطب (مراقباً)
– د . سليمان سعدون البدر	مساعد مدير الجامعة لخدمة المجتمع والإعلام (مراقباً)
– السيد/ عبد الرحمن الخضري	وكيل وزارة التربية
– د . علي عبد الله الشملان	عميد كلية العلوم بالوكالة
– د . عبد الله يوسف الغنيم	عميد كلية الآداب بالوكالة .
– أ .د . منصور مصطفى منصور	عميد كلية الحقوق
– د . فهد محمد الراشد	عميد كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بالوكالة
– د . علي محمد أكبر	عميد كلية الهندسة والبترول بالوكالة
– د . عبد الرحمن أحمد الأحمد	عميد كلية التربية بالوكالة
– أ . د . حسن علي الشاذلي	عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
– د . حسين علي المحمود	عميد كلية العلوم الطبية المساعدة والتمريض بالوكالة
– د : أمل العذبي الصباح	عميدة كلية البنات الجامعية بالوكالة
– د . موضى ناصر بورسلي	عميدة كلية الدراسات العليا بالوكالة
– د . رشا حمود الصباح	مديرة مركز تدريس اللغات
– د . مساعد راشد الهارون	عميد شؤون الطلبة
– السيد/ عبد الرحمن خالد الغنيم	وكيل وزارة المواصلات
– السيد/ إبراهيم محمد الشطي	مدير مكتب سمو أمير البلاد
– السيد/ محمد عبد الله الصانع	مدير مكتب البحوث التربوية لدول الخليج
– السيد/ بدر ضاحي العجيل	المحامي
– السيد/ سليمان عبد الرزاق المطوع	نائب العضو المنتدب للشؤون الإدارية بشركة نفط الكويت
– السيد/ فيصل عبد الله الفارس	من رجال الأعمال

مجلس الجامعة

في العام الجامعي ٨٤/ ١٩٨٥م من سبتمبر ٨٤ إلى أغسطس١٩٨٥م

الاسم	الوظيفة
- د . يعقوب يوسف الغنيم	وزير التربية والرئيس الأعلى للجامعة
- د . عبد الرزاق العدواني	مدير الجامعة
- د . عبد الله مبارك الرفاعي	أمين عام الجامعة
- أ . د . محمد عبد الكريم أحمد	مساعد مدير الجامعة للشؤون العلمية (مراقباً)
- د . سليمان سعدون البدر	مساعد مدير الجامعة لخدمة المجتمع والإعلام (مراقباً)
- أ .د . عبد الرزاق اليوسف العبد الرزاق	مساعد مدير الجامعة للعلوم الطبية وعميد كلية الطب (مراقباً)
- أ . د . مدحت محمد صادق	مساعد مدير الجامعة للأبحاث (مراقباً)
- السيد/ عبد الرحمن الخضري	وكيل وزارة التربية
- د . علي عبد الله الشملان	عميد كلية العلوم بالوكالة
- د . عبد الله يوسف الغنيم	عميد كلية الآداب بالوكالة .
- أ .د . منصور مصطفى منصور	عميد كلية الحقوق
- د . موضي عبد العزيز الحمود	عميدة كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بالوكالة
- د . حمود عبد الله الرقبة	عميد كلية الهندسة والبترول
- د . سعد جاسم الهاشل	عميد كلية التربية بالوكالة
- أ . د . حسن علي الشاذلي	عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
- د .حسين علي المحمود	عميد كلية العلوم الطبية المساعدة والتمريض بالوكالة
- د . وسمية عبد المحسن المنصور	عميدة كلية البنات الجامعية بالوكالة
- د . سبيكة خالد العبد الرزاق	عميدة كلية الدراسات العليا بالوكالة
- د . رشا حمود الصباح	مديرة مركز تدريس اللغات
- د . أحمد ضاعن الثويني السمدان	عميد شؤون الطلبة
- السيد/ عبد الرحمن خالد الغنيم	وكيل وزارة المواصلات
- السيد/ إبراهيم محمدالشطي	مدير مكتب سمو أمير البلاد
- السيد/ محمد عبد الله الصانع	مدير مكتب البحوث التربوية لدول الخليج
- السيد/ بدر ضاحي العجيل	المحامي
- السيد/ سليمان عبد الرزاق المطوع	نائب العضو المنتدب للشؤون الإدارية بشركة نفط الكويت
- السيد/ فيصل عبد الله الفارس	من رجال الأعمال

مجلس الجامعة

في العام الجامعي ٨٥/ ١٩٨٦م من سبتمبر ٨٥ إلى أغسطس١٩٨٦م

الاسم	الوظيفة
- د . حسن علي الإبراهيم	وزير التربية والرئيس الأعلى للجامعة
- د . عبد المحسن العبد الرزاق	مدير الجامعة
- السيد/ محمد العصفور	أمين عام الجامعة بالنيابة
- أ .د . عبد الرزاق اليوسف العبد الرزاق	مساعد مدير الجامعة للعلوم الطبية وعميد كلية الطب (مراقباً)
- أ . د . محمد كاظم بهبهاني	مساعد مدير الجامعة للأبحاث (مراقباً)
- د . أحمد عيسى بشارة	مساعد مدير الجامعة للشؤون العلمية (مراقباً)
- د . رشا حمود الصباح	مساعدة مدير الجامعة لخدمة المجتمع والإعلام (مراقباً)
- أ . د . محمد سامح ناصر	مساعد مدير الجامعة للتخطيط (مراقباً)
- السيد/ عبد الرحمن الخضري	وكيل وزارة التربية
- د . فايزة محمد الخرافي	عميدة كلية العلوم بالوكالة
- د . خلدون حسن النقيب	عميد كلية الآداب بالوكالة
- أ .د . منصور مصطفى منصور	عميد كلية الحقوق
- د . موضي عبد العزيز الحمود	عميدة كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بالوكالة
- د . حسن العلوي	عميد كلية الهندسة والبترول
- د . سعد جاسم الهاشل	عميد كلية التربية بالوكالة
- أ . د . حسن علي الشاذلي	عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
- د . حسين علي المحمود	عميد كلية العلوم الطبية المساعدة والتمريض بالوكالة
- د . سبيكة خالد العبد الرزاق	عميدة كلية الدراسات العليا بالوكالة
- د . عبد الله سليمان الفهيد	عميد شؤون الطلبة
- السيد/ عبد الله يوسف الغانم	رئيس مجلس إدارة شركة المعدات
- السيد/ عبد اللطيف يوسف الحمد	رئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والمدير العام
- السيد/ أنور عبد الله النوري	رئيس مجلس إدارة البنك الصناعي
- د . عبد الرسول عبد الرضا	رئيس إدارة الفتوى والتشريع
- السيد/ علي محمد الرضوان	المحامي
- الدكتور/ جاسم محمد خلف	مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

مجلس الجامعة
في العام الجامعي ٨٦/ ١٩٨٧م من سبتمبر ٨٦ إلى أغسطس ١٩٨٧م

الاسم	الوظيفة
- السيد/ أنور عبد الله النوري	وزير التربية والرئيس الأعلى للجامعة
- أ . د . عبد المحسن العبد الرزاق	مدير الجامعة
- د . حسين علي المحمود	أمين عام الجامعة
- أ . د . عبد الرزاق اليوسف العبد الرزاق	مساعد مدير الجامعة للعلوم الطبية وعميد كلية الطب (مراقباً)
- أ . د . محمد كاظم بهبهاني	مساعد مدير الجامعة للأبحاث (مراقباً)
- أ . د . محمد سامح ناصر	مساعد مدير الجامعة للتخطيط (مراقباً)
- د . أحمد عيسى بشارة	مساعد مدير الجامعة للشؤون العلمية (مراقباً)
- د . رشا حمود الصباح	مساعد مدير الجامعة لخدمة المجتمع والإعلام (مراقباً)
- السيد/ عبد الرحمن الخضري	وكيل وزارة التربية
- د . فايزة محمد الخرافي	عميدة كلية العلوم بالوكالة
- د . خلدون حسن النقيب	عميد كلية الآداب بالوكالة
- د . عادل طالب الطبطبائي	عميد كلية الحقوق بالوكالة
- د . موضي عبد العزيز الحمود	عميدة كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بالوكالة
- د . حسن العلوي	عميد كلية الهندسة والبترول بالوكالة
- د . سعد جاسم الهاشل	عميد كلية التربية بالوكالة
- أ . د . أحمد نصر الدين الغندور	عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
- د . فريدة العوضي	القائمة بعمل عميد كلية العلوم الطبية المساعد والتمريض
- د . سبيكة خالد العبد الرزاق	عميدة كلية الدراسات العليا بالوكالة
- د . عبد الله سليمان الفهيد	عميد شؤون الطلبة
- د . مصطفى عباس معرفي	عميد القبول والتسجيل
- السيد/ عبد الله يوسف الغانم	رئيس مجلس إدارة شركة المعدات
- السيد/ عبد اللطيف يوسف الحمد	رئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والمدير العام
- د . حسن علي الإبراهيم	رئيس الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية
- د . عبد الرسول عبد الرضا	رئيس إدارة الفتوى والتشريع
- السيد/ علي محمد الرضوان	المحامي
- الدكتور/ جاسم محمد خلف	مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

مجلس الجامعة

في العام الجامعي ٨٧/ ١٩٨٨م من سبتمبر ٨٧ إلى أغسطس ١٩٨٨م

الاسم	الوظيفة
- السيد/ أنور عبد الله النوري	وزير التربية والرئيس الأعلى للجامعة
- أ . د . عبد المحسن العبد الرزاق	مدير الجامعة
- د . حسين علي المحمود	أمين عام الجامعة بالنيابة
- أ . د . محمد كاظم بهبهاني	مساعد مدير الجامعة للأبحاث (مراقباً)
- أ . د . محمد سامح ناصر	مساعد مدير الجامعة للتخطيط (مراقباً)
- د . أحمد عيسى بشارة	مساعد مدير الجامعة للشؤون العلمية (مراقباً)
- د . رشا حمود الصباح	مساعد مدير الجامعة لخدمة المجتمع والإعلام (مراقباً)
- السيد/ عبد الرحمن الخضري	وكيل وزارة التربية
- د . فايزة محمد الخرافي	عميدة كلية العلوم بالوكالة
- د . خلدون حسن النقيب	عميد كلية الآداب بالوكالة
- د . عادل طالب الطبطبائي	عميد كلية الحقوق بالوكالة
- د . موضي عبد العزيز الحمود	عميدة كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بالوكالة
- د . عبداللطيف البدر	القائم بعمل عميد كلية الطب
- د . حسن العلوي	عميد كلية الهندسة والبترول بالوكالة
- د . سعد جاسم الهاشل	عميد كلية التربية بالوكالة
- أ . د . أحمد نصر الدين الغندور	عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
- د . فريدة محمد العوضي	القائمة بعمل عميد كلية العلوم الطبية المساعد والتمريض
- د . علي محمد أكبر	عميد كلية الدراسات العليا بالوكالة
- د . عبد الله سليمان الفهيد	عميد شؤون الطلبة
- د . مصطفى عباس معرفي	عميد القبول والتسجيل
- السيد/ عبد الله يوسف الغانم	رئيس مجلس إدارة شركة المعدات
- السيد/ عبد اللطيف يوسف الحمد	رئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والمدير العام
- د . حسن علي الإبراهيم	رئيس الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية
- د . عبد الرسول عبد الرضا	رئيس إدارة الفتوى والتشريع
- السيد/ علي محمد الرضوان	المحامي
- د . عبدالرحمن صالح المحيلان	مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

مجلس الجامعة

في العام الجامعي ٨٨/ ١٩٨٩م من سبتمبر ٨٨ إلى أغسطس ١٩٨٩م

الاسم	الوظيفة
- أ.د . علي عبدالله الشملان	وزير التربية والرئيس الأعلى للجامعة
- أ . د . عبد المحسن العبد الرزاق	مدير الجامعة
- د . حسين علي المحمود	أمين عام الجامعة بالنيابة
- أ . د . محمد كاظم بهبهاني	مساعد مدير الجامعة للأبحاث (مراقباً)
- أ . د . محمد سامح ناصر	مساعد مدير الجامعة للتخطيط (مراقباً)
- أ . د . باسل جلال الدين النقيب	مساعد مدير الجامعة للعلوم الطبية (مراقباً)
- د . أحمد عيسى بشارة	مساعد مدير الجامعة للشؤون العلمية (مراقباً)
- أ . د . رشا حمود الصباح	مساعد مدير الجامعة لخدمة المجتمع والإعلام (مراقباً)
- السيد/ عبد الرحمن الخضري	وكيل وزارة التربية
- د . فايزة محمد الخرافي	عميدة كلية العلوم
- د . عبدالله أحمد المهنا	عميد كلية الآداب بالوكالة
- أ . د . عادل طالب الطبطبائي	عميد كلية الحقوق
- د . موضي عبد العزيز الحمود	عميدة كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بالوكالة
- د . حسن العلوي	عميد كلية الهندسة والبترول بالوكالة
- أ . د . عبدالرحمن أحمد الأحمد	عميد كلية التربية
- أ . د . أحمد نصر الدين الغندور	القائم بعمل عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
- د . عبد اللطيف أحمد البدر	عميد كلية الطب بالوكالة
- د . فريدة محمد العوضي	عميدة كلية العلوم الطبية المساعدة والتمريض
- د . علي محمد أكبر	عميد كلية الدراسات العليا بالوكالة
- د . عبد الله سليمان الفهيد	عميد شؤون الطلبة
- د . مصطفى عباس معرفي	عميد القبول والتسجيل
- السيد/ عبد الله يوسف الغانم	رئيس مجلس إدارة شركة المعدات
- السيد/ عبد اللطيف يوسف الحمد	رئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والمدير العام
- د . حسن علي الإبراهيم	رئيس الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية
- د . عبد الرسول عبد الرضا	رئيس إدارة الفتوى والتشريع
- السيد/ علي محمد الرضوان	المحامي
- د . عبدالرحمن صالح المحيلان	مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي

مجلس الجامعة

في العام الجامعي ٨٩/ ١٩٩٠م من سبتمبر ٨٩ إلى سبتمبر ١٩٩٠م

الاسم	الوظيفة
- أ د . علي عبدالله الشملان	وزير التربية والرئيس الأعلى للجامعة
- أ . د . شعيب عبد الله شعيب	مدير الجامعة
- د . حسين علي المحمود	أمين عام الجامعة بالنيابة
- د . علي محمد أكبر	مساعد مدير الجامعة للأبحاث وعميد كلية الدراسات العليا
- أ . د . محمد سامح ناصر	مساعد مدير الجامعة للتخطيط
- د . نجيب عبد المنعم السالم	مساعد مدير الجامعة للشؤون العلمية
- أ . د . رشا حمود الصباح	مساعد مدير الجامعة لخدمة المجتمع والإعلام
- السيد/ عبد الرحمن الخضري	وكيل وزارة التربية
- د . جاسم محمد عبد السلام	القائم بعمل عميد كلية العلوم
- د . يوسف أحمد المطوع	القائم بعمل عميد كلية الآداب
- أ . د . عادل طالب الطبطبائي	عميد كلية الحقوق
- د . خالد محمد السعد	القائم بعمل عميد كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية
- د . حسن العلوي	عميد كلية الهندسة والبترول بالوكالة
- أ . د . عبدالرحمن أحمد الأحمد	عميد كلية التربية
- أ . د . أحمد نصر الدين الغندور	القائم بعمل عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
- د . عبد اللطيف أحمد البدر	عميد كلية الطب بالوكالة
- د . فريدة محمد العوضي	عميدة كلية العلوم الطبية المساعدة والتمريض بالوكالة
- د . عبد الله سليمان الفهيد	عميد شؤون الطلبة
- د . صباح عبد الرزاق قدومي	القائم بعمل عميد القبول والتسجيل
- د . عبد الرزاق العدواني	مدير الجامعة السابق
- السيد/ عبد الرحمن خالد الغنيم	وزير سابق
- السيد/ أحمد سعد الجاسر	وزير سابق
- د . عبد الله مبارك الرفاعي	أمين عام معهد الاختصاصات الطبية
- د . عبد الهادي العوضي	وكيل وزارة التخطيط
- د . عبدالرحمن صالح المحيلان	مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

* يجب القول هنا إن العدوان العراقي على الكويت كان في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م ، وقد قام الغزاة بتدمير الجامعة تدميرا كاملا ، ونهب ما تبقى من أدواتها ومكتباتها ، وتوقف العمل في الجامعة نهائيا ، وبقي الأمر كذلك إلى أن تحررت دولة الكويت من العدوان العراقي الغاشم في ٢٦ من فبراير ١٩٩١م ، وجرى العمل على استئناف الدراسة الجامعية ، وبذلت الجهود المضنية حتى تم ذلك ، وعاد مجلس الجامعة بتشكيلته قبل العدوان ، واستمر في عمله حتى أعيد تشكيل المجلس الجديد بعد التحرير .

مجلس الجامعة في العام الجامعي ٩٠/ ١٩٩١م

الاسم	الوظيفة
- أ د . علي عبدالله الشملان	وزير التربية والرئيس الأعلى للجامعة
- أ . د . شعيب عبدالله شعيب	مدير الجامعة
- د . حسين علي المحمود	أمين عام الجامعة بالنيابة
- أ . د . محمد سامح ناصر	مساعد مدير الجامعة للتخطيط (مراقباً)
- أ . د . رشا حمود الصباح	مساعد مدير الجامعة لخدمة المجتمع والإعلام (مراقباً)
- د . نجيب عبدالمنعم السالم	مساعد مدير الجامعة للشؤون العلمية (مراقباً)
- د . علي محمد أكبر	مساعد مدير الجامعة للأبحاث (مراقباً)
- د . عبداللطيف البدر	مساعد مدير الجامعة للعلوم الطبية (مراقباً)
- السيد/ عبد الرحمن الخضري	وكيل وزارة التربية
- د . مساعد راشد الهارون	وكيل وزارة التعليم العالي
- د . عدنان هاشم العقيل	عميد كلية العلوم بالوكالة
- د . يوسف أحمد المطوع	قائم بعمل عميد كلية الآداب
- أ . د . عادل الطبطبائي	عميد كلية الحقوق
- د . صادق محمد البسام	عميد كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بالوكالة
- د . هلال الساير	قائم بعمل عميد كلية الطب
- د . عباس معرفي	عميد كلية الهندسة والبترول بالوكالة
- د . عبدالله الشيخ	قائم بعمل عميد كلية التربية
- د . عجيل جاسم النشمي	عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالوكالة
- د . فريدة العوضي	عميدة كلية العلوم الطبية المساعدة والتمريض بالوكالة
- د . نورية عبدالكريم العوضي	قائمة بعمل عميد كلية الدراسات العليا
- د . عبدالعزيز الغانم	عميد شؤون الطلبة
- د . صباح قدومي	عميد القبول والتسجيل
- د . عبدالرزاق العدواني	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
- السيد/ راشد الراشد	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
- السيد/ أحمد سعد الجاسر	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
- د . عبدالرحمن المحيلان	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
- د . عبدالله مبارك الرفاعي	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
- د . عبدالهادي العوضي	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)

مجلس الجامعة في العام الجامعي ٩١/ ١٩٩٢م

الاسم	الوظيفة
- أ.د . علي عبدالله الشملان	وزير التربية ووزير التعليم العالي
- أ . د . شعيب عبدالله شعيب	مدير الجامعة
- د . خالد محمد السعد	أمين عام الجامعة
- أ . د . محمد سامح ناصر	نائب مدير الجامعة للتخطيط (مراقباً)
- د . نجيب عبدالمنعم السالم	نائب مدير الجامعة للشؤون العلمية (مراقباً)
- د . علي محمد أكبر	نائب مدير الجامعة للأبحاث (مراقباً)
- د . عبداللطيف أحمد البدر	نائب مدير الجامعة للعلوم الطبية (مراقباً)
- السيد/ عبد الرحمن الخضري	وكيل وزارة التربية
- د . مساعد راشد الهارون	وكيل وزارة التعليم العالي
- د . رياض راشد خزعل	عميد كلية العلوم بالوكالة
- د . سهام عبدالوهاب الفريح	عميدة كلية الآداب بالوكالة
- أ . د . عثمان عبدالملك	عميد كلية الحقوق
- د . صادق محمد البسام	عميد كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بالوكالة
- د . هلال مساعد الساير	عميد كلية الطب بالوكالة
-أ . د . عباس محمد معرفي	عميد كلية الهندسة والبترول بالوكالة
- د . عبدالله محمد الشيخ	عميد كلية التربية بالوكالة
- د . عجيل جاسم النشمي	عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالوكالة
- د . فريدة العوضي	عميدة كلية العلوم الطبية المساعدة والتمريض بالوكالة
- د . جاسم محمد عبدالسلام	عميد كلية الدراسات العليا بالوكالة
- د . عبدالعزيز غانم الغانم	عميد شؤون الطلبة
- د . صباح عبدالرزاق قدومي	عميد القبول والتسجيل
- د . عبدالرزاق العدواني	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
- السيد/ راشد الراشد	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
- السيد/ أحمد سعد الجاسر	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
- د . عبدالرحمن المحيلان	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
- د . عبدالله مبارك الرفاعي	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
- د . عبدالهادي العوضي	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)

مجلس الجامعة في العام الجامعي ٩٢/ ١٩٩٣م

الاسم	الوظيفة
– د . أحمد عبدالله الربعي	وزير التربية ووزير التعليم العالي
– أ . د . شعيب عبدالله شعيب	مدير الجامعة
– د . خالد محمد السعد	أمين عام الجامعة بالنيابة
– أ . د . محمد سامح ناصر	نائب مدير الجامعة للتخطيط (مراقباً)
– د . نجيب عبدالمنعم السالم	نائب مدير الجامعة للشؤون العلمية (مراقباً)
– د . جاسم محمد عبدالسلام	قائم بعمل نائب مدير الجامعة للأبحاث وعميد كلية الدراسات العليا بالوكالة (مراقباً)
– أ . د . مالك غلوم حسين	القائم بعمل نائب مدير الجامعة للخدمات الأكاديمية المساندة
– د . مساعد راشد الهارون	وكيل وزارة التربية
– د . رياض راشد خزعل	عميد كلية العلوم بالوكالة
– د . سهام عبدالوهاب الفريح	عميدة كلية الآداب بالوكالة
– أ . د . عثمان عبدالملك	عميد كلية الحقوق
– د . صادق محمد البسام	عميد كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بالوكالة
– د . هلال مساعد الساير	عميد كلية الطب بالوكالة
–أ . د . عباس محمد معرفي	عميد كلية الهندسة والبترول
– د . عبدالله محمد الشيخ	عميد كلية التربية بالوكالة
– د . عجيل جاسم النشمي	عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالوكالة
– د . فريدة العوضي	عميدة كلية العلوم الطبية المساعدة والتمريض بالوكالة
– د . عبدالعزيز غانم الغانم	عميد شؤون الطلبة
– د . فؤاد العصفور	القائم بعمل عميد القبول والتسجيل
– د . عبدالرزاق العدواني	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
– السيد/ راشد الراشد	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
– السيد/ أحمد سعد الجاسر	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
– د . عبدالرحمن المحيلان	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
– د . عبدالله مبارك الرفاعي	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
– د . عبدالهادي العوضي	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)

مجلس الجامعة في العام الجامعي ٩٣/ ١٩٩٤م

الاسم	الوظيفة
- د . أحمد عبدالله الربعي	وزير التربية ووزير التعليم العالي
- أ . د . فايزة محمد الخرافي	مدير الجامعة
- د . خالد محمد السعد	أمين عام الجامعة
- أ . د . عباس محمد رفيع معرفي	نائب مديرة الجامعة للشؤون العلمية (مراقباً)
- أ . د . سعد جاسم الهاشل	نائب مديرة الجامعة للأبحاث والدراسات العليا (مراقباً)
- أ . د . مالك غلوم حسين	نائب مديرة الجامعة للخدمات الأكاديمية المساندة (مراقباً)
- د . موضي عبدالعزيز الحمود	نائبة مديرة الجامعة للتخطيط والتقييم (مراقباً)
- أ . د . رشا حمود الجابر الصباح	وكيلة وزارة التعليم العالي (مراقباً)
- د . مساعد راشد الهارون	وكيل وزارة التربية
- د . رياض راشد خزعل	عميد كلية العلوم بالوكالة
- د . عبدالله أحمد المهنا	عميد كلية الآداب بالوكالة
- د . أحمد ضاعن السمدان	عميد كلية الحقوق بالوكالة
- د . صادق محمد البسام	عميد كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بالوكالة
- د . هلال مساعد الساير	عميد كلية الطب بالوكالة
- د . حسن عبدالعزيز السند	عميد كلية الهندسة والبترول بالوكالة
- د . عبدالله محمد الشيخ	عميد كلية التربية بالوكالة
- د . عجيل جاسم النشمي	عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالوكالة
- د . عبدالله الخرس	القائم بأعمال عميد كلية العلوم الطبية المساعدة والتمريض
- أ . د . جاسم محمد عبدالسلام	عميد كلية الدراسات العليا
- د . عبدالعزيز غانم الغانم	عميد شؤون الطلبة
- د . فؤاد نصف العصفور	عميد القبول والتسجيل
- د . حسن الإبراهيم	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
- د . عبدالرحمن صالح المحيلان	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
- د . سليمان العسكري	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
- السيد/ عبدالله يوسف الغانم	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
- أ . د . عبدالمحسن عبدالرزاق	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
- السيد/ سعد الناهض	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)

مجلس الجامعة في العام الجامعي ٩٤/ ١٩٩٥م

الاسم	الوظيفة
- د . أحمد عبدالله الربعي	وزير التربية ووزير التعليم العالي
- أ . د . فايزة محمد الخرافي	مديرة الجامعة
- د . خالد محمد السعد	أمين عام الجامعة
- أ . د . عباس محمد رفيع معرفي	نائب مديرة الجامعة للشؤون العلمية (مراقباً)
- أ .د . سعد جاسم الهاشل	نائب مديرة الجامعة للأبحاث والدراسات العليا (مراقباً)
- أ . د . مالك غلوم حسين	نائب مديرة الجامعة للخدمات الأكاديمية المساندة (مراقباً)
- د . موضي عبدالعزيز الحمود	نائبة مديرة الجامعة للتخطيط والتقييم (مراقباً)
- أ .د .باسل جلال الدين النقيب	نائب مديرة الجامعة للعلوم الطبية (مراقباً)
- أ . د . رشا حمود الجابر الصباح	وكيلة وزارة التعليم العالي (مراقباً)
- د . مساعد راشد الهارون	وكيل وزارة التربية
- د . رياض راشد خزعل	عميد كلية العلوم بالوكالة
- د . عبدالله أحمد المهنا	عميد كلية الآداب بالوكالة
- د .رشيد حمد العنزي	مساعد عميد كلية الحقوق للاستشارات والتدريب
- د . صادق محمد البسام	عميد كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بالوكالة
- د . عبداللطيف أحمد البدر	عميد كلية الطب بالوكالة
- د . حسن عبدالعزيز السند	عميد كلية الهندسة والبترول بالوكالة
- د . عبدالعزيز غانم الغانم	عميد كلية التربية بالوكالة
- أ .د . عجيل جاسم النشمي	عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
- د .حسين علي المحمود	عميد كلية العلوم الطبية المساعدة والتمريض بالوكالة
- د . نادر عبدالله الجلال	عميد كلية الدراسات العليا بالوكالة
- د .عبدالعزيز دعيج الدعيج	عميد شؤون الطلبة
- د . فؤاد نصف العصفور	عميد القبول والتسجيل
- د . حسن الإبراهيم	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
- د . حمود فهد المضف	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
- د . سليمان العسكري	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
- السيد/ عبدالله يوسف الغانم	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
- أ . د . عبدالمحسن عبدالرزاق	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
- السيد/ سعد علي الناهض	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)

مجلس الجامعة في العام الجامعي ٩٥/ ١٩٩٦م

الاسم	الوظيفة
- د . أحمد عبدالله الربعي	وزير التربية ووزير التعليم العالي
- أ . د . فايزة محمد الخرافي	مديرة الجامعة
- أ .د . سعد جاسم الهاشل	أمين عام الجامعة
- أ . د . حسن سيدحسين العلوي	نائب مديرة الجامعة للشؤون العلمية (مراقباً)
- د . عادل خالد الصبيح	نائب مديرة الجامعة للأبحاث والدراسات العليا (مراقباً)
- أ . د . مالك غلوم حسين	نائب مديرة الجامعة للخدمات الأكاديمية المساندة (مراقباً)
- د . موضي عبدالعزيز الحمود	نائبة مديرة الجامعة للتخطيط والتقييم (مراقباً)
- أ . د . باسل جلال الدين النقيب	نائب مديرة الجامعة للعلوم الطبية (مراقباً)
- د . مساعد راشد الهارون	وكيل وزارة التربية
- أ .د .رشا حمود الجابر الصباح	وكيلة وزارة التعليم العالي
- أ .د .نورية عبدالكريم العوضي	عميدة كلية العلوم
- د . عبدالله أحمد المهنا	عميد كلية الآداب بالوكالة
- د . أحمد ضاعن السمدان	عميد كلية الحقوق بالوكالة
- د .يوسف حمد حسن الإبراهيم	عميد كلية العلوم الإدارية بالوكالة
-د .عبداللطيف أحمد البدر	عميد كلية الطب بالوكالة
- د . حسن عبدالعزيز السند	عميد كلية الهندسة والبترول بالوكالة
- د .عبدالعزيز غانم الغانم	عميد كلية التربية بالوكالة
- أ . د . عجيل جاسم النشمي	عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
- د .حسين علي المحمود	عميد كلية العلوم الطبية المساعدة والتمريض بالوكالة
- د .نادر عبدالله الجلال	عميد كلية الدراسات العليا بالوكالة
- د . عبدالعزيز دعيج الدعيج	عميد شؤون الطلبة
- د . عبدالله سليمان الفهيد	عميد القبول والتسجيل
- د . حسن الإبراهيم	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
- د .حمود فهد المضف	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
- د . سليمان العسكري	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
- السيد/ عبدالمحسن يوسف الحنيف	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
- السيد/ عبدالله يوسف الغانم	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
- د .عبدالمحسن العبدالرزاق	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)

مجلس الجامعة في بداية العام الدراسي ٩٦/ ١٩٩٧م

الاسم	الوظيفة
- أ .د .عبدالله يوسف الغنيم	وزير التربية ووزير التعليم العالي
- أ . د . فايزة محمد الخرافي	مديرة الجامعة
- أ .د .سعد جاسم الهاشل	أمين عام الجامعة
- أ . د . حسن سيد حسين العلوي	نائب مديرة الجامعة للشؤون العلمية (مراقباً)
- د . عادل خالد الصبيح	نائب مديرة الجامعة للأبحاث والدراسات العليا (مراقباً)
- أ . د . مالك غلوم حسين	نائب مديرة الجامعة للخدمات الأكاديمية المساندة (مراقباً)
- د . موضي عبدالعزيز الحمود	نائبة مديرة الجامعة للتخطيط والتقييم (مراقباً)
- أ . د . باسل جلال الدين النقيب	نائب مديرة الجامعة للعلوم الطبية (مراقباً)
- د . مساعد راشد الهارون	وكيل وزارة التربية
- أ .د .نورية عبدالكريم العوضي	عميدة كلية العلوم
- د . عبدالله أحمد المهنا	عميد كلية الآداب بالوكالة
- د .أحمد ضاعن السمدان	عميد كلية الحقوق بالوكالة
- د .يوسف حمد حسن الإبراهيم	عميد كلية العلوم الإدارية بالوكالة
-د .عبداللطيف أحمد البدر	عميد كلية الطب بالوكالة
- أ . د . حسن عبدالعزيز السند	عميد كلية الهندسة والبترول بالوكالة
- د .عبدالعزيز غانم الغانم	عميد كلية التربية بالوكالة
- د . محمد عبدالغفار الشريف	عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالوكالة
- د .حسين علي المحمود	عميد كلية العلوم الطبية المساعدة والتمريض بالوكالة
- أ . د . ديفيد فريدريك بيجز	عميد كلية الصيدلة
- أ . د . جان برتيل روزلكويست	عميد كلية طب الأسنان
- أ . د .نادر عبدالله الجلال	عميد كلية الدراسات العليا
- د . عبدالعزيز دعيج الدعيج	عميد شؤون الطلبة
- د . عبدالله سليمان الفهيد	عميد القبول والتسجيل
- د . حسن الإبراهيم	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
- د .حمود فهد المضف	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
- د . سليمان العسكري	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
- السيد/ عبدالمحسن يوسف الحنيف	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
- السيد/ عبدالله يوسف الغانم	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
- د .حسن الإبراهيم	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)
- أ . د .عبدالمحسن العبدالرزاق	عضو مجلس الجامعة (من الخارج)

مجلس الجامعة في بداية العام الدراسي ٩٧/ ١٩٩٩م

الاسم	الوظيفة
- د .عبدالعزيز غانم الغانم	وزير التربية ووزير التعليم العالي
- أ .د . فايزة محمد الخرافي	مديرة الجامعة
- أ .د .سعد جاسم الهاشل	أمين عام الجامعة
- أ .د . حسن سيد حسين العلوي	نائب مديرة الجامعة للشؤون العلمية
- د . أسعد عبدالعزيز إسماعيل	نائب مديرة الجامعة للأبحاث
- أ .د . مالك غلوم حسين	نائب مديرة الجامعة للخدمات الأكاديمية المساندة
- د . موضي عبدالعزيز الحمود	نائبة مديرة الجامعة للتخطيط والتقييم
- أ .د . باسل جلال الدين النقيب	نائب مديرة الجامعة للعلوم الطبية
- د . حمود برغش السعدون	وكيل وزارة التربية بالإنابة
- أ .د .نورية عبدالكريم العوضي	عميدة كلية العلوم
- د . عبدالله أحمد المهنا	عميد كلية الآداب بالوكالة
- د . أحمد ضاعن السمدان	عميد كلية الحقوق بالوكالة
- د .يوسف حمد حسن الإبراهيم	عميد كلية العلوم الإدارية بالوكالة
-د .عبداللطيف أحمد البدر	عميد كلية الطب بالوكالة
- أ .د . عماد محمد عبدالعزيز العتيقي	عميد كلية الهندسة والبترول بالوكالة
- د .جاسم يوسف محمد الكندري	عميد كلية التربية بالوكالة
- د . محمد عبدالغفار الشريف	عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
- د .حسين علي المحمود	عميد كلية العلوم الطبية المساعدة والتمريض بالوكالة
- أ .د . ديفيد فريدريك بيجز	عميد كلية الصيدلة
- أ .د . جان برتيل روزلكويست	عميد كلية طب الأسنان
- أ .د .نادر عبدالله الجلال	عميد كلية الدراسات العليا
- د . عبدالعزيز دعيج الدعيج	عميد شؤون الطلبة
- د . عبدالله سليمان الفهيد	عميد القبول والتسجيل
- د .حمود فهد سعود المضف	عضو مجلس الجامعة
- د . سليمان إبراهيم العسكري	عضو مجلس الجامعة
- السيد/ عبدالمحسن يوسف الحنيف	عضو مجلس الجامعة
- السيد/ عبدالله يوسف الغانم	عضو مجلس الجامعة
- د .حسن علي الإبراهيم	عضو مجلس الجامعة
- أ .د .عبدالمحسن العبدالرزاق	عضو مجلس الجامعة

أعضاء مجلس الجامعة ٢٠٠٠/ ٢٠٠١م

الاسم	الوظيفة
- د . يوسف حسن حمد الإبراهيم	وزير التربية ووزير التعليم العالي
- أ . د . فايزة محمد الخرافي	مديرة الجامعة
- أ .د. .نادر عبد الله الجلال	أمين عام الجامعة
- أ . د . حسن سيد حسين العلوي	نائب مديرة الجامعة للشؤون العلمية
- د . أسعد عبدالعزيز إسماعيل	نائب مديرة الجامعة للأبحاث
- أ . د . وليد صالح بوحمرا	نائب مديرة الجامعة للخدمات الأكاديمية المساندة
- د . موضي عبدالعزيز الحمود	نائبة مديرة الجامعة للتخطيط
- السيد/ عبدالعزيز حسن الجارالله	وكيل وزارة التربية
- أ .د. .نورية عبدالكريم العوضي	عميدة كلية العلوم
- د . شفيقة علي أكبر بستكي	عميدة كلية الآداب بالوكالة
- د .علي أحمد الطراح	عميد كلية العلوم الاجتماعية بالوكالة
- د . فاضل نصر الله عوض	عميد كلية الحقوق
- د . ميرزا حسين ميرزا	عميد كلية العلوم الإدارية بالوكالة
-د .عبداللطيف أحمد البدر	عميد كلية الطب بالوكالة
- أ . د . ناجم محمد الناجم	عميد كلية الهندسة والبترول
- د .جاسم يوسف محمد الكندري	عميد كلية التربية بالوكالة
- د . محمد عبدالغفار الشريف	عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالوكالة
- د .حبيب طاهر أبل	عميد كلية العلوم الطبية المساعدة والتمريض بالوكالة
- أ . د . ديفيد فريدريك بيجز	عميد كلية الصيدلة
- د . محمد جواد محمد بهبهاني	عميد كلية طب الأسنان بالوكالة
- أ . د . عبد الله محمد الشيخ	عميد كلية الدراسات العليا
- د . خالد مهوس سليمان السعيد	عميد شؤون الطلبة
- د . عبدالله سليمان الفهيد	عميد القبول والتسجيل
- د .حمود فهد سعود المضف	عضو مجلس الجامعة
- السيد/ عبدالمحسن يوسف الحنيف	عضو مجلس الجامعة
- السيد/ عبدالله يوسف الغانم	عضو مجلس الجامعة
- د .حسن علي الإبراهيم	عضو مجلس الجامعة
- أ . د .عبدالمحسن يوسف العبدالرزاق	عضو مجلس الجامعة

أمناء الجامعة :

وهم حلقة الوصل بين الجهاز الأكاديمي والجهاز الإداري في الجامعة ، وكان الأمناء على التوالي :

١ - الأستاذ أنور عبد الله النوري : من ١٢/ ٦/ ١٩٦٦ حتى ١٩٧٨م

وكان قبل تأسيس الجامعة وكيل وزارة التربية المساعد للشؤون الفنية ثم تسلم الأمانة العامة للجامعة منذ تأسيسها واستمر في منصبه ثلاث عشرة سنة حتى استقال ليكون مديرا للبنك الصناعي ثم وزيرا للتربية .

٢ - الدكتور عبد الله مبارك السيد الرفاعي : من ٢/ ١٠/ ١٩٧٨ حتى ١٩٨٦م

وهو طبيب كويتي عمل وكيل وزارة مساعدا في وزارة الصحة ، ثم مساعدا لعميد كلية الطب ، وأخيرا رئيس جامعة الخليج في البحرين .

٣ - الدكتور حسين علي المحمود : من ٢٨/ ١٢/ ١٩٨٦م (وقد قطع الغزو العراقي فترته سنة ٩٠/ ١٩٩١م)

وهو طبيب كويتي كان قبل ذلك عميد كلية العلوم الطبية المساعدة والتمريض .

٤ - الدكتور خالد محمد عبد الله السعد : من ٢٥/ ٩/ ٩١ حتى ١٩٩٥م

وهو مدرس بقسم التمويل والمنشآت المالية بكلية العلوم الإدارية (التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية سابقا) وكان عميدا لها .

٥ - الأستاذ الدكتور سعد جاسم الهاشل : من ١٨/ ١٢/ ٩٥ حتى ١٩٩٩م

وهو أستاذ بكلية التربية ، وشغل منصب عميد كلية التربية ونائب مدير الجامعة للأبحاث والدراسات العليا ، ثم شغل منصب وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية .

٦ - الأستاذ الدكتور نادر عبد الله الجلال : من ١/ ١١/ ١٩٩٩م ولا يزال مستمرا في عمله عميدا لكلية الدراسات العليا .

عمداء الكليات :

توالت على كليات الجامعة أعداد من العمداء خلال سنواتها الثلاثين :

* عمداء كليات العلوم :

الاسم	الفترة	الجنسية
– أ . د . عبد الحليم حسن نصر	من ١٩٧١م حتى ١٩٧٣م	(مصري)
– أ .د . مبارك العبيدي	من ١٩٧٣م حتى ١٩٧٤م	(كويتي)
– أ . د . عزت محمد خيري	من ١٩٧٤م حتى ١٩٧٧م	(مصري)
– أ .د . محمد واصل الظاهر	من ١٩٧٧م حتى ١٩٨٢م	(عراقي)
– أ .د . علي الشملان	من ١٩٨٣م حتى ١٩٨٥م	(كويتي)
– أ .د . فايزة الخرافي	من ١٩٨٥م حتى ١٩٨٩م	(كويتية)
– أ .د . جاسم محمد عبد السلام	من ١٩٨٩م حتى ١٩٩٠م	(كويتي)
– د . عدنان هاشم العقيل	من ١٩٩٠م حتى ١٩٩١م	(كويتي)
– د . رياض راشد خزعل	من ١٩٩١م حتى ١٩٩٥م	(كويتي)
– أ .د . نورية عبد الكريم العوضي	من ١٩٩٥م ومستمرة	(كويتية)

* عمداء كلية الأداب :

الاسم	الفترة	الجنسية
– أ .د . محمد عثمان نجاتي	من ١٩٧١م حتى ١٩٧٣م	(مصري)
– أ .د . محمد نسيم رأفت	من ١٩٧٣م حتى ١٩٧٥م	(مصري)
– أ .د . .محمد جواد رضا	من ١٩٧٥م حتى ١٩٧٧م	(عراقي)
– د . خلدون النقيب	من ١٩٧٧م حتى ١٩٨١م	(كويتي)
– أ .د . عبد الله الغنيم	من ١٩٨١م حتى ١٩٨٥م	(كويتي)
– د . خلدون النقيب	من ١٩٨٥م حتى ١٩٨٨م	(كويتي)
– د . عبد الله المهنا	من ١٩٨٨م حتى ١٩٨٩م	(كويتي)
– د . سليمان البدر	من ١٩٨٩م حتى ٢/٨/ ١٩٩٠م	(كويتي)
– د . سهام الفريح	من ١٩٩١م حتى ١٩٩٣م	(كويتي)
– د . عبد الله المهنا	من فبراير ١٩٩٤م حتى أغسطس ٢٠٠٠م	(كويتي)
–د .شفيقة علي بستكي	من سبتمبر ٢٠٠٠م حتى الآن	(كويتية)

* عمداء كلية الطب :

الاسم	الفترة	الجنسية
– أ .د . عبد المحسن يوسف عبد الرزاق	من ١٩٧٣م حتى ١٩٨٤م	(كويتي)

- أ . د . عبد الرزاق يوسف عبد الرزاق	من ١٩٨٤م حتى ١٩٨٧م	(كويتي)
- د . عبد اللطيف أحمد البدر	من ١٩٨٧م حتى ١٩٩١م	(كويتي)
- د . هلال مساعد الساير	من ١٩٩١م حتى ١٩٩٤م	(كويتي)
- د . عبد اللطيف أحمد البدر	من ١٩٩٤م ومستمر	(كويتي)

* **عمداء كلية الهندسة والبترول :**

- أ .د . رياض جلال الدين النقيب	من ١٩٧١م حتى ١٩٧٦م	(كويتي)
- أ .د . سعد شاكر الملا	من ١٩٧٦م حتى ١٩٨١م	(عراقي)
- د . علي محمد أكبر	من ١٩٨١م حتى ١٩٨٤م	(كويتي)
- د . حمود الرقبة	من ١٩٨٤م حتى ١٩٨٥م	(كويتي)
- أ .د . حسن العلوي	من ١٩٨٥م حتى ١٩٩٠م	(كويتي)
- أ .د . عباس معرفي	من ١٩٩١م حتى ١٩٩٣م	(كويتي)
- أ .د . حسن عبد العزيز السند	من ١٩٩٣م حتى ١٩٩٧م	(كويتي)
- أ .د . عماد محمد عبد العزيز العتيقي	من ١٩٩٧م ومستمر	(كويتي)

* **عمداء كلية التربية :**

- أ .د . أحمد أبو العباس	من ١٩٨٠م حتى ١٩٨٢م	(مصري)
- أ .د . عبد الرحمن الأحمد	من ١٩٨٢م حتى ١٩٨٤م	(كويتي)
- أ .د . سعد جاسم الهاشل	من ١٩٨٤م حتى ١٩٨٨م	(كويتي)
- أ .د . عبد الرحمن الأحمد	من ١٩٨٨م حتى ١٩٩١م	(كويتي)
- أ .د . عبد الله محمد الشيخ	من ١٩٩١م حتى ١٩٩٤م	(كويتي)
- د . عبد العزيز غانم الغانم	من ١٩٩٤م حتى ١٩٩٧م	(كويتي)
- د . جاسم يوسف الكندري	من ١٩٩٧م ومستمر	(كويتي)

* **عمداء كلية الحقوق :**

- أ .د . عبد الحي حجازي	من ١٩٦٧م حتى ١٩٧٤م	(مصري)
- أ .د . عبد الفتاح عبد الباقي	من ١٩٧٤م حتى ١٩٧٦م	(مصري)

- أ .د . عبد الرسول عبد الرضا — من ١٩٧٦م حتى ١٩٧٧م — (كويتي)
- أ .د . أحمد كمال أبو المجد — من ١٩٧٧م حتى ١٩٧٩م — (مصري)
- أ .د . بدرية العوضي — من ١٩٧٩م حتى ١٩٨٢م — (كويتية)
- أ .د . منصور مصطفى منصور — من ١٩٨٢م حتى ١٩٨٦م — (مصري)
- أ .د . عادل طالب الطبطبائي — من ١٩٨٦م حتى ١٩٩١م — (كويتي)
- أ .د . عثمان عبد الملك — من ١٩٩١م حتى ١٩٩٣م — (كويتي)
- د . أحمد ضاعن السمدان — من ١٩٩٣م ومستمر — (كويتي)

* **عمداء كلية التجارة :**

- أ .د . يحيى محمد صابر الملا — من ١٩٦٧م حتى ١٩٧١م — (عراقي)
- أ .د . علي توفيق علي — من ١٩٧١م حتى ١٩٧٢م — (مصري)
- د . حسن علي الإبراهيم — من ١٩٧٢م حتى ١٩٧٦م — (كويتي)
- أ .د . علي محمود عبد الرحيم — من ١٩٧٦م حتى ١٩٨١م — (مصري)
- أ .د . فهد الراشد — من ١٩٨١م حتى ١٩٨٣م — (كويتي)
- د . موضي الحمود — من ١٩٨٣م حتى ١٩٨٩م — (كويتية)
- د . خالد السعد — من ١٩٨٩م حتى ١٩٩٠م — (كويتي)
- د . صادق محمد البسام — من ١٩٩٠م حتى ١٩٩٦م — (كويتي)
- د . يوسف حمد حسن الإبراهيم — من ١٩٩٦م حتى ١٩٩٩م — (كويتي)

* **عمداء كليات الدراسات العليا :**

- أ .د . عصام النقيب — من ١٩٧٧م حتى ١٩٨١م — (أردني)
- أ .د . موضي بورسلي — من ١٩٨١م حتى ١٩٨٣م — (كويتية)
- أ .د . سبيكة العبد الرزاق — من ١٩٨٣م حتى ١٩٨٧م — (كويتية)
- د . علي محمد أكبر — من ١٩٨٧م حتى ١٩٩٠م — (كويتي)
- أ .د . نورية عبد الكريم العوضي — من ١٩٩٠م حتى ١٩٩١م — (كويتية)
- أ .د . جاسم محمد عبد السلام — من ١٩٩١م حتى ١٩٩٤م — (كويتي)

- أ .د . نادر عبد الله الجلال	من ١٩٩٤م ومستمر	(كويتي)

*** عمداء كلية العلوم الطبية المساعدة والتمريض :**

- د . حسين علي المحمود	من ١٩٨٢م حتى ١٩٨٦م	(كويتي)
- د . فريدة محمد العوضي	من ١٩٨٦م حتى ١٩٩٣م	(كويتية)
- د . عبد الله الخرس	من ١٩٩٣م حتى ١٩٩٤م	(كويتي)
- د . حسين علي المحمود	من ١٩٩٤م ومستمر	(كويتي)

*** عمداء كلية الشريعة والدراسات الإسلامية :**

- أ .د . حسن علي الشاذلي	من ١٩٨٢م حتى ١٩٨٦م	(مصري)
- أ . د . أحمد نصر الدين الغندور	من ١٩٨٦م حتى ١٩٩٠م	(مصري)
- أ .د . عجيل صالح النشمي	من ١٩٩٠م حتى ١٩٩٦م	(كويتي)
- د . محمد عبد الغفار الشريف	من ١٩٩٧م ومستمر	(كويتي)

*** كلية البنات الجامعية :**

- أ .د . دولت أحمد صادق	من ١٩٦٦م حتى ١٩٧٠م	(مصرية)
- أ .د . إخلاص محمد عزمي	من ١٩٧٠م حتى ١٩٧١م	(مصرية)
- أ .د . وديعة طه نجم	من ١٩٧١م حتى ١٩٧٥م	(عراقية)
- أ .د . شفيقة بستكي	من ١٩٧٥م حتى ١٩٧٦م	(كويتية)
- أ .د . أمل العذبي الصباح	من ١٩٨٠م حتى ١٩٨٤م	(كويتية)
- أ .د . وسمية عبد المحسن المنصور	من ١٩٨٤م حتى ١٩٨٥م	(كويتية)

*** عميد كلية الصيدلة :**

- أ . د . ديفيد فريدريك بيجز	من ١٩٩٦م ومستمر	(كندي)

*** عميد كلية الأسنان :**

- أ .د . جان برتيل زوزنكويست	من ١٩٩٧م حتى ١٩٩٩م	(فرنسي)
- د . محمد جواد بهبهاني	من ١٩٩٩م ومستمر	(كويتي)

إنشاء الكليات :

قصر القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦م بشأن تنظيم التعليم العالي معاهده في المادة الثانية منه على :

- كلية العلوم والآداب والتربية .
- كلية البنات الجامعية .

وأجازت المادة الثانية نفسها إنشاء كليات ومعاهد أخرى أو إلغاء القائم منها بمرسوم بناء على عرض وزير التربية ، وبعد أخذ رأي المجلس الأعلى للتعليم العالي ، وقد تبين بالفعل منذ العام الدراسي الأول ٦٦ - ١٩٦٧م أن الحاجة ماسة لإنشاء كليتين أخريين هما كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ، وكلية الحقوق والشريعة الإسلامية تضطلعان بحمل مسؤولية تحقيق الأهداف الكبرى التي أنشئت من أجلها الجامعة . وقد اتخذت الجامعة خطوات الدراسة اللازمة لإمكانية إنشاء هاتين الكليتين فوجهت الدعوة للسادة :

- عمداء كليات الحقوق والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة .
- عميد كلية التجارة بجامعة عين شمس .
- عميد كلية الشريعة بجامعة الأزهر .

للحضور إلى الكويت والإسهام في الدراسة التي شكلت من أجلها لجنة تحضيرية برئاسة مدير الجامعة وعضوية عدد من أعضاء مجلس الجامعة والنائب العام وكيلي وزارتي العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية والخبراء الاختصاصيين العاملين في الكويت . وفي ضوء ما انتهت إليه دراسات اللجنة قامت إدارة الجامعة بوضع مشروع متكامل لإنشاء الكليتين تم عرضه على مجلس الجامعة في ٢٠ و٢١/ ٢/ ١٩٦٧م فوافق عليه ثم وافق مجلس الوزراء عليه في ٢٦/ ٣/ ١٩٦٧م وصدر المرسوم الأميري في أول أبريل سنة ١٩٦٧م في هذا الشأن ، وبدأت الدراسة في الكليتين في العام الجامعي ٦٧/ ١٩٦٨م .

كانت السرعة البالغة في إنشاء هاتين الكليتين تعبيرا عن غمرة الفرح التي سادت المجتمع الكويتي بعد افتتاح الجامعة ، كما كانت دليلا على الحاجة الماسة إلى مختصين في التجارة وفي الحقوق من الكويتيين لتنظيم الطفرة التجارية التي تحولت فيها الكويت في لهفة واندفاع إلى بلد غني يريد استغلال غناه في مختلف المرافق ، وعلى أي حال لم تكن دراسة التجارة والحقوق لتأخذ الكثير من تفكير الجامعة باعتبارهما كليتين نظريتين ولا تحتاجان من التجهيزات والمخابر وأدوات العلم سوى الأساتذة والمكتبة ؛

لهذا ، وبالرغم من شعور الجامعة والمسؤولين والمجتمع بالحاجة الماسة إلى مهندس البترول وهو مورد الحياة في الكويت وإلى الأطباء الكثيرين لمكافحة الأمراض ، فقد تأخر ظهور هاتين الكليتين من ثماني سنوات إلى تسع بعد افتتاح الجامعة ، مع أن الحاجة إليهما كانت أكثر إلحاحا وضرورة .

صحيح أن التفكير بإنشاء كلية للطب كان أسبق ، فالوضع الصحي العام كان يتطلبها لتخريج أطباء مجهزين علميا ومعدين نفسيا لملء مركز طبي في الخدمات الصحية في الكويت حيث كان الاعتماد في ذلك يقوم في ٩٠٪ منه على الأطباء الوافدين وكان عددهم غير كاف للعمل في المستشفيات والمستوصفات ومراكز الخدمة العلاجية والوقائية ، لذلك صدر قرار مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ ٢٩/ ٢/ ١٩٦٨م بالموافقة على الإعداد لإنشاء الكلية الطبية في الجامعة (١) .

وقرر مجلس الجامعة في ضوء قرار مجلس الوزراء الموافقة من حيث المبدأ على إنشاء الكلية الطبية بمختلف تخصصاتها بعد معرفة التكلفة الإجمالية للمشروع مع التركيز على استخدام مستشفى الصباح كمستشفى تعليمي ، واقترحت اللجنة العلمية الاستشارية التي اجتمعت سنة ١٩٧٠م ميزانية الكلية ، وظهر أن الكلفة ستبلغ ٥ ,٧ مليون دينار على أن تكون الأبنية قادرة على استيعاب ١٢٨ طالبا فقط .

وجرى بعد ذلك أن استقال مدير الجامعة ، وظهرت حاجات صحية أخرى ملحة في المجتمع ، وحدثت تطورات في أسعار النفط زادت فيها موارده إلى أكثر من ثلاثة أضعاف ، واجتمعت اللجنة العلمية الاستشارية لإنشاء كلية الطب سنة ١٩٧٣م وقدمت تقريرها في ٢٨ من مارس سنة ١٩٧٣م وأوصت بما يلي :

- أن يكون مستشفى الصباح الطبي مؤلفا من :

- مستشفى الصباح .

- مستشفى الولادة .

- مستشفى الأمراض الصدرية .

وذلك لتوافر قاعة المحاضرات الكبرى التي كانت تستعمل من قبل معهد التمريض والقاعات الأخرى الصالحة للتدريس ، وبعد تعديلات بسيطة في المستشفى التعليمي تصبح مناسبة للأغراض التعليمية بالإضافة إلى خدماته المخصصة للمرضى المقيمين . ثم إقامة الأبنية الجديدة اللازمة للكلية في

(١) المعلومات عن كليات التجارة والحقوق وإنشاء كلية الطب أخذت عن كتاب الجامعة في عيدها العشري الصفحات ١٣ ، ١٤، ١٥ .

المواقع الخالية والمتاخمة للقاعة الكبرى (١) .

وقـدرت تكاليف الإنشـاء بحوالي ٥ ,٢ مليـون دينار عـدا إقـامة الطلبـة ، وذلك على أسـاس استيعاب مائة طالب ، وتستعمل مباني كلية العلوم لدراسة السنة الإعدادية .

وقد وضعت اللجنة هدفا لها أن يأخذ تخطيط كلية الطب الحديثة في الحسبان الاتجاهات الحديثة في التعليم الطبي ، ولقد استغرق إعداد ذلك كله ثلاث ، وصدر مرسوم أميري في ٣/ ٧/ ١٩٧٣م بإنشاء كلية الطب ، وتم قبول الدفعة الأولى من طلاب كلية الطب سنة ١٩٧٦ - ١٩٧٧م ، وبالإضافة إلى الأهداف العامة للجامعة وهي نشر المعرفة وتعليم الشباب وتوجيهه في خدمة المجتمع ، فقد تقرر أن يقع على عاتق كلية الطب التدريب المهني السليم لتقديم الخدمات الطبية إلى المجتمع وسلامة صحة أفراده وتدريب الكوادر المختلفة لتفي بمتطلبات هذه الخدمات .

خلال هذه الفترة الطويلة التي استغرقتها إعداد كلية الطب كانت الجامعة تعمل على تطوير ذاتها بإنشاء كليات أخرى ، وهكذا :

١- أنشئت كلية العلوم : إذ انفصلت عن كلية الآداب والتربية بصورة مستقلة سنة ١٩٧١م وصارت كلية قائمة بذاتها .

٢- وأنشئت كلية الهندسة والبترول : فقد كان مستقبل الكويت الاقتصادي يقوم على تصنيع البلاد وتوفير الخبرة الفنية لمشاريع الإنشاء والتعمير المختلفة واستثمار الثروة البترولية ، لذلك بدأ التفكير مع كلية الطب في مشروع فتح كلية للهندسة والبترول ، وكان مجلس الأمة يتجه إلى هذه الناحية باستمرار مع مراعاة التركيز على التخصصات التي تتعلق باحتياجات المجتمع وتطور هذه الاحتياجات وأهمها الدراسات البترولية والمائية والإنشائية .

وقد وافق مجلس الجامعة من حيث المبدأ في جلسته المنعقدة في ١٨/ ٥/ ١٩٧٤م على إنشاء كلية للهندسة والبترول ، ونتيجة لذلك صدر قرار مدير الجامعة رقم ٦٥ بتاريخ ١٠/ ٦/ ١٩٧٤م بتشكيل لجنة من بعض المتخصصين من داخل الجامعة لاستكمال دراسة الموضوع مع الجهات المعنية داخل الجامعة وخارجها ، وتقديم تقرير شامل قبل سبتمبر سنة ١٩٧٤م عن إمكانية بدء الدراسة في هذه الكلية في العام الجامعي ٧٥ - ١٩٧٦م ، كان أعضاء اللجنة هم الدكاترة : رياض النقيب ، وعلي محمد أكبر ، وعباس علي خان ، وجاسم محمد الصايغ . وبعد دراسة مستفيضة أوصت اللجنة بإنشاء مختبرات مؤقتة في الحرم الجامعي (في الخالدية) لشؤون التدريس وللإفادة من مباني كلية العلوم فيها ،

(١) تم فيما بعد إنشاء مباني كلية الطب قرب مستشفى مبارك ، الذي أصبح المستشفى التعليمي الأساسي للكلية .

وقدرت تكاليف إنشاء كلية الهندسة والبترول بحوالي ١١ مليون دينار ، وفي ٤ ديسمبر سنة ١٩٧٤م صدر المرسوم الأميري بإنشاء الكلية ، وتم افتتاحها في العام الجامعي ٧٥ - ١٩٧٦م ومعدل الدراسة فيها خمس سنوات ، والفصل الأول منها تحضيري ، أي أن أول دفعة منها تتخرج سنة ١٩٨٠م ، وبدأت الدراسة فيها بثلاثة أقسام هي :

أ – الهندسة المدنية .

ب– الهندسة الكهربائية (أصبح الآن قسم الهندسة الكهربائية والكمبيوتر) .

جـ– الهندسة الميكانيكية (أصبح الآن قسم الهندسة الميكانيكية والصناعية) .

وتوالى بعد ذلك إنشاء الأقسام التالية :

– قسم الهندسة الكيميائية – قسم هندسة البترول – قسم العمارة .

٣– في سنة ١٩٨١م تحوّل قسم التربية بكلية الآداب إلى كلية لها كيان خاص بها وبرامج تربوية خالصة ، وأصبحت كليات الجامعة بذلك ست كليات بالإضافة إلى كلية البنات الجامعية .

٤ – كلية الدراسات العليا : وقد أنشئت سنة ١٩٧٧م بعد عامين من الإعداد لها ، وكانت الجامعة قد جربت إنشاء دراسات عليا سنة ١٩٧٠م ، وسجل فيها أعداد من طلبة الماجستير والدكتوراه ، ثم رئي سنة ١٩٧٥م ضرورة المزيد من الإعداد لهذه الدراسات ؛ فقامت بذلك لجان متعددة ، وصممت برامج الماجستير بشكل أكثر ضبطا ، وقبلت أول دفعة فيها سنة ١٩٧٩م .

٥– وفي ٢٣/ ١٠/ ١٩٨١م صدر مرسوم أميري بإنشاء كلية الشريعة والدراسات الإسلامية منفصلة بذلك عن كلية الحقوق وبكيان خاص ، وبها برامج محددة وبدأت الدراسة فيها في العام الجامعي ٨٢/ ١٩٨٣م .

٦– وفي ٢٢/ ٦/ ١٩٨٢م صدر مرسوم أميري بإنشاء كلية العلوم الطبية المساعدة والتمريض بغية تخريج المساعدين الفنيين في مهنة الطب .

٧– وفي ٣/ ٢/ ١٩٩٦م صدر المرسوم الأميري رقم ٢٨/ ١٩٩٦م بإنشاء كلية الصيدلة ضمن مركز العلوم الطبية لتوفير الأطر الوطنية من الصيادلة فضلا عن الارتقاء بالمهنة من خلال توافر المقومات الأكاديمية والبحثية .

٨– وفي ٢٨/ ٥/ ١٩٩٦م صدر المرسوم الأميري رقم ١٠٥/ ١٩٩٦م بإنشاء كلية طب الأسنان ضمن مركز العلوم الطبية لتوفير الأطر الوطنية من أطباء الأسنان – فضلا عن تنمية القيادة المهنية والارتقاء بالمهنة من خلال توافر المقومات الأكاديمية والبحثية للبرنامج الأكاديمي .

وأصبح واقع الكليات والأقسام العلمية في الجامعة على النحو التالي :

الكليات وأقسامها العلمية

كان من جراء التوسع السريع في المجالات العلمية بجامعة الكويت ، أن تعددت كلياتها ، وتزايدت أقسامها العلمية باختصاصاتها المختلفة ، مما ساعد على تطوير العملية العلمية وتوفير مزيد من التنسيق والتكامل بين فروع العلم والمعرفة ، بهدف تفعيل دور الجامعة في المجتمع .

وفيما يلي بيان الكليات وأقسامها العلمية :

مركز العلوم الطبية :

كلية الطب وأقسامها العلمية[1] :

تم افتتاح كلية الطب في العام الجامعي ٧٦/ ١٩٧٧م وتتم الدراسة فيها على مرحلتين ، وتضم كلية الطب الأقسام التالية :

١- أ) المرحلة الأولى قبل الطبية وتستغرق سنة ونصفا في كلية العلوم

ب) المرحلة الطبية قبل الإكلينية وتستغرق سنتين ونصف السنة ، ويزود فيها الطلاب بالأرضية الكاملة في العلوم الطبية الأساسية .

٢- المرحلة الإكلينيكية أو السريرية وتستغرق ثلاث سنوات ، ويتم في غضونها تدريب الطلبة .

وتضم كلية الطب الأقسام التالية :

- قسم الكيمياء الحيوية الطبية .
- قسم التشريح
- قسم طب المجتمع والعلوم السلوكية .
- قسم علم الجراثيم (الميكروبيولوجي) .
- قسم علم وظائف الأعضاء (الفسيولوجي)
- قسم الأمراض السريرية (باثولوجي)
- قسم الأمراض الباطنية
- قسم طب الأطفال
- قسم الطب النووي .
- قسم الطب النفسي .
- قسم العناية الأولية .
- مركز التعليم الطبي .

(١) الدليل الدراسي العام للعام ١٩٩٧م/ ١٩٩٩م - جامعة الكويت ص ٤٥٣ - ٤٥٥ .

- قسم علم الأدوية والسموم (العقاقير) .
- قسم الجراحة
- قسم أمراض النساء والتوليد .
- وحدة الهندسة الطبية .
- وحدة اللغة الإنجليزية .
-قسم الأشعة .

كلية العلوم الطبية المساعدة والتمريض وأقسامها :[1]

من الكليات الحديثة ، وهي إحدى كليات مركز العلوم الطبية ، وانفصلت عن كلية الطب في ٢٢/ ٦/ ١٩٨٢م بعد أن كانت جزءا منها ، وتشمل عدة أقسام هي :

- إدارة المعلومات الطبية .
- قسم علوم المختبرات الطبية .
- قسم العلاج الطبيعي .
- قسم علوم وتكنولوجيا الأشعة (تكنولوجيا الأشعة التشخيصية ، تكنولوجيا الطب النووي) .
- قسم التمريض .

كلية الصيدلة :[2]

أنشئت كلية الصيدلة بموجب المرسوم الأميري الصادر في فبراير ١٩٩٦م وبدأت الدراسة بها مع الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي ٩٧/ ١٩٩٨م ، ويتبع الكلية أربعة أقسام علمية هي :

- قسم مزاولة مهنة الصيدلة .
- قسم الصيدلانيات .
- قسم الكيمياء والصيدلة .
- قسم علم العلاج التطبيقي والسموم .

كلية طب الأسنان :[3]

تم إنشاء كلية طب الأسنان بموجب القرار الأميري رقم ١٠٥ في مايو ١٩٩٦م ، وبدأت الدراسة بها في خريف عام ١٩٩٨م ، وتتكون الكلية من خمسة أقسام هي :

(١) الدليل الدراسي العام ١٩٩٧/ ١٩٩٩م - جامعة الكويت ص ٥٨٧ .
(٢) المرجع السابق ص ٤٩١ .
(٣) المرجع السابق ص ٤٩٣ .

- قسم طب أسنان الأطفال والتقويم .

- قسم جراحة الفم والوجه والفكين وأشعة الفم .

- قسم علاج اللثة والصحة والعامة .

- قسم الإستعاضة الصناعية للأسنان وعلم مواد الطب .

- قسم العلاج التحفظي للأسنان وعلاج العصب .

كلية الهندسة والبترول وأقسامها :

أنشئت الكلية في سبتمبر ١٩٧٥م ، وبدأت بأقسام ثلاثة هي :

- الهندسة المدنية .

- الهندسة الكهربائية .

- الهندسة الميكانيكية .

وأضافت الكلية في عام ١٩٧٦م الهندسة الكيميائية ، وأدخلت في عام ١٩٨٥م هندسة الكمبيوتر تخصصا فرعيا تابعا لقسم الهندسة الكهربائية ، وأصبح اسم القسم قسم الهندسة الكهربائية والكمبيوتر ، وأنشأت الكلية في عام ١٩٨٩م قسم هندسة البترول ، وأضيف برنامج الهندسة الصناعية والنظم إلى قسم الهندسة الميكانيكية ليصبح اسم القسم قسم الهندسة الميكانيكية والصناعية في سبتمبر ١٩٩٤م ، وفي عام ١٩٩٧م تم افتتاح قسم العمارة .

وقد تم تقييم الكلية منذ إنشائها أربع مرات كان آخرها في نوفمبر ١٩٩٥م من قبل هيئة الاعتماد الأمريكية لبرامج الهندسة والتكنولوجيا ، وأدرجت أسماء برامج الكلية العلمية في كتاب المجلس السنوي الذي يشمل البرامج المعترف بها في الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد أنشئ مكتب الاستشارات والتطور المهني ١٩٨٦م الذي يعمل حلقة وصل بين القطاعين الحكومي والأهلي .

كلية العلوم وأقسامها :

افتتحت كلية العلوم والآداب والتربية مع افتتاح الجامعة في العام الجامعي ٦٦/ ١٩٦٧م ، وفي سنة ١٩٧١م وافق مجلس الجامعة على فصل كلية العلوم لتصبح كلية مستقلة .

وفي سنة ١٩٧٣م أدخل في الكلية نظام الدراسات التخصصية (وألغي في ١٩٧٤م) ، وأخذت بنظام المقررات في سنة ٧٥/ ١٩٧٦م وكانت ستة أقسام أصبحت في سنة ١٩٧٧م عشرة أقسام :

الرياضيات ، الحاسوب ، الكيمياء ، الفيزياء ، الحيوان ، النبات ، الميكروبيولوجي ، الجيولوجيا ، الكيمياء الحيوية ، الإحصاء وبحوث العمليات . وتمنح الإجازة الجامعية في تخصصات الرياضيات ، الحاسوب ، الكيمياء والفيزياء ، الفيزياء التطبيقية ، علم الحيوان ، علم النبات ، الميكروبيولوجيا ، الجيولوجيا ، الكيمياء الحيوية ، إحصاء وبحوث العمليات .

وأضيف إليها تخصص علوم البحار في عام ٩٦/ ١٩٩٧م ، وسيضاف في عام ٩٧/ ١٩٩٨م تخصص البيولوجيا الجزئية ، وتخصص العلوم الصحراوية ، وستطرح برنامج الدكتوراه في الكيمياء الحيوية في عام ٩٨/ ١٩٩٩م بعد أن اعتمد البرنامج ، أما الآن فتضم الأقسام التالية :

- قسم الرياضيات وعلم الحاسوب .
- قسم الكيمياء .
- قسم الفيزياء .
- قسم الجيولوجيا .
- قسم الإحصاء وبحوث العمليات .
- قسم العلوم البيولوجية .

ويتبع الكلية مكتب الاستشارات والتدريب منذ عام ١٩٨٩م ، ويرتبط بعمادة الكلية مباشرة ، وكذلك وحدة المعلومات التي أنشئت في عام ٩٦/ ١٩٩٧م ، ووحدة التسهيلات التحليلية العامة بدءا من العام ٩٧/ ١٩٩٨م ، ومختبر الخدمات التحليلية منذ عام ١٩٩٥م ، ووحدة النيتروجين منذ عام ١٩٨٠م ، ومربى الحيوان التابع لقسم الحيوان والورشة الجيولوجية منذ عام ٦٦/ ١٩٦٧ ، ووحدة المجهر الإلكتروني منذ عام ٧٥/ ١٩٧٦م ، وورشة الزجاج والورشة المركزية منذ عام ١٩٦٧م ووحدة السلام الإشعاعية ، كما يتبعها مركز الحاسوب الذي افتتح في عام ١٩٩٢م ، والمتحف البيولوجي ، والمعشبة ، والمختبر الإحصائي ، ومختبرات تربية النبات ، ومختبرات زراعة الأنسجة ، ووحدة الأحياء البحرية ، ووحدة السلامة المختبرية .

كما تضم الكلية مكتبة زاخرة بالمراجع العلمية وقد تعرضت الكلية ، شأنها شأن الكليات الأخرى ، للنهب المنظم في أثناء الغزو العراقي لكنها استعادت فعاليتها ونشاطها وعادت إلى سابق عهدها .

كلية الحقوق وأقسامها :

أنشئت كلية الحقوق والشريعة بموجب مرسوم أميري صدر في ١/ ٤/ ١٩٦٧م وفتحت أبوابها في ١/ ٩/ ١٩٦٧م لتستقبل أول دفعة من طلابها عددهم ٤٠ طالبا و١٦ طالبة ، ويبلغ عددهم في العام الدراسي ٩٦/ ١٩٩٧ (١١٧٤) طالبا وطالبة .

وكانت تأخذ بمنهج السنة الدراسية وليس بنظام الساعات المعتمدة حتى العام الدراسي ٧٦/ ١٩٧٧م عندما طبق نظام المقررات على جميع الكليات وأقر مجلس الكلية ١٢٠ وحدة دراسية ، لكنها عادت إلى الأخذ بنظام السنة الدراسية في العام ٨٩/ ١٩٩٠م .

وصدر المرسوم الأميري بتاريخ ١٣/ ١٠/ ١٩٨١م بإنشاء كلية الشريعة والدراسات الإسلامية وأصبح اسم الكلية كلية الحقوق فقط ، وقد وافق مجلس الجامعة في ٢٩/ ٦/ ١٩٩٣م على بدء برنامج الدراسات العليا لمنح الماجستير بدءا من العام ٩٣/ ١٩٩٤م .

أقسام الكلية :

- قسم القانون العام .
- قسم القانون الخاص .
- قسم القانون الجزائي .
- قسم القانون الدولي .

وقد اعتمد مجلس الجامعة في يوليو ١٩٩٦م إنشاء مكتب الدراسات والاستشارات القانونية بالكلية ، ويضم أربع وحدات هي وحدة الدراسات والاستشارات القانونية ، ووحدة الدورات التدريبية ، ووحدة التأليف والترجمة والنشر ، ووحدة برمجة وتصنيف الأحكام القضائية .

كلية التربية وأقسامها :

بدأ التفكير في إنشائها في عام ١٩٥٥م قبل التفكير في إنشاء الجامعة ، وبدأت الدراسة بها مع افتتاح الجامعة في العام ٦٦/ ١٩٦٧م عندما كانت تدرس علومها في كليتي العلوم والآداب ، لذا سميت الكليتان كلية الآداب والتربية وكلية العلوم والتربية .

وأنشئت كلية منفصلة في ١٧/ ٩/ ١٩٨٠م بموجب مرسوم أميري ، وافتتحت في العام الجامعي ٨١/ ١٩٨٢م ، وتتألف من الأقسام التالية[١] :

- قسم المناهج وطرق التدريس .

- قسم أصول التربية .

- قسم علم النفس التربوي .

- قسم الإدارة والتخطيط التربوي .

ويتبع الكلية مركز التربية العملية ، ومركز التقنيات التربوية ، وطرحت الكلية برنامج ماجستير التربية في المناهج وطرق التدريس لأول مرة في الفصل الدراسي من العام ٩٥/ ١٩٩٦م .

وتمنح دبلوم الإعداد التربوي بحسب نظام الدراسات الصباحية ، كما تمنح دبلوم الإرشاد التربوي .

وفي عام ١٩٩٧م كانت أقسام الكلية كما يلي[٢] :

- قسم أصول التربية .

- قسم علم النفس التربوي .

- قسم المناهج .

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية وأقسامها :[٣]

تأسست كلية الشريعة والدراسات الإسلامية سنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨١م ، وبدأت الدراسة في ٨٢/ ١٩٨٣م وأقسامها :

- قسم اللغة وأصول الفقه .

- قسم التفسير والحديث .

- قسم العقيدة والدعوة .

- قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية .

---

(١) جامعة الكويت منبر فكر ومنارة ثقافية ، جامعة الكويت ، ص ١٧٠ - ١٧٣ .
(٢) الدليل الدراسي العام للعام ١٩٩٧/ ١٩٩٩م ، مصدر سابق ، ص ٧٠١ - ٧٠٨ .
(٣) المصدر السابق ، ص ٩٠١ - ٩٣٠ .

وقد أنشأت كلية الشريعة مكتب الاستشارات والتدريب ، وبدأ بعقد دورة تدريبية لمائة إمام وخطيب ، وتعمل الكلية على إعداد مختبر لحفظ القرآن الكريم وتلاوته وتجويده .

كلية العلوم الإدارية :(١)

أنشئت كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية في العام الجامعي ٦٧/ ١٩٦٨م ، وخرّجت أول دفعة في العام الجامعي ٧٠/ ١٩٧١م ، وقد شملت الأقسام التالية :

- قسم المحاسبة والمراجعة .
- قسم إدارة الأعمال .
- قسم الاقتصاد .
- قسم التأمين والإحصاء .
- قسم العلوم السياسية .
- قسم الإدارة العامة .

وبموجب المرسوم الأميري ١٦٤/ ١٩٩٥م أنشئت كلية العلوم الإدارية لتحل محل كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية السابقة ، وأصبحت تضم الأقسام التالية :

- قسم الإدارة والتسويق .
- قسم التمويل والمنشآت المالية .
- قسم الطرق الكمية ونظم المعلومات .
- قسم المحاسبة .
- قسم الاقتصاد .
- قسم الإدارة العامة .
- قسم العلوم السياسية .

ويظل قسم العلوم السياسية تحت مظلة كلية العلوم الإدارية لحين انتقاله إلى كلية العلوم

---

(١) المصدر السابق، ص ١١٥ .

الاجتماعية المزمع إنشاؤها مستقبلا ، وبدأت هذه الأقسام ممارسة نشاطها الفعلي اعتبارا من العام الجامعي ٩٦/١٩٩٧م .

وقد تم إنشاء مركز التميز في الإدارة تابعا للكلية بموجب القرار الوزاري ٥٤١٢١ بتاريخ ٣/ ٧/ ١٩٩٦م مع فريق من جامعة هارفارد ومعهد ماساتشوست التكنولوجي MIT .

كما أنشئت وحدة الاستشارات الإحصائية ووحدة العمليات المقابلة Offset unit وتنمية الأعمال الصغيرة ، وهناك مركز الحاسب الآلي الذي يقدم الخدمات للطلبة وإدارة الكلية وهيئة التدريس ، وإلى جانبه مكتبة كلية العلوم الإدارية إضافة إلى مكتبة مطبوعات الأمم المتحدة التي أنشئت منذ عام ١٩٧٠م ، وأصبحت المكتبة الإيداعية منذ إنشائها مع ملحق بالكلية مركز التدريب الطلابي .

كلية الآداب وأقسامها :

أنشئت كلية الآداب في عام ١٩٦٦م ، لذا فهي أقدم كلية في الجامعة ، وقد بدأت الدراسة فيها العام الدراسي ٦٦/ ١٩٦٧م ، وكانت آنذاك تضم قسما للتربية ، لذا سميت كلية الآداب والتربية ، وكان عدد الطلبة الذين التحقوا بها في أول سنيها ٣٣٢ طالبا وطالبة ، وكان عدد أعضاء هيئة التدريس ١٥ عضوا ، وانفصل القسم التربوي عنها في العام ٨١/ ١٩٨٢م .

وتضم الكلية حاليا الأقسام التالية :

- قسم اللغة العربية وآدابها .
- قسم اللغة الإنجليزية وآدابها .
- قسم الجغرافيا .
- قسم التاريخ .
- قسم الفلسفة .
- قسم علم النفس .
- قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية .
- قسم الإعلام .

وتضم الكلية عددا من المختبرات ؛ منها مختبر قسم اللغة العربية ، ومختبر قسم اللغة الإنجليزية ،

ومختبر قسم الجغرافيا ، ومختبر قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ، ومختبر قسم علم النفس ، ومختبر قسم الإعلام ، وتحتوي المختبرات على وسائل سمعية وبصرية وأجهزة عرض ، وهناك في الكلية شعبة للبحوث والدراسات الميدانية ، ومكتبة كبيرة في الشويخ ، وأخرى في كيفان ، وتقدم مكتبة الكلية خدمة معلوماتية متطورة ، وبالكلية مكتب للإشراف الاجتماعي ويهتم بالمشكلات النفسية للطلاب .

كلية العلوم الاجتماعية :

في ١٧ مايو ١٩٩٨ صدر مرسوم أميري رقم ١٠٩ لسنة ١٩٩٨ بإنشاء كلية العلوم الاجتماعية . وقد حدد قرار وزير التربية ، ووزير التعليم العالي بالقرار رقم (٣١) بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٩٨ الأقسام العلمية التي انفصلت عن كلية الآداب لتنضم إلى هذه الكلية الجديدة وهي قسم علم النفس ، وقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية وقسم الجغرافيا وقسم العلوم السياسية . ومن ثم أصبحت كلية الآداب مقتصرة على قسم اللغة العربية وآدابها وقسم اللغة الإنجليزية وآدابها وقسم التاريخ وقسم الفلسفة وقسم الإعلام .

كلية الدراسات العليا :

بدأت الدراسات العليا في العام الجامعي ٦٨/ ١٩٦٩م في كليات العلوم والآداب والتربية بالإضافة إلى كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ، وبحلول شهر ديسمبر ١٩٧٦م منحت الجامعة ١٠١درجة ماجستير و١٨ درجة دكتوراه .

وقد أسست كلية الدراسات العليا في أغسطس ١٩٧٧م ، وتوقفت خلال الاحتلال العراقي ٩٠/ ١٩٩١م ، وتم تعليق الدراسات العليا مؤقتا بعد التحرير ، وفي مايو ١٩٩٦م صادق مجلس الجامعة على اللائحة المنفتحة للدراسات العليا ، ووافق مجلس الجامعة في العام ٩٦/ ١٩٩٧م على إنشاء مكتب الدراسات والتدريب ، وهناك برامج معتمدة للدراسات العليا في معظم الكليات .

عمادة القبول والتسجيل

أنشئت عمادة القبول والتسجيل في الجامعة في أواخر العام الجامعي ٨٥/ ١٩٨٦م وذلك بهدف تطوير عملية التسجيل لتواكب تزايد أعداد طلبة الجامعة من ناحية ، والقيام بالدراسات طويلة المدى حول سياسات القبول تلبية لحاجات المجتمع وخطط التنمية من ناحية أخرى .

وتختص عمادة القبول والتسجيل بتطبيق سياسات القبول وإجراءات التسجيل ورعاية شؤون الطلبة العلمية فيما يتعلق بالإنذارات وقوائم الشرف واستخراج الوثائق والشهادات المختلفة ، ومتابعة صحائف التخرج والقيام بإجراءات تخرج الطلبة ، وحفظ المعلومات الخاصة بالطالب .

وتعتبر العمادة الجهاز الجامعي المسؤول عن تطبيق النظام التعليمي وفق اللوائح والأسس والقواعد المعمول بها في الجامعة ، وهنالك من الأعمال ما يوجب اعتبار العمادة مصدرا أساسيا للمعلومات والبيانات الإحصائية لاتخاذها كمؤشرات تساعد على اتخاذ القرارات .

يشرف على عمادة القبول والتسجيل ويدير شؤونها الفنية والإدارية عميد القبول والتسجيل ومساعد العميد والمسجل العام ، وتضم العمادة الإدارات والأقسام التالية :

أولا– إدارة القبول والتسجيل :

وتختص بتنفيذ سياسة القبول والتحويل في الجامعة وإعداد الدراسات حول سياسات القبول بما يلبي حاجات المجتمع ويخدم خطط التنمية الوطنية وتضم القسمين التاليين .

قسم القبول :

ومهمته قبول أوراق الطلبة المستجدين وإخطارهم بأماكن قبولهم في الجامعة بناء على معدلاتهم ووفقا للأعداد والشروط التي تضعها الكليات العلمية ويقرها مجلس الجامعة ، كما يقوم القسم بإجراءات تحويل الطلبة المتقدمين لجامعة الكويت من خريجي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي ومن الجامعات الأخرى ، واحتساب ما تعادله الأقسام العلمية من مقررات درسوها في الجامعات والكليات المحولين منها ، وكذلك يختص القسم بإجراءات إعادة قيد الطلبة المنقطعين عن الدراسة بحسب النظم والقواعد المقررة .

قسم التسجيل :

ومهمته إعداد الجدول الدراسي العام ، وجدول الطالب وإجراءات تسجيله بما فيها التسجيل المتأخر والانسحاب من بعض المقررات وإضافة بعضها الآخر ، وذلك في حدود العبء الدراسي المسموح به ، كما يقوم القسم بإعداد كشوف الأسماء للمقررات الدراسية وتسلم درجات الامتحانات النهائية .

ثانيا- إدارة السجلات وتضم القسمين التاليين :

قسم سجلات المقيدين :

هو القسم المختص بمتابعة تحصيل الطالب في الجامعة والقيام بتغيير التخصص وإجراءات التحويل بين أقسام وكليات الجامعة المختلفة ، وذلك بحسب القواعد الموضوعة ومتابعة استيفاء الطلبة لمتطلباتهم الدراسية بناء على صحائف تخرجهم ، وكذلك يقوم القسم برصد تقديرات الطلبة وحساب معدلاتهم الفصلية والتخصصية والتراكمية .

قسم سجلات الخريجين :

يختص هذا القسم بإعداد قوائم الطلبة الخريجين في نهاية كل فصل دراسي بما في ذلك الفصل الصيفي تمهيدا لاعتماد منحهم الإجازة الجامعية من مجلس الجامعة ، ثم يقوم القسم بإصدار شهادات التخرج لهؤلاء الطلبة ، كما يتولى حفظ سجلات الطلبة الخريجين وتزويدهم بما يطلبونه من وثائق وشهادات من واقع تلك السجلات باللغتين العربية والإنجليزية ، ويقوم القسم بالرد على استفسارات الجامعات الخارجية حول كشف درجات الطلبة خريجي جامعة الكويت المبعوثين إليها أو الملتحقين بها على نفقتهم الخاصة .

ثالثا- إدارة معالجة البيانات :

وتختص بالإشراف على عمليات التسجيل والانسحاب والإضافة واستخراج المعدلات وحساب النتائج وغيرها بالتعاون مع مركز الحاسب الآلي وإعداد التقارير والإحصاءات الدورية المتعلقة بعمليات القبول والتسجيل والمتابعة .

نظام الدراسة والشؤون الأكاديمية

اللائحة الأساسية لنظام المقررات :

في العام الجامعي ١٩٧٥/ ١٩٧٦م بدئ بتنفيذ فلسفة تربوية جديدة في الدراسة تتمثل في تطبيق نظام المقررات ، وبعد نجاح هذه الطريقة في كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية تم تعميمها على سائر كليات الجامعة لما تتميز به من إيجابيات ، كالمرونة التي تفي بالحاجات القومية ومصلحة الطلبة ، وتقلل الاعتماد على امتحانات نهاية العام ، وتركز على نظام الدراسة على مدار العام الدراسي ، بالإضافة إلى تنمية شعور الطالب بمسؤوليته إزاء اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياته الأكاديمية .

تعريف بنظام المقررات

يقوم هذا النظام على تعيين عدد الوحدات الدراسية التي يشترط إكمالها والنجاح فيها بالمستوى الذي تقرره الجامعة كشرط للتخرج في أي قسم من أقسامها العلمية ، وتحديد المجالات الدراسية التي توزع عليها هذه الوحدات ، بحسب أحكام اللائحة الأساسية للنظام ، ثم يترك للطالب حرية التقدم في دراسته للمقررات المطلوبة منه بحسب تقديره لحاجته إليها واستعداده لها وبتوجيه المرشد له وفقا لنظام الأولويات المقترح لها ضمن الحدود الدنيا والعليا من الوحدات الدراسية المسموح بتسجيلها في كل فصل دراسي وفقا لأحكام اللائحة .

إن هذا النظام يتيح للطالب حرية المشاركة في رسم مساره الدراسي وتقرير سرعة تقدمه فيه وفقا لطاقته الخاصة والنظم المعمول بها ، كما أن هذا النظام يلتزم- في حساب تحصيل الطالب العلمي - بالاعتراف له بالمقررات التي ينجح فيها ، ويكتفي- في حالة تخلفه في بعض المقررات- بإلزام الطالب بإعادة دراسة المقررات التي رسب فيها واجتيازها بنجاح وفقا للمستويات المقررة من قبل الجامعة أو بالتعويض عنها بمقررات أخرى يوافق عليها المرشد وفق النظم المتبعة .

الوحدة الدراسية :

الوحدة الدراسية هي وحدة علمية تسجل للطالب في حالة نجاحه في المقرر الذي يدرسه ، وهي توزن عادة بساعة دراسية (أسبوعية نظرية) أو بساعتين عمليتين على الأقل ، كما أنها تكون أساس تعيين العبء الدراسي الذي يسجل فيه الطالب في كل فصل دراسي وفقا لأحكام اللائحة ، ويقوم القسم العلمي المختص بتعيين عدد الوحدات الدراسية لكل مقرر من المقررات التي يقدمها .

الفصل الدراسي :

الفترة الزمنية الممتدة بين بدء الدراسة ونهايتها بما في ذلك فترة الامتحانات ومدتها من ١٥-١٧ أسبوعا ، وتتألف السنة الجامعية من فصلين دراسيين ، أما الفصل الصيفي فالدراسة فيه اختيارية ومدته (٧) سبعة أسابيع بما في ذلك أيام الامتحانات وفقا لما تقرره الجامعة في هذا الشأن .

المتطلبات الجامعية :

هي مجموعة المقررات العلمية التي تعني بالتوقعات الاجتماعية من التربية الجامعية وما ينطوي على ذلك من قيم أخلاقية وإنسانية ومفاهيم علمية وحضارية يجب أن يشترك فيها جميع طلبة الجامعة لتوفر لهم خلفية مشتركة .

في رؤية قضايا مجتمعهم وأمتهم وعصرهم ، ومن أهدافها أيضا تنمية المهارات اللغوية للطالب (العربية والأجنبية) ورفعها إلى المستوى الذي يؤهله لاستيعاب تلك القيم والمفاهيم .

التخصص الرئيسي :

مجموعة المقررات الدراسية التي يراها القسم العلمي المختص ضرورية للتخصص في مجال من مجالات المعرفة الإنسانية .

التخصص المساند :

للأقسام العلمية تضمين صحائف تخرجها بندا للتخصص المساند وهو مجموعة من المقررات الدراسية (٢٤ وحدة) التي تؤخذ من حقل خارج التخصص الرئيسي وتكون مركزة على جانب علمي يفيد الطالب في تخصصه الرئيسي .

لجنة الشؤون الطلابية :

لجنة لدراسة الحالات الاستثنائية والنظر في التماسات الطلبة المتعلقة بشؤون دراستهم ، وتضم اللجنة عميد شؤون الطلبة (مقررا) وعميد القبول والتسجيل وعميد الكلية المختصة ، أو من ينوب عنهم .

الفرقة الدراسية :

يحدد مستواها بعدد الوحدات الدراسية التي أنجز الطالب دراستها ونجح فيها بالمستويات المقررة

من قبل الجامعة ، وتحدد مستويات الفرقة الدراسية كما يلي :

١- الطالب الذي ينهى (٣٠) وحدة دراسية على الأكثر يعتبر في مستوى الفرقة الدراسية الأولى .

٢- الطالب الذي ينهى عددا من الوحدات الدراسية من (٣١-٦٠) وحدة دراسية يعتبر في مستوى الفرقة الدراسية الثانية .

٣- الطالب الذي ينهى عددا من الوحدات الدراسية من (٦١-٩٠) وحدة دراسية يعتبر في مستوى الفرقة الدراسية الثالثة .

٤- الطالب الذي ينهى (٩١-١٣١) وحدة دراسية يعتبر في مستوى الفرقة الدراسية الرابعة .

٥- الطالب الذي ينهى (١٣٢) وحدة دراسية فأكثر يعتبر في مستوى الفرقة الدراسية الخامسة .

العبء الدراسي :

١- العبء الدراسي الاعتيادي الذي يجوز للطالب التسجيل فيه في الفصل الدراسي الواحد يتراوح بين ١٥-١٩ وحدة دراسية .

٢- يجوز للطالب الذي يحصل على معدل ٣ نقاط فأكثر (٦ نقاط في نظام التسع) وأنهى ٣٠ وحدة دراسية فأكثر ، أن يسجل- بموافقة المرشد- في ٢١ وحدة دراسية في الفصل الدراسي الاعتيادي .

٣- ماعدا طلبة مركز العلوم الطبية يجوز للطالب أن يسجل - بموافقة المرشد ورئيس القسم العلمي أو رئيس البرنامج - فيما دون العبء الدراسي الاعتيادي ، على ألا يقل عن ١٢ وحدة دراسية .

٤- عدا طلبة مركز العلوم الطبية لايسمح للطالب الذي على قائمة الإنذار أن يسجل في أكثر من ١٢ وحدة دراسية في الفصل الاعتيادي إلا بموافقة المرشد ورئيس القسم العلمي أو رئيس البرنامج ، وبما لايتجاوز ١٦ وحدة دراسية .

٥- يجوز لمقتضيات التخرج أن يسجل الطالب - بموافقة المرشد ورئيس القسم العلمي أو رئيس البرنامج - في ٢١ وحدة دراسية في الفصل الدراسي الاعتيادي الذي يتخرج فيه ، بشرط ألا يكون الطالب على قائمة الإنذار ، كما يجوز للطالب أن يسجل فيما دون العبء الدراسي الاعتيادى في الفصل الدراسي الذي يتخرج فيه .

٦- في كل الحالات يتم التسجيل في الوحدات التي تزيد على العبء الدراسي الاعتيادي خلال فترة الإضافة .

المدة الاعتيادية للتخرج :

هي ثمانية فصول دراسية اعتيادية لكل البرامج التي لايزيد عدد الوحدات الدراسية فيها على (١٣١) وحدة دراسية .

أما بالنسبة لكلية الهندسة فالمدة الاعتيادية للتخرج فيها تسعة فصول دراسية ، وفي كلية الطب سبع سنوات دراسية ، وذلك بحسب المراحل الثلاث لبرنامج هذه الكلية ، ولايحسب الفصل الدراسي الذي يدرس فيه البرنامج المكثف للغة الإنجليزية ضمن المدة الاعتيادية للتخرج .

لايجوز للطالب أن يتخرج في الجامعة قبل مضى ستة فصول دراسية اعتيادية على بدء قيده فيها ، كما أنه لايجوز استمرار قيده في الجامعة فترة تتجاوز فصلين دراسيين اعتياديين على المدة الاعتيادية للتخرج ويجوز في حالات استثنائية تقدرها لجنة الشؤون الطلابية منح الطالب فرصة أخرى للقيد بالجامعة لمدة أقصاها فصلان دراسيان إضافيان ، وتستثنى كليات مركز العلوم الطبية والحقوق من هذه المادة نظرا لاتباعها نظما أخرى ، ولاتحتسب فترة التجنيد الإلزامي ، أو فترة الانقطاع الإجباري ضمن المدة الاعتيادية للتخرج .

متطلبات التخرج :

١- تحدد الكليات وبموافقة لجنة الشؤون العملية عدد الوحدات الدراسية اللازمة للحصول على درجة الإجازة الجامعية في تخصصاتها المختلفة وبما لايقل عن ١٢٠ وحدة دراسية ، ولكي يحصل الطالب على درجة الإجازة الجامعية عليه أن يكمل المتطلبات التالية :

أ -(١٢٠) وحدة دراسية في دراسات التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية (العلوم الإدارية الآن) .

ب- (١٢٦) وحدة دراسية لدراسات الآداب والعلوم .

ج- (١٤٤) وحدة دراسية بالإضافة إلى الفصل التمهيدي لدراسات الهندسة والبترول .

د- (١٣١) وحدة دراسية لدراسات الشريعة والدراسات الإسلامية .

هـ- (١٢١) وحدة دراسية لدراسات العلوم الطبية الأساسية .

و- (١٢٣-١٢٦) وحدة دراسية لدراسات العلوم الطبية المساعدة .

ز- (١٢٩) وحدة دراسية لدراسة التربية .

ح- (١٥٣) وحدة دراسية لدراسات الحقوق .

٢- توزع الوحدات الدراسية في كليات الجامعة وأقسامها العلمية على صحائف التخرج وذلك وفقا لما

يقرره مجلس الجامعة على أن يشمل المتطلبات الجامعية (٢٤-٣٠) وحدة دراسية ، ومتطلبات الكلية العلمية ، ومتطلبات التخصص الرئيسي ، وعدد الوحدات الاختيارية .

التقديرات والنقاط :

أولاً : (أ) (A) وتقسم إلى شريحتين :

١- (أ) وتقابلها (A) وتعطي ٤ نقاط .

٢- (أ-) وتقابلها (-A) وتعطي٦٧ ,٣ نقاط .

ثانيا : (ب) (B) وتقسم إلى ثلاث شرائح :

١- (ب+) وتقابلها (+B) وتعطي ٣٣ ,٣ نقاط .

٢- (ب) وتقابلها (B) وتعطي ٣ نقاط .

٣- (ب-) وتقابلها (-B) وتعطي ٦٧ ,٢ نقطة .

ثالثاً : (جـ) (C) وتقسم إلى ثلاث شرائح :

١- (جـ+) وتقابلها (+C) وتعطي ٣٣ ,٢ نقطة .

٢- (جـ) وتقابلها (C) وتعطي نقطتين .

٣- (جـ-) وتقابلها (-C) وتعطي ٦٧ ,١ نقطة .

رابعا : (د) (D) وتقسم إلى شريحتين :

١- (د+) وتقابلها (+D) وتعطي ٣٣ ,١ نقطة .

٢- (د) وتقابلها (D) وتعطي نقطة واحدة .

خامسا : (هـ) وتقابلها (F) وتعطي صفرا .

مرتبة الشرف وتقديرات النجاح :

١- الطالب الذي ينهى في أي فصل دراسي العبء الدراسي الاعتيادي على الأقل ويحصل على متوسط معدل عام يساوى ٥ ,٣ نقطة أو أكثر يوضع اسمه على قائمة الشرف ، وتصدر الكليات في

نهاية كل فصل دراسي قائمة بأسماء طلبة الشرف وتكرمهم بالطريقة التي تراها مناسبة .

٢- يمنح الطالب درجة الإجازة الجامعية وفقا للمعدل العام ويدون في كشف درجات الطالب بيان سلم النقاط .

٣- الطالب الذي ينهي دراسته في الجامعة في غضون المدة الاعتيادية للتخرج ويحصل على متوسط معدل عام يساوى ٣,٦٧ أو أكثر يمنح مرتبة الشرف .

الدرجات الجامعية :

تمنح جامعة الكويت درجة الإجازة الجامعية في الفروع والتخصصات التي يقررها مجلس الجامعة بناء على توصيات مجالس الكليات وموافقة لجنة الشؤون العلمية ، وفيما يلي بيان بالدرجات العلمية التي تمنحها الجامعة .



صاحب السمو الأمير الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح مع خريجي كلية الطب

أولا– في كلية الطب :

١– درجة البكالوريوس في العلوم B.Sc (Med) ومدة الدراسة فيها أربع سنوات .

٢– درجة بكالوريوس الطب والجراحة M.B.Ch.B . ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات بعد الحصول على بكالوريوس العلوم الطبية .

٣– درجة بكالوريوس في العلوم الطبية المساعدة ، ومدة الدراسة فيها ٨ فصول دراسية ، وتشمل التخصصات التالية : السجلات الطبية ، التكنولوجيا الطبية ، العلاج الطبيعي ، تكنولوجيا الأشعة ، التمريض .

ثانيا– في كلية الهندسة والبترول :

تمنح جامعة الكويت (كلية الهندسة والبترول) درجة الإجازة الجامعية في العلوم الهندسية ، وذلك في الفروع التالية :

- الهندسة المدنية
- الهندسة الكهربائية .
- هندسة الكمبيوتر .
- هندسة البترول .
- الهندسة الميكانيكية .
- الهندسة الكيميائية .

ولمجلس الكلية أن يوصي بفتح نوع أو أكثر من فروع العلوم الهندسية الأخرى .

ثالثا– في كلية العلوم

تمنح جامعة الكويت (كلية العلوم) درجة الإجازة الجامعية في العلوم في إحدى التخصصات التالية :

- الرياضيات .
- الإحصاء وبحوث العمليات .
- علم الحاسب .

-الفيزياء .

- الفيزياء التطبيقية .

- الكيمياء .

- الكيمياء الحيوية .

- النبات .

- علم الحيوان .

- الميكروبيولوجيا .

- الجيولوجيا .

رابعا - في كلية الحقوق :

تمنح جامعة الكويت (كلية الحقوق) درجة الإجازة الجامعية في القانون .

خامسا - في كلية التربية :

تمنح جامعة الكويت (كلية التربية) :

١- الإجازة الجامعة في التربية (رياض الأطفال - ابتدائي) في التخصصات التالية : لغة عربية ، دراسات اجتماعية ، دراسات إسلامية ، علوم ورياضيات) .

٢- الإجازة الجامعية في العلوم والتربية (متوسط وثانوي) في التخصصات التالية : رياضيات ، كيمياء ، فيزياء ، بيولوجيا ، جيولوجيا .

٣- الإجازة الجامعية في الآداب والتربية (متوسط ثانوي) في التخصصات التالية : لغة عربية ، لغة إنجليزية ، تاريخ ، جغرافيا ، علم نفس ، فلسفة ، اجتماع ، دراسات إسلامية .

سادسا - في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية :

تمنح جامعة الكويت (كلية الشريعة والدراسات الإسلامية) درجة الإجازة الجامعية في التخصصين التاليين : فقه وأصول الدين .

سابعًا : في كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية :

تمنح جامعة الكويت (كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية) درجة الإجازة الجامعية في التخصصات التالية :

- المحاسبة .
- الاقتصاد
- إدارة الأعمال .
- التأمين
- العلوم السياسية .

والآن بعد أن تحولت الكلية إلى «كلية العلوم الإدارية» أصبحت تمنح درجة الإجازة الجامعية في التخصصات التالية :

- قسم الإدارة والتسويق
- الاقتصاد .
- قسم التمويل والمنشآت المالية .
- الإدارة العامة .
- الطرق الكمية ونظم المعلومات .
- العلوم السياسية (إلى حين نقله إلى كلية العلوم الاجتماعية) .
- المحاسبة .

ثامنا – في كلية الآداب :

تمنح جامعة الكويت (كلية الآداب) درجة الإجازة الجامعية في الآداب في التخصصات التالية :

- اللغة العربية وآدابها .
- اللغة الإنجليزية وآدابها .
- التاريخ .
- الجغرافيا .
- الفلسفة .
- علم النفس .
- علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية .

التسجيل :

تبين مواعيد التسجيل في كتيب خاص بالطالب يوزع قبل بدء الدراسة وفي الحالات التي يتخلف فيها الطالب عن التسجيل في هذه المواعيد المحددة يمكنه التسجيل خلال الأيام الثلاثة الأولى من بدء الدراسة مع مراعاة ما يلي :

١- أن يكون لدى الطالب عذر مقبول لدى عميد القبول والتسجيل .

٢- أن يدفع بدل مقابل تسجيل متأخر وذلك بالإضافة إلى بدلات مقابل التسجيل العادية .

الإرشاد :

يعين لكل طالب مرشد من بين أعضاء هيئة التدريس من القسم العلمي التابع له الطالب بالكلية ، ويكون من اختصاص المرشد مشاركة الطالب في اختيار جدوله الدراسي ، وأن تتم هذه العملية في ضوء صحيفة تخرجه ، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم اعتماد أي مقررات لها متطلبات لم يجتزها الطالب بعد ، ولاتقبل بطاقات التسجيل والإضافة أو الانسحاب إلا باعتماد المرشد أو رئيس القسم العلمي ، بالإضافة إلى ذلك يمكن للطالب الاستعانة بالمرشد في محاولة إيجاد الحلول المناسبة لما قد يواجهه من مشكلات خلال حياته الدراسية في الجامعة .

نظام الاستماع :

يمكن تسجيل الأشخاص الذين لا تتوافر فيهم شروط القبول أو الأشخاص الذين لا يسعون إلى الحصول على شهادة جامعية من الجامعة كمستمعين في المقررات التي يختارونها ، وتتم عملية التسجيل بالنسبة إلى هؤلاء في فترة التسجيل المتأخر ، ويخضعون لما تقرره الجامعة من قواعد بشأنهم ، ويدفعون رسما قدره خمسة دنانير كويتية عن كل مقرر دراسي يسجلون فيه ، ولا تتم عملية التسجيل إلا بعد الحصول على موافقة أستاذ المقرر المختص .

الرسوم الدراسية :

١- تقوم الجامعة بتحصيل بدلات مقابل التسجيل من طلبتها ، ولمجلس الجامعة أن يغير تلك البدلات زيادة أو نقصا على أن تنشر التغييرات التي يقرها المجلس قبل فصل دراسي كامل من بدء تطبيقها ، كذلك يضع مجلس الجامعة قواعد الإعفاء من هذه البدلات .

٢- تعلن عمادة القبول والتسجيل بيان هذه الرسوم وشروط الإعفاء منها في دليل الطالب الذي تصدره في أول كل عام دراسي وفي وسائل الإعلام المختلفة في كل فصل دراسي .

٣- طلبة البعثات والمنح الدراسية الذين يدرسون على نفقة جامعة الكويت أو حكومة الكويت ، والذين يحصلون على إعانة اجتماعية ، يعفون من بدلات مقابل التسجيل العادي وبدلات مقابل الدراسة .

ويمكن تصنيف الرسوم كما يلي :

(١٠) عشرة دنانير مقابل التسجيل العادي والصيفي .

(٢٠) عشرون دينارا مقابل التسجيل المتأخر .

(٢٠) عشرون دينارا مقابل التسجيل العادي لطلبة الحقوق والطب .

(٤٠) أربعون دينارا مقابل التسجيل المتأخر لطلبة الحقوق والطب .

عمادة شؤون الطلبة

عمادة شؤون الطلبة جهاز تربوي ، فني ، يعنى بشؤون الطلبة الثقافية والاجتماعية والفنية والرياضية ، ويؤدي دورا متناسقا ومتكاملا مع العملية الأكاديمية التي تنهض بها كليات الجامعة .

فإن كانت الكليات ومراكز البحث العلمي في الجامعة تعنى بالجانب الأكاديمي ، فإن عمادة شؤون الطلبة تهتم بالنواحي المكملة لذلك من جوانب تربوية ترقى بسلوكيات الطالب وتنمي شخصيته ، أو بنواح فنية تنهض بقدراته ومواهبه وطاقاته ، أو بأمور تتعلق بتيسير دراسته واستمراره ، بما يحقق نتاجا مرجوا من العملية التعليمية في الجامعة ، سواء في رفع مستواه العلمي أو تكوين المواطن الصالح القادر على التفاعل مع المجتمع ، المؤثر فيه والمتأثر به بما يضيف من جديد ينسجم مع عاداته وتقاليده السمحة .

فعمادة شؤون الطلبة بما توافر لديها من كادر فني متخصص في مختلف أنواع الأنشطة الجامعية ، تسهم بدورها في بناء الشخصية الطلابية الجامعية ذات الإمكانات العلمية والاجتماعية القادرة على مواكبة الماضي بعاداته وتقاليده ، والحاضر بعلومه وتعقيداته ومعاصرته ، وذلك بما تطرحه وتتبناه من برامج ونشاطات هدفها التثقيف والتفاعل والتربية ، ومحورها الأساسي الطالب بكل ما يحمله من قدرات ومواهب وانفعالات وإحساسات ، وبغض النظر عن انتماءاته الفكرية المختلفة ، أو ارتباطه بقسم علمي معين أو بكلية بعينها ، إذ أن العمادة تقدم خدماتها وأنشطتها لدائرة تضم في محيطها جميع طلبة وطالبات الجامعة ، وتسعى الجامعة من خلال عمادة شؤون الطلبة إلى تحقيق التكامل بين البرنامج الأكاديمي للطالب وتجاربه الشخصية بالشكل الذي يؤثر إيجابا في حياته وأنماط سلوكه ، وهكذا تتمثل عمادة شؤون الطلبة حلقة الوصل بين الجامعة بأجهزتها المختلفة والطالب بحاجاته وتطلعاته ، أي أنها تعمل على توفير المناخ الصحي والضروري لتنمية شخصية الطالب عن طريق الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية والفنية التي ترعاها وتشرف عليها ، كما تحرص العمادة في الوقت ذاته على توفير الخدمات الإضافية التي تستجيب لحاجات الطلبة مثل السكن الطلابي ، وتوفير فرص العمل ورعاية الطلبة المتفوقين .

وتضم العمادة الإدارات التالية :

إدارة تخطيط ومتابعة تنفيذ البرامج الطلابية ، واختصاصاتها كما يلي :

- القيام بالدراسات والبحوث التي تخدم وتعمل على تحقيق أهداف الخطة سواء المتعلقة بالوضع الراهن أو المستقبل .

- دراسة الاحتياجات الثقافية والفنية والرياضية والأكاديمية والاجتماعية والنفسية للطلبة ومتابعة أحدث الاتجاهات العالمية وسبل التعامل معها .

- إجراء البحوث والدراسات المتخصصة لبعض القضايا والمشكلات الطلابية .

- إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالبرامج والنشاطات الطلابية .

- توثيق العلاقة مع الهيئات ومراكز البحوث والدراسات المهتمة برعاية الشباب ، والعمل على الاستفادة مما تتيحه من إمكانات بحثية .

إدارة البرامج والأنشطة الثقافية والفنية ، واختصاصاتها كما يلي :

- رعاية طلبة الجامعة الموهوبين والهواة والمشاركين بالنشاطات الثقافية والفنية وعقد اللقاءات والمنتديات الفكرية وإقامة الحفلات والمعارض والمهرجانات .

- تجهيز المرافق والمعدات والأدوات المختلفة الخاصة بآلية ومتطلبات برامج الأنشطة الثقافية والفنية وصيانتها .

- تحديد المواصفات الخاصة بالهدايا والجوائز والشعارات المرتبطة بتنفيذ البرامج وتصميمها ، والاحتفاظ بالهدايا المماثلة لها من الدروع والكؤوس المقدمة من الجهات المنظمة للنشاطات الطلابية .

- القيام بعملية تقييم حركة النشاط في الوسط الطلابي باستخدام الاستمارات والنماذج الخاصة بذلك .

إدارة الشؤون الطلابية ، واختصاصاتها كما يلي :

- تقديم النصح والمشورة والخدمة الإدارية للطلبة المتعثرين بهدف تعديل أوضاعهم الدراسية وتمكينهم من مواصلة تحصيلهم العلمي دون صعوبات .

- تهيئة الظروف التي تمكن الطالب من ممارسة النشاطات النقابية داخل الجامعة وتوفيرها بما يمكنه من المساهمة إيجابيا في ترسيخ قيم التعاون والديمقراطية .

- توفير معلومات للطالب قبل انتظامه في قاعات التحصيل الجامعي والإبقاء على أواصر العلاقة معه بعد تخرجه من الجامعة بغرض تمكينه من تكوين تصور واضح لجوانب الحياة داخل الجامعة وفرص العمل خارجها .

إدارة الإسكان الطلابي وشؤون الطلبة الوافدين ، واختصاصها كما يلي :

- توفير خدمة السكن المناسب للطالب وتهيئة المناخ الجيد للتحصيل العلمي ، والعمل على تحقيق أكبر قدر من الاستقرار الدراسي والنفسي للطالب الوافد .
- توفير الظروف المعيشية التي تهيئ للطالب أسباب الاستقرار النفسي والاجتماعي بما يمكنه من التركيز على تحصيله الأكاديمي .

إدارة الرعاية الاجتماعية واختصاصها كما يلي :

- توفير أسباب الاستقرار النفسي والاجتماعي للطالب .
- تذليل العقبات التي تقف في وجه تحصيله الأكاديمي .
- تنمية قدراته عن طريق توفير فرص العمل الجزئي والدعم المادي .
- تقديم النصح والمشورة المتخصصة له للتغلب على مشكلاته النفسية والاجتماعية .
- دراسة الحالة الاجتماعية للطلبة .
- التنسيق بين الإشراف الاجتماعي ومكاتب التوجيه والإرشاد بالكليات .

إدارة الخدمات المساندة واختصاصها كما يلي :

- تنظيم استغلال الموارد المالية للعمادة .
- تنسيق عملية استقطاب واستقرار العمالة فيها .
- تأمين انسياب المعلومات المتعلقة بنشاطات العمادة إلى المجتمع .

مكتب رعاية الطلبة المتفوقين واختصاصها كما يلي :

- رعاية طلبة الجامعة المتفوقين علميا والعمل على تحفيزهم وتشجيعهم على الاستمرار على التفوق .
- تكريم الطلبة المتفوقين من خلال تقديم الدروع التذكارية والشهادات التقديرية وإقامة الحفلات التكريمية لهم وتسجيلهم في لوحة الشرف .
- ترتيب الدورات التدريبية بالخارج للطلبة المتفوقين بالتنسيق مع الكليات .
- ترتيب الرحلات الترفيهية للطلبة المتفوقين بالتنسيق مع الكليات .

مكتبة الطالب :

أنشئت مكتبة الطالب عام ١٩٧٥م بقرار من مجلس الجامعة ، واختصاصاتها كما يلي :

- توفير الكتب بأرخص الأسعار وفي الوقت المناسب قبل بداية كل فصل دراسي .
- إرسال قوائم الكتب المتوافرة لدى مكتبة الطالب مع استمارات طلب الكتب إلى السادة الأساتذة رؤساء الأقسام العلمية للاطلاع عليها واختيار ما يناسب منها وتحديد عدد النسخ من كل كتاب ، ثم ترسل الاستمارات إلى السيد أمين عام الجامعة لمراجعتها .
- إرسال استمارات إلى الموردين سواء داخل الكويت أو خارجها للتعاقد معهم .
- تقوم مكتبة الطالب بتسلم الكتب ، ثم تسعيرها وعرضها على رفوف صالة العرض لتكون جاهزة في متناول أيدي الطلبة عند بداية الدراسة .

مكتب الخريجين :

أنشئ مكتب الخريجين في أبريل عام ١٩٧٧م حيث يقوم بإصدار شهادات الإجازة الجامعية لجميع الطلبة الخريجين من مختلف الكليات وتنظيم حفلات التخرج السنوية ، وتعريف الخريجين بفرص العمل المتاحة التي تتلاءم مع تخصصاتهم واهتماماتهم العلمية ، واختصاصاته كما يلي :

- المساهمة في الحفلات واللقاءات المرتبطة بنشاطات الجمعيات العلمية والنواحي الأكاديمية .
- الإشراف على تنفيذ برامج تكريم المتفوقين .
- إنشاء قاعدة معلومات آلية تتضمن بيانات عن الطلبة الخريجين وتطويرها وتحديثها .
- إخلاء طرف الخريج قبل تسلم شهادة التخرج .
- متابعة إجراءات إصدار الشهادات الجامعية (درجة الإجازة الجامعية ، الماجستير ، الدكتوراه ، الدبلومات) .
- الإشراف على إخراج شهادات التخرج في صورتها النهائية .
- توزيع الشهادات على الخريجين .
- الإعداد لحفل التخرج السنوي العام الذي يرعاه سمو أمير البلاد المفدى .
- إعداد الكتاب السنوي لخريجي جامعة الكويت .

- مساعدة الخريج على الحصول على فرص عمل مناسبة .

- تتبع المسار الوظيفي للخريج .

- الإشراف على دعوة قدامى الخريجين لحضور المناسبات والنشاطات الطلابية .

- تبادل المعلومات بين الهيئات ومكتب الخريجين عن أنواع الوظائف الموجودة ومتطلباتها من جهة ، وأعداد الخريجين ونوعياتهم ومجالات تخصصهم من جهة أخرى .

إدارة البعثات والعلاقات الثقافية :

تنقسم هذه الإدارة إلى قسمين هما :

١- قسم البعثات .

٢- قسم الشؤون الثقافية .

١- قسم البعثات :

مهام قسم البعثات واختصاصاته :

- الإشراف على عملية قبول طلبات المتقدمين لشغل وظيفة معيد عضو بعثة بعد تدقيقها ، ومن ثم تصنيفها وإرسالها إلى الكليات المعنية لاتخاذ القرار بشأن التوصية بالترشيح .

- الإشراف على تنفيذ ما جاء بلائحة تنظيم الإيفاد بشأن مبعوثي جامعة الكويت من خلال قنوات اتخاذ القرارات .

- العمل على التنسيق بين كليات الجامعة من جهة ، والملحقيات الثقافية من جهة أخرى فيما يخص مبعوث الجامعة بالخارج .

- العمل على التنسيق بين الملحقيات الثقافية من جهة ، وإدارات الجامعة من جهة أخرى فيما يخص الجوانب الإدارية والمالية لمبعوث الجامعة .

- متابعة سير دراسة مبعوث الجامعة بالخارج ورفع التقارير إلى مدير الإدارة لاتخاذ اللازم لرفعها إلى نائب مدير الجامعة للشؤون العلمية وإخطار الكليات .

- المشاركة في عملية التخطيط لبعثات الجامعة في ضوء الخطط الجزئية للكليات .

٢- قسم الشؤون الثقافية :

مهام قسم الشؤون الثقافية واختصاصاته :

- تطبيق القواعد التي جاءت بلائحة شؤون أعضاء هيئة التدريس بشأن المهمات العلمية والرسمية والأساتذة الزائرين .
- استقبال استمارة المهمة العلمية وطلب الدعوة لأستاذ زائر من الكلية المعنية لعضو هيئة التدريس .
- التدقيق في صحة البيانات المستوفاة في الاستمارة أو الطلب .
- إعداد جدول اجتماعات لجنة شؤون بعثات الموظفين وتنفيذه .
- استقبال طلبات البعثات العلمية (الدورات والمؤتمرات . . إلخ) الخاصة بموظفي الجامعة من غير أعضاء هيئة التدريس .
- التدقيق في صحة البيانات المستوفاة لطالبة البعثة بما يتوافق مع ما جاء باللوائح المنظمة للإيفاد وفقا للائحتي مجلس الخدمة المدنية وديوان الموظفين .

المجلس العلمي الاستشاري :

ويتكون من ممثلين من أعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلبة ويختص المجلس بالنظر في الأمور التالية :

- يتولى المجلس النظر في الأمور الأكاديمية .
- تقديم التوصيات فيما يحيله إليه مدير الجامعة أو مجلس الجامعة .
- تقديم التوصيات والنظر في المسائل التي يختص بها بموجب قانون الجامعة واللوائح المنفذة له .
- البحث في السياسات المتعلقة بشؤون هيئة التدريس من تعيينات وترقيات وتعاقدات وتظلمات وإجازات تفرغ وبعثات .
- النظر في السياسات المتعلقة بالمناهج الدراسية والبحوث والدراسات .
- بحث السياسات المتعلقة بالتخطيط المستقبلي للجامعة من سياسة قبول ، ومنشآت جامعية وبخاصة المكتبات والكمبيوتر والمختبرات .
- إبداء الرأي في مختلف القضايا الأكاديمية من خلال مشاركة بعض الأعضاء في اللجان الرئيسية في الجامعة .

دراسة أساليب تطوير النظم الجامعية بالشكل الذي يستجيب لمتطلبات التنمية في المجتمع الكويتي .

- يشكل المجلس من بين أعضائه لجانا دائمة أو مؤقتة لبحث الموضوعات التي تدخل في اختصاصه وتتكون لجان المجلس في هذه المرحلة مما يلي :

* اللجنة التنفيذية .

* لجنة شؤون أعضاء هيئة التدريس .

* لجنة الطلبة الأكاديمية .

* لجنة السياسات التعليمية .

* لجنة التخطيط .

* لجنة التعليم المستمر وخدمة المجتمع .

* لجنة الدراسات العليا والبحث العلمي .

* لجنة خدمات الكمبيوتر ونظم المعلومات والمكتبات .

لجنة التأليف والتعريب والنشر :

تهدف جامعة الكويت إلى الإسهام في الحياة العلمية والثقافية في المجتمع ودعم العملية التربوية عن طريق إثراء المكتبة الكويتية وتزويدها بالكتب والمؤلفات العلمية التخصصية والثقافية وكتب التراث العربي والإسلامي باللغات العربية والأجنبية سواء تلك التي تخدم الطالب أو الباحثين والدارسين على مختلف تخصصاتهم وتعمل على تنشيط حركة التأليف والترجمة والنشر .

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف واستكمالا لمسيرة الجامعة في تطوير المجتمع وتدعيما لأركان البحث العلمي وتقوية أواصره ، شكلت الجامعة لجنة تسمى (لجنة التأليف والترجمة والنشر) أناطت بها مسؤولية تحقيق هذه الأهداف عن طريق تقويم المؤلفات والمترجمات المقدمة إليها من أجل الموافقة على نشرها على نفقة الجامعة ، وذلك وفقا للمعايير والضوابط التي تتضمنها اللوائح ، وقد قامت اللجنة بالموافقة على طباعة ١٥٣ كتابا مؤلفاً ومترجماً ونشرها في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٣م .

وقد تشكلت لجنة التأليف والتعريب والنشر بصيغتها الحالية بقرار من مديرة الجامعة رقم ٧٦٩ بتاريخ ٩/ ٧/ ١٩٩٤م والذي يقضي بدمج اختصاصات لجنة التأليف والترجمة والنشر مع لجنة التعريب .

مهام لجنة التأليف والتعريب والنشر واختصاصاتها :

طبع المؤلفات العلمية أو المترجمات لأعضاء هيئة التدريس أو المتخصصين ونشرها ، كما تقوم اللجنة بتكليف شخص أو أكثر لتأليف أو ترجمة كتب ترى الجامعة أهمية نشرها وتحديد عدد النسخ التي تطبع منها .

- الإشراف على شؤون النشر العلمي في الجامعة .
- الموافقة على إسهام الجامعة في طبع المؤلفات أو المترجمات بالتعاون مع المؤلفين أو المترجمين وتقدير قيمة المساهمة .
- النظر في مشروعات تأليف أو ترجمة تعاونية مع المؤسسات أو الجامعات العربية والأجنبية على أن توضع في كل حالة القواعد اللازمة لتحقيق هذا التعاون ، على أن يعتمدها مدير الجامعة .
- تحديد ثمن الكتاب العلمي الذي ينشر باسم الجامعة وإظهار الثمن على الغلاف ، وللجنة تحديد نسبة مئوية لتخفيض السعر بالنسبة إلى الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في الجامعة .
- تنظر اللجنة في طبع الكتب العلمية الدراسية والأكاديمية والقومية وكتب التراث مؤلفة أو مترجمة ونشرها ، وتعطى الأولوية في طبع مؤلفات على نفقة الجامعة كما يلي :

أ - الكتب الجامعية .

ب- الكتب المتعلقة بالكويت والخليج والجزيرة العربية .

ويراعى التوازن في هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الاختصاصات في الكليات الجامعية وفي حدود الميزانية .

- تقديم تصورات حول إمكانية تعريب التعليم .
- الاتصال بالمؤسسات المهتمة بعملية التعريب داخل الكويت وخارجها للاستفادة من خبراتها في هذا المجال والتعاون معها .
- الاتصال بالكليات والأقسام العلمية المختلفة بالجامعة للتدارس معها حول إمكانيات تعريب التعليم فيها ومعوقاته ، وذلك للاستفادة من الخبرات المتوافرة في هذا المجال .
- تمثيل جامعة الكويت في الاجتماعات والاتصالات مع الجامعات في دول مجلس التعاون .
- تكليف المهتمين والمتخصصين في مجال التعريب بتقديم دراسات وأبحاث في عملية التعريب .

مركز التنمية الأكاديمية :

أنشئ مركز التنمية الأكاديمية في سنة ١٩٩١م ، وتهدف برامج المركز إلى تطوير خبرات أعضاء هيئة التدريس ، وتعزيز نوعية البرامج والأنشطة التعليمية في جامعة الكويت .

مهام المركز واختصاصاته :

- يقوم المركز بإعداد نظام متطور لتخطيط المسار المهني لأعضاء هيئة التدريس ومستقبلهم المهني وإدارته .
- تطوير سياسات وممارسات أعضاء هيئة التدريس في اتجاه توفير دوافع الإجادة وإبداع الأداء وتطويره وتنمية ذلك .
- توفر الجامعة سنويا بيانات عن مجالات التعاون المتفق عليها بينها وبين المؤسسات المختلفة في القطاع الحكومي والمشترك والأهلي ، وحصر الفرص المتاحة لأعضاء هيئة التدريس للعمل بتلك المؤسسات خلال فترة الإجازة الصيفية .
- إعداد أحدث المحاضرات التخصصية وورش العمل في جميع الأنظمة الأكاديمية المتعلقة بمظاهر التقييم والقبول والتدريس ، وتوفيرها .
- التنسيق مع مراكز الأكاديمية المختلفة .
- مزج الخبرات الأكاديمية العالمية بالخبرات المحلية .
- العمل على التسهيل والربط بين الأقسام العلمية في كليات الجامعة والهيئات الأكاديمية من مختلف أقطار العالم تدعيما لفكرة نشر الثقافة والتبادل الحضاري بين دول العالم .
- المصادقة على الاتفاقيات بين جامعة الكويت والجامعات والهيئات التعليمية .
- إبداء رأي جامعة الكويت إزاء هذه الاتفاقيات ومدى إمكانية الاستفادة منها .
- الإشراف على تعيينات وترقيات أعضاء هيئة التدريس في الجامعة .

لجنة العمداء :

وتتكون من عمداء الكليات ومن في حكمهم ونواب المدير والأمين العام للجامعة برئاسة مدير الجامعة وتختص بمناقشة جميع التقارير والدراسات ومشروعات القوانين والأنظمة واللوائح قبل عرضها

على الجامعة وإبداء الرأي فيها ، وكذلك الاطلاع على تقارير عمداء الكليات عن سير العمل في كلياتهم ، والنظر في القضايا المحالة من مجلس الجامعة أو من مديرها ، وتكون قرارات اللجنة نافذة إلا ما يتطلب منها موافقة مجلس الجامعة .

اللجنة التنفيذية العليا :

لجنة استشارية لمدير الجامعة برئاسته وتضم نواب المدير (بما فيهم الأمين العام) ، ويشرف كل منهم على قطاع من قطاعات الجامعة ، وتتولى اللجنة المشاركات القطاعية ، وتقييم ما تم من إنجازات في ضوء خطط الجامعة ، ودراسة بعض الموضوعات والتشاور بشأنها تمهيدا للتوصل إلى قرار أو توصية ، كما تبحث اللجنة ما يعرضه عليها مدير الجامعة .

اللجنة الاستشارية الدائمة لتعيينات أعضاء هيئة التدريس وترقياتهم :

وتختص اللجنة ببحث المسائل التالية :

- النظر في ترقيات أعضاء هيئة التدريس إلى وظيفة أستاذ مساعد وفقا للمعايير المقررة .
- النظر في العقود طويلة المدى لأعضاء هيئة التدريس .
- مراجعة الترشيحات الخاصة بتعيينات أعضاء هيئة التدريس لوظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين .

وترفع اللجنة توصياتها إلى مدير الجامعة ، وفي حالة انتهاء اللجنة إلى توصية سلبية في إحدى الترقيات يكون لمدير الجامعة أن يطلب إلى اللجنة إعادة دراسة الحالة وتقديم توصية في شأنها .

تخطيط البرامج العلمية وتقويمها :

أنشئ مكتب تقويم البرامج الأكاديمية بقرار من مدير الجامعة رقم ١٠١٢ بتاريخ ٣١/ ١٠/ ١٩٨٧م وهو يقع تحت مسؤولية نائب مدير الجامعة للشؤون العلمية .

وقد أعد المكتب مشروع التقويم الأكاديمي لبرامج جامعة الكويت في فبراير ١٩٨٧م ، وقد سمى هذا المشروع العناصر الثلاثة المكملة لبعضها التي يرتكز عليها التقويم وهي :

أ- التقويم الذاتي .

ب- تقويم المستفيدين .

جـ- تقويم النظراء .

مهام مكتب تخطيط البرامج العلمية وتقويمها واختصاصاته :

- تحديد أهداف البرامج الأكاديمية .
- تقييم البرامج الأكاديمية وذلك لتحسينها وتطويرها .
- عرض لصحائف التخرج والمناهج الدراسية (مدى ملاءمتها ، اختلافها عن مثيلاتها في جامعات شبيهة ، غاياتها ، تلبيتها لحاجات المجتمع ، أوجه التقصير) .
- تقويم المستفيدين ويشمل (الطلبة الخريجين ، طلبة الدراسات العليا ، الكليات الأخرى ، مراكز العمل) .

التقويم الذاتي :

- تحديد أهداف البرامج الأكاديمية .
- عرض لصحائف التخرج والمناهج الدراسية (مدى ملاءمتها ، اختلافها عن مثيلاتها في جامعات شبيهة ، غاياتها ، تلبيتها لحاجات المجتمع ، أوجه التقصير) .
- التنظيم الإداري داخل القسم (الهيئة التدريسية ، القوى الإدارية والفنية المساندة ، دور مجلس القسم ودور اللجان) .
- تقديم التسهيلات المتاحة (مختبرات ومكاتب وأجهزة مكتبية) .
- تقديم الحلول للمشكلات التي تعيق التغيير والتطور (اقتراحات للحلول) .
- التعرف على أداء الطالب وتقييم هذا الأداء .
- بيانات إحصائية تاريخية عن البرنامج (الطلبة المتخرجين ، الأبحاث ، تقييم التطور) .
- توصيات عامة (خطة مستقبلية ، تحديد الأولويات تبعا لحاجات المجتمع) .
- أداء الخريجين (فرص إيجاد العمل ، الأداء في العمل ، النواقص في الدراسة) .

تقويم المستفيدين :

تقويم المستفيدين ويشمل (الطلبة الخريجين ، طلبة الدراسات العليا ، الكليات الأخرى ، جهات

العمل) ومن ثم فإنه يهدف إلى استقصاء مدى نجاح البرنامج (مدى تحقيق تطلعات المستفيد ، فرص العمل المتاحة ، النواقص في البرنامج ، مدى استفادة الخريج مما تعلمه ، مدى تلبية البرنامج لحاجات العمل ، اقتراحات لتحسين البرنامج) .

تقويم النظراء :

ويكون تقويم النظراء من قبل لجنة من المقيمين الخارجيين يشكلها نائب مدير الجامعة للشؤون العلمية بالتشاور مع عمادة الكلية والقسم العلمي . تقوم هذه اللجنة بدراسة تقرير التقويم الذاتي كما تقوم بزيارات ميدانية إلى المختبرات وقاعات التدريس وتقدم بعد ذلك تقريرا بالنتائج مع الاقتراحات .

التقويم الأكاديمي :

إن الغرض من التقويم الأكاديمي هو تحسين وتطوير البرامج الأكاديمية ، ومن المسلم به أن هناك حاجة ملحة إلى بلورة الأهداف وإلى قياس نوعية الأنشطة الأكاديمية وفعاليتها واكتشاف مدى النجاح في توزيع الموارد وتنظيم الوحدات الأكاديمية بالصورة التي تحقق رسالة الجامعة ، كما أن من شأن التقويم الأكاديمي تقدير الإنجازات التي تتم في برنامج ما ، وتوفير كافة المعلومات التي تتيح الفرصة للتطوير المنظم ، وذلك عن طريق إعادة توزيع الموارد البشرية والمالية والمكانية وسوف تتحقق الفائدة أيضا نتيجة لما سوف تفرزه عمليات التقويم من فهم أفضل للروابط بين عناصر البرامج والوحدات الإدارية المختلفة التي ترعى هذه البرامج مما يساعد في اتخاذ القرارات التي تتعدى الحدود الذاتية لكل برنامج .

مركز خدمات الحاسب الآلي :

أنشئ مركز خدمات الحاسب الآلي بجامعة الكويت في أواخر عام ١٩٧٩م ، ويتولى الإشراف على نظم الحاسبات المركزية للجامعة ومراكزها المختلفة ، ويختص المركز بالتالي :

- تزويد الجامعة بالتسهيلات والخدمات وأجهزة الحاسبات اللازمة لتدعيم نشاطات التعليم والإدارة والأبحاث .
- تنفيذ نظام التسجيل ومعلومات الطالب وصيانته وتطويره .
- تطوير نظم الحاسبات الخاصة بالأعمال الإدارية والمالية للجامعة .
- تزويد المجتمع الجامعي بأحدث إمكانيات وخدمات الحاسبات والبرامج ذات التطبيقات متنوعة الأغراض وتدريب المهتمين عليها .

- تدريب أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة والطلاب على استخدام الحاسب الآلي الشخصي وبرامجه المتنوعة الأهداف .

- اقتراح السياسات الخاصة باقتناء واستخدام الحاسبات في الجامعة .

يتبع المركز الرئيسي وحدات في العديلية والخالدية والجابرية والشويخ إضافة إلى وجود مراكز تدريب على الحاسبات الشخصية في مواقع الجامعة المختلفة ، ويقوم مركز الحاسب الآلي بتنظيم العمل الداخلي من خلال هيكل تنظيمي واضح ، حيث تم تقسيم المركز إلى أقسام ذات اختصاصات مستقلة هي :

أ - قسم الدعم الأكاديمي .

ب- قسم الدعم الفني .

جـ- قسم نظم المعلومات .

د- قسم الخوارزمي للتدريب والتطوير المهني .

مهام مركز الحاسب الآلي واختصاصاته :

- إعداد خطة رئيسة للهيئة الإدارية والعلمية في الجامعة لاستخدام أحدث الوسائل والنظم التكنولوجية في الحاسبات الإلكترونية .

- تطوير تنفيذ الأنظمة الرئيسة الآتية :

- نظام معلومات الطالب .

- نظام الأفراد الخاص بالشؤون الإدارية .

- الأنظمة المالية (الحاسبات ، الذمم الدائنة ، الميزانية) .

- تدريب العاملين في الإدارات المختصة على الاستعلامات ومعالجة البيانات للأنظمة الرئيسة السابقة الذكر بوساطة أجهزة الاتصالات المرئية .

- توفير الوسائل التكنولوجية الحديثة وتقديم خدمات استشارية إلى الهيئة الأكاديمية لأغراض التعليم والأبحاث .

- دراسة الأنظمة الإدارية التي قد تحتاج إليها إدارة الجامعة في المراحل المستقبلية ، وكذلك الأنظمة

الأكاديمية وتحليلها وتنفيذها .

- توفير الدورات التدريبية المختلفة لجميع المستويات في إدارات الجامعة المختلفة لاستخدام الكمبيوتر الشخصي (P. C) لمختلف أعمالهم اليومية عن طريق برنامج الخوارزمي .

- توفير دورات الكمبيوتر باللغات المختلفة للعاملين في الجامعة وخارجها عن طريق مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر .

أ- قسم الدعم الأكاديمي :

مهام قسم الدعم الأكاديمي واختصاصاته :

- دراسة وتطبيق حزم برامج التعريف بالرسم البياني CAD/CAM GIS .

- إصدار النشرة الدورية لمركز خدمات الحاسب الآلي .

- تقديم خدمة الاستشارات في المجالات العلمية والبحوث .

- إصدار كتيبات تعليمية للمستخدمين المبتدئين لنظام VAX/VMS .

- يقوم بعقد (سمينار) ودورات تدريبية على INTERNET, VAX/VMS- SAS .

- التنسيق مع كليتي الهندسة والعلوم بشأن احتياجاتهم من حزم وبرامج .

ب- قسم الدعم الفني :

مهام قسم الدعم الفني واختصاصاته :

* تجهيز شبكات الحاسب الآلي وتركيب (توصيلات Vax IBM) لجميع مراكز العمل بالجامعة والعمل على تأمين السلامة لها .

ج- قسم نظم المعلومات :

مهام قسم نظم المعلومات واختصاصاته :

* يعمل على إمداد مراكز العمل بالجامعة بالبرامج سابقة الإعداد (Ready Made Package) والتي يمكن استخدامها في متطلبات عملها مثل الميزانية ، دفتر الأستاذ ، المرتبات ، نظام الأفراد الآلي . . . إلخ .

* العمل على تحديث نظام معلومات الطالب Student Information System (SIS) والذي يتم استخدامه في كل من عمادة القبول والتسجيل وكلية الدراسات العليا .

د- قسم الخوارزمي للتدريب والتطوير المهني :

مهام واختصاصات قسم الخوارزمي للتدريب والتطوير المهني :

* تقديم الدورات التدريبية على نوعين من أجهزة (IBM) (Machintoch) للطلبة والموظفين بالجامعة وكذلك للأفراد خارج الجامعة والشركات والمؤسسات والوزارات .

مكتبات جامعة الكويت

تعتبر المكتبات الجامعية جزءا لا يتجزأ من النشاط العلمي والأكاديمي للجامعة ، فلقد دأبت جامعة الكويت منذ تأسيسها عام ١٩٦٦م على إنشاء وتنمية المكتبات الجامعية ، فتأسست المكتبة المركزية بموقع الجامعة في الخالدية كأول مكتبة من مكتبات الجامعة ، وكانت تضم مكتبة الدوريات ومكتبة التراث القومي ، ومكتبة مطبوعات الأمم المتحدة ، ثم تلتها في العام الدراسي نفسه ٦٦/ ١٩٦٧م مكتبة كلية العلوم والآداب والتربية في الخالدية ومكتبتي كليتي الحقوق والتجارة بالعديلية ومكتبة البنات الجامعية بكيفان .

وقد تطورت مكتبات الجامعة مع تطور الجامعة ذاتها وزيادة عدد كلياتها وطلبتها وأعضاء هيئة التدريس فيها ، فقد بلغ عدد المكتبات قبل الغزو العراقي (أغسطس ١٩٩٠م) إحدى عشرة مكتبة كانت تضم حوالي ٧٠٠ ألف مجلد بالإضافة إلى ٣٠٠ ألف مادة غير مطبوعة تم سرقتها من قبل النظام العراقي على دولة الكويت ، ولقد حرصت إدارة المكتبات على إعادة بناء مكتباتها ومجموعاتها اعتبارا من يوليو ١٩٩١م ، حيث بلغت مجموعات الكتب العربية وغير العربية (حتى نهاية ١٩٩٤م) ١٦٤٧٠٦ مجلدات كما بلغ عدد الدوريات ٤٥٧٤ عنوانا ، ومن المواد السمعية والبصرية والمصورات المختلفة ٦٠٤١١ مادة[١] .

وقد بلغ مجموع الكتب في المكتبات حتى عام ٩٦/ ١٩٩٧م نحو ٢٧٠ ألف كتاب ومجلد وملف معلومات ، ومخطوطة ، ومصور بالإضافة إلى ٩٥٨٠٠ وحدة من وحدات الميكروفيلم والميكروفيش والإسطوانات والشرائط والأفلام الثابتة والمتحركة وغيرها ، وصار عدد الدوريات المشتركة نحو ٣٧٩٠ دورية عربية وأجنبية مع توافر ٣٩ قاعدة معلومات ببليوجرافية ونصية مخزنة على الأقراص الضوئية المدمجة (C.D-Rom)[٢] .

رسالة المكتبات الجامعية وأهدافها :

وتتمحور رسالة مكتبات جامعة الكويت حول العمل على توفير مصادر المعلومات المناسبة

(١) جامعة الكويت منبر فكر ومنارة ثقافية، مصدر سابق، ص ٨٧ .
(٢) الدليل الدراسي العام للعام ٩٧/ ١٩٩٩م، مرجع سابق، ص ٦٧ .

وتقديم الخدمات اللازمة لتلبية احتياجات المعلومات الحالية والمستقبلية لفئات المستفيدين من المجتمع الأكاديمي في الجامعة .

وتنبثق غايات مكتبات جامعة الكويت وأهدافها من الغايات العليا للجامعة ذاتها ، في تدعيم التعليم الأكاديمي وتشجيع البحث العلمي وخدمة المجتمع وتنميته ، وتحددت أهدافها فيما يلي :

- بناء مجموعات أساسية وبحثية متخصصة ومتوازنة من المواد المطبوعة وغير المطبوعة وتنميتها بحيث تغطي كافة المناهج والبرامج التعليمية وتساندها وتفي بحاجة البحث العلمي وخدمة المجتمع .
- تنظيم مصادر المعلومات وفق النظم والتقنيات العالمية الحديثة المتبعة في المكتبات الأكاديمية تيسيرا للوصول إليها بسرعة وكفاءة للإفادة القصوى منها .
- إتمام الإجراءات والعمليات الفنية وخدمات المعلومات المختلفة التي تقدمها المكتبات الجامعية من خلال تطبيق نظام آلي متكامل للمعلومات الببليوغرافية وغير الببليوغرافية .
- بناء واقتناء قواعد المعلومات الآلية التي تزيد من كفاءة خدمات المعلومات التي تقدم بالمكتبات الجامعية .
- تطوير وتحديث أساليب العمل الفنية والآلية بما يتلاءم مع طبيعة وظائف المكتبة الجامعية ، ويساير تطوير برامج التعليم الجامعي والتطبيقات التقنية الحديثة في مجال المعلومات .
- التطوير المستمر للكوادر الوطنية من العاملين عن طريق تقديم برامج التدريب الميداني والابتعاث للحصول على الدرجات العلمية المتخصصة والعمل على رفع مستويات أداء العاملين بما يحقق أهداف المكتبات الجامعية .
- تقديم خدمات المعلومات لأفراد المجتمع الأكاديمي من أعضاء هيئة التدريس والطلبة وغيرهم وتوفيرها في ضوء الاحتياجات الفعلية المدروسة ، وإتاحة هذه الخدمات لغيرهم من خارج الجامعة لتحقيق أهدافها في خدمة المجتمع .
- تطوير التجهيزات والتسهيلات الخاصة بمباني المكتبات الجامعية ومرافقها وصيانتها ضمانا لتوفير المظهر الملائم والمساحات المناسبة والتصميم الداخلي الذي يساعد على راحة المترددين عليها وتقديم خدمات المعلومات اللازمة لهم في سرعة وفعالية .
- وضع برامج التنسيق والتعاون مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية في مجال المعلومات ، وتنسيقها ، متضمنة المشاركة بالمجموعات وتدريب العاملين وتقديم خدمات المعلومات ، وتطبيق التقنيات الحديثة ، وبناء شبكات المعلومات .

المكونات الإدارية للمكتبات الجامعية الحالية :

تقع إدارة المكتبات الجامعية تحت إشراف ومسؤولية نائب مدير الجامعة للخدمات الأكاديمية المساندة ويتكون الجهاز الإداري من مدير إدارة المكتبات ومساعد المدير للشؤون الفنية ومساعد المدير لشؤون المعلومات بالإضافة إلى رؤساء الأقسام الفنية وأمناء المكتبات .

تتكون المكتبات الجامعية حاليا من ثماني مكتبات في الكليات التالية :

١- مكتبة كلية الآداب بنين (الشويخ) .

٢- مكتبة كلية الآداب بنات (كيفان) .

٣- مكتبة كلية الحقوق (الشويخ) .

٤- مكتبة كلية التربية (كيفان) .

٥- مكتبة كلية الشريعة (كيفان) .

٦- مكتبة كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية (العديلية) .

٧- مكتبة كلية العلوم (الخالدية) .

٨- مكتبة كليةالهندسة (الخالدية) .

وذلك بجانب ثلاث مكتبات ومراكز معلومات أخرى تضم المجموعات الخاصة وهي :

١- مركز معلومات الكويت والخليج (الشويخ) .

٢- مكتبة مطبوعات الأمم المتحدة (العديلية) .

٣- مكتبة المخطوطات (الشويخ) .

وبالإضافة إلى قسم التقنيات والتصوير العلمي الذي يشمل وحدات التصوير العلمي والإعلامي والمصغرات العلمية والوسائل السمعية البصرية ، كما تضم الخدمات الفنية بالإدارة الأقسام التالية :

١- قسم تنمية المجموعات .

٢- قسم التزويد الذي يضم وحدات التبادل والإهداء ، الدوريات ، الكتب ، مواد غير الكتب .

٣- قسم الفهرسة والتصنيف ويضم وحدة الكتب العربية ، وحدة الكتب غير العربية .

مركز تدريس اللغات

أنشئ مركز تدريس اللغات في العام الجامعي ٧٣/ ١٩٧٤م ، وباشر نشاطه منذ ذلك التاريخ حتى أصبح الجهاز الفني الإداري الذي يغطي تدريس المتطلبات الجامعية من مقررات اللغات الأجنبية في جميع كليات الجامعة ، تلك المقررات التي يتوقف تخرج الطالب على اجتيازها بنجاح .

وتهدف هذه المقررات إلى تنمية مهارة الطلاب اللغوية بما يمكنه من الاطلاع على المراجع الأجنبية في مواد دراسته ، فضلا على تهيئته لحياة عملية أفضل بعد تخرجه وتيسير مهمة البحث العلمي أمامه لمواصلة دراسته العليا ومواكبة التطور العلمي في مجال تخصصه .

وقد وصل عدد اللغات الأجنبية التي يتولى المركز تدريسها إلى أربع لغات (الإنجليزية والفرنسية والعربية والألمانية) .

يتولى المركز عن طريق وحدات اللغات التابعة له ، الإشراف على تدريس مقررات اللغة الإنجليزية لطلبة كلية الآداب ، وكلية العلوم الإدارية ، وكلية العلوم ، وكلية الهندسة والبترول ، وكلية الحقوق ، وكلية التربية وكلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، والطب والطب المساعد ، كما يتولى تدريس اللغة الفرنسية لطلبة كلية الحقوق وكلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، وكلية الآداب ، إلى جانب مقررات اختيارية في اللغة الفرنسية لطلبة كلية التجارة ، وكذلك مقررات اختيارية في اللغة الألمانية إلى جانب ذلك يتولى المركز تدريس مقررات اللغة العربية لغير الناطقين بها ، وهناك ثلاثة مستويات ضمن هذه المقررات : المستوى التمهيدي ، المستوى المتوسط ، المستوى المتقدم .

يجري المركز في بداية كل فصل دراسي اختبارا للطلبة الجدد والطلبة المحولين المتقدمين للالتحاق بالجامعة ، لتحديد مستواهم في اللغات الأجنبية وبالتالي تصنيفهم إلى مستويات لغوية مختلفة ، وتحديد المقرر اللغوي الملائم لكل مستوى مع تخصيص مقررات علاجية للطلاب الذين يتبين ضعف مستواهم في اللغة الإنجليزية المقررة لدراستهم .

مهام واختصاصات مركز تدريس اللغات واختصاصاته :

- تدريس جميع المتطلبات الجامعية في اللغات سواء الإنجليزية ، الفرنسية ، العربية لغير الناطقين بها ، والألمانية (كمتطلب اختياري) .
- تنمية مهارت الطالب اللغوية لتيسير مهمة البحث العلمي ومواصلة دراساته العليا .

- تهيئة الطالب لحياة عمل أفضل بعد تخرجه .
- تطوير المقررات اللغوية لخدمة أهداف التخصصات العلمية بالكليات الجامعية .
- تكوين هيئة تدريسية متخصصة لتدريس مختلف اللغات المطلوبة كمتطلبات جامعية .
- إقامة ندوات محلية عن تدريس اللغات الأجنبية لتعريف القائمين على تدريس اللغات بدولة الكويت بأحدث التطورات في هذا المجال .
- تطوير نظم الاختبارات وإعداد البحوث والإحصاءات من أساليب قياس وتقييم الاختبارات وتجميع وتحليل البيانات بهدف رفع كفاءة العملية التعليمية .
- تدعيم تطوير استخدام الوسائل التعليمية البصرية والسمعية في تدريس اللغات للتخصصات العلمية وغيرها ، وكذلك تطوير استخدام الحاسب الآلي في تعليم اللغات .
- رفع مستوى الأداء في تدريس اللغات .
- وضع السياسة العامة لبعثات الخريجين للحصول على المؤهلات المطلوبة للتعيين بالمركز .
- وضع اختبارات تحديد المستوى في اللغات للطلبة الجدد والمحولين بين الكليات الجامعية في كل فصل دراسي .
- التعاون مع جميع أقسام الجامعة وتقديم المشورة للمراكز التعليمية بشأن وضع المناهج اللغوية والمساهمة في دراستها .
- التعاون مع وزارات وهيئات الدولة المختلفة عن طريق تقديم المشورة في تنفيذ المناهج والمواد الدراسية في ميدان تخصص المركز .
- تبادل المعلومات مع المراكز المتشابهة والجامعات في البلدان العربية والأجنبية ودعوة الخبراء في تدريس اللغات كأساتذة زائرين .
- إيفاد عدد من مدرسي اللغات لحضور دورات تدريبية ومؤتمرات عالمية في تدريس اللغات الأجنبية .

مركز التقويم والقياس

أنشئ مركز التقويم والقياس في جامعة الكويت بقرار من وزير التربية والرئيس الأعلى للجامعة بتاريخ ٢٧/ ١٢/ ١٩٧٧م .

وبذلك يعتبر أول مركز من نوعه في العالم العربي من حيث اختصاصاته وطبيعة عمله والمهام الموكلة إليه . إن لمركز التقويم والقياس أهمية كبيرة ودورا بارزا في تقييم العملية التعليمية وتوجيهها لارتباطه المباشر بعملية التدريس في جامعة الكويت التي تعتبر أهم وظائف هذا الصرح الأكاديمي ، وتشمل اختصاصات المركز مايلي(١) :

- تقديم المعونة الفنية لأعضاء هيئة التدريس في تحضير الاختبارات اللازمة لقبول الطلاب بالكليات المختلفة وإعطائها وتحليلها .
- تقديم المعونة الفنية للأقسام الفنية ولأعضاء هيئة التدريس الذين يرغبون في تقديم برامجهم الأكاديمية بما في ذلك إعداد الاختبارات والمقاييس المناسبة .
- تزويد الإدارة وأعضاء هيئة التدريس بالمعلومات المتعلقة بصفات الطلبة المستجدين مثل اهتماماتهم وكفاءتهم وتأثير الجامعة على بعض هذه الصفات .
- تقديم المعونة الفنية للإدارة وأعضاء هيئة التدريس في تنمية وتنفيذ تصميمات البحوث وتحليل النتائج والمعالجة الإحصائية .
- تقديم الاختبارات اللازمة لقبول الطلاب للدراسات العليا في الجامعات الأجنبية .
- ما يحيله إليه مدير الجامعة من موضوعات .

ونظرا لفاعلية الدور الذي يقوم به مركز التقويم القياس وازدياد حجم العمل المنوط به وتشعبه فقد تم تغيير مسماه إلى مركز شؤون التدريس والقياس .

ويتكون المركز من ثلاثة أقسام هي(٢) :

أ- قسم التقويم ، ومن مهامه :

- اقتراح الأطر العامة لعمليات تقويم البرامج الأكاديمية ومتابعة تنفيذ المعتمد منها .

---

(١) الدليل الدراسي العام للعامين الدراسيين ٩٧-٩٨ ، ٩٨-٩٩ ، مرجع سابق .
(٢) الدليل الدراسي العام للعامين ٩٧-٩٨ ، ٩٨-٩٩ ، مرجع سابق ص ١٠٩ .

- الإشراف على عمليات تقويم البرامج الأكاديمية .

- تصميم سبل التقويم للشؤون الأكاديمية ووسائله .

- القيام بجميع أشكال التقويم بالجامعة في خارجها .

ب- قسم شؤون التدريس ، ومن مهامه :

- تطوير وسائل التدريس وأدواته وأنماطه من الوسائط المتعددة والتعليم عن بعد .

- اقتراح نظم اختيار أعضاء هيئة التدريس المتميزين في التدريس ومعاييرها .

- إجراء دراسات خاصة من خلال فرق عمل تهدف إلى تطوير طرق ووسائل التدريس .

- المساعدة في إعداد بعض البرامج بتحسين الأداء الأكاديمي .

- الاحتفاظ بقواعد بيانات للدراسات التي يقوم بها المركز .

- إعداد التقارير والأوراق العملية التي تخدم متخذ القرار .

جـ- مكتب الاستشارات والقياس ، ومن مهامه :

- تقديم الاستشارات في مجال التقويم والقياس .

- الإشراف على تنمية القدرات العلمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس .

- المساعدة في تنفيذ الاختبارات النمطية مثل :

- اختبارات القدرات الأكاديمية .

- TOFEL .

- GMAT .

- GRE .

- SAT .

- NCA .

- CFA .

- القيام بجميع أشكال القياس بالجامعة في خارجها .

- مساعدة الكليات في تطوير نظم تقييم الاختبارات وآليتها وإعداد البنوك اللازمة لكل اختبار .

مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر

التنمية بمفهومها الشامل تعني تطوير الفرد من خلال برامج تعليم وتدريب من شأنها رفع كفاءته وقدراته ، ومن ثم زيادة فرصته في المساهمة الإيجابية الفعالة في عملية التنمية الشاملة للمجتمع ، فتكون التنمية عملية ذاتية الدفع بتوفر الكوادر العلمية والفنية اللازمة لها بما يحقق قدرا أكبر من التحكم في مسار التنمية ونوعيتها واستمراريتها ، وهذا هو الجانب الأكثر أهمية للدول النامية التي عانت ومازالت تعاني من اعتمادها وتبعيتها للدول المتقدمة في خططها الإنمائية .

وأفضل سبل تحقيق هدف الاعتماد على النفس في التوصل إلى التنمية هو من خلال السياسات التعليمية التي من شأنها تعليم الفرد والارتفاع بقدراته ، ومن ثم دوره الإيجابي في تطوير المجتمع .

من هذا المنطلق كان القرار الخاص بإنشاء جامعة الكويت كمؤسسة أكاديمية بحثية معنية بالمساهمة المباشرة في خدمة عملية التنمية الشاملة في المجتمع الكويتي ، لما للجامعة من دور مباشر في توفير الطاقات البشرية المؤهلة أكاديميا وفنيا في شتى التخصصات العلمية التي يحتاج إليها المجتمع الآخذ بسبل التنمية .

ومنذ نشأة مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر ، وبعد عقد من إنشاء الجامعة تبين للقائمين عليها أن التعليم النظامي الذي تأخذ به الجامعة قد أقصى فئة من الراغبين في التعليم من الاستفادة من الخبرات التعليمية المتوافرة لدى الجامعة ، هذه الفئة هي تلك التي لا تنطبق عليها شروط الالتحاق بالجامعة أو أولئك العاملون في المؤسسات العامة أو الأهلية ممن يحتاجون إلى التعليم والتدريب في مجالات تحتاج إليها طبيعة العمل الذي يمارسونه ، بمعنى آخر بدأ اهتمام جامعة الكويت يستمر ويتابع احتياجات الفرد خارج مؤسسات التعليم النظامي والعمل على توفير احتياجاته التدريبية والتعليمية . وانطلاقا من هذا الاهتمام أنشأت جامعة الكويت مركزا متخصصا في عام ٧٦/ ١٩٧٧م وفق القرار رقم ٥٢ الصادر بتاريخ ١٢/ ٢/ ١٩٧٧م والخاص بإنشاء مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر ، وجاء في قرار الإنشاء أن هذا المركز هو النافذة المطلة على المجتمع والمدركة لاحتياجاته التعليمية والتدريبية للكوادر التي هي فعلا ضمن قوة العمل أو الهادفة إلى أن تكون ضمن هذه القوة العاملة ، ولكنها تحتاج إلى اكتساب المزيد من المهارات اللازمة للعمل ، أي أن مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر معني بالتعليم غير النظامي لسد حاجة ماسة لفئة تسعى إلى اكتساب المزيد من الخبرات والمهارات .

بإنشاء مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر تكون جامعة الكويت قد أخذت بالمسار المتطور الذي

سارت عليه معظم الجامعات في الدول المتقدمة ذاته والمتمثل في وجود مركز متخصص معني بخدمة المجتمع في مجال التعليم والتدريب المستمر ، ويستظل بمظلة الجامعة التابع لها ، ويمارس عمله من خلال الكوادر القائمة في الجامعة بالتخصصات العلمية المختلفة ، أي الاستفادة من الخبرات العلمية العالية الكفاءة العاملة في الجامعة ، وهذا الأسلوب في التعامل بين مركز خدمة المجتمع والكليات العلمية جنب المركز خطورة الاعتماد على من هم أقل كفاءة وقدرة لتطوير مهارات الدارسين والمتدربين من العاملين في المؤسسات الأهلية والعامة وسد حاجاتهم ، ومن ثم حقق الربط العلمي بين الجامعة والمجتمع من خلال ما يقوم به من توفير لحاجات هذه المؤسسات من تدريب وتعليم ، ولا يغيب عنا أن هذا العمل أدى إلى تفادي الوضع الذي تعاني منه معظم الجامعات في الدول النامية والمتمثل في الفجوة بين الجامعة كمركز علمي متقدم ومجتمع يعاني من سمات متعددة من التخلف ؛ مما يؤثر سلبيا على فعالية الجامعة في تحقيق التنمية .

أهداف مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر

* وضع جميع إمكانات الجامعة لمساعدة أفراد المجتمع على النمو الذاتي ، هذا الهدف نابع من حقيقة إنشاء المركز كان ضمن هيكل الجامعة وليس خارجه ، ومن ثم فإن الجامعة كمؤسسة أكاديمية تضمن توفير جميع الإمكانات البشرية والمادية والخبرات العلمية والفنية التي من شأنها مساعدة المستفيدين من خدمات المركز -دارسين ومتدربين- على الارتقاء بمهاراتهم وقدراتهم من خلال الاختيار الحر والذاتي للبرامج الدراسية والتدريبية بما يتفق واحتياجاتهم وكذلك احتياجات جهة العمل التابعين لها ومتطلباتهم ، ويجب التأكيد في هذا المجال على حقيقة أساسية وهي أن أبواب المركز وبرامجه التعليمية والتدريبية مفتوحة لجميع فئات المجتمع الكويتي الذي يتسم بتعدد الجنسيات ، فالمركز ليس مخصصا لجنسية دون أخرى أو لفئة دون أخرى ، وبهذا يكون المركز قد عمل بشكل عملي على تحقيق الهدف الأول من إنشائه وهي المساعدة لجميع أفراد المجتمع على تحقيق النمو الذاتي .

* التدريب في أثناء الخدمة باعتباره جانبا استثماريا في الإنسان ، هذا الهدف يرتبط بخدمة التدريب التي يقدمها المركز ، ويستند هذا الهدف إلى السياسة العليا لدولة الكويت والقائمة على الاستثمار في الإنسان كركيزة أساسية لعملية التنمية الشاملة ، وحيث إن مؤسسات العمل تختلف في احتياجاتها التدريبية فإن هذا التباين حتم وجود مركز متخصص يتابع تدريب الأفراد في أثناء الخدمة ، لأن هذا النوع من التدريب سيعود بالنفع على الفرد من خلال تنمية قدراته ومهاراته وسينعكس إيجابا على المؤسسة التي يعمل بها .

* الربط بين الدراسات الجامعية والمشكلات التي يعاني منها المجتمع ، هذا الهدف يجسد استراتيجية

الربط بين الجامعة والمجتمع من خلال تعرف المشكلات ودراستها ، كما أنه يجعل الجامعة من خلال مركز خدمة المجتمع على صلة وثيقة بحاجات المجتمع ومشكلاته والعمل على إشباع هذه الحاجات وتقديم الحلول للمشكلات ، ومن ثم يمكن تفادي وتجنب التهمة التي تنسب إلى الجامعات بأنها تعيش في برج عاجي بعيدة عن قضايا المجتمع وهمومه وحاجاته .

* القيام بالدراسات الميدانية في مجال الخدمة العامة والتعليم المستمر ، هذا الهدف يرتبط بالمهمة الثالثة للمركز وهي تسليط الضوء بالبحث والدراسة على المشكلات التي يعاني منها المجتمع خاصة في مجال تحديد الاحتياجات من البرامج التعليمية والتدريبية لمن هم في مجال الخدمة .

* إتاحة الفرصة للمواطنين والوفود الزائرة لتعرف خصائص المجتمع الأخرى وكذلك خصائص المجتمع الكويتي والخليجي من خلال برامج متخصصة ونشاطات ثقافية تستهدف الاحتكاك بين المجتمعات ونشر الوعي والثقافة العامة .

يتضح من هذه الأهداف التي يسعى المركز إلى تحقيقها ، أنها تتمشى مع الاهتمامات الثلاثة الأساسية لمركز خدمة المجتمع التالية :

١- التعليم المستمر .

٢- التدريب .

٣- البحث العلمي .

وفيما يلي بعض التفصيل لكل منها :

التعليم المستمر :

تركز هذه المهمة التي يقوم بها المركز على الجانب التعليمي لقطاعات واسعة من المجتمع الكويتي وهي تلك التي تحتاج إلى تطوير قدراتها ومهاراتها من خلال التعليم غير النظامي ، والتعليم كحق للإنسان يستوجب توفير القنوات التعليمية لمن يحتاج إليها ، كما أن طبيعة العصر الذي نعيش فيه والتي تتسم بالسرعة والتغيير المستمر ، يتطلب استحداث برامج تعليمية تتلاءم مع هذه الطبيعة المتغيرة في الاحتياجات وبشكل يسمح للفرد باكتساب المهارات الجديدة بسهولة ويسر خارج نظام التعليم النظامي لما يتسم به من انضباط وتكامل لا يتسنى لكثير ممن هم خارجه أن يستفيدوا منه ، وقد تجاوب مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر مع هذه الحاجة فحدد الفترة المسائية لتقديم خدماته التعليمية ، ومن ثم فإن التعليم المستمر يعتبر من حيث دوره التعليمي امتدادا للتعليم النظامي ولكن بشكل يتيح الحرية للمستفيد منه بالقدر الذي يمكنه من الاستمرار في عمله إلى جانب استمرار تحصيله العلمي في الفترة

المسائية ، كما يمكنه هذا الأسلوب من حرية الانتقاء من قائمة طويلة من المقررات الدراسية بما يتناسب مع احتياجاته الوظيفية وكذلك يختار الوقت المناسب لظروفه .

بدأ مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بتقديم خدمة التعليم المستمر مع بداية إنشائه وتطورات هذه الخدمة إلى أن أصبحت تشتمل على مقررات دراسية في شتى فروع المعرفة ، فقد شملت مجال اللغات ، وإدارة الأعمال ، والسكرتارية وغيرها كثير مما حفز أعدادا متزايدة من أفراد المجتمع للالتحاق بهذه المقررات .

البحث العلمي :

تستوجب الصفة العلمية لمراكز التعليم المستمر إجراء البحوث والدراسات العلمية كجانب أساسي من عملها ، وهذه البحوث تستهدف تعرف واقع التنمية وأهدافها ، وتحديد مطالب واحتياجات التعليم المستمر لدى المؤسسات العامة والأهلية من خلال الاستبيانات والبحوث الميدانية بما يساعد في النهاية على تحديد البرامج التعليمية والتدريبية اللازمة لمواجهة هذه الاحتياجات .

تطوير الخدمات التي يقدمها المركز وتبسيط الإجراءات :

التطوير المستمر هدف تسعى لتحقيقه كافة المؤسسات التعليمية لأنه يتضمن الأحدث أو الأكثر ملاءمة مع متطلبات العصر ومستجداته ، ومركز خدمة المجتمع يسعى دوما إلى تطوير أدائه وفق استراتيجية تطوير الهدف التنظيمي ، إلى جانب تطوير الأداء والخدمة التي يقدمها المركز بأسلوب تنافسي ويتفق مع المراكز العالمية ، وقد حقق المركز في هذا المجال مايلي :

* يفخر المركز بأنه قد نجح في التسجيل في المنظمة العالمية للتعليم المستمر (UNCEA) وكذلك منظمة التعليم العالي المستمر (ACHE) وبذلك يكون قد حظي باعتراف عالمي بمستواه وأدائه ، وله الحق في الاستفادة من هذه العضوية بما يعود على المركز بالفائدة من الاحتكاك بتجارب المراكز المتقدمة .

* الأخذ بنظم التسجيل الفوري للدارسين في البرامج المسائية للأفراد ، وسيتم تطبيق هذا النظام اعتبارا من الفصل الصيفي لعام ١٩٩٥م .

* لتنظيم العمل الإداري في المركز ، فقد تم إعداد مشروع الهيكل التنظيمي ، والتوصيف للوظائف التي يتضمنها هذا الهيكل .

* إعادة النظر في الإجراءات المتبعة في المركز وقد اتخذت الخطوات اللازمة لتبسيطها مع مراعاة أسلوب العمل الجماعي .

* تقليص الفترة الزمنية بين القبول والتسجيل وبدء الدراسة بشكل أتاح تقسيم الفصل الدراسي الواحد إلى فترتين متتاليتين ، وبذلك يكون المركز قد أتاح فرصة لأكبر عدد من الدارسين للاستفادة من برامج المركز .

التعاون مع الكليات العلمية :

المركز يعمل تحت مظلة الجامعة ولكنه لا يملك الهيئة التدريسية الخاصة به ، كما أنه لا يملك قاعات دراسية تابعة له يقدم من خلالها برامجه ، هاتان الحقيقتان تحتمان فتح قنوات التعاون بين الكليات العلمية والمركز ، خاصة وأن حاجة المركز إلى القطاعات الدراسية تتزايد مع زيادة نشاط المركز في تقديم المقررات الدراسية وتزايد عدد الدارسين تبعا لتزايد ثقتهم بالخدمة التي يؤديها المركز .

خطة تطوير الأداء وتبسيط الإجراءات بالمركز :

وتهدف هذه الخطة إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين بالمركز ، وترشيد الوقت من خلال استخدام الوسائل المكتبية الحديثة وتدريب العاملين والقضاء على الروتين وقد وضع المركز برنامجا متكاملا لتحقيق هذه الخطة وبدأ بتنفيذ بعض أجزائها وحدث تجاوب كبير بين العاملين في المركز .

برنامج تأهيل وتدريب موظفي الجامعة :

نشاط مركز خدمة المجتمع ليس موجها فقط إلى خارج الجامعة ، بل كذلك إلى داخلها من خلال خطة متكاملة للمساهمة بتأهيل موظفي الجامعة وتدريبهم والارتقاء بمهاراتهم من خلال برامج تدريبية مخصصة لهم ، وعلى كافة المستويات الإدارية العليا والوسطى والدنيا(*) .

(*) تنويه .

تصدر جامعة الكويت :

- دليل جامعة الكويت السنوي .
- دليل أعضاء هيئة التدريس .
- كما تصدر الكليات الجامعية أدلتها السنوية وغيرها من النشرات .

وفي هذه الإصدارات شرح مفصل لعمل الكليات ونظام التدريس فيها وعدد الوحدات الدراسية وأسماء أعضاء هيئة التدريس في كل قسم علمي .

ويمكن لمن أراد استزادة المعرفة المفصلة عن الجامعة الرجوع إلى هذه المصادر .

تطور القبول بالجامعة خلال الفترة

من ٦٦/ ١٩٦٧ إلى ٩٥/ ١٩٩٦م[١]

السنة	كويتي	خليجي	وافد	المجموع
٦٦/ ١٩٦٧م	٣٥٩	٣٠	٢٩	٤١٨
٦٧/ ١٩٦٨م	٣٩٢	٧٣	٥١	٥١٦
٦٨/ ١٩٦٩م	٣٦١	١٢٦	٧٠	٥٣٧
٦٩/ ١٩٧٠م	٣٨٤	٩٤	٨٦	٥٦٤
٧٠/ ١٩٧١م	٤٠٤	١٦٧	٨٣	٦٣٤
٧١/ ١٩٧٢م	٥٦٩	٢٠٣	٢٤٦	١٠١٨
٧٢/ ١٩٧٣م	٥٩٣	٢٧٧	٤٠١	١٢٧١
٧٣/ ١٩٧٤م	٦٣٠	٢٤٣	٤١٠	١٢٨٣
٧٤/ ١٩٧٥م	٧١٠	٣١٣	٥٤٤	١٥٦٧
٧٥/ ١٩٧٦م	١٠٨٤	٢٩٠	٧٤٣	٢١١٧
٧٦/ ١٩٧٧م	١٧٧٠	٤٠٢	٦٦٨	٢٨٤٠
٧٧/ ١٩٧٨م	٢٠٣٧	٢١٦	٦٠٨	٢٨٦١
٧٨/ ١٩٧٩م	١٧٩٥	١٠٣	٢٧٨	٢١٧٨
٧٩/ ١٩٨٠م	١٧٧٣	٩٨	٤٤٣	٢٣١٤
٨٠/ ١٩٨١م	١٩٧٤	٦٤	٦٧٩	٢٧١٧
٨١/ ١٩٨٢م	٢٢٥١	٦٥	٨٠٦	٣١٢٢
٨٢/ ١٩٨٣م	٢٨٧٢	٩١	١١٦٠	٤١٢٣
٨٣/ ١٩٨٤م	٣٩٣٠	١٧٧	٧٧٧	٤٨٨٤
٨٤/ ١٩٨٥م	٣٢٧٥	٣٩٦	٩٦٢	٤٦٠٦
٨٥/ ١٩٨٦م	٢٠١٣	١٨٨	٥٢٥	٢٧٢٦
٨٦/ ١٩٨٧م	٢٢٨٦	١٨٧	٦٤٠	٣١١٣
٨٧/ ١٩٨٨م	٢٢٠٩	١٧٥	٦٢٩	٣٠١٣
٨٨/ ١٩٨٩م	٢٢٩١	١٧٦	٥٨٠	٣٠٤١
٨٩/ ١٩٩٠م	٢٤٤٣	١٩٩	٥٣٩	٣١٨١
٩٠/ ١٩٩١م	-	-	-	-
٩١/ ١٩٩٢م	٥٩٣٤	٢٦١	٤٩٦	٦٧٠٠
٩٢/ ١٩٩٣م	٥١٠٣	٣٢٦	١٨٨	٥٦١٧
٩٣/ ١٩٩٤م	٣٥٩٧	٣٣٤	١٩٠	٤١٢٠
٩٤/ ١٩٩٥م	٤٠٣٤	٢٧٧	١٦٥	٤٤٧٤
٩٥/ ١٩٩٦م	٤٣٦٩	٢٤٠	٢١١	٤٨٢٠

(١) جامعة الكويت في ٣٠ سنة (٦٦/ ١٩٦٧-٩٥/ ١٩٩٦م)

ثالثا: المعاهد الفنية (وزارة التعليم العالي)

(١) معهد الدراسات الموسيقية والمعهد العالي للموسيقى

(٢) معهد الدراسات المسرحية والمعهدا لعالي للفنون المسرحية



معهد الدراسات الموسيقية والمعهد العالي للموسيقى

لم يكن الطرب مجهولا في المجتمع الكويتي ، فأغاني البحر ، وحداء الإبل ، وضرب الدفوف في الأفراح والمناسبات السعيدة كانت مألوفة في المجتمع ، وهي جزء من الترفيه في حياته ، لكن هذا لم يكن له مؤسسة تعلمه أو معهد يعتني به ، وإنما جرى الاعتناء به حاليا في محاولة لحفظ التراث ، ولا نعلم في تاريخ التعليم في الكويت عن مدرسة أو مطوع أو مطوعة اقترب من تعليم الموسيقى أو أي فن آخر غير الرسم من قريب أو بعيد لأنه كان مجتمعًا محافظًا بوجه عام ، وبقيت المدارس حتى بعد اكتشاف النفط ، وحتى بعد التوسع في عدد المدارس للبنين والبنات واستقدام بعثات المدرسين من مختلف الأقطار العربية لا تشهد شيئا من تدريس الموسيقى أو العناية بها في صلب المنهج المدرسي أو في الأنشطة غير الصفية للطلاب أو الطالبات ، وقد برر مجلس المعارف غياب هذا النوع من التعليم في المدارس بعدم اعتراف التقاليد في الكويت بدراسة فن الموسيقى ، وقد سجل هذا الرأي في محضر اجتماع مجلس المعارف بتاريخ ١٨/ ٤/ ١٩٤٨م ورفض طلب أحد المدرسين تقدم للعمل مدرسا للموسيقى[١] في مدارس الكويت ، ويطالعنا مجلس المعارف نفسه في ٢٣/ ٨/ ١٩٤٨م برأي أخف حدة في تدريس الموسيقى في المدارس عندما رفض طلب محمود توفيق دراسة الموسيقى ، وكان تبريره للرفض أن الكويت ليست بحاجة إلى هذا النوع من الدراسات[٢] ، ولم يشر إلى مخالفتها للتقاليد كما ذكر سابقا .

وحتى أوائل الخمسينيات كان مجلس المعارف مصرا على عدم إدخال تدريس الموسيقى في المدارس ، وكان رفضه لطلب عبد الكريم العلي تدريس الموسيقى في مدارس الكويت بتاريخ ٧/ ١١/ ١٩٥٠م[٣] آخر قرار اتخذه بالرفض ، إذ نشهد تحولا مع أوائل الخمسينيات في سياسة المجلس لصالح إدخال مادة الموسيقى إلى مدارس الكويت ، فقد نشرت مجلة الرائد في عدد ٤ من نوفمبر ١٩٥٣م[٤] خبرا يقول : «وكانت – في حفلة تعارف المعارف في الشويخ لموظفي المعارف – تصدح أنغام الموسيقى من الفرقة الموسيقية ، وأنشدت فرقة أناشيد مدرسة المثنى نشيدا من نظم الأستاذ أحمد عنبر وتلحين الأستاذ محمود عمر مدرس الموسيقى بالمعارف أحد أفراد البعثة المصرية» .

ويعني هذا الخبر بوضوح أنه قد مضى وقت قبل عام ١٩٥٣م لتدريس الموسيقى تمكنت خلاله

---

(١) قرار مجلس المعارف في جلسته بتاريخ ١٨/ ٤/ ١٩٤٨م .
(٢) قرار مجلس المعارف في جلسته بتاريخ ٢٣/ ٨/ ١٩٤٨م .
(٣) قرار مجلس المعارف في جلسته بتاريخ ٧/ ١١/ ١٩٥٠م .
(٤) مجلة الرائد عدد ٤ نوفمبر ١٩٥٣م ص ٦٩ .

معارف الكويت من تأليف فريق من العازفين ، ونعتقد أن الموسيقى أدخلت في العام الدراسي ١٩٥٣/٥٢م لكنها لم تكن على نطاق شامل ، كما أنها لم تكن خاضعة لإشراف فني ، وكان أمر تدريسها متروكا لمدرس الموسيقى في المدرسة ، وبقي الحال على ذلك حتى عام ٥٨/ ١٩٥٩م .

وخلال هذه الفترة وتحديدا في عام ١٩٥٦م أسس الأستاذ حمد عيسى الرجيب ضمن دائرة الشؤون الاجتماعية يعاونه بالرأي والمشورة والاهتمام من خارج دائرة الشؤون الاجتماعية كل من الأستاذ الشاعر أحمد مشاري العدواني ، والأستاذ الخبير بفنون البحر وبكل ما يتعلق بالبحر أحمد البشر الرومي مركزا لرعاية الفنون الشعبية ، وأصبح أحمد باقر عضوا فيه بسبب عزفه على العود ، وكان الهدف من إنشاء المركز هو الحفاظ على التراث[١] .

وأصبح الأستاذ أحمد باقر رئيسا لهذا المركز بعد انتقاله إلى منطقة الوطية إحدى المناطق الساحلية لمدينة الكويت حيث كانت دائرة الشؤون الاجتماعية والعمل والتي تولى إدارتها عند تأسيسها الأستاذ حمد الرجيب ، وهو أحد رجالات التربية الأوائل في الكويت ، وكانت المعارف قد أصبحت المركز الرئيسي لإمداد الدولة بالمسؤولين عندما بدأت التوسع في دوائرها ونشطت في علاقتها العربية والدولية .

وأصبح تعلم الموسيقى جزءا من العملية التربوية في المدرسة ، واستقدمت دائرة المعارف خبيرا مختصا لتنظيم التفتيش الفني على التربية الموسيقية في العام الدراسي ٥٨/ ١٩٥٩م ، واهتمت بدراسة ضروب وألحان الموسيقى الكويتية ووضع النوتات الخاصة بها ، وأصبحت الموسيقى جزءا لا يتجزأ من المهرجانات الفنية التي تقيمها المعارف أو الحفلات التي تنظمها المدارس ، وأصبح في كل مدرسة ابتدائية مدرس للموسيقى (بنين وبنات) ، كما أصبح النشاط الموسيقي خارج الفصل ملحوظا يتدرب فيه الطلاب على العزف على مختلف الآلات .

والتقت سياسة التربية في الاهتمام بضروب وألحان الموسيقى الكويتية التي عرفها الكويتيون في رحلاتهم إلى السفر والغوص وفي أفراحهم مع توجهات الشؤون الاجتماعية في إنشاء مركز للفنون الشعبية لحفظ التراث .

وبدأت الكويت في هذه المرحلة إعداد العناصر الشابة من الكويتيين إعدادا علميا لتدريس الموسيقى وحفظ التراث الموسيقي ، وأوفدت في عام ١٩٦٠م الطالب عبد العزيز خالد المفرج للالتحاق

---

(١) لقاء مسجل مع أحمد باقر محفوظ في مشروع توثيق التعليم .

بمعهد الموسيقى العالي بمصر[1] .

وكان وضع الموسيقى في العام الدراسي ٦٣/ ١٩٦٤م في مدارس الكويت على النحو التالي :

دخل التدريب على استخدام الآلات الموسيقية المناسبة لمرحلة العمر في مدارس رياض الأطفال التي عرفتها الكويت منذ عام ١٩٥٤م ، وأصبح في كل مدرسة ابتدائية للبنين والبنات مدرس موسيقى ، وزودت المدارس بالأدوات الموسيقية ،كما أصبح فريق الموسيقى وفريق الكورال وفريق الغناء المسرحي يضم الفريقين .

وكانت الموسيقى قد دخلت المدارس المتوسطة في العام الدراسي ٦٢/ ١٩٦٣م ، وأصبح النشاط الموسيقي منظما يشمل فريقا منتخبا للموسيقى في كل مدرسة :

- فريق كورال .
- فريق مسرح غنائي .
- فريق الموسيقى النحاسية .
- جماعات محبي الموسيقى .

كما أصبحت الموسيقى في المرحلة الثانوية هواية يمارسها الطلاب .

وأتمت وزارة التربية اهتمامها بالموسيقى عندما أدخلت مناهج التربية الموسيقية في مناهج كليتي المعلمين والمعلمات ، ووصل الاهتمام بتعليم الموسيقى في هذا العام إلى مرحلة الثبات والاستقرار ، وانطلق يؤدي دوره في العملية التربوية حتى يومنا هذا ، ولم تعد هناك معوقات أمام تدريس هذه المادة في المدارس للبنين والبنات ، وأصبحت المدارس منذ العام الدراسي ٦٠/ ١٩٦١م تشارك بفرقها الموسيقية بإشراف تفتيش الموسيقى في المهرجانات الرياضية ، وتنظيم برامج الإذاعة المدرسية بالموسيقى والألحان ، كما أصبح الطلاب يستمعون في إذاعتهم المدرسية إلى المقطوعات الموسيقية العربية والعالمية ، ويحفظون في نشاطهم مقطوعات معبرة عن تراث آبائهم وأجدادهم .

معهد الموسيقى :

وخطر على بال الأستاذ أحمد باقر في أوائل الستينيات بعد أن أصبحت الموسيقى مادة مستقرة ولها نشاطها في المدارس إنشاء معهد للموسيقى في الكويت ، وبدأ يناقش الفكرة مع الأساتذة عبد

(١) قرار مجلس المعارف في جلسته بتاريخ ١٧/ ١٠/ ١٩٦٠م.

العزيز حسين ، أحمد العدواني ، وحمد الرجيب عند لقائهم في نادي المعلمين آنذاك ، وتمخضت المناقشات عن ضرورة سفر أحمد باقر لدراسة الموسيقى في مصر قبل تأسيس المعهد ، وكان قد سبقه لدراسة الموسيقى فيها عبد العزيز خالد المفرج في بعثة على حساب المعارف ، وفعلا سافر أحمد باقر ، والتحق بمعهد الموسيقى بمصر وعاد بعد سنتين يحمل دبلوما في الموسيقى ، وكان وزير الشؤون الاجتماعية عند عودته الأستاذ عبد العزيز الصرعاوي الذي قدم له كل الدعم والتشجيع ، وتم فتح معهد الموسيقى فعلا لكنه لم يكن معهدا عاليا ، وبعد مدة عاد أحمد باقر لإتمام دراسة الموسيقى في المعهد العالي ، وعاد بعدها ليؤسس معهد الموسيقى على أسس سليمة ، وشارك في تأسيسه خبير في الموسيقى هو الأستاذ محمود الحفني والد الدكتورة رتيبة الحفني من جمهورية مصر العربية ، وكان معه الأستاذ أحمد العدواني من وزارة الإعلام والأستاذ أحمد مرعي من وزارة التربية ، وتم إعداد خطة الدراسة لطلبة المعهد بشقيها الثقافي والموسيقي ، واتفق على أن تشرف التربية على تدريس المواد الثقافية ، وعلى أن توقع شهادات الطلاب الخريجين من وكيلي وزارتي الإعلام والتربية ثم من وزير الإعلام .

افتتح معهد (الدراسات الموسيقية) في العام الدراسي ٧٢/ ١٩٧٣م وفق شروط أعلنت في حينه وهي أن يكون الطالب حاصلا على الشهادة المتوسطة ، وأن يتراوح عمره ما بين ١٤ و٢٠ سنة ،وأن يكون كويتي الجنسية ، ويخضع لاختبار القدرات وينجح فيه .

ويمنح بعد ذلك مكافأة شهرية قدرها ثلاثون دينارا ثم أصبحت خمسين ثم مائة دينار ، كما سمح للبنين والبنات بأن يلتحقوا بالمعهد وفق الشروط السابقة .

اختير مقر للمعهد في منطقة الفيحاء ، وكان به شعبتان إحداهما للبنين والأخرى للبنات ، كما اختير محمد علي سليمان مديرا له لمدة ثلاث سنوات ، وكان أحمد باقر مسؤولا عن تصريف شؤون المعهد الإدارية ، وخرّج الدفعة الأولى من طلابه في العام الدراسي ٧٦/ ١٩٧٧م ، لكنهم كانوا يودون إكمال دراستهم في معاهد الموسيقى العليا خارج الكويت إذا لم يتسن لهم ذلك في بلدهم الكويت .

المعهد العالي للموسيقى :

استجابة لرغبة الطلاب الذين أنهوا دراستهم في معهد الدراسات الموسيقية ، ونظرا لقناعة المسؤولين بحاجة الدولة إلى خريجين يحملون مؤهلات عالية في الموسيقى فقد تم البحث في أمر إنشاء

معهد عال للموسيقى مع المسؤولين في وزارة الإعلام : الأستاذ أحمد العدواني والأستاذ سعدون الجاسم ، وتولى طرح الفكرة الأستاذ أحمد باقر ، وقد وجدت الفكرة استجابة سريعة ، وجرى تدبير الميزانيات المالية اللازمة ، وسرعان ما صدر المرسوم الأميري في ٦/ ٦/ ١٩٧٦م بإنشاء معهد عال للموسيقى ، أي أن طلبة الدراسات الموسيقية الذين تخرجوا عام ١٩٧٦م الراغبين في مواصلة دراستهم لم تضع عليهم أي سنة دراسية ، واختير مقر للمعهد في مدرسة قديمة بمنطقة شرق ، واستقدم المعهد أساتذة في فن الموسيقى من مصر وبولندا متخصصين في العزف .

وقد ألحق المعهد بوزارة التعليم العالي اعتبارا من ١/ ١٠/ ١٩٩٢ بموجب المرسوم ١٨٢ لسنة ١٩٩٢ .

بدأ المعهد الدراسة بثلاثة أقسام : الآلات ، الأصوات ، التأليف والنظريات ، وأصبحت فيما بعد خمسة أقسام بعد أن أضيف إليها قسم الغناء وقسم الموسيقى العربية ، وكان المعهد بإشراف وزارة الإعلام في بدايته ، وتنقسم مواد الدراسة فيه إلى قسمين :

١- القسم الأول مواد مشتركة تدرسها الأقسام الثلاثة .

٢- مواد متخصصة يدرسها كل قسم .

عرف المعهد مادة التأليف الموسيقي الشرقي التي أدخلها أحمد باقر إضافة إلى مادة التأليف الموسيقي الغربي ، وجرى تدريسها لسنوات معدودة ، لكنها لم تلبث أن ألغيت .

انتقلت تبعية المعهد لوزارة التعليم العالي على أساس أنها هي الجهة الأكاديمية المسؤولة والمؤهلة للإشراف على هذا المعهد ، وهو الآن تابع لوزارة التعليم العالي ، ولايزال المعهد مستمرا في أداء رسالته ، وخرّج آخر دفعة له في العام الدراسي ٢٠٠٠/ ٢٠٠١م وكان عددها ١٣ طالبا .

لقد كان للأساتذة أحمد باقر ، وحمد الرجيب ، وأحمد العدواني ، عبد العزيز حسين ، وسعدون الجاسم دورهم في تأسيس المعهد ، ولابد من ذكر دور المرحوم الدكتور يوسف الدوخي الذي أعطى المعهد والموسيقى في الكويت بلا حدود .

تم تعديل عدد آخر دفعة خريجين عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ وهم ١٣ طالب وطالبة أيضا .

إحصائية بأعداد خريجي المعهد العالي للفنون الموسيقية

حسب الجنس والأعوام الدراسية وهي كالتالي

العام الدراس	الجنس		المجموع
	ذكر	أنثي	
٩٦/ ١٩٩٧م	٧	٦	١٣
٩٧/ ١٩٩٨م	١٠	٩	١٩
٩٨/ ١٩٩٩م	٨	١٠	١٨
١٩٩٩/ ٢٠٠٠م	١١	٥	١٦
٠٠/ ٢٠٠١م	٧	٦	١٣
المجمـــــوع	٤٣	٣٦	٧٩

قيادة معهد الدراسات الموسيقية
والمعهد العالي للموسيقى

الاسم	الفترة	ملاحظات
- محمد علي سليمان	١٩٧٢ - ١٩٧٥م	عندما كان المعهد مرحلة ثانوية فقط .
- فاطمة هنو	١٩٧٥ - ١٩٧٦م	مع وجود الأستاذ أحمد باقر مشرفا إلى جانب عمله مراقب موسيقى بالإذاعة .
- أحمد باقر		عميد المعهد العالي للفنون الموسيقية
- تفيده الملاح		مديرة المعهد الثانوي التابع للمعهد العالي للفنون الموسيقية .
- صقر البعيجان	١٩٨١/ ١٩٨٢م	
- يوسف الدوخي	١٩٨٢ - ١٩٩٠م	
- صقر البعيجان		مدير المعهد الثانوي
- سعيد هيكل	١٩٩٢ - ١٩٩٣م	بإشراف مستشار المعهد أ .أحمد باقر
- يوسف الرشيد	١٩٩٣ - ١٩٩٦م	عميد المعهد العالي للفنون الموسيقية
- راشد الشمالي		مدير المعهد الثانوي
- حمد الهباد	١٩٩٦/ ١٩٩٧م	عميد المعهد العالي للفنون الموسيقية وهو أول خريج للمعهد .
- نوال سالم		مديرة لمعهد الدراسات الموسيقية .

وقد كان لمعهد الدراسات الموسيقية والمعهد العالي للفنون الموسيقية دورهما الملحوظ في إبراز الفنون الشعبية الكويتية وفي الأنشطة الموسيقية التي قدمها عند تمثيله الكويت في الأسابيع الثقافية خارج دولة الكويت .

خرج المعهد العالي مجموعة من الكفاءات الفنية من ملحنين ومطربين وعازفين لهم دورهم الملموس في الحياة الفنية في الكويت ، وقد بلغ مجموع الطلبة الكويتيين الذين تخرجوا من المعهد العالي للفنون الموسيقية في الفترة ما بين ١٩٧٩/ ١٩٨٠م - ٢٠٠٠/ ٢٠٠١م ما مجموعه ١٨٩ خريجا كويتيا ، يضاف إليهم ٢٩ خريجا من أبناء البلاد العربية ، ليصبح مجموع خريجيه ٢١٨ خريجا .

معهد الدراسات المسرحية
والمعهد العالي للفنون المسرحية

مقدمة :

يعد فن المسرح من الفنون الحديثة والجديدة على الحياة العربية ، فالأدب العربي على غزارته لا يعرف نصا مسرحيا قبل منتصف القرن التاسع عشر ، والعمارة الإسلامية على غزارة إنتاجها لم تعرف دارا للتمثيل كذلك .

وخاض المسرح في البلا د العربية جميعا أكثر من معركة كي يثبت وجوده ، لكن الفكرة التي لا تقاوم لا يكتب لها النجاح ، وارتبط ظهور المسرح في منتصف القرن التاسع عشر بوهم الحذر والتهيب والمبالغة في تقدير العواقب ، لكنه كان وهما ! فقد أثبت المسرح أنه أداة توعية وتوجيه قبل أن يكون أداة ترفيه ، كما أصبح مظهرا من مظاهر التطور والنهضة في أي بلد ، ولابد من وجوده مرافقا لمظاهر التطور العمراني والمادي ، والكويت عندما أخذت بأسباب النهضة والتطور لم يغب عن بالها شأن المسرح ودوره في بناء الوعي الاجتماعي ، ولم يغب عن بالها وهم الحذر والتهيب ، لكن الجرأة والطموح غلبا الحذر والتهيب فكانت نهضة المسرح .

وكانت البدايات في عام ١٩٥٦م ممثلة في المحاولة الأولى الكويتية لتهيئة الأطر التي تعمل في المسرح تهيئة علمية تقوم على دراسة فن المسرح على أيدي اختصاصيين في هذا الفن .

مركز الدراسات المسرحية :

أما الخطوة الثانية فكانت في عام ١٩٦٥م عندما تم إنشاء مركز الدراسات المسرحية تابعا لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، والتحق به ثلاثون طالبا وطالبة معظمهم من أبناء الكويت ، واختيروا من بين مئات المتقدمين ، وكان شرط القبول هو الموهبة الفنية أي القدرة على التمثيل .

معهد الدراسات المسرحية :

انتقلت تبعية المركز في عام ١٩٦٧م إلى وزارة الإرشاد والأنباء (الإعلام حاليًا) ، وكان أول عمل قامت به الوزارة هو مراجعة نظام المركز بالتعاون مع وزارة التربية وإجراء تعديل في منهج الدراسة ونظام العمل بحيث يمكن معادلته بالشهادات المتوسطة المعتمدة ، وحمل المركز اسما جديدا هو «معهد الدراسات المسرحية» ، وتشرف عليه وزارة الإرشاد والأنباء مع وزارة التربية ، وأصبح القبول مشروطا بالشهادة المتوسطة إضافة إلى الموهبة الفنية .

وتنوعت الدراسات في المعهد ما بين تمثيل وماكياج وإخراج ونقد مسرحي مع دراسة المواد الثقافية التي تلزم الفنان كاللغة العربية واللغة الإنجليزية وتاريخ الفنون الجميلة والموسيقى وعلم النفس والإيقاع والتربية البدنية .

وكان آخر عمل قدمه المعهد هو مسرحية الناصر صلاح الدين في عام ١٩٧٠م بإشراف زكي طليمات ، لكن نشاط المعهد توقف بعد عام ١٩٧٠م ، وعاد إلى نشاطه باسم جديد في عام ١٩٧٢م .

إنشاء المعهد العالي للفنون المسرحية :

في عام ١٩٧٢م انتدب الدكتور علي الراعي للنظر في نظام المعهد من جديد واقترح تحويله من معهد متوسط إلى معهد عال يلتحق به حملة الثانوية العامة ، ويمنح خريجوه درجة البكالوريوس[١] ، وسرعان ما نفذ هذا الاقتراح ، وبدأت الدراسة في المعهد في أكتوبر ١٩٧٣م[٢] بمقتضى قرار صدر عن وزير الإعلام آنذاك ، واستقبل طلابه في العام الدراسي ٧٣/ ١٩٧٤م ، واستعان المعهد في تنفيذ خططه التعليمية بأعضاء هيئة تدريس متخصصة حاصلين على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها في تخصصاتهم .

وصدر المرسوم الأميري في ٢٢ من فبراير ١٩٧٦م بإنشاء المعهد العالي للفنون المسرحية تأكيدا لدعائم الحركة المسرحية العلمية الأكاديمية في البلاد .

وكان هدف المعهد كما جاء في المرسوم الأميري الارتقاء بالفنون والآداب المسرحية والاتجاه بها اتجاها قوميا يرعى التراث العربي ويهتم بالتراث الإنساني ، وأصبح في المعهد ثلاثة أقسام :

- قسم فنون التمثيل والإخراج .
- قسم النقد والأدب المسرحي .
- قسم الديكور المسرحي .

مع إجازة استحداث أقسام أخرى .

وقد أصبح لكل قسم مجلس له اختصاصاته المحددة كما وضعت معايير ترقية أعضاء هيئة التدريس من مدرس إلى أستاذ مساعد ثم إلى أستاذ .

---

(١) تقرير علي الراعي في ١/ ٣/ ١٩٧٢م - مجلة الكويت نقلا عن محمد حسن عبدالله .
(٢) صفحات توثيقية للحركة المسرحية في الكويت إعداد صالح الغريب ص١٤٠ .

وأصبح للمعهد مجلس يسمى مجلس المعهد يرسم سياسته ويشرف على تنفيذها ، ويتكون من رؤساء الأقسام الثلاثة ، ومن مدير إدارة المعاهد في وزارة الإعلام ، وعضوين من خارج المعهد برئاسة عميد المعهد ، وكانا : د .سليمان الشطي ، د .عبدالله المهنا ، أما الرئيس الأعلى للمعهد فهو وزير الإعلام .

وأهم اختصاصات مجلس المعهد :

١- رسم السياسة العامة للمعهد واقتراح ما يتعلق بتحقيق أهدافه .

٢- اقتراح الهيئة الداخلية وتحديد : شروط تعيين أعضاء هيئة التدريس وواجباتهم .

٣- تنظيم القبول والدراسة والامتحانات .

٤- منح الدرجات العلمية .

٥- وضع نظام البعثات .

٦- إعداد مشروع الميزانية .

٧- اقتراح أقسام جديدة .

٨- تشكيل اللجان التي يراها ضرورية .

وأصبحت شروط القبول :

- الحصول على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها .

- اجتياز اختبارات مقررة .

ويدرس الطالب أربع سنوات تنتهي بالحصول على درجة البكالوريوس .

كان القبول بالمعهد لايتجاوز ستين طالبا وطالبة يوزعون بالتساوى تقريبا على أقسامه الثلاثة مراعاة لسوق العمل ، وحتى لايواجه المتخرجون كسادا يهبط بمنزلة الفنان ، وتولى مهمة تأسيس المعهد العالي وإدارته سعيد خطاب مدير أكاديمية الفنون بالقاهرة حتى عام ١٩٨٦م .

ومنذ البداية حرص المعهد على أن تكون مناهجه معدة إعدادا واضحا من حيث الكم العلمي المطلوب والكيف والفرقة الدراسية ، والوقت المطلوب لذلك في كل سنة دراسية .

كما حرص المعهد على التنسيق بين مناهج الدراسة تفاديا للازدواجية وتأصيلا لمفهوم المنهج الدراسي وصلته بتكوين الدارس .

وللمعهد نظام لتقويم طلبته يحصل الطالب بموجبه على ٤٠٪ من درجته عن أعماله السنوية ، و٢٠٪ من درجته عن المواد الثقافية .

أما في امتحان آخر العام فيخصص له ٦٠٪ لمواد التخصص العلمية ، ٨٠٪ للمواد الثقافية ، ويعد الطالب ناجحا إذا حصل على ٦٠٪ على الأقل من مواد التخصص الدقيق و٥٠٪ من بقية المواد ، وقد فتح المعهد أبوابه لأبناء الخليج واليمن ، وقدم في العام الدراسي ٨٦/ ١٩٨٧م وحده ما يبلغ ١٨ منحة دراسية لهم .

لقد أغرى المعهد أناسا كثيرين بالعودة إلى مقاعد الدراسة وتعميق الخبرات الفنية ، وبرز من بينهم يعقوب علي الذي واصل الدراسة وحصل على الدكتوراه في الأدب المسرحي وعاد مدرسا في المعهد ، ومحمد مبارك بلال الذي مضى في الطريق نفسه ، وأمل عبدالله المذيعة المشهورة ، ومهدي الصايغ ، وإسماعيل فهد إسماعيل الروائي .

وانضم إلى المعهد عدد من نجوم التمثيل الذين كانت لهم شهرتهم قبل العودة إلى الدراسة ومنهم مريم الصالح ، وسعاد عبدالله ، ومحمد المنصور ، وأحمد مساعد ، وكنعان حمد .

وقد حرص المعهد منذ إنشائه على القيام بتقليد سنوي هو «مشروعات التخرج» التي يقوم بها طلاب السنة النهائية بإشراف أساتذة المعهد ؛ فطالب شعبة النقد والأدب المسرحي يعد دراسة شاملة عن ظاهرة فنية أو كاتب مسرحي ، فألفت رسائل عن موليير وصقر الرشود وتوفيق الحكيم . . إلخ ، وتتعاون شعبتا التمثيل والإخراج ، والديكور ، على تقديم الطلاب عرضا مسرحيا أمام زملائهم والجمهور .

وعرضت حتى عام ١٩٨٥م[٢٤] مسرحية ، بعضها كان مؤلفا باللغة العربية ، وبعضها ترجم إلى العربية من لغات أخرى .

وكانت هذه الأعمال تؤدى تحت إشراف مخرجين لامعين من أمثال سعد أردش ، أحمد عبدالحليم ، المنصف السويسي ، كرم مطاوع ، وأصبح المعهد العالي للفنون المسرحية واحدا من أبرز معالم النهضة الثقافية والفنية بدولة الكويت .

واستمر ملحقا بوزارة الإعلام حتى أكتوبر ١٩٩٢م حين صدر المرسوم الأميرى رقم ١٨٢ لسنة ١٩٩٢م الذي قضى بإلحاق المعهد العالي للفنون المسرحية والمعهد العالي للفنون الموسيقية ومعه معهد الدراسات الموسيقية (المرحلة المتوسطة) بوزارة التعليم العالي اعتبارا من أكتوبر ١٩٩٢م .

النشاط الطلابي :

إلى جانب الدراسة العلمية الفنية والأنظمة الإدارية الخاصة بالمعهد مارس طلبته نشاطات اجتماعية وثقافية ورياضية بغية تنمية الروح الجامعية السليمة بين الطلاب ورفع مستوى الحياة ثقافيا واجتماعيا والاستفادة من طاقات الطلاب وأوقات الفراغ .

وقد أنشأ المعهد المجلس الطلابي ليباشر أوجه النشاط المختلفة عن طريق لجان فرعية هي :

-اللجنة الرياضية .

-اللجنة الثقافية .

- اللجنة الاجتماعية والرحلات .

محاولات التطوير :

سعى المعهد إلى تطوير برامجه الدراسية ، وتولت إدارة المعهد عملية مراجعة الخطة الدراسية في ضوء مثيلاتها في مصر وأوربا وأمريكا ، وجرى إعادة النظر في كثير من جوانب الخطة ، وأضيفت مواد دراسية جديدة مثل :

- إعداد الممثل
- التصميم الداخلي .
- تصميم الديكور التلفزيوني .
- الاهتمام بالتمثيل والإخراج الإذاعي والتلفزيوني .

ويجرى حاليا النظر في خطة جديدة للسنوات الأربع تساير أحدث ماوصل إليه العلم والتقنية .

أنشطة المعهد في الداخل والخارج :

ويشارك المعهد في العروض المسرحية ومعارض الديكور والمناسبات الفنية وإقامة المواسم الثقافية بالتعاون مع رابطة الأدباء وجامعة الكويت والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، وقام المعهد بتمثيل الكويت في مهرجانات دولية بأعمال مسرحية جيدة ومثيرة ، وارتبط المعهد بالجامعات العربية وغير العربية ومد جسور التعاون الثقافي معها ، كما يقدم المنح الدراسية لأبناء دول مجلس التعاون الخليجي ، وتخرج كثير من القائمين على الحركة المسرحية الخليجية من هذا المعهد .

خريجو المعهد العالي للفنون المسرحية ما بين ١٩٧٦ و٢٠٠١م .

قسم التخرج / العام الدراسي	فنون التمثيل والإخراج	النقد والأدب المسرحي	الديكور المسرحي	مجموع الخريجين
٧٦-١٩٧٧م	٨	٢	٥	١٥
٧٧-١٩٧٨م	٨	٤	٤	١٦
٧٨-١٩٧٩م	١٠	٦	٨	٢٤
٧٩-١٩٨٠م	٨	٩	٦	٢٣
٨٠-١٩٨١م	٦	٨	١٢	٢٦
٨١-١٩٨٢م	٩	٦	٩	٢٤
٨٢-١٩٨٣م	٦	٧	٦	١٩
٨٣-١٩٨٤م	٥	٣	٤	١٢
٨٤-١٩٨٥م	١٣	٩	٧	٢٩
٨٥-١٩٨٦م	١٣	٥	٧	٢٥
٨٦-١٩٨٧م	٧	٥	٩	٢١
٨٧-١٩٨٨م	٦	٤	٥	١٥
٨٨-١٩٨٩م	٨	٧	٩	٢٤
٨٩-١٩٩٠م	٩	٨	١٠	٢٧
٩٠-١٩٩١م	سنة الغزو	-	-	-
٩١-١٩٩٢م	٩	٢	٩	٢٠
٩٢-١٩٩٣م	٦	٣	٧	١٦
٩٣-١٩٩٤م	٧	٧	١٠	٢٤
٩٤-١٩٩٥م	٥	٩	١٤	٢٨
٩٥-١٩٩٦م	١٨	١٤	٣٣	٦٥
٩٦/١٩٩٧م	١٢	٧	١٠	٢٩
٩٧/١٩٩٨م	١٥	١٦	١٨	٤٩
٩٨/١٩٩٩م	٩	١١	١١	٣١
٩٩/ ٢٠٠٠م	١٦	١٤	١٠	٤٠
٢٠٠٠/٢٠٠١م	١٦	٢١	١٣	٥٠



رابعا: كارثة الاحتلال العراقي وأثرها في المؤسسات التعليمية

١١ محرم ١٤١١ هـ / ٢ أغسطس ١٩٩٠م

١٤ شعبان ١٤١١ هـ / ٢٦ فبراير ١٩٩١م



حرق وتدمير المختبرات المدرسية في المدارس

تمهيد

في الثاني من شهر أغسطس (آب) سنة ١٩٩٠م فوجئ الكويتيون ومعهم العرب والعالم كله بحملة عسكرية ومباغتة احتل بها الجيش العراقي دولة الكويت ، ولسنا هنا بصدد بحث هذا الغزو العدواني في دوافعه وأعماله ، ولا في تحليل نتائجه المدمرة للأمة العربية ، فقد ينقضي وقت طويل ولا تنقضي الكتابة فيه وتقصي أبعاده المؤلمة ومدى النكبة التي نجمت عنه ، ولكننا نكتفي هنا بما مس منه جانب العلم ومؤسسات التعليم في الكويت من عدوان وتدمير همجي ، ومادمنا نبحث تاريخ التعليم فيها فلابد من الوقوف عند هذه الكارثة التي استمرت سبعة أشهر حتى تم التحرير ، وكلفت الكويت (والعراق) مئات المليارات من الدولارات .

كما كلفت البلدين والوطن العربي معهما عشرات أضعاف هذه الخسارة من الناحية المعنوية في سمعتها ومستقبلها ومركزها العالمي . ولقد مرت بنا مرات عديدة في أثناء الحديث عن وزارة التربية وعن الجامعة إشارات إحصائية لمدى هذه الكارثة .

والحديث عن هذه الكارثة لابد منه ، على الرغم من أنه مؤلم لكل عربي ؛ لأنها دخلت تاريخ الكويت والعراق ، ودخلت تاريخ التعليم في الكويت خاصة ، ونقسم هذا الحديث ثلاثة أقسام :

الأول- ما خلفه الغزو والاحتلال من الدمار للمؤسسات التعليمية في الكويت .

الثاني- ما قامت به دولة الكويت ورجالها في أثناء الغزو .

الثالث - معاودة المسيرة التربوية التي انقطعت .



كارثة الاحتلال العراقي وأثرها على المؤسسات التعليمية

أولاً- تدمير الجيش العراقي للمؤسسات التعليمية في الكويت

لم يكن التدمير للمؤسسات التعليمية في الكويت بالتدمير العارض أو المحدود ، ولكنه كان تدميرا متعمدا وشاملا بشكل يجعل كل إنسان يتساءل عن السبب في كل هذا الحقد الأسود الذي انصب على تلك المؤسسات مع أنها مؤسسات ثقافية تخدم أهداف الأمة العربية جمعاء ، وليست أسلحة أو مراكز عدوان أو ثكنات عسكرية .

وقد زار الكويت بعد التحرير عدد من الخبراء في شؤون التربية وقدموا شهاداتهم بما جرى ، ومنهم البروفسور بينون موفد اليونسكو (في مارس ١٩٩١م) ثم البروفسور أبادير ثيام Abdir Thiam الوزير السابق في السنغال منتدبا من اليونسكو أيضا (في أبريل ١٩٩١م) والسيدين آر . ريفز R. Reeves وجون إلفك J. Elfic (في ٦/ ٦/ ١٩٩١م) من اليونسكو كذلك ، وجاء في ٦/ ٧/ ١٩٩١م إيان ر . م . موات E.R.M.Moat ثم البروفسور محمد أمان في ١١/ ١٢/ ١٩٩١م عميد كلية الدراسات العليا بجامعة وسكونسن في الولايات المتحدة .

وأرسلت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (إليكسو) وفدا إلى الكويت برئاسة السيد محمد فرج الشاذلي وزير التربية الأسبق في تونس لتفقد الأوضاع التربوية والثقافية وما لحق بها من أضرار ، وأرسلت المنظمة الإسلامية (أسيسكو) وفدا برئاسة المدير العام لتقديم تقرير عن هذه الأضرار في ٢٨/ ٦/ ١٩٩١م .

ولئلا نترك للقلم أي جموح أو اتهام بالمبالغة فسوف نكتفي بما سجلته التقارير الخمسة الأولى ، وهي تقارير الخبراء الحياديين[1] الذين زاروا الكويت ومعاهد العلم فيها ومؤسسات الثقافة بعد الغزو ليتحدثوا بما رأوا :

١ - تقرير السيد بينون : Mr. J. Beynon

حرر هذا التقرير السيد ج .بينون عضو وفد هيئة الأمم المتحدة لحصر الأضرار التي لحقت بالمؤسسات التربوية والعلمية والثقافية ومؤسسات البحث والاتصال بالكويت من جراء العدوان العراقي عليها .

وقد اختص هذا التقرير بالجوانب المذكورة باعتبارها مجال عمل اليونسكو التي يمثلها السيد بينون

(١) نشرت خلاصات هذه التقارير في كتاب دمار وإعمار سجل وثائقي في الصفحات ١٦٨-١٩٠ وعنها أخذنا هذه الصفحات .



صورة أخرى لكارثة الاحتلال العراقي وأثرها في المؤسسات التعليمية

في فريق الأمم المتحدة الذي توجه إلى الكويت في شهر مارس ١٩٩١م ، بينما تناول سائر أعضاء الفريق جوانب أخرى تقع في نطاق عمل هذا الوفد بكامله ، وقد صدر هذا التقرير حين تم إعداده في شهر مارس ١٩٩١م وتضمن ما يلي :

أ- التعليم العام :

أشار التقرير إلى أن «أغلبية المدارس العامة قد استغلت من قبل القوات الغازية للسكن فيها ولو ببعض القوات الصغيرة ، وبعض المدارس كانت تضم القيادات العسكرية ، وذلك كي تحمى نفسها وتتحصن خلف حوائط سميكة ومواقع دفاعية (تم بناؤها في تلك المدارس) .

وأكد التقرير «أن جميع المدارس العامة والخاصة قد نهبت وسلبت ، وكان أهم ما سرق منها سجلاتها» وأن «التدمير والتخريب أثر على مباني المدارس وآثارها والمعدات التعليمية فيها» .

وقد قامت البعثة بزيارة ١٣ مدرسة في مناطق مختلفة ، وذلك للتحقق من الإحصاءات التي قدمت إلى البعثة عن الأضرار الواقعة على المدارس ، وقد وجدت البعثة «أنه بالنسبة للمعدات فإن القليل المتبقي منها قد دمر بطريقة عبثية حقودة» .

وقد شمل النهب «جميع أثاث المدارس بدرجات متفاوتة» .

ويمثل تعبير السيد/ بينون في وصفه لتخريب المعدات التي لم يتمكن الغزاة العراقيون من نقلها إلى بغداد بأنها دمرت «بطريقة عبثية حقودة» أصدق وصف يصدر عن جهة علمية محايدة لما لحق بمدارس الكويت ، فلم يكن النهب بقصد الانتفاع أو الاستعمال حيث ينطبق ذلك ما نزع ونقل إلى بغداد ولكنه نهب اتسم بالتدمير ، فما لم يستطيع نقله دمر على نحو يضمن عدم الانتفاع به .

ويحار المرء في تفسير هذا المسلك ، ومدى اتفاقه مع دعايات النظام الصدامي حول الثروة العربية وحمايتها والانتفاع بها ! أو عودة الفرع إلى الأصل ! فكيف نفسر قيام هذا الأصل المزعوم بالتخطيط والتنفيذ لتدمير الفرع ونهبه ! على نحو تستحيل معه أن تستمر في هذه المدارس عملية دراسة أو تعليم ، وهي مهدمة منهوبة خاوية على عروشها ، فهناك إذن هدف آخر واضح هو ضمان حرمان أبناء الكويت من استعمال هذه المدارس واستمرار النهضة العلمية بها .

ب- التعليم الفني والمهني :

وحين انتقل إلى ما لحق بقطاع التعليم الفني والمهني في الكويت من أضرار نجده يؤكد «أن المؤسسات الفنية والمهنية كانت هي أكثر المؤسسات التعليمية التي نهبت بشكل كامل وبطريقة منظمة» .

ويشير التقرير إلى أن «مدير مركز الاتصالات في جامعة بغداد التكنولوجية قد زار كلية الدراسات التكنولوجية ومركز التدريب على الاتصالات بالكويت مرة وعاد إلى زيارتها مرة أخرى وبصحبته فريق من الفنيين العراقيين «ليشرف شخصيا على عملية نقل المعدات» إلى بغداد ، ومن بين هذه المعدات جهازا كمبيوتر عملاقان رئيسان وعدة مئات من أجهزة الكمبيوتر الشخصية ، وقد نقلت كل المعدات الفنية من الورش والمعامل والمختبرات ، ولهذا يرى التقرير ما يلي : حيث إن التعليم الفني يعتمد أساسا على المعدات الحديثة بالنسبة للدراسة العملية (وبخاصة في كلية دراسات تطبيقية) فإن هذا التعليم أصيب «بنكسة وتراجع» حيث هذه الكليات أصبحت دون أجهزة أو معدات أو حتى أثاث «وربما لن يمكن العمل فيها لفترة من الزمن ، وقد تم ذلك بإشراف مدير لمركز اتصالات عراقي ، أي رجل في مهنة التربية !

ويتكرر التساؤل مرة أخرى عن أهداف هذا الغزو الحاقد ومنهجه ، فقد احتلت بلدان عديدة من قبل قوات غازية لم نسمع خلالها أن دور العلم أفرغت من كل ما فيها ، ودمرت بحرص وتنظيم يقطع بأن الهدف كان ضمان شل قدرتها إلى فترة طويلة على تقديم الخدمة التعليمية للدارسين .

جـ - جامعة الكويت :

ويتناول تقرير بينون في قسمه الثالث (ج) ما حدث في جامعة الكويت فيذكر أنه في ٢ من أغسطس يوم الغزو الأول «نهبت جميع الكليات وفحصت الملفات بإمعان ، وألقيت محتوياتها على الأرض ، وقد ترك الجنود العراقيون بصماتهم الشخصية وتعليقاتهم وآثار انتقامهم- إضافة إلى تشويه وتدمير الحوائط والأرضيات ، والسقوف باستخدام الألوان ، والآلات الحادة ، وأن النظام الهاتفي للجامعة تم تدميره ، حتى مفاتيح الكهرباء سرقت !» .

ورغم أنه أذيع من قبل السلطات العراقية أنه سوف يتم فتح الجامعة في سبتمبر فإن ذلك لم يتم ؛ إذ بحلول «شهري سبتمبر وديسمبر ١٩٩٠م» سرقت بطريقة منظمة جميع المكتبات ومعدات الأبحاث والمعدات التعليمية وأثاث قاعات الدراسة والمكتبات وحتى السجاد سرق أيضا «كما تم فك ونقل وحدات التكييف والتركيبات الكهربائية الرئيسية بالجامعة ، ويسجل التقرير بالأسى والألم أنه عند رحيل القوات العراقية أحرقوا عدة مبان أو دمروها جزئيا ! .

ولاندرى كيف سيتم تبرير هذه الممارسات للتاريخ والأجيال من قبل النظام العراقي الذي دقت طبوله وأبواقه طيلة فترة الغزو والعدوان على الكويت بشعارات الأمة العربية الواحدة ذات الرسالة الخالدة ، فأي رسالة خالدة قام بها هؤلاء الذين نهبوا وسرقوا وأحرقوا ودمروا حرم العلم وإمكاناته ! ذلك باشراف أكاديميين على أعلى مستوى في العراق !

وقد تناول التقرير في صفحاته على نحو تفصيلي الوضع في كل كلية بالجامعة ، وأشار في الجزء الذي تناول كلية الطب إلى تقرير منظمة الصحة العالمية عما لحق بهذه الكلية من دمار .

ويختتم التقرير «أن تكاليف إعادة إعمار وتأثيث المباني المتلفة ما نسبته ٢٠٪ من تكلفة إنشائها جديدة ، وبالنسبة للمباني المحترقة حوالي ٥٠٪ من تلك التكلفة . وأن ٩٨٪ من معدات الجامعة تم سرقتها ، ويبلغ التقدير المبدئي لقيمتها حوالي ٣٠٠ مليون دولار أمريكي على الأقل» .

د - معهد الكويت للأبحاث العلمية :

يشير تقرير بينون في وصفه للمعهد وتقييم اليونسكو لمكانته إلى أنه «يعتبر واحدا من بين اثنين أو ثلاثة مؤسسات أبحاث علمية تعتبر قمة مؤسسات البحث العلمي في الشرق الأوسط» .

ولاندري أي حرب خاضها هذا المركز العلمي الذي لايحوي إلا قمة المختبرات والأدوات والتجهيزات العلمية الحديثة حتى يهاجم وهو خال من أي أحد ، وتطلق ست طلقات مدفعية دبابات

على واجهته فتدمرها وتتلف مداخل جناحي المبنى وما بداخلها ، وتشتعل بذلك النيران في مساحة ٢٠٠٠ متر مربع بحيث أتت على كل ما كان بتلك المساحة ، وكان ذلك في مبنيين تكلفة بنائهما ٦٦ مليون دولار أمريكي .

أما المعهد الرئيسي ومراكزه البحثية التابعة له من مركز الأبحاث البحرية وسفينة الأبحاث «باحث» ومحطة أبحاث الطاقة الشمسية والزراعة ، التي زودت جميعها «بالمعدات على أحدث مستوى عالمي وبتكاليف كبيرة ، فقد نهبت وسرقت جميع معداته الفنية والتقنية التي قدرت في كتاب المعهد السنوي لعام ١٩٩٠م بحوالي ٦٣ مليون دولار أمريكي - بما فيها خزانات ضد الحريق وأثاث وحاسب آلي ضخم مركزي» .

وذكر التقرير أن الخسارة الكبرى تتمثل في «هيئة الباحثين» الذين تم جمعهم من صفوة المتخصصين في أنحاء العالم «والذين سيضطر الكثير منهم للبحث عن وظيفة في مكان آخر بانتظار إعادة تعمير المعهد ، وهو أمر سوف يستغرق بالتأكيد فترة طويلة» .

ويشير التقرير إلى الأضرار التي أصابت المركز الوطني للمعلومات العلمية (نستك) الذي يضمه المعهد «ومكتبته التي تمثل معلومات علمية ظلت تنمو وتتضخم على مدى أكثر من عشرين عاما ، ولن يمكن تجديدها إلا جزئيا ، وهذا الأمر سوف يستغرق عدة سنوات» .

أي خسارة لحقت بجهد عربي للبحث كان يستشرف اللحاق بمستويات عالمية تسعى لاقتحام مشكلات المنطقة في مقاومة التصحر ، والإفادة من الطاقة الشمسية بمعدات تلائم البيئة وبتكلفة اقتصادية كبيرة ، وبدراسة المشكلات الاقتصادية والعلمية في المنطقة وتركيز الخبرة العالمية والوطنية والعربية لمواجهتها ؛ إنها كارثة العصر !!

هـ - المكتبات في الكويت :

وقد تناول بينون في تقريره أوضاع المكتبة المركزية والمكتبات العامة والمكتبات المتخصصة ، والمجموعات الخاصة ، والمكتبات الدولية والإقليمية .

وأوضح التقرير أهمية المكتبة المركزية التي كانت تضم ٩٠ ألف مجلد ، إضافة إلى مجموعتين خاصتين من الكتب النادرة التي لم تعد تطبع تبلغ ٨ آلاف عنوان ، ومجموعات دوريات مجلدة ، وأرشيفا كاملا من الأشرطة السمعية والبصرية يضم التراث الموسيقي التقليدي الإسلامي والعربي وتسجيلات للندوات والمحاضرات التي أقيمت بالكويت ومجموعات من الآلات الموسيقية التي تستخدم في منطقة الخليج ومنها مجموعات وترية فريدة .

ويذكر التقرير أن «عبدالأمير المعلا وكيل وزارة الإعلام العراقي زار المكتبة قبل الغزو بدعوى دراسة طريقة عملها! وفي ٧ من يناير ١٩٩١م نقلت جميع محتويات المكتبة المركزية تحت إشراف فني إلى بغداد وسرقت كافة محتويات المبنى حتى أجهزة التكييف .

أما المكتبات العامة فقد سرق ٥٠٪ من محتوياتها ولم يترك إلا ما رآى الغزاة أنه «لا داعي لأخذه» .

وركز التقرير على المكتبات المتخصصة والخاصة فأشار إلى أن ٢٥ ألف عنوان مسجل على ميكروفيلم يحوي مخطوطات عربية قديمة كانت بقسم التراث العربي التابع للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب و١٠ آلاف مجلد إضافة إلى ١٦٠٠ مخطوط أصلية سرقت .

وسجل التقرير أن مكتبات المؤسسات الدولية والعربية التي كان لها فروع في الكويت قد تم تدميرها وسرقتها ، ومنها المعهد العربي للتخطيط المنبثق عن الجامعة العربية واللجنة الوطنية الكويتية لليونسكو ومكتبتها الوثائقية ، ومكتبة برنامج التجديد التربوي من أجل التنمية للدول العربية التابع لمنظمة اليونسكو ، والمركز العربي للبحوث التربوية التابع لمكتب التربية العربي لدول الخليج ، ومركز البحوث التربوية التابع لوزارة التربية .

ويكفى هنا أن ننقل ما ختم به بينون تقريره عن المكتبات حيث قال :

من الصعب فهم السبب الذي كان يكمن وراء الدمار الهائل الذي أصاب المواد (الكتب والمطبوعات وأوعية المعلومات) التابعة للمنظمات الإقليمية والدولية ونقلها إلى بغداد ، ولابد أن ذلك كان جزءا من مخطط يهدف إلى تدهور مركز الكويت من دولة مستقلة ذات سيادة لتصبح مجرد محافظة عراقية ، والمؤكد أن أولئك الذين سرقوا تلك المطبوعات والكتب ليسوا من المؤمنين بما تجسده تلك الأعمال الفكرية التي سرقوها «إن كل الخسائر المادية تتضاءل مقارنة بالخسائر في المواد الثقافية» .

و- التراث الثقافي المنقول :

تناول بينون في هذا الجانب مجموعة متحف الكويت الوطني والمجموعات الخاصة المملوكة للأفراد ، وختمه بتقرير عن القطع الفنية المسروقة وجهود اليونسكو لاسترجاعها .

وعرض التقرير ما كان يحتويه متحف الكويت من مجموعات عن الحضارات البشرية والفنون المعاصرة والتراث الشعبي والمكتشفات الأثرية في العالم الإسلامي .

وأشار إلى القبة السماوية التي كانت مزودة بعاكس تقدر قيمته بمليون ونصف المليون دولار ،

والذي كان يعرض حولها الأجهزة الفلكية التي كانت تستخدم قديما ، والخرائط والمخطوطات ، وما تضمه أيضا قاعاتها من مكتبات .

وأوضح التقرير أنه في ٢٧ من سبتمبر ١٩٩٠م قام مدير عام الآثار والمتاحف العراقي مؤيد سعيد بكسر أقفال متحف الكويت بالمطارق الثقيلة والأدوات الأخرى ، ونظرا لأن الاحتلال العراقي حرم على الكويتيين ارتياد منطقة الواجهة البحرية وبها منطقة المتحف الشعبي لم يتيسر معرفة الطريقة التي تمت بها سرقة كل ما كان بالمتحف ونقله ، وقد حدث قبل التحرير بحوالي أسبوع أن ارتفعت أعمدة الدخان من موقع المتحف ، ورآه الناس عن بعد وعرفوا أن المتحف يحرق .

وقد تبين من الفحص أنه تم سكب مواد قابلة للاشتعال في جميع أرجائه للتأكد من أن المبنى بكامله لن يبقى فيه إلا الحطام ، كما أحرق جميع ما بداخل القبة السماوية ، ولم يسرق العاكس لكن النار دمرته مع قاعدة التحكم ، أما المبنى من الخارج فتشاهد فيه طلقات مدفعية عديدة ! حتى «قطع الآثار الوحيدة التي كانت تعرض في الخارج وأعيدت في حاويتها إلى المتحف فقد سرقت بعد كسر حاويتها ؛ إنها عملية تدمير إجرامية لتغطية السرقة تمت عن عمد .

وأشار التقرير إلى مجموعة الفن الإسلامي التي كانت تمثل جزءا من مبني المتحف الوطني ، وهي مجموعة خاصة مملوكة للشيخ ناصر الصباح وزوجته الشيخة حصة تضم عشرة آلاف قطعة تمثل اثني عشر قرنا منذ العصور الإسلامية الأولى ومجموعات من السجاد ، وقد سرق كل ذلك .

وقد أبلغت اليونسكو من قبل جهات رسمية أن بعض القطع المجموعات الخاصة التي نشرت اليونسكو أوصافها قد ظهرت للبيع في السوق لكن ليس من الواضح من أين جاءت .

تصرفات بشعة من جار شقيق مسلم يستبيح أموالا ، ويهدر تاريخا ، ويحرق آثار أمته الإسلامية والعربية ، ويحمل النفيس منها ليبيعه في أسواق العالم ؛ فأي قيم كانت تحرك هذا الغزو الحاقد؟؟

٢- تقرير البروفسور أبادير ثيام :

أصدر المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو في دورته رقم ١٣٥ لعام ١٩٩٠م قرارا (آي/ إكس/ قرار ٨-٤) يدعو فيه المدير العام إلى إرسال بعثة إلى الكويت لدراسة ما لحق بالمؤسسات التربوية والعلمية والثقافية من أضرار ، وما يمكن أن تقدمه منظمة اليونسكو من عون للمساعدة في إعادة البناء .

وقد اختار مدير عام اليونسكو البروفسور أبادير ثيام وزير التربية السابق لدولة السنغال وعضو المجلس التنفيذي ممثلا خاصا له ليكون رئيسا لبعثة دراسة الأضرار .

وقد قامت البعثة بزيارة الكويت في شهر أبريل عام ١٩٩١م عقب تحرير الكويت ، فأتيح لها الاطلاع على ما لحق بالمؤسسات التربوية العلمية والثقافية ومشاهدة آثار فظائع العدوان العراقي على الكويت .

وقد تناول تقرير بعثة اليونسكو برئاسة البروفسور أبادير ثيام عدة جوانب هي :

أ- نطاق عمل البعثة .

ب- حالة المؤسسات التربوية والعلمية والثقافية في الكويت قبل الاحتلال العراقي .

جـ- حالة تلك المؤسسات بعد الاحتلال العراقي للبلاد .

د- ملاحظات عامة للبعثة .

ونورد فيما يلي موجزا لما تضمنه التقرير في كل من الجوانب السابقة :

أ- نطاق عمل البعثة :

وكانت الأحوال في البلاد قد تحسنت إلى حد ما عند وصول البعثة إلى الكويت ؛ فكانت الكهرباء قد أعيدت بنسبة ٨٠ بالمائة ، أما عملية استيراد محطات كهربائية جديدة فقد تعثرت حيث إن ميناء واحدا - من موانئ الكويت الثلاثة - هو الذي يعمل بكفاءة ، لذا فقد كانت الإضاءة الكهربائية وحدها هي المتوافرة عادة ، بينما لم تكن أجهزة التكييف والمصاعد تعمل بالكامل في كل مكان ، وذلك بسبب نقص العمالة المستخدمة في الصيانة .

وفي ذلك الوقت كان أربعمئة ألف كويتي لايزالون يعيشون في الخارج ، ولم تبدأ عودتهم -التي ستمولها الحكومة- إلا في مايو ١٩٩١م ، بمعدل ١٠ آلاف شخص يوميا ، والخدمة المدنية التي كان أغلب أفرادها في الخارج من المفترض أن تبدأ عملها الرسمي في إداراتها المختلفة ومكاتبها في ١٥ من مايو ، ولكنّ المتطوعين كانوا يظهرون في كل مكان من تلقاء أنفسهم يديرون حركة الأعمال العاجلة والملحة ، ويسيرون الشؤون الحياتية ، وحتى قصر بيان الذي كان قد نهب بالكامل ، حيث كانت فرق العمل تعمل في رفع الأنقاض لمدة ٤٠ يوما ولأربع وعشرين ساعة يوميا ، فإنه لم يكن صالحا للاستخدام حتى ٢١ أبريل من عام ١٩٩١م .

واستطاعت البعثة أن تعمل باستقلالية وبحرية تامتين دون أي تدخل من أي نوع ، وتحت تصرفها

جميع الوسائل الممكنة لتنفيذ مهامها من سيارات ومرشدين وطائرات واتصالات وزيارات ميدانية وصور فوتوغرافية وأفلام والوثائق التي أمكن الحصول عليها .

وأحضرت البعثة معها بعد عودتها من الكويت ثمانية أشرطة فيديو كانت قد صورت بناء على تعليماتها ، وذلك حتى تضع بين يدي المدير العام لليونسكو صورة واضحة حية ومرئية تعوض أي نقص تكون قد أغفلته في التقرير .

وأخيرا كانت البعثة قد سمح لها بزيارة أماكن لم يسمح لأي بعثة أو شخص آخر بدخولها قبلها ، وأحد هذه الأماكن كان جزيرة فيلكا ، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يذهب فيها أحد إليها بعد انتهاء الاحتلال (بطائرة عمودية يوم السبت ٢٧ من أبريل ١٩٩١م) حيث إن الجزيرة والمياه المحيطة بها كانت مليئة بالألغام كما زارت الأماكن الأخرى مثل معهد الكويت للأبحاث العلمية ومركز الدراسات التكنولوجية والكثير من غيرهما .

ب- حالة المؤسسات التربوية والعلمية والثقافية في الكويت قبل الاحتلال العراقي :

يتبين من الاتصالات التي قامت بها البعثة ومن الوثائق التي اطلعت عليها أن النظام التعليمي الكويتي ككل كان واحدا من أحدث النظم التعليمية في الخليج وأكثرها كفاءة ، وذلك في خمس مجالات هي :

ألبنية التحتية ، المنشآت ، التنظيم الهيكلي ، المناهج ، المعلمون .

وكانت المدارس في المدن وفي الضواحي والأطراف ، ذات مبنى دائم حديث مشيد على طراز موحد تقريبا وله سور من البناء وبوابة حديدية ومبان فسيحة ، مكونة من طابق أرضي وطابق أو طابقين علويين ، مع المكاتب والفصول الدراسية المختلفة ، وبعضها مجهز لأغراض خاصة .

وكانت الجدران مطلية باللون الأبيض اللامع وفي حالة جيدة وصيانة طيبة ، وكانت كل مدرسة تحوي :

- ملعبا رئيسيا .
- مسرحا مجهزا تماما بخشبة المسرح وستارة وإضاءة خاصة وآلات موسيقية ونظام صوتي حديث ومقاعد .
- صالة ألعاب رياضية مغطاة مجهزة بالأجهزة الرياضية المطلوبة ومنشآتها .

- نظام تكييف هواء مركزي ومنفصل يمكن التحكم فيه بحسب الرغبة مع أجهزة تكييف الهواء والمراوح .
- أجهزة هواتف ووحدات كهربائية كافية .

وكانت بعض المدارس تشتمل أيضا على بيوت محمية للزراعة التي تحتاج إلى عناية شديدة ، وواضح أيضا أن الإدارة المدرسية في الكويت أيضا كانت تبدو جديرة بالاعتماد عليها من حيث الكفاءة والنظام ، وبجانب المدارس العادية كانت هناك أنواع من المدارس الخاصة للمعوقين بها الكثير من التسهيلات والمعدات الحديثة تتناسب مع الهدف منها وطبيعتها . وفي الوقت نفسه كان هذا النوع من المدارس -أو المعاهد- يوجد في العاصمة فقط .

ويبدو أن جميع المدارس كانت مجهزة تماما بمنشآت صحية ودورات مياه في كل مدرسة وهي كاملة المرافق حديثة نظيفة .

جـ- حالة المؤسسات التربوية والعلمية والثقافية في الكويت بعد الاحتلال العراقي :

التعليم العام :

ليس من شك في أن الاحتلال العراقي -الذي دام قرابة سبعة أشهر- قد سدد ضربة مخربة إلى النظام التعليمي في الكويت ، وقد قامت البعثة بزيارات ميدانية للمنشآت التعليمية ووجدت أن تلك المنشآت كانت تستخدم لسكن القوات المحتلة ، وعلى هذا الأساس نورد فيما يلي وصفا للحالة الراهنة لتلك المنشآت مع بعض الاستثناءات :

هناك أبراج مبنية بالطوب للمدافع الثقيلة مشيد على السطوح أو داخل أفنية المدارس ، وهناك فتحات طولية في الأسوار للرد بالنار من خلالها في حالة الهجوم ، وهناك منشآت للرئاسات العسكرية داخل مقار المدارس والتي تستخدم عادة للرئاسة (مع أسماء كودية عادة تثبت على الأبواب) أو كمكاتب أو غرف نوم أو صالات للطعام أو مطابخ أو أماكن احتجاز ، ويقال أماكن للاغتصاب ، أو لتخزين الذخيرة مع عبوات لمختلف أنواع الأسلحة أو نقاط تموين بالوقود أو مستودعات حصينة أو معسكرات محصنة بالأسلاك الشائكة والحبال ، ولاسيما في المناطق التي كانت معرضة للهجوم الاستراتيجي .

وفي إحدى المدارس التي زارتها البعثة وجد حمام سباحة كان يستخدم في التعذيب ، ومهاجع

تستخدم كسجون وزنزانات ، وفي ٢٤ من أبريل زارت البعثة إحدى دور الحضانة في منطقة الأحمدي ووجدت أنها قد تحولت إلى مستشفى عسكري ، وكان فيها نقالات وطاولات عمليات وأسرّة مستشفيات وصناديق وأدوية مختلفة وضمادات وجداول الخدمات المناوبة وسجلات الجرحى والقتلى ، وأكياس البلازما المرسلة إلى الدولة المحتلة من ماليزيا وتايلاند ، مع الوثائق المتروكة في ملفات مهملة عند الانسحاب ، وهي تصف المعايير والإجراءات الواجب اتخاذها في حالة الحرب الكيماوية ، كما وجد في المدارس نفسها مجموعة كبيرة من وثائق تخص حزب البعث .

وفي مدرسة للمعوقين ، وهي الأحدث والأكثر تقدما في دول الخليج ، وحين زارتها البعثة وجدت أنها قد أخليت من نزلائها -من المتخلفين عقليا والصم والبكم والمعوقين بصريا- وتحولت إلى مستودع للذخائر الخاصة بما كان يسمى بالقوات الخاصة .

وتوصل التقرير إلى تسجيل النتائج التالية ، مع وجود الاختلافات الظاهرية البسيطة :

- تجريف الحوائط وتدميرها جزئيا أو كليا .
- إساءة استخدام المباني .
- النوافذ مكسورة .
- السطوح مهشمة بالمتفجرات .
- السقوف مشققة وبها فجوات .
- الستائر ممزقة .
- الأبواب مفتوحة باستخدام العنف ، والأقفال والمزاليج مسروقة .
- أجهزة التكييف مفككة مع خلاطات الهواء وقواطع الدوائر وأجهزة التحكم ، وكل هذه المعدات مسروقة ، واختفاء معظم الوسائل والتجهيزات التعليمية في الأثاث ، وأحيانا كلها ، (من كراسي وأدراج وخزانات وكراسي بمساند ووحدات التخزين) وشبكات الهاتف وأجهزة الكمبيوتر والآلات الطابعة والآلات الناسخة ، وأجهزة العرض الضوئي ، وأجهزة العرض الضوئي الرأسي والشرائح ، وكذلك اختفاء جميع الأجهزة العلمية والتعليمية من المختبرات .
- تدمير أدوات القرطاسية وكميات الكتب والكراسات والأقلام الرصاص والمحايات ، واختفاء الخرائط الجغرافية والتاريخية واللوحات العلمية والرسوم البيانية . . إلخ .
- تكديس السجلات المدرسية والوثائق الأخرى في فوضى متناهية وإلقاؤها على الأرض ، مع دفاتر

محاسبة المخازن ودفاتر القيود ، وفي بعض الأحيان كانت تلك السجلات تلقى ببساطة في الماء أو تحرق .

- كتابة شعارات سياسية على الحوائط أو السبورات أو الأبواب أو النوافذ ، تمجد المحتل أو تسخر من الأسرة الحاكمة في الكويت ، وفي بعض الحالات كانت مصحوبة بالألفاظ النابية .
- دمار جميع رموز الثقافة الكويتية والهوية القومية (مثل العلم وصور الحكام والصور التي تمثل الكويت المستقلة) في المؤسسات التعليمية .
- تغيير أسماء بعض المؤسسات المعنية لتحل محلها أسماء أخرى ذات طابع سياسي ، ووجدت البعثة أيضا المستودعات التي كانت تزود المؤسسات التعليمية بالمشتريات والمواد والمعونات العلمية والمساعدات التربوية والتكنولوجية ، وهي بدورها لم تسلم من أضرار الاحتلال الأجنبي للكويت .

ويصدق هذا الكلام نفسه على مركز المعلومات التربوية وإدارة المناهج ومركز التقنيات التربوية ومطابع وزارة التربية ، وسوف نذكر هذه المؤسسات كلا على حدة .

مركز المعلومات التربوية:

قامت البعثة بزيارات مطولة لهذا المركز يوم الثلاثاء ٢٣ من أبريل ١٩٩١م .

ومهمة هذا المركز :

- جمع المعلومات التربوية وتوزيعها وتحليلها .
- العمل كمركز معلومات تربوية قومي يخدم جميع المنشآت التربوية القائمة .

ونتيجة لاحتلال العراقيين لمركز المعلومات التربوية ، استطاعت البعثة التحقق من سرقة جميع المعاجم والأطالس والمراجع والكتب القيمة الأخرى والمجموعات الرئيسة ، ودوائر المعارف والكتب العربية النادرة ، والكتب الإنجليزية ، وكتب أخرى بلغات أجنبية أخرى ، وصودرت مجموعات المجلات العلمية ، وسرقت جميع أجهزة الفاكس والهاتف ، وقد دمرت قاعدة البيانات ، كما دمرت المحفوظات بشكل متعنت ، ومزقت أو بعثرت على الأرض بإهمال شديد ، وبذلك ضاعت إلى الأبد كثير من الوثائق المختصة بالحسابات وبالعلاقات مع وزارة التربية ومع الدول الأجنبية وحتى عقود الإصدارات البسيطة ، ونزع الكثير من خزانات الملفات من أماكنها وتبعثرت الملفات المختلفة أو سرقت ، واستباح الغزاة سرقة سبعة عشر جهاز كمبيوتر .

إدارة المناهج:

قامت البعثة أيضا بزيارة إدارة المناهج ، وهي الإدارة المسؤولة عن تخطيط المناهج المستخدمة في المدارس ومحتوياتها ، وطبع الكتب المدرسية والأعمال الأدبية الأخرى ، بالإضافة إلى إصدار نشرات التعليمات التدريسية إلى المعلمين والطلاب .

ويضيف العاملون في الإدارة أن مركز الإدارة كانت تحتله دبابة منذ الأسبوع الأول للغزو .

وبعض الغرف كانت تستخدم كمهاجع ، وبعض الغرف الأخرى مطابخ ، وشمل النهب ٢١ ألف كتاب مطبوع حديثا كانت في طريقها إلى التجليد حتى يتم توزيعها ، منها ١٦ ألف كتاب أتلفت ولا يمكن إصلاحها . بالإضافة إلى أن ٨٠٪ من كتب مكتبة الإدارة قد نهب .

كما اختفت أيضا المخطوطات والتصميمات التي بنيت عليها المناهج الحديثة ، وطبعت عليها الكتب الجديدة لتستخدم في العام الدراسي ٩٠/ ١٩٩١م ، وهذه خسارة كبيرة بالنظر إلى أن هذه المخطوطات تمثل عمل عام كامل وبذل فيها المتخصصون جهدا كبيرا فضلا عن أن الكثيرين من أولئك المتخصصين قد يكون من المحال الاتصال بهم لأخذ مشورتهم ، لأنهم تركوا الكويت أو اختفوا أو قتلوا .

وفي تقدير مدير إدارة المناهج أن مسألة إعادة تكوين هذا المركز قد يستغرق ستة أشهر حتى يمكن إعادة تجميع المكتبات وطلب المواد الجديدة والمعدات ، وقد تستغرق ستة أشهر أخرى على الأقل لإعداد مسودة المناهج حيث دمرت جميع مصادر المواد والمحفوظات .

وحيث إن الملفات التي تحوي معلومات عن المدارس والمدرسين ، والمنهج السنوي ، واللجان التي تعد مسودات المناهج ، ومحتويات تلك المناهج ، ووثائق المحفوظات ، وكل هذه لها أهميتها الشديدة في تيسير العمل في المركز ، وكلها قد سرقتها فرق أرسلتها الدولة الغازية بعدما أجرت عليها عمليات الاختيار الشديدة والتدقيق ، وقام بذلك خبراء تم تعيينهم لهذا الغرض فإن الإدارة تجد نفسها في «موقف لا تحسد عليه»- بحسب قول مديرها- إذ لا تجد مخرجا ولا منفذا ، وخاصة في ذلك الوقت الذي استدعت فيه المواجهة مطالب وتحديات جديدة .

وجميع الطلبة الذين بقيت أسرهم في البلاد رفضوا الدراسة تحت سلطة الاحتلال لمدة سبعة أشهر رغم ضغوط المحتل وتهديداته ، ومن ناحية أخرى فإن الطلبة الذين غادروا البلاد للعيش في الخارج قد استمروا في دراستهم إما في مؤسسات تعليمية أجنبية أو في مدارس أنشأها الكويتيون في المنفى .

وبالنظر إلى قرار الحكومة بافتتاح المدارس : الحضانة والابتدائي والمتوسط والثانوي في ٢٤ من

أغسطس ١٩٩١م برز السؤال التالي : كيف يمكن التعامل مع هذه الظروف المختلفة في وقت واحد ، مع ضمان فرص متساوية لجميع الطلاب؟

ولحل هذه المشكلة رأت الحكومة العودة إلى المناهج القديمة التي كانت تستخدم في ٨٩/ ١٩٩٠م ، إذ أن هذه المناهج مألوفة بالنسبة للمدرسين والطلبة وأولياء الأمور على حد سواء ، ولأن الكمية المطلوبة من كتب المواد قد تم طبعها بالفعل في مصر .

ويقال إنه قد طلب إلى مصر أيضا طباعة «مناهج علاجية» يتم تجميعها بالسرعة الممكنة وتوزع على الطلبة الذين انقطعوا عن الدراسة في أثناء أشهر الاحتلال السبعة ، وقد طلبت الحكومة الكويتية كميات محددة تسد احتياجات سنة دراسية واحدة (٨٩/ ١٩٩٠م للأغراض العلاجية) بدلا من السنتين المعتادتين (كما هي الحال فيما لو كانت المناهج الجديدة قد طبقت) ، مع أن تكاليف الوحدة ستبدو أكبر بشكل ملحوظ .

كما ذكر المدير أن جميع المواد التي كانت ستوضع في المناهج إما سرقت أو أتلفت ، وأن الخرائط والشرائح الشفافة والبرامج التلفزيونية ومعدات معامل العلوم والتسجيلات ومعامل اللغات كلها سرقت بطريقة منظمة .

ولاحظت البعثة أيضا مايلي :

دمار استوديوهات التلفزيون التعليمي وكاميراتها والتسجيلات السمعية والبصرية وتلفها ، مع درجات متفاوتة من التلف في استوديوهات إنتاج الأفلام والمنشآت الأخرى ، كما لاحظت تلفا خطيرا في معامل الفيديو ومراكز التسجيلات الصوتية باستثناء ٦ وحدات فيديو ووحدة واحدة ملونة ، وسرقت معدات التكنولوجيا المتقدمة من مسارح التسجيل والديكور المسرحي والمعدات التي تستخدمها المجموعات ، وتم كذلك شحن كميات كبيرة من قطع الغيار التي تجمعت على مدى سنوات طوال ، بعد سرقتها برمتها ونقلها إلى العراق ، وسرقة لوحات المزج ومعدات مراقبة التلفزيون ومحتويات مخزن الشرائح ، وسرقت جميع قطع الأثاث (أدراج كراسي ذات مساند ، كراسي طاولات ، رفوف خزانات) بعد تحميلها على عربات النقل ، وكذلك شحن ٤٠ مكبرا ضخما للصوت و٣٠ مكبر صوت أصغر حجما مجهزة بأجهزة المزج كانت تستخدم في المناسبات المدرسية وفي الاحتفالات التي كانت تنظم بمناسبة العيد الوطني للكويت ، وذلك إلى جهة غير معلومة ، وأخيرا فقدان موظفي المركز البالغ عددهم ٢٥٠ شخصا حيث تركوا الكويت . وهذا الموقف -على حد قول المدير- سوف يضع علامة استفهام كبيرة على مستقبل المركز وكما قال مدير البعثة :

«إن الأمر قد يستغرق على الأقل سنتين طويلتين للعودة بهذه المنشآت إلى العمل بكامل طاقتها مرة أخرى» .

أعمال الطباعة الخاصة بالوزارة :

بعد ثلاثة أيام من زيارة البعثة لمركز الدراسات التكنولوجية ، وفي يوم الجمعة ٢٦ من أبريل ١٩٩١م ، زارت البعثة مطابع التربية .

وقد أنشئت هذه المطابع في الخمسينيات كوحدة تعمل تحت إدارة معاهد التعليم الفني التي كانت تابعة لإدارة التعليم الفني ، ثم تطورت إلى درجة أنها في سنة ١٩٨٠م قد أصبحت في مركز يؤهلها لتصبح إدارة مستقلة .

وهذه المطابع مجهزة بآلات حديثة ومتقدمة ، من بينها آلة طي الكتب وتجليدها بسعة ٣ آلاف كتاب في الساعة ، ونظام الطباعة فيها بالليزر ، وهو يمكنها من طباعة جميع الكتب تقريبا وكذلك المواد الطباعية والإصدارات التي تخص الطلاب والمعلمين .

وعند وصول البعثة لم تجد سوى حوائط جرداء وسقف وأرضية ليس فيها شيء . كل ما كان من الممكن رؤيته هو بقع الحبر التي تحدد مواقع الماكينات والأجهزة والمعدات والتجهيزات الكهربية وكميات الورق وقطع الغيار والمؤن الأخرى ، كل شيء قد فككه خبراء أتوا من دولة المحتل ووضعوه في صناديق وحملوه على شاحنات وفي حاويات ذهبت به إلى العراق .

هذا هو الوضع السائد بالنسبة لمدارس الحضانة والابتدائي والمتوسط والثانوي وللمؤسسات التي كانت تغذيها بالمواد التكنولوجية والعلم وغيره مما يلزم لها للنهوض بأعبائها .

جامعة الكويت:

تناول التقرير لمحة عما حدث لمؤسسات جامعة الكويت ، استهلها بتأكيد موافقته على ما جاء بتقرير بينون عن التدمير في التعليم التطبيقي وكليات الجامعة ، وأفرد لوضع المكتبات اهتماما واضحا في التقرير كما يلي :

المكتبات :

ما يلفت النظر هو : النهب المنظم لمكتبات الجامعة بما فيها مجموعات مرجعية ومجموعات

وكتب نادرة ودوائر معارف ومعاجم ودوريات علمية وتربوية وثقافية وعامة ، وأبحاث ومقالات ، إضافة إلى الملفات وفهارس التصنيف وخزائن الملفات والأفلام وأجهزة الكمبيوتر ووسائل حفظ المعلومات الحديثة الأخرى .

فعلى سبيل المثال ، لاحظت البعثة أن : مكتبة الأمم المتحدة الكائنة في كلية التجارة قد نهبت ، ومكتبة كليتي العلوم والهندسة قد لقيت المصير نفسه ، ولم تعد كلية الحقوق تملك كتابا واحدا ، والقول نفسه يصدق على كليتي الطب والآداب .

وسلبت المكتبة المركزية على عدة دفعات متتالية من ٢ أغسطس وحتى نوفمبر ، حيث كانت شاحنتان تابعتان للقوات المحتلة تأتيان من حين إلى آخر لنقل الكتب إلى جهة غير معلومة ، ولم يبق سوى القليل من الدوريات التي وجدت مبعثرة على الأرض مع حوليات كلية الآداب ومجلة دراسات الخليج .

وقد دهشت البعثة -إلى جانب نهب المكتبات- من تفكيك معدات الآلات ومعدات التكنولوجيا المتقدمة التي قام بها خبراء قدموا من الدولة الغازية ووضعوها في صناديق قوية ثم شحنوها إلى جهة غير معلومة . ودهشت أيضا من إعطاب المعدات الأخرى التي لم يتمكنوا من فكها ونقلها ، إما عن طريق التخريب المنظم أو عن طريق نزع الأجزاء المهمة منها ، وبذلك يبرهنون على أن من قام بهذه الأعمال هم من الفنيين الذين استقدموا لهذه المهام .

ولنأخذ مثالا واحدا من حالة كلية العلوم وكلية الهندسة ، فنجد أن جميع الماكينات والأجهزة ومعدات المعامل قد فككت من جميع التركيبات الإضافية الأخرى ذات الهدف التعليمي والعام .

أما بالنسبة للكم الهائل من قطع الغيار ، فمن الظاهر أنه قد سكب عليها البنزين وأشعلت فيها النار ، ربما لأنه لم يكن هناك وقت كاف لنقلها .

أما الشيء الثالث الذي أذهل البعثة فقد كان تفكيك التركيبات مثل تلك التي كانت في مسرح صباح السالم في الخالدية حيث كانت تقام الاحتفالات المهمة ، بما فيها من مقاعد ومسرح ومعدات غرفة العرض وتجهيزات المسرح وتدمير الآلات الموسيقية ذات الطابع الغربي مثل البيانو والكمان ، إضافة إلى تجهيزات الألعاب الرياضية في مباني الألعاب الرياضية .

وأخيرا ، أشعلت النار في مباني كليتين على الأقل مما سبب الدمار الشديد فيهما (ورغم ذلك فقد حددت الحكومة يوم ٢٤ من سبتمبر ١٩٩١م موعدا لبدء الدراسات في السنة الجامعية) .

المؤسسات العلمية:

الموقف قبل الاحتلال :

لقد أولت حكومة الكويت -منذ استقلالها- أهمية خاصة لتطوير المؤسسات العلمية كعوامل مؤثرة في التطور الاقتصادي والاجتماعي ، واتبعت في ذلك سياسة بارعة ومتناغمة ، وتعطينا الأمثلة التالية فكرة عن طبيعة الجهود المبذولة وحجمها :

معهد الكويت للأبحاث العلمية :

تبين المعلومات والوثائق التي تجمعت لدى البعثة أن معهد الكويت للأبحاث العلمية تبوأ بسرعة مركز المشجع والاستشاري في مجال البحث العلمي التكنولوجي بما يخدم التطور الاقتصادي والاجتماعي في الكويت .

وتأسس معهد الكويت للأبحاث العلمية سنة ١٩٦٧م بموجب اتفاق بين حكومة الكويت وشركة الزيت العربية ، وكان اهتمامه الرئيسي هو المجالات الثلاثة الآتية :

١- إجراء دراسة على التربة لإصلاح الأراضي القاحلة .

٢- إجراء دراسة على الأجناس البحرية .

٣- إجراء الأبحاث على المنتجات البتروكيماوية .

وبعد أربعة عشر عاما من تأسيسه ، أصبح معهد الكويت للأبحاث العلمية هيئة عامة لها جميع حقوقها وهويتها الكاملة المستقلة ، وإعطاء هذا المركز الجديد قوة دافعة ليضع استراتيجيته الموسعة المتنوعة ، ويشغل المعهد حاليا مساحة ١٤ ألف متر مربع ، وقد وظف ١٠٠ باحث في يوليو ١٩٩٠م يعملون طوال الوقت موظفي دولة ، وكان ثلثهم من الكويتيين ، وكان متوسط عدد المشروعات التي كانت في طور الإعداد أو التنفيذ يتراوح سنويا بين ٢٠٠ و٣٥٠ مشروعا ، وكانت ميزانيته السنوية ٢٠ مليون دينار كويتي ، أي ما يقارب ٧٠ مليون دولار ، واحتل المعهد المرتبة الخامسة من بين خمسين معهدا علميا تعتبر قمة في هذا النشاط في دول العالم الثالث .

وكانت القوات المحتلة قد أرسلت خبيرا إلى معهد الكويت للأبحاث العلمية ، ويقال إنه أحد وكلاء الصناعات الحربية في منطقة البصرة ، وكان قد دعي عدة مرات إلى المعهد بحيث كان معتادا على كل ما فيه ، هذا الخبير استطاع فتح جميع المعامل وفك المعدات وحملها على شاحنات مع جميع

الأبحاث الكشفية والدراسات المشاريعية ، إضافة إلى التركيبات الكمبيوترية والمكتبات ومركز التوثيق والأثاث والمحفوظات ومعدات الطباعة وآلاتها وآلات الهاتف والفاكس وغيرها ، وقد سرقت أيضا خمس مخطوطات كانت معدة للنشر ، وكان فريق من العراقيين قد عمل على سرقة جهاز كمبيوتر ضخم (IBM 3090) ثمنه مليون دينار كويتي مع أنه الآن من الصعب تشغيله حيث إن شركة «آي بي إم» تقاطع حاليا العراق .

وأي أشياء أخرى لم يمكن سرقتها أو لم يكن لدى القوات العراقية وقت لسرقتها ونقلها ، أشعلت فيها النار ، وبذلك فقد معهد الكويت للأبحاث العلمية معدات وتجهيزات تقدر قيمتها بأكثر من ٢٠٠ مليون دينار كويتي أي حوالي ٧٠٠ مليون دولار .

وهيئة العاملين في المعهد أصبحت غير موجودة (إما في المنفى أو قتلوا أو كانوا مختبئين) وعلى حد قول نائب المدير –الذي استقبل البعثة في منزله ثم اصطحبها في جولة إرشادية إلى المعهد في يوم الجمعة ٢٦ من أبريل «إنه لم يتبق شيء سوى الجدران والأرضيات» .

وإضافة إلى الدمار المادي للمعدات والآلات نجد أن هناك مشكلة التلوث الذي تسبب فيها الاحتلال .

مؤسسة الكويت للتقدم العلمي:

أقيم هذا الصرح العلمي سنة ١٩٧٦م بمبادرة شخصية من حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح (الذي كان وليا للعهد) واستهدف إنشاء المؤسسة تشجيع البحث العلمي وإعطاءه دفعة جديدة وتزويد العلماء الشباب الموهوبين بالمساعدة والمصادر الضرورية ، وتهيئة البيئة اللازمة لهم لتنفيذ أعمالهم ولتطوير ملكاتهم الفكرية والإبداعية ، ويدير المؤسسة مجلس إدارة يضم في عضويته – بالإضافة إلى مديره العام– ممثلين مختارين من الشركات المساهمة ، وهذه تمثل غرفة التجارة والصناعة والمصالح الرئيسة الأخرى التي تسهم في ميزانية المؤسسة بمقدار ٥ في المائة من أرباحها السنوية ، وبفضل الموارد المتاحة للمؤسسات استطاعت أن تشارك في تمويل مشروعات الأبحاث وتقديم المساعدات المالية للباحثين .

وفي سنة ١٩٨٧م أسهمت في تمويل ١١٦ مشروعا قدمتها جامعة الكويت ، وهي مشروعات في المجالات الطبية والكيميائية والفيزيائية والبيولوجية وأيضا الأدبية والفنية ، إضافة إلى إسهامها البارز في عمل عدد من مراكز الأبحاث ومجموعة كبيرة من المعاهد العلمية .

واستطاعت مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ترسيخ تعاون مشترك ومفيد مع : المركز الدولي للفيزياء النظرية في تريستي الذي يعمل تحت رئاسة مشتركة مع وكالة الطاقة الذرية الدولية واليونسكو ، وأكاديمية العالم الثالث للعلوم (إيطاليا) والأكاديمية الإسلامية للعلوم IFSTAD التي أسستها والمجلس العالمي لتدريس العلوم . . إلخ .

كما أسهمت المؤسسة في تمويل العديد من المؤتمرات والندوات والأحداث العلمية الدولية ، وكانت تقدم خمسة أنواع من الجوائز للباحثين العلماء من الكويت والعالم العربي ، والقائمين بالنشر والترجمة ، وللبحوث في الطب الإسلامي والزراعة ولأوائل الطلبة المتخرجين في جامعة الكويت .

كما تمول مؤسسة النادي العلمي وتمول الأعمال العلمية وترجمتها وسير البارزين من العلماء .

النادي العلمي:

إن الكويت التي أظهرت منذ استقلالها سنة ١٩٦١م- تصميما على استخدام العلم والتكنولوجيا لترسيخ مركزها في مجتمع الدول المتحضرة ، قد بذلت الجهود لتحقيق هذا الطموح بكل الوسائل الممكنة ، وبذلك نجحت وتمكنت بفضل الجهود غير العادية التي بذلتها في تدريب القوى البشرية وفي استثمار رأس المال من دخول مرحلة المعلومات التقنية ، التي لا تزال قاصرة على عدد محدود من الدول المختارة ، ولدعم هذا الجهد أحست الكويت بحاجة إلى تشجيع روح الإبداع فأنشأت النادي العلمي بهدف تطوير العقلية العلمية لدى أبنائها ودعم حبهم للعلم .

ومن أجل أن تقوم هذه الهيئات التعليمية والتدريسية بدورها في إعداد الأجيال القادمة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين ، فإنها جهزت لهم المعامل الحديثة والورش المناسبة على مستوى أشبه بالمستوى الحرفي .

ويتلقى النادي العلمي مساعدات واسعة من معهدي الكويت للأبحاث العلمية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي في شكل مساعدات مالية ومعدات واستشارات وإشراف ومساعدات فنية ودراسات خاصة محددة ، وبذلك يقدم النادي لأعضائه فرصة تمكنهم من التدرج إلى مستوى عال من المعلومات ودوائر التدريب .

ثم أقيم بعد ذلك مرصد للنادي مما أعطى دفعة قوية للشباب ليهتموا بعلم الفلك ، وأتاح العديد من الفرص أمام طلبة كلية العلوم ليحصلوا على تدريب عملي في هذا المجال .

المؤسسات الثقافية:

المتحف الوطني :

تستحق الكويت كدولة خليجية الثناء على خطواتها الجبارة في سبيل المحافظة على ثقافتها وتراثها التاريخي والأثري المنقول . أما قاعة المؤتمرات والقبة السماوية فقد أنجزتا حديثا ولم يتم تجهيزهما النهائي ، وكانت توسعات لقاعات العرض في المتحف الوطني تجري في المبنيين الثاني والرابع .

أما في الحدائق الواقعة خلف المتحف فكان يوجد «بوم المهلب» وهو عبارة عن سفينة شراعية قديمة ضخمة في مواجهة البحر ، وكانت تعد رمزا للهوية القومية .

وكان ما بين ١٥٠ و٢٠٠ زائر يرتادون المتحف يوميا ، إضافة إلى مجموعات من أطفال المدارس ، وكان المتحف يضم ١٥٠ موظفا منهم ٣٠ من دار الآثار الإسلامية .

وكان بيت البدر وبيت السدو القديمان يقعان على طول حدائق المتحف في مواجهة قصر السيف .

وبيت السدو كان قد بني في بداية هذا القرن على طراز يشابه الطراز المعماري الغربي مع احتفاظه ببعض المعالم التقليدية المعينة من الأحواش الداخلية وفتحات الرياح ، وكان بيت السدو يضم مركز الحرف التقليدية للنساء .

أما بيت البدر فكان واحدا من الأبنية القليلة المعبرة عن المعمار التقليدي الكويتي في القرن الماضي وظل محفوظا إلى الآن بما فيه من ديوانية وغيرها موضوعة حول سلسلة من الأحواش الداخلية ، وكان يضم مركز تدريب على صنع السيراميك وصناعة الحلي .

الموقف بعد الاحتلال :

بحسب رؤية إدارة المتحف وشهود العيان الذين كانوا موجودين في المكان ، فإن فريقا من الجيش العراقي بقيادة مدير إدارة الآثار في بغداد الدكتور مؤيد السعيد دامرجي ، قام بالدخول إلى المتحف من خلال مدخل جانبي في الأيام الأولى للغزو بعد محاولة كسر الباب الرئيسي الذي كان محميا بشبكة حديدية ، كما عطل نظام الأمن .

وفي الأيام التالية تم إفراغ المتحف الوطني ودار الآثار الإسلامية من المجموعات التي كانت

بداخلهما بشكل منظم ومن جميع واجهات العرض ، وهي عملية كان يتم توجيهها من بيت البدر حيث وجد لوح من قاعدة واجهة عرض مفكوكة على الأرض ، كما سرقت القوائم والملفات ومفاتيح الخزانة أيضا .

وقيل إن القطع قد نقلت إلى بغداد وتم تخزينها في مكان آمن مع مجموعات المتحف القومي العراقي (كما تدعي السلطات العراقية) .

ومن حسن الحظ وبالمصادفة البحتة فإن ١٠٨ قطعة من مجموعة الصباح كانت تعرض في معرض الأرميتاج في لنينغراد عندما حدث الغزو ، كما أن ست قطع مهمة أخرى كانت في فرجينيا كجزء من معارض متنقلة ، ولهذا نجت من النهب .

كما أفرغت قاعة المؤتمرات من مقاعدها وأفرغت القبة السماوية من معداتها وبينما بقيت بعض القطع ذات الأهمية الثانوية مثل الأبواب والنوافذ الكويتية الخشبية المحفورة التي كانت في غرف المتحف المؤقتة ، ونسخ هندية برونزية من نصف الكرة السماوية من القرن السابع عشر ، وبعض الفنون الشعبية ، سرقت قطع مثل زوج من الأبواب المحفورة من البوليكروم المراكشي تعود إلى العصور الوسطى ، وهذا يثبت أن العملية قد نفذت بشكل منظم بوساطة خبراء كانوا يعرفون جيدا ما الذي يبحثون عنه .

واستكملت حلقات العمليات بإشعال النار في المبنيين الأول والثالث والقبة السماوية ، وهي الأجزاء التي أتم الجيش العراقي إفراغها ، وذلك إما لإزالة أي دليل على السرقة ، أو ليكون من العسير إعادة المجموعات إلى أماكنها الأصلية في المستقبل القريب ، وأتلف بيت البدر بالقذائف التي حفرت الجدران وأزاحت الأعمدة في مكانين عن مكانهما ، كما اختفت القطع المدهونة بالأنامل والأفران والفخاريات ومعدات صنع الحلي .

كما أحرق بوم المهلب ؛ وهو مثال فريد على السفن الشراعية الكويتية والرمز القومي للبلاد ، تاركا في مكانه كومة من الرماد والمسامير والمرسى ومفصلات الدفة .

حالة المباني :

كان المبنيان الأول والثالث والقبة السماوية هي أكثر الأجزاء التي تعرضت للتلف وجميع ما بالداخل قد دمرته النيران وتركت طبقة من الرماد على بقايا السقف غير المنفذ للصوت ، وتسببت

الحرارة الشديدة في خلخلة الدهانات والطبقات التي كانت تغطي الجدران من أساسها وسقطت معظم النوافذ ودمرت جميع فتحات التكييف ومعداته والتركيبات الكهربائية وأنظمة إنذار الحرائق ، ويبدو من حسن الحظ أنه لم يلحق أذى شديد بالبنيان نفسه ، وذلك بفضل نسبة معينة من الحماية وفرتها طبقات السطح من الدهانات ، ولكن ذلك يحتاج إلى أن يقوم مهندس معماري بفحصه .

أما في الخارج فإن الطابق العلوي من الواجهة أصبح أسود اللون من الدخان والجزء العلوي من المظلة الموجودة أمام النوافذ انكمشت بفعل الحرارة المتناهية الشدة ، وهناك شرخ كبير في أعلى السلم المنحدر الموصل بين المباني ، وليس هذا الشرخ من تأثير النيران لكنه بسبب مشكلة في المباني نشأت فيما بعد الأزمة نتيجة رشح المياه .

المتاحف الشخصية :

سرقت العديد من القطع الثمينة من المتاحف الشخصية ، وقد أفادت السلطات الوطنية في الكويت عن سرقة العديد من المجموعات الخاصة ذات الأهمية العظمى التي كانت محفوظة في بيوت بعض الشخصيات (وقد وجد ضابط ميت على طريق البصرة وعلى ذراعه مشغولات ذهبية وخواتم ذات أحجار كريمة في أصابعه) مسروقة من هذه المجموعات .

ومن أهم ما سرق من هذه المجموعات الخاصة مجموعة الشيخ ناصر الصباح التي سرقت من منزله تحت إشراف مسؤول كبير في الآثار العراقية ، وكانت هذه المجموعة تضم أعمالا فنية حديثة منها تمثال منحوت متحرك من أعمال ألكسندر كالدير تم تهشيمه وتركه ملقى على الأرض قطعا متناثرة ، ولوحة من أعمال سيدني نولان كانت ممزقة .

أما المخطوطات والرسومات والقطع الفنية والجوهرات التي كانت محفوظة في خزانة فقد فتحت عن طريق كسرها وشقها بالأكسجين ، كما سرقت أيضا المجموعات المهمة جدا في الفن الإسلامي التي تخص السيد جاسم الحميضي ، لكن من حسن الحظ أنه لم يسرق متحف طارق رجب للأزياء والمجوهرات والقطع الشعبية الفنية الأخرى المجموعة من أنحاء المنطقة .

المكتبات :

أفرغت جميع محتويات المكتبة المركزية بشكل منظم بما فيها من مجموعات وفهارس وتصنيف في بداية ديسمبر ١٩٩٠م ، ووجدت أسماء المسؤولين عن النقل مسجلة في وثائق عراقية متروكة في المكان ، وكانت إدارة التراث العربي في المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب تحتوي عشرة آلاف

مجلد ، و١٥٠٠ مخطوطة ، و٢٥٠٠٠ عنوان مسجل على ميكروفيلم . وقد غمر المبنى بالماء عن عمد فأتلفت ما لا يقل عن ٣٠ بالمائة من الكتب والمخطوطات التي لا يمكن إصلاحها ، والتصقت الصفحات ببعضها بفعل المياه التي غمرتها بعد أن جفت وتحولت أشكالها إلى كتل جامدة لا شكل لها .

الآثار ومواقعها :

خصص التقرير مقدمة في هذا الجزء تناولت تاريخ جزيرة فيلكا (إيكاروس) في التاريخ القديم ، وما حدث بها من حفريات ، وما وجد بها من آثار ، بحيث يتضح لقارئ التقرير أهمية ما كان بها من آثار وقيمته ، ثم انتقل بعد ذلك لما أحدثه العراقيون فيها .

هذا الجو العام من العنف والتوجس والخوف والكبت لابد أن تكون له آثاره النفسية المؤلمة على الكويتيين عموما وعلى الأسر وأطفال المدارس بوجه خاص .

٣- تقرير السيدين [آر . ريفز R. Reeves وجون إلفيك John Elfick]

وقد أوفدا من قبل منظمة اليونسكو في ٦/ ٦/ ١٩٩١م للتعرف على المشروعات والمعونة المحددة التي تطلبها الكويت ، ويمكن أن تسهم بها منظمة اليونسكو لإعادة البناء التربوي بعد الغزو العراقي الغادر .

وقد ورد في تقريرهما وصف بما اطلعا عليه من تخريب ونهب وتدمير خلال زيارتهما لمدارس ومؤسسات المعاقين والنادي العلمي بالكويت ننقل نصه فيما يلي :

أ- مدارس التعليم العام :

«وكانت الزيارة الأولى لمدرسة متوسطة للبنات في مدينة الكويت مقابل الواجهة البحرية ، وكانت القوات المسلحة تحتل هذه المدرسة ، وربما كانت تستخدم كبرج مراقبة ، وكانت جدران إضافية قد بنيت من الطوب المكسور في الطابق الأول فوق الفصول الدراسية في مواجهة البحر ، ولم تسلم أي غرفة في المدرسة من أعمال الإتلاف المتعمد والسلب والنهب ، فهناك الأثاث المهشم والمعدات ، ومراوح السقف التالفة ، والأدراج مبعثرة محتوياتها على الأرض ، وسجلات المدرسة متناثرة ، والنوافذ مكسورة ، والجدران والسبورات مليئة بالدهانات والألوان الزيتية . ولم تجر أي صيانة بدورات المياه أو صناديق الفيوزات أو التوصيلات الكهربية الأخرى بسبب التخريب المتعمد ، ونزعت أجهزة تكييف الهواء ومراوح السقف ومفاتيحها من أماكنها» .

«وتفحصنا مدرسة أخرى قريبة ووجدنا حالتها تشابه الحالة الأولى من التخريب المتعمد لكن دون الجدران التي كانت مضافة في المدرسة الأولى والتي كانت مشيدة لأغراض حربية . وقد كان في فناء المدرسة مخبأ من الغارات الجوية ، وبالتعاون مع مجلس الحي تم تنظيف المدرسة وتعيين مسؤول نظافة وحراسة لها» .

«وذهبنا إلى الوفرة في طريق تسوده سحب سوداء كثيفة ناتجة عن احتراق آبار البترول ، كانت تلك السحب تغطي الأرض ، وتجمعت ذرات البترول على زجاج السيارة الأمامي ولصقت به ، وحتى الرمال في الصحراء أصبح سطحها أسود . ومررنا في طريقنا بكثير من حقول الألغام والدبابات المحترقة وبعض العربات العسكرية الأخرى ، وفي الوفرة زرنا مدرسة ابتدائية للبنين ، ومدرسة ثانوية للبنين ، ومدرسة ابتدائية للبنات جميعها كانت حالتها تشابه ما رأيناه في الحالات السابقة من الدمار والخراب» .

«وجميع المدارس التي زرناها كانت على شكل مربع مفرغ ، وفي إحدى المدارس كانت الكتل الأسمنتية التي يتكون منها المبنى مصابة بالدمار والتلف من أحد جوانب المربع المفرغ بسبب المتفجرات ، ويمكن أن يهدم هذا الجناح ويكتفى بالجوانب الثلاثة الأخرى بشرط أن يقوم بفحصها مهندس معماري .

ووجدت كميات من الذخائر غير مستعملة في الفصول ، وكانت إحدى المدارس مستخدمة كورشة حيث كانت تستبدل فيها إطارات السيارات المسروقة» .

«وكانت أفنية المدارس تعج بالمخلفات العسكرية والعربات المحترقة وملجأ للغارات ومدافع الميدان ، وفي إحدى المدارس وجدنا كميات كبيرة من الذخيرة الحية الثقيلة العيار في صناديق ذخيرة غير مفتوحة» .

«ونهبت دار الحضانة الكبيرة والمجهزة تجهيزا فاخرا ، عن آخرها وفي مكتبة إحدى المدارس وجدنا في أكوام القمامة والمخلفات مطبوعات باللغة العربية متناثرة على الأرض من مطبوعات اليونسكو «اليوم الدولي الثاني والعشرون لمحو الأمية» الذي كان بتاريخ ٨ من سبتمبر ١٩٨٧م ، وربما كان من طبيعة الجيوش أن تدمر المباني وأن تسرق الأشياء ، لكن ما كان يدعو للأسى أن نرى لعب الأطفال مهشمة ، وأن نجد سجلاتهم الأولى -والتي كانت محفوظة بعناية مع صورهم المرفقة بها- ملقاة تحت الأقدام في أكوام القمامة الملقاة على الأرض . وكل شيء رأيناه كان عكس ما تهدف إليه اليونسكو على خط مستقيم» .

وفحصنا خمس مدارس ، وفي جميعها كان يضاف إلى عمليات السلب التي ذكرناها من قبل ،

تلفيات شديدة نتجت عن الحرائق التي نشبت في الجزء الإداري منها لتدمير جميع السجلات ، وكذلك كانت محاولات متكررة في جميع المدارس لسرقة جميع أجهزة التكييف من السطوح ، وكان أسلوب الدمار متشابها مما يحمل على الاعتقاد أن العسكريين كانت قد صدرت لهم الأوامر والتعليمات من الجهات العليا وكانوا ينفذونها بالأسلوب نفسه ، ووجدت كميات من الكتب المدرسية والكراسات في مخازنها في بعض المدارس ، لكن جميع الكتب في مكتبات المدارس كانت تالفة ، وقد تعاونت مجالس الأحياء في تنظيف المدارس وفي التخلص من السجلات المدرسية المحترقة للاستعداد للعام الدراسي الجديد ، ومع ذلك يظل هناك الكثير من العمل بالنسبة للمستلزمات الأساسية من دورات مياه وأثاث ، ومعدات لازمة للتدريس .

ب- مدارس المعاقين :

«ولقد نهبت جميع المدارس البالغ عددها ١٣ مدرسة التابعة للتربية الخاصة ، بطريقة عشوائية ، إلى جانب الحرائق التي أشعلت فيما أنتجته النشاطات المهنية ووحدات المكفوفين ، أما النهب فأسفر عن فقدان تام لجميع المعدات الخاصة بالنشاطات الخلاقة العملية ، والآن ٥٥ بالمائة من المدرسين هم من الكويتيين وسوف يطبق منهج جديد تماما ابتداء من سبتمبر ١٩٩١م ، وتعتبر الكويت أكثر دول الخليج تقدما في مجال التربية الخاصة» .

جـ- النادي العلمي :

«في ٩/ ٦/ ١٩٩١م قامت البعثة بزيارة النادي العلمي ، الذي كان من قبل مركزا ضخما ومجهزا تجهيزا كاملا للأنشطة العلمية للبنين والبنات من أعضائه من جميع الأعمار ، ونجد أنه من الصعوبة بمكان وصف مدى الدمار الذي أصاب المنشآت والمعدات الغالية الثمن والمعقدة من جراء الاحتلال والنهب والسرقة التي لم أكن أتخيل مداها من قبل ، ولكن يبدو أن المشرفين المتطوعين وهم من رجال العلوم والهندسة في حياتهم العملية ، مصممون على إعادة بنائها على ما كانت عليه» .

«مكتبة النادي : إن مسألة مكتبة النادي تعتبر كارثة رئيسة حيث إن جميع المجموعات إما فقدت أو دمرت» .

ويمكن لمن يشاء أن يتصور بعد ما جاء في هذه التقارير جميعا مدى الكارثة التي حلت بمؤسسات العلم والتعليم في الكويت نتيجة احتلال دام سبعة أشهر ، ولكن آثاره المدمرة والسلبية سياسيا ونفسيا واقتصاديا سوف تدوم مدة طويلة جدا مع الأسف الشديد قبل أن تلتئم الجراح وتعوض الأمة العربية

جمعاء خسائرها «السياسية والمعنوية» .

٤ – تقرير السيد إيان .آر . إم . موات Ian R.M. Mowat :

وهو خبير اليونسكو الموفد إلى الكويت من قبل منظمة اليونسكو لدراسة أوضاع مكتبات التعليم العالي (الجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي) ، وهو المسؤول عن مكتبة جامعة (هل Hel) ببريطانيا ، وقد أوفد إلى الكويت في الفترة من ٦/ ٧/ ٩١م إلى ١٦/ ٧/ ١٩٩١م ونقتطف من تقريره ، الذي ركز على المكتبات وما يمكن القيام به لإعادة بنائها ، فقرات تتعلق بالتدمير والنهب الذي تعرضت له هذه المكتبات من قبل قوات الغزو العراقي الغادر :

أ- مكتبات جامعة الكويت :

«ومن الأدلة التي تنطق بها المكتبتان اللتان تمت زيارتهما في الجامعة (مكتبة كلية العلوم في الخالدية ومكتبة كلية الآداب في الشويخ) ما يثبت أن النهب كان شاملا ، فقد شمل الكتب والأرفف والمعدات التي نزعت جميعها ، كما تم تدمير فهارس مجموعة الكتب الأجنبية وتركت فهارس المجموعة العربية كما شمل النهب والتدمير السجاد والأثاث والتوصيلات الكهربائية .

ب- مكتبات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب :

تنطق الآثار التي طالعناها بأن النهب والتدمير الذي لحق بمكتبات الجامعة قد حدث في مكتبات الهيئة بالمباني الثلاثة التي زرناها وإن كان التدمير ليس بالعنف نفسه الذي شاهدناه بالجامعة ؛ فقد تركت بعض الأرفف خالية .

جـ- معهد الكويت للأبحاث العلمية :

بلغت سمعة معهد الكويت للأبحاث العلمية شأنا عظيما ، كما ظهر ذلك من الوثائق التي لا تزال موجودة فهو أكبر المراكز تقدما في مجال البحث العلمي في الكويت ، وقد سرقت جميع محتوياته من الكتب والدوريات والتقارير بطريقة منظمة ومدروسة ، وكذلك الحال مع الأجهزة الإلكترونية المتقدمة التي كانت تدير أجهزة الكمبيوتر فيه ، ولا يوجد شيء بالمرة في المعهد قد نجا من السرقة .

د- مكتبة وزارة التربية :

لم ينج من النهب المنظم الذي تعرضت له وزارة التربية سوى كمبيوتر شخصي واحد كان قد أخفاه أحد الموظفين معرضا نفسه بذلك للخطر ، لكنّ كميات الكتب لم تتعرض للسرقة التامة كما حدث في الأماكن الأخرى فقد نجا عدد منها .

٥- تقرير البروفسور أمان Mohammed M. Aman :

وهو عميد كلية الدراسات العليا للمعلومات والمكتبات بجامعة وسكونسن بميلاواكي بالولايات المتحدة الأمريكية والذي أوفدته منظمة اليونسكو خبيرا لتقديم المشورة بشأن إعادة بناء نظم المكتبات والمعلومات في مدارس وزارة التربية ، وقد أوفد إلى الكويت في ١١ من ديسمبر ١٩٩١م ، ونقتطف من تقريره الموسع الذي يقع في سبع وخمسين صفحة هذه النصوص التي تصف النهب والتدمير الذي شاهده من آثار العدوان العراقي الغادر على الكويت ما يأتي :

النهب والتدمير في الكويت :

يستحيل على المرء أن يكتب تقريرا عن الكويت بعد أقل من سنة منذ استعادت حريتها وتخلصت من الغزو العراقي الذي بدأ في أغسطس ١٩٩٠م دون أن يصف ما لحق الكويت من أضرار نتيجة لذلك العدوان ، لقد تركتني الكويت بعد تحريرها في حالة ذهول وصدمة رغم أن زيارتي جاءت بعد أن عادت الكويت إلى حياتها الطبيعية عقب مرور ٩ أشهر على التحرير والهزيمة التي لحقت بالقوات العراقية في ٢٦ من فبراير ١٩٩١م ، ولم أكن أستطيع أن أتخيل كيف يمكن لدولة جميلة مسالمة كالكويت بما تضمه من تسهيلات ومؤسسات ثقافية وتربوية وترويحية عديدة أن تتحمل آثار السلوك البربري لهذا العدوان ، لقد كان التدمير منظما لم يفرق بين المنازل الخاصة والمستشفيات والمدارس والمتاحف ومراكز البحوث والأسواق والمتاجر ودور الصحف والنشر وغيرها فيما قام به من نهب وتدمير .

وما لم يستطع العراقيون نهبه أو نقله إلى بغداد قاموا بتدميره ، وقد استخدمت الكتب من الجنود العراقيين كوسادات للنوم أو ركائز للتحميل عليها عند تغيير إطارات السيارات العسكرية كما استخدمت أيضا لإشعال النار للطبخ وإعداد الوجبات أو للتدفئة في أثناء الليل .

والجدير بالذكر أن عملية نهب الكويت وجدت موثقة في مذكرات وأوامر وكشوف جرد خلفها العراقيون الذين كانوا يقيمون في تلك المؤسسات الثقافية والتربوية ، حيث قاموا بإعداد كشوف

بالمكتبات ومحتوياتها ومعداتها وأثاثها ونقلت إلى بغداد والمدن العراقية الأخرى ، وقد وجدت هذه الوثائق حيث خلفها العراقيون وهي الآن بين يدي اليونسكو والسلطات الكويتية حيث هي دليل واضح على إدانة كبار المسؤولين والأكاديميين والعلماء العراقيين الذين شاركوا في عملية نهب الكويت ، وتقرير ما إذا كان هؤلاء قد قاموا بعمليات النهب بهذا الأسلوب غير الحضاري طواعية أو مكرهين متروك لما تقوم به الهيئات الدولية والقضائية من تحقيقات ، ولكن مهما تكن الأسباب فإن هذا السلوك البربري ينبغي ألا يمر دون عقاب .

فالكتب وأجهزة الكمبيوتر ، وأرفف الكتب وبطاقات التصنيف وخزائن الملفات وغيرها من أنواع التجهيز التي لايمكن نزعها قد حطمت ، وبعثرت في أنحاء المبنى أو في ساحات تلك المؤسسات أو أشعلت فيها النيران ، ولقد استخدمت العديد من المدارس كثكنات للجيش ، وقد استخدم مسجد ومدرسة كحظيرة للماشية والماعز ، ولقد وجدت نماذج استراتيجيات الدفاع ضد قوات التحالف الدولية التي كانت تعمل لتحرير الكويت في مدرسة من المدارس ، ولقد وجدت بنفسي رمادا بارتفاع قدمين لكتب محترقة ولأكوام من الأوراق في واحدة من المدارس التي قمت بزيارتها ، ورغم أن أغلب المدارس قد تم تطهيرها من الألغام الأرضية وكذلك سواحل الكويت التي كانت تستخدم قبل العدوان في الماضي كملاعب للنزهة والخروج إلى الخلاء للصغار وعائلاتهم ولكن هذه الأماكن ظلت خطرة نظرا للألغام والشراك الخداعية التي تركتها القوات العراقية المنسحبة .

ولقد قمت بتسجيل هذا التدمير الذي لحق بالكويت بآلتي الفيديو والتصوير الثابتة الخاصتين بي ، وقد زودني مسؤولو وزارة التربية بالإضافة إلى ذلك بستة أشرطة فيديو التقطتها الوزارة والعاملون في أجهزة الإعلام وهي تمثل الدمار الشامل الذي لحق بقطاعات الكويت .

وتشير التقديرات إلى أن ٧٦٤, ٧١٧ من كتب البالغين و ٨٥١, ٦١٠ من كتب الأطفال أو ما يبلغ نسبته ٩٦, ٤٦٪ و ٢, ٤٢٪ على التوالي مما كان موجودا من تلك الكتب قبل الغزو العراقي قد دمر أو نقل إلى أنحاء العراق .

وتبلغ القيمة التقديرية للكتب المدمرة أو المسروقة من كتب حوالي (٢ مليون) دينار كويتي .

وقد استطاعت الكويت إعادة فتح مؤسساتها التعليمية والتربوية كلها بجهود جبارة استمرت ستة أشهر كمرحلة أولى ، وفتحت هذه المؤسسات للعمل منذ ٢٤/ ٨/ ١٩٩١م وأضاء سمو الأمير شعلة العلم التي نقلت من قصر بيان إلى المدرسة التي جمع فيها الطلبة للاحتفال بافتتاح مؤسسات التعليم ، ولكن العمل استمر حوالي السنتين حتى انتظمت مسيرة التربية والتعليم كما كانت قبل الغزو في جميع المرافق ، وتابعت التوسع الذي اعتادته من قبل .

ثانيا: الجهود التربوية الكويتية في فترة الاحتلال العراقي[1]

لقد كان العدوان العراقي الغادر مفاجأة للشعب الكويتي ، فلم يدر بخلد أحد من أبناء هذا المجتمع أن يقدم العراق على اغتيال جارته المسلمة العربية المسالمة التي وقفت معه في محنته في أثناء حربه ضد إيران وقدمت له المساعدات الكبيرة .

وبما أن المجتمع الكويتي لم يتوقع إطلاقا هذا العمل الإجرامي الذي قام به نظام الحكم في العراق وأعد له إعدادا محكما وخطط له بعناية ، فمن الطبيعي ألا يكون لدى الكويت وشعبها أي تخطيط مسبق لمواجهة مثل هذه الظروف الصعبة التي وجد نفسه فيها فجأة .

ومع ذلك فإن هذه الظروف الصعبة والمفاجئة لم تمنع الشعب الكويتي من بذل الجهود الجادة الجبارة لمواجهتها ، فلم تتمكن تلك الظروف من قهر الشعب الكويتي وجعله يستسلم ، بل بذل جهودا كبيرة وفي مجالات متعددة ، ومنها المجال التربوي الذي سنتحدث عنه ، ومن أبرز تلك الجهود التربوية ما يلي :

١ - تشكيل لجنة التربية والتعليم :

شكلت هذه اللجنة في ٨/ ٨/ ١٩٩٠م أي بعد الاحتلال العراقي بأقل من أسبوع ، وقد ضمت في عضويتها الأستاذ خالد الصليهم مدير منطقة العاصمة التعليمية وعبد الله الرجيب مدير منطقة حولي التعليمية ود . عبد الله محارب المستشار الثقافي لدولة الكويت بالقاهرة ، واستعانت اللجنة ببعض الفنيين التربويين من الموجهين العامين والأوائل والمدرسين الموجودين في القاهرة في تلك الفترة ، حيث بدأوا يتدارسون أبعاد المحنة وكيف يواجهونها ، ففكروا كيف يهيئون أفضل السبل والظروف لتوفير الرعاية التربوية لطلبة الكويت الموجودين في مصر في أثناء الغزو ، ومن يتوقع أن يتوافد عليها من الذين يقضون إجازاتهم الصيفية خارج البلاد ، أو ممن تجبرهم سلطات الاحتلال على الخروج من الكويت إلى الدول المجاورة ، والدول العربية الصديقة .

أ - مهام اللجنة :

انحصرت مهام اللجنة في الجوانب التالية :

---

(١) نسجل هنا خلاصة البحث الذي قدمه د. عبد المحسن حمادة بعنوان «الحفاظ على المؤسسات التعليمية في أثناء الغزو» وهوموجود في الأبحاث الأخرى في القسم الثاني من هذا الكتاب .

* استقبال الطلبة وتصنيفهم إلى فئات (ناجح وراسب وله دور ثان) ، نظام عادي ، نظام مقررات ، والتعرف على الفصول التي سيلتحقون بها .

* حصر من لهم حق دخول الدور الثاني في المرحلة المتوسطة والثانوية ومن درسوا بعض المقررات من خلال نظام المقررات في الفصل الصيفي ولم يتمكنوا من أداء الامتحان النهائي للمقررات التي درسوها بسبب العدوان .

* الإعداد لامتحانات الدور الثاني وفقا للنظام المتبع في الكويت .

* عقد دورة تقوية ومراجعة لهؤلاء الطلبة لتهيئتهم لدخول امتحان الدور الثاني .

* توفير أصول الكتب وإعداد مذكرات في المجالات التي لا تتوافر لها كتب دراسية .

* وضع خطة لاستقبال العام الدراسي تتضمن :

- حصر عدد الطلبة في كل مرحلة دراسية بعد ظهور نتائج الدور الثاني وتوزيعهم على فصول ذات كثافة مناسبة .

- تحديد عدد المباني المدرسية المطلوبة لكل مرحلة دراسية للطلبة والطالبات .

- وضع ميزانية تقديرية لهذه المدارس وتقدير التكلفة المالية للمدرسين .

ب - تشكيل اللجان الفرعية :

تم تشكيل لجان فرعية لمواجهة متطلبات العمل ، وهذه اللجان هي :

* لجنة استقبال الطلبة وتسجيل حالتهم الدراسية .

* لجنة لطلبة نظام المقررات .

* لجنة لإعداد دورة تقوية الطلبة الذين لهم حق دخول الدور الثاني وتنفيذها .

* لجنة امتحانات الدور الثاني .

* لجنة حصر المدرسين العاملين بوزارة التربية بالكويت من المصريين والكويتيين الموجودين في مصر .

* لجنة إعداد الكتب والمذكرات اللازمة لبدء العام الدراسي .

وقد قامت هذه اللجان بأعمالها طول شهري أغسطس وسبتمبر وأوائل أكتوبر من عام ١٩٩٠م ، وكانت على اتصال مستمر بالمسؤولين في السفارة الكويتية بالقاهرة وبالقيادة الشرعية للدولة في مقر إقامتها بالطائف(١) .

جـ ـ مراحل العمل :

ولقد مر العمل التربوي الكويتي بالقاهرة بعدة مراحل منذ بداية نشأته بعد العدوان العراقي على الكويت مباشرة ، وتتصف كل مرحلة من مراحل العمل بالأهمية بحسب الأولويات التربوية التي كان لابد من إنجازها بصورة عاجلة .

فقد قامت حكومة الكويت بالبحث عن حلول مناسبة لمواجهة ما نتج عن العدوان العراقي من تشتت لآلاف الأسر الكويتية ، إما بسبب وجودهم خارج الكويت لقضاء إجازاتهم أو إجبارهم على الخروج من الكويت إلى الدول المجاورة .

ونتج عن هذا حرمان لأبناء الكويت من حقهم في مواصلة التعليم ، وكان هذا الحرمان أحد تطلعات العدو الغاشم ، ولكن القيادة الشرعية كانت حريصة على مواصلة الجهد في تعليمهم والوقوف في وجه مخططات العدو ، فكان إنشاء المركز التربوي الكويتي بالقاهرة الذي واصل المسيرة التربوية وقام برعاية الأبناء في أصعب الظروف وأقساها .

وقد شملت الرعاية أبناء الكويت المقيمين خارج مصر في دول شقيقة وصديقة عربية وغير عربية وانصب الجهد في هذه المرحلة على تجميع الطاقات التربوية وتنظيمها وتهيئة الظروف المناسبة لأبنائنا الطلاب لمواصلة تعليمهم في تعبير عملي عن رفض العدوان ومخططاته ، وعن أن الدولة تسعى كعهدها للاهتمام بالإنسان وتوفير فرص التعليم له مهما تكن الظروف المانعة .

وقد تطلب تحقيق هذا الهدف جهودا متشعبة من مثل حصر الطلبة بحسب الجنس ، وبيان الحالة الدراسية لكل منهم ، وإعداد ما فات من تنظيم كافة المعلومات الخاصة بكل طالب ، كذلك تركزت الجهود بعد ذلك في وضع خطط لمواصلة التعليم والدراسة ، وتوفير متطلبات هذه الخطط من مدارس وكتب وهيئات تدريس ، وأخرى إدارية ، وتجهيزات تعليمية ونظم وتقويم وتحصيل وامتحانات وتحديد للمستويات الطلابية . . . إلخ .

---

(١) وزارة التربية : تقرير توثيقي حول إنجازات وزارة التربية في مواجهة آثار العدوان العراقي الغاشم (الكويت ١٩٩٣م) ص ١٤ - ١٥ .

ولكي تحدد الاحتياجات في إطار خطة التحرك العاجل كان لابد من تشكيل فرق عمل يتناول كل فريق منها مهام خاصة محددة بهدف السرعة في الإنجاز ، ولقد تم تشكيل لجنة التربية والتعليم برئاسة خالد ناصر الصليهم مدير منطقة العاصمة التعليمية ، وأوكلت إلى اللجنة مهمة البحث في تهيئة الظروف المناسبة لتوافر الإمكانات الفنية والمادية للطلاب الكويتيين لبدء العام الدراسي ٩٠/ ١٩٩١م .

وقد تدارست اللجنة خلال اجتماعاتها جميع القضايا والمشكلات التي كانت تبرز في أثناء عمليات التنفيذ والتي كانت تحتاج إلى حلول عاجلة ، إما عن طريق المركز نفسه أو السفارة الكويتية بالقاهرة ، وقد انبثقت عن لجنة التربية والتعليم فرق عمل مختلفة بهدف تسريع الحلول والإنجازات دون تأخير .

كما تم تشكيل لجنة خاصة لطلاب جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب خاصة في المجال الذي له علاقة بمخرجات المرحلة الثانوية واحتياجات الطلبة والجامعة من مؤهلات وغيرها بهدف تسهيل التحاق الطلبة بالجامعات آنذاك .

ولابد من الإشارة إلى أن هذه اللجنة لم تكن معنية بالإعداد لبناء مؤسسات التعليم العالي أو الدخول في تفصيلات هذه المرحلة .

ولكن لجنة التربية والتعليم تعددت إنجازاتها التي سنوردها بإيجاز فيما يلي :

*** اللجنة الفرعية لاستقبال الطلاب وتسجيل حالاتهم الدراسية :**

قامت هذه اللجنة باستقبال الطلاب وأولياء أمورهم وتسجيل الحالة الدراسية لكل منهم في ضوء نتيجة امتحان الدور الأول من العام الدراسي ٨٩/ ١٩٩٠م بالمراحل التعليمية المختلفة ، إضافة إلى طلاب المعاهد الدينية ومدارس التربية الخاصة واعتمدت اللجنة الفرعية في عملها على ما يتوافر لدى الطلاب وأولياء أمورهم من وثائق رسمية إضافة إلى المعلومات الشفوية في حالة عدم توافر وثائق رسمية لها على أن يتم التحقق من ذلك بعد التحرير .

وخصص فريق عمل لكل مرحلة دراسية من مراحل التعليم العام بالإضافة إلى حصر المستجدين المتقدمين إلى الصف الأول الابتدائي وطلاب نظام المقررات ، وكانت نتيجة حصر الطلاب حوالي أربعة آلاف طالب وطالبة في الأسابيع الأولى من شهر سبتمبر عام ١٩٩٠م ثم تزايدت هذه الأعداد إلى أن وصلت عند بداية العام الدراسي ٩٠/ ١٩٩١م إلى ٥١٨٦ طالبا وطالبة .

*** اللجنة الفرعية لتصنيف بيانات الطلاب وإحصاء حالاتهم الدراسية :**

تمثلت مهمة هذه اللجنة في تصنيف بيانات الطلاب في كل مرحلة ، ولكل صف دراسي فيها إلى ناجحين - وراسبين باقين للإعادة - والذين لهم دور ثان ، كما قامت باستقصاء جميع الحالات الدراسية ، وإصدار بيان إحصائي عنها بصورة دورية وفقا لما يرد إليها من لجان التسجيل .

*** اللجنة الفرعية لطلبة نظام المقررات بالمرحلة الثانوية :**

وقد قامت هذه اللجنة باستقبال هؤلاء الطلاب وتحديد الحالة الدراسية لكل منهم في نهاية الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي ٨٩/ ١٩٩٠م .

واعتمدت اللجنة الفرعية في عملها على البيانات التي تقدم بها كل طالب ومن ثم كان حصر هذه البيانات وفحصها وفقا لحالة كل طالب وتحديد الشعب والمقررات المطلوب توافرها لهؤلاء الطلاب في الفصل الدراسي الأول من العام ٩٠/ ١٩٩١م .

*** اللجنة الفرعية لإعداد امتحانات الدور الثاني :**

قامت هذه اللجنة بالإعداد لامتحانات الدور الثاني ، وشكلت فرق عمل متعددة لوضع أسئلة امتحانات الدور الثاني للمواد الدراسية في المرحلتين المتوسطة والثانوية والمعهد الديني وشهادة إتمام الدراسة الثانوية بقسميها العلمي والأدبي .

*** اللجنة الفرعية لدورة التقوية للطلبة المتقدمين لامتحان الدور الثاني :**

انحصر عمل هذه اللجنة في تنفيذ دورة تقوية للطلبة الذين لهم دور ثان وفقا لما يلي :

أ - إعداد مذكرات مناسبة ليرجع إليها الطلبة حيث لا تتوافر لدى الأغلبية العظمى من هؤلاء الطلاب كتب دراسية للمواد التي سيؤدون الامتحان فيها نتيجة الظروف الجارية آنذاك .

ب - توزيع الحصص المقررة للتقوية بين المواد الدراسية وفقا للخطة الدراسية المعمول بها في الكويت .

جـ - تدريس الأجزاء المهمة من الموضوعات الدراسية خلال الفترة المحددة لهذه الدورة وبناء على جدول الحصص المقررة لكل مادة .

د - إعداد أماكن الدراسة في مقر اللجنة ٣٣ شارع دمشق بالمهندسين ، وقد رأت اللجنة أنه مكان

مناسب في هذه الظروف بسبب موقعه وسهولة الوصول إليه بالنسبة إلى الطلبة وأولياء أمورهم نظرا لسابق ترددهم عليه عند تسجيل أبنائهم .

*** تقدير أعداد الفصول اللازمة لطلاب وطالبات مراحل التعليم في العام الدراسي ٩٠/ ١٩٩١م :**

وحيث إن أعداد الطلاب في مراحل التعليم العام إضافة إلى طلاب المقررات بلغت ٥١٨٦ طالبا وطالبة بالإضافة إلى طلاب المعاهد الدينية ومدارس التربية الخاصة وطلاب المدارس الأجنبية فقد تم تقدير عدد الفصول اللازمة لطلاب مراحل التعليم في العام الدراسي ٩٠/ ١٩٩١م على أساس كثافة طلابية قدرها ٢٥ طالبا في الفصل الوحد .

وقد كان أمام اللجنة الرئيسية خياران :

الأول : افتتاح مدارس خاصة لأبناء الجالية الكويتية بالقاهرة وفق المناهج والأسس المطبقة في دولة الكويت .

الثاني : إلحاق الطلبة الكويتيين بالمدارس المصرية وفق المناهج المصرية في الصفوف الدراسية المعادلة لصفوفهم الدراسية بالكويت ، ورأت اللجنة بعد الدراسة أن الخيار الأول هو الأفضل للأسباب التالية :

أ - توفير بيئة مدرسية متجانسة ومماثلة للبيئة التي كان الطلاب يألفونها في الكويت .

ب - توفير رعاية مركزة لحل المشكلات الدراسية والنفسية للطلاب .

جـ - تيسير مراجعة أولياء أمور الطلاب لإدارات مدرسية خاصة بهم .

د - مواصلة الطلاب للدراسة وفق المناهج الكويتية والمقررات الدراسية ، وإمكان متابعة الدراسة عند العودة إلى دولة الكويت الحرة .

ولكن هذا الخيار لم يمكن معه إلحاق الطلاب المقيمين بالأقاليم البعيدة عن القاهرة بهذه المدارس ، ورأت اللجنة أن يلتحق هؤلاء الطلبة بالمدارس المصرية القريبة من محل إقامة كل منهم ، وعند العودة إلى دولة الكويت من الممكن معالجة هذا الوضع بالأسلوب المناسب .

وقد تم بعد ذلك فتح مدرسة مشتركة (ابتدائي/ متوسط) في مدينة الإسكندرية وفقا للمنهج

الدراسي الكويتي ، وذلك للطلبة القاطنين بمدينة الإسكندرية والذين يتعذر مجيئهم أو إسكانهم بالقاهرة .

ويحصر كشوف الطلبة المسجلين تبين وجود أعداد من الطلاب في أنواع خاصة من التعليم هي :

المعاهد الدينية - معاهد التربية الخاصة للطلبة المعاقين - المدارس الأجنبية الأمريكية - الإنجليزية . . . إلخ .

وقد عملت اللجنة على تيسير إلحاق هؤلاء الطلاب بالمدارس والمعاهد المماثلة بالقاهرة .

*** وبناء على اختيار المركز لخيار فتح مدارس خاصة بأبناء الجالية الكويتية بمصر ، أخذت الموافقة من معالي وزير التربية د . عبد الله الغنيم الذي أبدى توجيهات بمقابلة معالي وزير التربية والتعليم بجمهورية مصر العربية د . فتحي سرور يوم الأربعاء ٥/ ٩/ ١٩٩٠م ، وتم اللقاء بين سعادته وبين كل من :**

د . يعقوب أحمد الشراح وكيل الوزارة المساعد - نائب رئيس المركز التربوي .

د . عبد الله محارب المستشار الثقافي بسفارة دولة الكويت بالقاهرة .

أ . خالد الصليهم رئيس لجنة التربية والتعليم .

وقد وافق سعادة وزير التربية والتعليم بجمهورية مصر العربية مشكورا على تخصيص أربع مدارس مصرية حكومية لتدريس المناهج الكويتية بمراحل التعليم العام هي :

مدرسة الأورمان الابتدائية المشتركة للبنين .

مدرسة السيدة خديجة الابتدائية المشتركة للبنات .

مدرسة يوسف السباعي الثانوية للبنين .

مدرسة جمال عبد الناصر الثانوية للبنات .

على أن تعمل هذه المدارس في الفترة المسائية لاستيعاب الطلبة والطالبات الكويتيين .

ونظرا للتباين في تجهيزات هذه المدارس والحاجة لتحديد مدى قدرتها على استغلالها في الفترة المسائية اقتضى الأمر تشكيل لجنة لمتابعة تسلم المدارس المذكورة والعمل على تجهيزها لاستقبال الطلبة

في بداية العام الدراسي برئاسة د . يعقوب أحمد الشراح ، حيث قام الفريق بزيارة هذه المدارس وتقديم تقرير يتضمن الموقع وعدد الفصول والكثافة الطلابية المقترحة وحالة المبنى واحتياجات المدرسة من إصلاحات وتجهيزات وموعد نهاية الدوام الصباحي واقتراحات اللجنة حول المراحل الدراسية المناسبة لكل مدرسة والوضع الإداري للمدرسة والتكلفة المقدرة للإصلاحات والتجهيزات .

وقد اقترحت اللجنة أن يكون توزيع الطلاب بحسب المراحل الدراسية والعدد والجنس على النحو التالي :

١- مدرسة جمال عبد الناصر – المرحلة المتوسطة والثانوية بنات ١٣٨٧ طالبة .

٢- مدرسة يوسف السباعي – المرحلة المتوسطة والثانوية بنين ١١٥٨ طالبا .

٣- مدرسة الأورمان – المرحلة الابتدائية بنات ١٠٤١ تلميذة .

٤- مدرسة خديجة الابتدائية – المرحلة الابتدائية بنين ٧٠٠ تلميذ .

ثم أضيفت مدرسة صباح السالم مدرسة ثانوية للبنين ، قد تم إعدادها وتجهيزها بمقر المركز التربوي الكويتي بالمهندسين بالقاهرة ، وقد استوعبت ٢٥٨ طالبا .

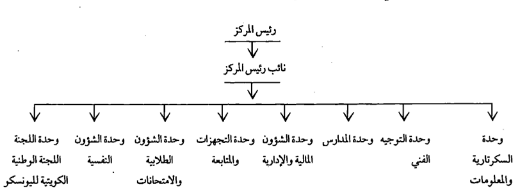
وبذل المركز جهودا في تجهيز هذه المدارس في وقت مبكر والعمل على توفير ما تحتاج إليه من لوازم مدرسية وإصلاحات بما يفي بمتطلبات الدراسة .

كما تم تجهيز مدرسة أخرى تعمل وفق نظام المقررات في المبنى التابع لسفارة الكويت الخاص بسكن الطالبات ، وقد كان غير مستغل آنذاك ، وهو يقع بشارع دمشق بالمهندسين في القاهرة ، على أن يعمل صباحا بالنسبة للطالبات ومساء بالنسبة للطلاب ، وكلف فريق بسرعة العمل على إعداد المبنى وتوافر الضرورات التعليمية بما يفي بحاجة نظام المقررات .

٢- المركز التربوي الكويتي بالقاهرة :

يعتبر هذا المركز امتدادا لعمل اللجنة السابقة التي أشرنا إليها ، ففي خلال أكتوبر بعد مؤتمر جدة ١٩٩٠م ووصول السيد وكيل وزارة التربية الأستاذ عبد الرحمن الخضري إلى القاهرة بعد خروجه من الكويت أعيد النظر في تنظيم الجهاز التربوي الذي كان يحمل اسم «لجنة التربية والتعليم» فتقرر تسميته «المركز التربوي الثقافي الكويتي بالقاهرة»

الهيكل التنظيمي للمركز التربوي بالقاهرة :



وقد تولى رئاسة المركز الأستاذ عبدالرحمن الخضري وكيل وزارة التربية ، وبالتعاون مع كل من د . يعقوب الشراح ، والأستاذ محمود عبدالرزاق ، وتابع أعماله : وزير التربية أ . د . عبدالله الغنيم الذي قام بزيارة المركز مرتين قادما من المقر المؤقت للحكومة بالطائف خلال هذه الفترة .

وقد اتخذ المركز التربوي الكويتي أخيرا مقرا له في شارع الحجاز بالمهندسين بالقاهرة حيث كان المقر مبنى لسكن الطالبات ، وقد تم إعداده وتجهيزه قبل بداية العمل فيه .

وكان عمل المركزيهتم بتحقيق الجانبين التاليين :

- الجانب الأول :

يتصل بتوفير الخدمة التربوية لأبناء الكويت في الخارج في أثناء فترة الاحتلال .

- أما الجانب الثاني :

فيهتم بالتخطيط لإعادة المؤسسات التربوية بالكويت إلى سابق عهدها بعد تحرير البلاد من الاحتلال الغاشم .

وسنحاول فيما يلي أن نفصل بإيجاز هذين الجانبين اللذين قام بهما المركز :

لجانب الأول : توفير الخدمات التربوية لأبناء الكويت والمقيمين في الخارج في أثناء فترة الاحتلال ـ الإعداد للعام الدراسي ٩٠/ ١٩٩١م :

أسباب افتتاح مدارس خاصة لأبناء الكويت في مصر :

كانت هناك عدة أسباب جعلت المسؤولين عن التعليم يقررون فتح مدارس خاصة لأبناء الكويت في مصر تدرس وفق مناهج دولة الكويت سبقت الإشارة إليها .

وقد قام المركز بالإعداد لاستقبال العام الدراسي ٩٠/ ١٩٩١م على النحو التالي بدءا من ٢٧/ ١٠/ ١٩٩٠م :

قوة العمل في المركز التربوي :

العاملون	موجهو المواد	المجموع
٦٨	١٩	٨٧

بالنسبة للطلبة :

أما المدارس التي تقرر افتتاحها لبدء الدراسة فيها منذ ٢٧/ ١٠/ ١٩٩٠م وأعداد الطلاب والطالبات فيها فقد كانت على النحو المبين في الجدول التالي :

اسم المدرسة	الهيئة الإدارية وأعضاء هيئة التدريس	الناظر/ الناظرة	الطلاب والطالبات	ملاحظات
ثانوية جمال عبدالناصر (بنات)	٨٩	غنيمة مبارك الفلاح	١٣٨٧	مشتركة (ثانوي ومتوسط)
ثانوية يوسف السباعي (بنين)	٦٣	جاسم محمد النجار	١١٥٨	متوسط + أول ثانوي
ثانوية صباح السالم (بنين)	٣٩	سعود صالح المجبل	٢٥٨	ثانوي بمقر المركز
الأورمان ابتدائية (بنات)	٥٦	نادرة محمد الريس	١٠٤١	
السيدة خديجة ابتدائية (بنات)	٤٤	جواد عبدالله نجم جابر	٧٠٠	
المقررات بنات (في شارع دمشق)	٥٩	إقبال عبدالله العيسى	٢٥٩	صباحا
المقررات بنين (في شارع دمشق)	٥٠	محمد حمود الزهمول	٢٧١	مساء
محمد كريم بالإسكندرية	٣٠	د . غانم سلطان أمان	١١٢	
المجموع	٤٣٠		٥١٨٦	

وقدرت التكلفة المالية لهذه المدارس حتى يونية ١٩٩١م بمقدار ٤٧٢ ,٤٩٨ ,٧ جنيها مصريا ، وتم اعتمادها وحولت لحساب المركز التربوي بالقاهرة .

وقد تولى المركز أمر صيانة المدارس والإنشاءات والأثاث وتجهيز المدارس بالآلات الكاتبة والقرطاسية والكتب والمواصلات ، كما تولى دفع المصاريف النثرية ، كهرباء ، مياه ، تليفونات ، أدوات نظافة ، إضافة إلى الرواتب والمكافآت .

تحملت الدولة إضافة إلى ما سبق ٥٠٪ من تكاليف تعليم الطلبة في المدارس الخاصة بحد أقصى ثلاثة آلاف دولار عن كل طالب ، وقدرت المبالغ اللازمة بـ ١,٣٣٠,٠٠٠ دولار أمريكي ، وطبق هذا القرار على جميع الطلبة الكويتيين في مختلف البلدان بما فيها سويسرا ، وكان ذلك بموجب قرار مجلس الوزراء بجلسته رقم ٣٩/ ٩٠ بتاريخ ٨/ ١١/ ١٩٩٠م .

أما بالنسبة للطلبة المصريين الذين كانوا يدرسون في الكويت قبل الاحتلال العراقي في ٢/ ٨/ ١٩٩٠م فلم ينس المركز واجبه نحوهم رغم قسوة الظروف ، وقام بإمدادهم بالكتب المقررة في المنهج الكويتي وجلسوا إلى امتحان الثانوية العامة بحسب النظام الكويتي ، وقد تم اعتماد شهاداتهم كي يتمكنوا من إتمام دراستهم في المعاهد العليا .

وقدر عدد الفصول اللازمة كالتالي :

- ٤٦ فصلا للمرحلة الابتدائية منها ٢٤ بنين و٢٢ بنات .
- ٤٩ فصلا للمرحلة المتوسطة منها ٢٥ بنين و٢٤ بنات .
- ٤٧ فصلا للمرحلة الثانوية منها ٣٨ بنين و٩ بنات .
- بلغ عدد الطلبة الذين يدرسون بمدارس أجنبية ١٧٦ طالبا وطالبة .
- بلغ عدد الطلبة الذين التحقوا بمدارس التربية الخاصة ٦ طلاب .

الجهاز الفني العامل في المدارس :

(إدارة مدرسية ، موجهون ، إشراف فني ، مدرسون) :

تم اختيار الجهاز الفني الذي يعمل في تلك المدارس من أبناء الكويت الموجودين في مصر ، وأبناء جمهورية مصر العربية ضمن العاملين في مدارس الكويت .

وقد روعي في الإدارة المدرسية أن يساعد الناظر أو الناظرة وكيل أو وكيلة لكل مرحلة تعليمية في المدارس المشتركة .

أما بالنسبة للإشراف الفني للمادة الدراسية والمتابعة فقد تم توفير مشرف لكل مادة دراسية في جميع المدارس ، كما تم توفير توجيه فني لجميع المواد الدراسية في المراحل التعليمية المختلفة ، أما المشرفون الإداريون فقد تم توفير عدد أكبر من المعدل الذي كان متبعا بالكويت نظرا للظروف القاسية التي كانت تواجه الطلبة وأولياء أمورهم آنذاك ولرعاية الجوانب الأمنية إلى أبعد حد ممكن .

لذلك تم توفير حراس أمن لكل المدارس للتدقيق في هويات الزوار والمراجعين وأولياء الأمور الذين يتسلمون أبناءهم عقب انتهاء الدراسة تخوفا من أعمال عدوانية يمكن أن يدبرها العدو ضد أبنائنا .

أما المدرسون فقد روعي في اختيارهم والتعامل معهم جميع الأساليب والنظم والشروط المتبعة في مدارس الكويت مثل معدلات الأداء والتخصص وعدد الحصص لكل مدرس .

الإنفاق المالي :

شكلت في المركز التربوي لجنة مالية مهمتها تقدير النفقات والإشراف على الصرف وتألفت من :

- محمود عبدالرزاق - رئيسا
- عبدالرحمن الصقعبي - عضوا فنيا من ١١/ ١/ ٩١م حتى ٢٠/ ٤/ ٩١م .
- إسماعيل القليوبي - عضوا فنيا .
- توفيق الخضري - عضوا فنيا من ٢١/ ٤/ ٩١م .
- رضا دعبس - محاسبا .
- علاء الدين رضوان - محاسبا .
- باهر عبدالقادر - محاسبا .
- إبراهيم يس الملا - عضوا فنيا في ٣/ ٤/ ١٩٩١م .

مكافآت العاملين :

صدر القرار رقم ٦ في ٢١/ ١١/ ١٩٩٠م محددا المكافآت والضوابط بشأن العاملين في المركز والمدارس على النحو التالي :

في المدارس :

- نظار المدارس ووكلاؤها والموجهون والمدرسون ٥٠٠ جنيه مصري شهريا .

- إداريو المدارس :

سكرتير ، مسجل شؤون طلاب ، مشرف جناح ٤٠٠ جنيه مصري شهريا .

- محضر علوم ٢٥٠ جنيها مصريا شهريا .

- مستخدمون ٧٠ جنيها مصريا شهريا .

في المركز التربوي نفسه :

- وظائف ذات طابع تخصصي ٤٠٠ جنيه مصري شهريا .

- إداري ، سكرتير ، طباع ٣٠٠ جنيه مصري شهريا .

- مستخدم (حد أقصى) ٢٠٠ جنيه مصري شهريا .

وأصبحت مكافأة الموجهين ٧٠٠ جنيه مصري بدءا من شهر ديسمبر .

وحددت مكافآت العاملين في لجان الامتحانات بمبالغ تتراوح ما بين ١٠ ، ٢٠ جنيه يوميا .

أما مدربو فصائل التعمير فقد حددت مكافآت العمل بالساعة على أساس ٨ جنيهات لكل ساعة على ألا تتجاوز المكافأة ٧٠٠ جنيه مصري .

وتم تخصيص مبلغ خمسة جنيهات بدل انتقال لطلبة المدارس وطالباتها عن كل يوم حضور فعلي .

أما بالنسبة للكتب الدراسية فقد تمت طباعة الكتب التي استطاع المركز أن يوفر نسخا منها بأعداد تناسب الطلبة المتوقع التحاقهم بالمدارس التي افتتحت في مصر في ضوء الإحصاءات المتوافرة لهؤلاء الطلبة ، كما تم الاتصال ببقية دول مجلس التعاون للخليج العربي لتوفير نسخ من الكتب الكويتية الموجودة لديهم .

- **الخطط الدراسية :**

شكلت لجنة فنية لإعداد خطط دراسية تعمل بها تلك المدارس التي افتتحت في مصر ، وقد

روعى في تلك الخطط الظروف القائمة ، ومن تلك الظروف توفير نوعية جيدة من المدرسين تواجه الحالة القائمة ، والتجهيزات التربوية التي أمكن توفيرها من وسائل ومختبرات ، والتركيز على المواد الأساسية دون أن يؤثر ذلك سلبا في التوازن والتكامل اللازمين لاستيعاب الخبرات الدراسية التي تتضمنها مناهج الدراسة (١) .

وبعد دراسة الخطط المقترحة تم اختيار المناسب منها ، وسارت الدراسة بموجبها في المدارس التي طبقت المنهج الكويتي في مصر في أثناء فترة الاحتلال وفي البلاد الأخرى التي زودت بهذه الخطط .

(١) الحفاظ على المؤسسات التعليمية في أثناء الغزو - دراسة من إعداد الدكتور عبدالمحسن حمادة محفوظة لدى الأمانة العامة لمشروع توثيق التعليم بالكويت .

خطط الدراسة :

أ- المرحلة الابتدائية

المواد الدراسية	الصف الأول		الصف الثاني		الصف الثالث		الصف الرابع	
	أعلى	مقترح	أعلى	مقترح	أعلى	مقترح	أعلى	مقترح
تربية إسلامية	٣	٢	٣	٢	٣	٢	٣	٢
لغة عربية	١١	٩	١١	٩	١٠	٨	١٠	٨
رياضيات	٥	٤	٥	٤	٤	٤	٤	٤
تربية فنية	٢	١	٣	١	٢	١	٢	١
علوم	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
اجتماعيات	–	–	–	–	–	–	٢	٢
تربية بدنية	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	١
المجموع	٢٧	٢٠	٢٧	٢٠	٢٥	٢٠	٢٦	٢٠

المرحلة المتوسطة

المواد الدراسية	الصف الأول		الصف الثاني		الصف الثالث		الصف الرابع	
	أعلى	مقترح	أعلى	مقترح	أعلى	مقترح	أعلى	مقترح
تربية إسلامية	٣	٢	٣	٢	٢	٢	٢	٢
لغة عربية	٦	٥	٦	٥	٦	٥	٦	٥
لغة إنجليزية	٥	٥	٥	٥	٦	٥	٦	٦
رياضيات	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
علوم	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
اجتماعيات	٢	٢	٢	٢	٣	٢	٣	٢
تربية فنية	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١
تربية بدنية	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١
المجموع	٢٧	٢٣	٢٧	٢٣	٢٨	٢٣	٢٨	٢٤

المرحلة الثانوية

الصف الأول			الصف الثاني			الصف الثالث العلمي			الصف الثالث الأدبي		
المادة	الخطة الحالية	الخطة المقترحة	المادة	الخطة الحالية	الخطة المقترحة	المادة	الخطة الحالية	الخطة المقترحة	المادة	الخطة الحالية	الخطة المقترحة
تربية إسلامية	٢	٢	تربية إسلامية	٢	٢	تربية إسلامية	٢	٢	تربية إسلامية	٢	٢
لغة عربية	٧	٥	لغة عربية	٦	٥	لغة عربية	٥	٤	لغة عربية	٧	٥
لغة إنجليزية	٦	٥	لغة إنجليزية	٥	٤	رياضيات	٦	٤	رياضيات	١	١
علوم	٣	٣	فيزياء	٦	٥	لغة إنجليزية	٦	٤	لغة إنجليزية	٧	٤
رياضيات	٥	٤	كيمياء			فيزياء	٤	٣		٥	٤
اجتماعيات	٣	٢	أحياء			كيمياء	٣	٢	تاريخ	٢	١
تربية فنية	٢	١	الرياضيات	٥	٤	أحياء	٢	١	جغرافيا	٢	٢
تربية بدنية	٢	١	اجتماعيات	٣	٢	جيولوجيا	٢	٢	اقتصاد	٢	١
			تربية فنية	٢	–	تربية بدنية	١	١	اجتماع	١	١
			تربية بدنية	٢	١				علوم	١	١
									تربية بدنية	١	١
المجموع	٣١	٢٣	المجموع	٣١	٢٣	المجموع	٣١	٢٣	المجموع	٣١	٢٣

الصف الرابع العلمي			الصف الرابع الأدبي		
المادة	الخطة الحالية	الخطة المقترحة	المادة	الخطة الحالية	الخطة المقترحة
تربية إسلامية	٢	٢	تربية إسلامية	٢	٢
لغة عربية	٥	٤	لغة عربية	٨	٥
رياضيات	٦	٤	لغة انجليزية	٧	٥
لغة انجليزية	٥	٤	لغة فرنسية	٥	٤
فيزياء	٥	٤	التاريخ	٢	١
كيمياء	٤	٣	الجغرافيا	٢	٢
احياء	٣	٢	الفلسفة	٢	٢
تربية بدنية	١	-	علم النفس	٢	١
			تربية بدنية	١	-
المجموع	٣١	٢٣		٣١	٢٢

٣- مشروع فصائل التعمير :

وهو من المشروعات التربوية التي قام بها المركز التربوي الكويتي بالقاهرة .

أ- أهداف المشروع :

من أهم أهداف هذا المشروع :

- استغلال طاقات الشباب واستيعابها في مجال حيوي نافع .
- تأهيل الشباب للإسهام في مرحلة إزالة آثار العدوان .
- تنمية المهارات والقدرات الخاصة بالتعمير والتنمية وأداء الخدمات الضرورية التي لا غنى عنها في الحياة اليومية .
- تنمية الاتجاه نحو تقدير العمل اليدوي وخاصة أن المحنة قد أظهرت الحاجة إلى مثل هذا الاتجاه وإلى اكتساب مهاراته .

ب- لجنة الإشراف على مشروع التأهيل المهني لفصائل التعمير :

شكلت لجنة للإشراف على تنفيذ هذا المشروع في أثناء فترة الاحتلال على النحو التالي :

- أ . عبدالرحمن الخضري - رئيسا .
- د . يعقوب الشراح .
- د . يوسف عبدالمعطي .
- أ . عبدالله الرجيب
- أ . علي جاسم الشاهين .
- د . عادل مهران .
- أ . محمود عبدالرزاق .
- أ . شيخة المسلم .
- أ . محمد الرومي .

- أ . نون حسن صالح ـ مقررا .

أما البرامج التي ركز عليها هذا المشروع ، فقد كانت بالنسبة للبنين في المجالات التالية :

أعمال الكهرباء ، السباكة والأدوات الصحية ، وأعمال الميكانيكا والنجارة ، وأعمال التبريد والتكييف وأعمال اللحام .

أما بالنسبة للطالبات فقد تم التركيز على مجالات الإسعافات الأولية ، وأعمال الكهرباء البسيطة ، والأجهزة المنزلية ، والأعمال الصحية المنزلية ، وميكانيكا السيارات الضرورية ، والآلة الكاتبة .

وقد اتفق على عقد دورة مكثفة بمعدل ٤ ساعات يوميا لمدة أسبوع ما بين ١٩/ ١/ ٩١م حتى ٢٦/ ١/ ١٩٩١م .

ودورة مستمرة بمعدل ٣ ساعات يوميا لمدة ٣ أيام في الأسبوع ما بين ٢٦/ ١/ ٩١م ـ ٧/ ٣/ ١٩٩١م ، كما اتفق في حينه على الاتصال بوزير الصناعة المصري والتنسيق معه بشأن هذا الأمر .

جـ- مكان التدريب :

كان التدريب يتم في مقرين :

- المقر الأول : المركز التابع لوزارة الصناعة بالقاهرة للتأهيل والتدريب المهني ، وهو مركز مجهز بإمكانات حديثة جيدة وقد أفاد منه الطلبة المتدربون إفادة كبيرة ، وقد توافر لهذا البرنامج مدربون أكفياء في جميع التخصصات .

- المقر الثاني : في المركز التربوي الكويتي بالقاهرة . وتم فيه تدريب الطالبات على الآلة الكاتبة وأعمال الحياكة والتفصيل وبعض نشاطات التدريب المنزلي[1] .

د- النشاطات الإعلامية والشعبية :

تم الاتصال من قبل المركز في وقت مبكر بجميع السفارات والقنصليات والملحقات الثقافية التابعة لدولة الكويت للاستفسار عن مدى حاجة طلاب الكويت للرعاية وتقديمها إليهم . وزود هؤلاء بالكتب الدراسية والقوانين واللوائح وأسئلة الامتحانات .

---

(١) وزارة التربية : تقرير توثيقي حول إنجازات وزارة التربية في مواجهة آثار العدوان العراقي الغاشم ـ ملحق (٢) (الكويت ١٩٩٣م) ص ٩ ، ٤٦ .

وعمد المركز إلى إبراز النشاط الطلابي المرتبط بمحنة الكويت ومعاناة شعبها ، فعمل على تنظيم المعارض لرسوم الأطفال ، وكان من أبرز نشاطاته :

- عرض رسوم أطفال الكويت في أثناء العدوان العراقي - ١٥٠ لوحة .
- معرض آخر لرسوم أطفال الكويت في أثناء العدوان العراقي - ٦٠٠ لوحة .
- إقامة المعارض المتعددة في الجامعات المصرية ومدارسها ، المعبرة عن المحنة .
- عرض الأوبريتات والمسرحيات المعبرة عن المحنة .
- إقامة معرض كويتي بالتعاون مع المدرسة الكويتية في مدينة الإسكندرية .
- إقامة الندوات والمحاضرات عن العدوان العراقي وآثاره .

وقد نجح المركز في تأدية دوره الإعلامي والتوعية الشعبية وإبراز محنة الكويت ، كما نجح في تأدية مهمته التربوية .

كما قام المركز كذلك بترجمة تقرير حقوق الإنسان الذي كتبته المنظمة العالمية لحقوق الإنسان عن ممارسات قوات الاحتلال العراقي ضد الشعب الكويتي ، وقد تمت طباعته ونشره .

هـ- النشاطات الإنسانية :

حظى المركز باعتراف الجهات الرسمية في مصر وأصدر الشهادات لكثير من الحالات الإنسانية كشهادات الطلاق أو النفقة أو التكليف الشرعي ، وكانت شهاداته معتمدة لدى الجهات الرسمية جميعها .

و- نشاطات المركز في ميدان المنظمات الدولية :

* اللجنة الوطنية الكويتية لليونسكو :

لم تتوقف أعمال هذه اللجنة وكانت القاهرة مقرها المؤقت في المركز التربوي وأشرف على أعمالها أ . عبدالرحمن الخضري وكيل وزارة التربية كما قام بأعمال الأمين العام د . يوسف عبدالمعطي لأن الأمين العام أ . سليمان العنيزي بقي مرابطا في الكويت لكنه قام بتوجيه نداء من داخل الكويت إلى مدير اليونسكو والمنظمة العربية والمنظمة الإسلامية في سبتمبر ١٩٩٠م أوضح فيه معاناة أطفال الكويت من العدوان ، وشاركت الأمانة العامة للجنة الوطنية بالقاهرة في عدد من المؤتمرات والاجتماعات التي عقدتها منظمات اليونسكو (الدولية) أو الأليسكو (العربية) والإيسيسكو (الإسلامية) ونجحت في إصدار القرارات التي تدين الغزو .

اتخذ المجلس التنفيذي لليونسكو في الدورة (١٣٥) قراره رقم ٨٠٤ بشأن تدمير المؤسسات التربوية والثقافية والعلمية في دولة الكويت التي تحتلها العراق . وأعرب المجلس عن قلقه الشديد نحو الوضع المؤلم إزاء الخسائر الأليمة التي نزلت بالشعب الكويتي المسالم ، وإزاء انتهاك حقوق الإنسان ، كما أعرب عن تعاطفه مع الشعب الكويتي ، وأدان بشدة إجراءات طمس الهوية الوطنية للشعب الكويتي وتدمير منجزاته الحضارية ، وشجب المجلس انتهاك سلطات العراق لحقوق الإنسان وقمعها للحريات التربوية والثقافية والعلمية .

* كما حضرت الكويت دورة المجلس التنفيذي للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) في الفترة ما بين ٣ـ ٨/ ١٢/ ٩٠م .

* وحضرت كذلك اجتماعات المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الأليكسو) في دورته رقم ٥١ ما بين ١٧ ـ ٢٣/ ١٢/ ٩٠م ومثل الكويت فيها رئيس المجلس التنفيذي أ . عبدالرحمن الخضري ومعه د . يوسف عبدالمعطي وعلي البغلي .

* كما حضرت الكويت كذلك الدورة ٢٩ للمجلس التنفيذي لمكتب التربية العربي لدول الخليج ومثلها أ . عبدالرحمن الخضري وكيل وزارة التربية .

* وإضافة إلى ما سبق فقد شاركت الكويت في المؤتمر الكشفي العربي التاسع عشر في القاهرة ١٥ ـ ١٩/ ١٢/ ١٩٩٠م ومثل الكويت سليمان الأشوك رئيسا ، أ . علي جاسم الشاهين ، أ . حسن أحمد كريم ، أ . علي مطر عيسى .

*وشاركت جمعية المعلمين بدعم من وزير التربية في جميع اللقاءات العربية وبذل المشاركون جهدا محمودا في التعريف بقضية الكويت .

٤ – الرعاية التربوية للطلبة الكويتيين في بعض الدول العربية :

حاول المركز التربوي الكويتي بالقاهرة أن يمد الرعاية التربوية لأبناء الكويت في بعض أماكن تجمعهم في بعض البلاد العربية والأجنبية ، ومن الرعاية التي قدمها ما يلي :

١– تزويدهم بالكتب الدراسية وأسئلة الامتحانات التي وضعها المركز .

٢– تزويد الجهات المسؤولة عن رعايتهم تربويا بالقوانين واللوائح والنظم التربوية المعمول بها في وزارة التربية ، وتزويدهم بنتائج الدور الأول للثانوية العامة بقسميها العلمي والأدبي للعام الدراسي ٨٩/ ١٩٩٠م حيث حصل عليها المركز في أكتوبر ١٩٩٠م ، وذلك لتحديد من لهم حق دخول

الدور الثاني .

٣- تصحيح إجابات هؤلاء الطلبة ورصدها في سجلات الامتحانات واعتماد نتائجهم ، وبخاصة طلبة نظام المقررات الذين اعتمدوا في دراستهم خارج مصر على جهود فردية ، إذ لم يكن هناك مدارس للمقررات في تلك البلاد ، ولم يرغب الكثير منهم في الالتحاق بالنظام التعليمي في البلد الذي كانوا يقيمون فيه .

٤- تنظيم امتحانات الثانوية العامة لهؤلاء الطلبة الدور الأول للعام الدراسي ٩٠/ ٩١م وتشكيل لجان خاصة بإجراء هذا الامتحان في عدد من هذه الدول وفقا للنظم المتبعة لامتحانات الثانوية العامة بالكويت .

٥- الجهود التربوية الكويتية في البلاد العربية خلال فترة العدوان العراقي

أصدر المركز التربوي الكويتي بالقاهرة قرارا بتاريخ ١٥/ ١٢/ ١٩٩٠م بتشكيل لجان تربوية استشارية لقيادة الرعاية التربوية لأبناء الكويت الموجودين في بعض البلاد العربية وهذه البلاد هي : المملكة العربية السعودية ، ودولة الإمارات العربية المتحدة ، ودولة البحرين ، ودولة قطر ، وسلطنة عمان ، والجمهورية العربية السورية ؛ وذلك لأن هذه الدول كانت تضم مجموعة كبيرة من أبناء الكويت . وفيما يلي عرض موجز لتلك الجهود :

بالنسبة للمملكة العربية السعودية بدأت الجهود التربوية لرعاية أبناء الكويت الموجودين في المملكة في أثناء الاحتلال في مطلع العام الدراسي ٩٠/ ١٩٩١م ، وقد شكلت لجان للعمل على توافر تلك الرعاية ، وكانت لجنة المملكة مؤلفة من إبراهيم أبا الخيل وخالد الصليهم ، ومن أهم الرعاية التي قدمتها تلك اللجان :

١- إلحاق الطلبة الكويتيين بالمدارس الحكومية في أماكن تجمعهم ، وذلك بالتنسيق مع المسؤولين عن التعليم في المملكة العربية السعودية وتذليل الصعوبات التي تعترض إلحاق أولئك الطلبة بهذه المدارس .

وبالفعل تم انتظام جميع الطلبة الراغبين في الدراسة في مدارس المملكة القريبة من أماكن إقامتهم ، وبلغ عدد الطلبة الكويتيين الذين التحقوا بالمدارس الحكومية السعودية ٣٩٦٤٣ طالبا و٤٤٤٩٩ طالبة وقد واصلوا تعليمهم وفق المناهج المعمول بها في المملكة .

وقد تم إيداع جميع الوثائق الخاصة بهذه المرحلة لدى المكتب الثقافي الكويتي بسفارة دولة الكويت بالمملكة العربية السعودية .

٢- تم توفير التجهيزات المناسبة لعقد امتحان الدور الثاني لطلبة الشهادة الثانوية العامة الذين لهم حق دخول الدور الثاني للعام الدراسي ٨٩/ ٩٠م ، وحددت أربعة مراكز لعقد ذلك الامتحان وهي : جدة ، الرياض ، الدمام ، والقصيم . وتم جمع أوراق الإجابة وإرسالها إلى المركز التربوي الكويتي بالقاهرة لتصحيحها واستخراج النتائج .

٣- قام المكتب الثقافي بالرياض بتقديم العون للجهات المختصة الكويتية في مرحلة إعادة البناء عقب التحرير ، وذلك من خلال عقد اتفاقات مع عدد من المؤسسات والشركات لإعادة تأثيث المدارس وتجهيزها ، وقد بلغ إجمالي المبلغ ٤٥٤ ,٩٤٧ ,١٥ د .ك .

أما بالنسبة للجهود التربوية التي بذلت في دولة الإمارات العربية المتحدة ، فقد تبنت اللجنة النسائية الكويتية بدبي فكرة تقديم رعاية تربوية لأبناء الكويت الموجودين في دولة الإمارات ، وبدأ عمل هذه اللجنة في شهر ديسمبر ١٩٩٠م بالتعاون مع الملحق الثقافي لدولة الكويت ، وأشرف عليها خولة العتيقي وعبد العزيز العبيد ، وتم حصر الطلبة وإعداد كشوف بأسمائهم في أماكن وجودهم ، وقد تم إلحاقهم بالمدارس الحكومية في أماكن وجودهم ، ورحبت دولة الإمارات باستضافة الطلبة الكويتيين في مدارسها الحكومية ، ولم يستغرق هذا وقتا طويلا ، وتم تقديم الخدمات التعليمية لهم في جميع مراحل التعليم .

أما طلبة نظام المقررات فقد تم إلحاقهم بمدارس التعليم العام ، وكانت هناك لجنة لمعادلة شهادة نظام المقررات .

وكان هناك اتصال بين القائمين على العمل التربوي في دولة الإمارات مع المركز التربوي الكويتي بالقاهرة للتنسيق بشأن أعمال الامتحانات للدور الثاني لعام ٨٩/ ١٩٩٠م وامتحانات النقل وامتحانات شهادة الثانوية العامة التي كان يتم اعتماد نتائجها بالقاهرة بعد اعتمادها من الملحق الثقافي الكويتي بدولة الإمارات .

ومن المشكلات التي واجهت العمل التربوي بدبي تسرب الطلبة وعدم جديتهم في التحصيل الدراسي بسبب الظروف القاسية القائمة آنذاك . أما الطلبة الذين استمروا في الدراسة فقد دخلوا الامتحانات سواء امتحانات النقل أو الثانوية العامة ، وقد تسلم كل طالب شهادة نجاحه مصدقة من وزارة التربية بدولة الإمارات ، وحفظت المستندات الخاصة بهذه الفترة في مكتب الملحق الثقافي الكويتي في دولة الإمارات .

أما بالنسبة للجهود التربوية في دولة البحرين فقد شكلت اللجنة التعليمية الكويتية بدولة البحرين

في شهر أغسطس ١٩٩٠م مكونة من السيدة فاتن البدر والمهندس عبد الله الشرهان ، وبدأت تتصل بالأسر الكويتية تحثهم على تسجيل أبنائهم لدى اللجنة لتوفر لهم الرعاية التربوية ، واتخذت اللجنة مقرا لها في سفارة الكويت بالبحرين ، وقد سجل في مقر اللجنة ٢٠٠٠ طالب وطالبة ، واستقر رأي اللجنة بعد موافقة وزارة التربية البحرينية على إلحاق الطلبة الكويتيين بمدارس البحرين القريبة من مقر إقامتهم في جميع المراحل التعليمية .

وأنشئت في دولة البحرين (الشقيقة) خلال فترة الغزو العراقي الغاشم روضة أطفال كويتية بهدف توفير الرعاية التربويةوالاجتماعية للأطفال الذين تقل أعمارهم عن ست سنوات ، ولم يلتحقوا بالمدارس الابتدائية الحكومية ، أو بمدارس رياض الأطفال الخاصة الموجودة بالبحرين ، ويترجم مشروع إنشاء هذه الروضة الجهود النسائية البحرينية الكويتية التي عملت تحت رعاية وزارة التربية والتعليم بدولة البحرين ودعمها «ومظلة جمعية رعاية الطفل والأمومة» .

بدأ التفكير في إنشاء هذه الروضة ، نظرا لعدم توافر مدارس رياض أطفال حكومية بدولة البحرين ، وعدم قدرة الكويتيين على دفع رسوم رياض الأطفال الخاصة وإلحاحهم في الوقت نفسه على أهمية توفير روضة خاصة لأطفالهم توفر لهم جواً نفسيا سليما في ظل ظروف الغزو العراقي الغاشم ، وبناء على هذا الأمر شعر بعض المسؤولين في وزارة التربية والتعليم بدولة البحرين بضرورة العمل على مساعدة الكويتيين في معالجة هذه المشكلة التربوية وحلها ، فطلبت الوزارة ممثلة بالأستاذة (مريم الدودي) والأستاذة الفاضلة (وداد الفاضل) إلى بعض الكويتيات اللواتي كن تطوعن للعمل بالوزارة ، منهنّ الأستاذة (مي يوسف العيسى) والدكتورة (فوزية يوسف العبد الغفور) العمل على دراسة مشروع توفير بيئة تربوية للأطفال الكويتيين ، وقد تكونت الهيئة التدريسية من ثماني مدرسات كويتيات (*) متخصصات للعمل في مرحلة رياض الأطفال .

ومن المشكلات التي واجهت الرعاية التربوية المقدمة لأبناء الكويت في دولة البحرين ضعف مستوى الطلبة في اللغة الإنجليزية في الصف الأول والثاني المتوسطين ومعادلة المستوى التعليمي لطلبة المقررات وانقطاع كثير من الطلبة عن الدراسة لشعورهم أن هذا العام لن يحسب بعد العودة إلى الكويت .

(*) بدرية حمد سعد المنيع - عفاف علي المسباح - فتوح أحمد عبد الله الأحمد - فاطمة أيوب إسماعيل بندر - إيمان غلوم البلوشي - شيخة سعود الشاهين - شيرلي جيري جاكوب العقاب - ابتسام سالم التركي - وفاء بدر خالد حمد الخضير - نوال فلاح شوفان المطيري - سوسن حسين المسيب - لولوة الدهان .

وقد بذلت اللجنة التعليمية الكثير من الجهود لتذليل تلك الصعاب ، فقامت بزيارة الأسر الكويتية لإقناعها بضرورة استمرار أبنائها في التعليم ، وقامت بزيارة المدارس لمتابعة مستويات الطلبة الكويتيين وإنشاء فصول تقوية للطلبة الضعاف وخاصة في مادة اللغة الإنجليزية لطلبة الصفين الأول والثاني المتوسطين ومساعدة طلبة ثانوية المقررات بمعادلة دراستهم .

وقد كللت جهود اللجنة بنجاح كبير حيث أنهى كثير من الطلبة العام الدراسي وتم حفظ النتائج في وزارة الخارجية والسفارة الكويتية .

وكان هناك تعاون بين اللجنة التعليمية في البحرين والمركز التربوي الكويتي بالقاهرة منذ شهر أكتوبر ١٩٩٠م وحتى العودة إلى أرض الكويت بعد التحرير . وقد تم عقد امتحان الثانوية لطلبة نظام المقررات والثانوية العامة بالبحرين ، وتم التصديق على شهادات التخرج في المركز التربوي الكويتي بالقاهرة ، وتم تجميع كل الوثائق والجهود التربوية لتلك اللجنة لحفظها وتوثيقها وسلمت إلى وزارة التربية بعد التحرير .

أما الجهود التي بذلت في دولة قطر فتتضح فيما يلي :

شكلت اللجنة الشعبية التعليمية في دولة قطر في شهر سبتمبر ١٩٩٠م من الأستاذ أحمد سليمان الرومي والدكتور سليمان معرفي ، وبعد أن أبدى أولياء أمور الطلبة الكويتيين الموجودين في قطر رغبة وحرصا على تعليم أبنائهم ، ولقيت هذه الفكرة استحسانا من المربين الكويتيين وسعوا إلى إخراجها إلى حيز الوجود .

وبذل الفرع النسائي للهلال الأحمر القطري تعاونا ملموسا لإنجاح الفكرة واستجابت سفارة دولة الكويت لهذه الدعوة ، فوجهت خطابا إلى وزارة التربية القطري تطلب الموافقة على تسجيل الراغبين من أبناء الكويت في الدراسة في المدارس القطرية . وقد قامت اللجنة بتسجيل ١٢٠٠ طالب وطالبة وإخطار وزارة التربية القطرية بذلك ، وقد تم إلحاق هؤلاء الطلبة بالمدارس القطرية إضافة إلى قبول ١٨٨ طالبا وطالبة في مرحلة رياض الأطفال وبعض المدارس الخاصة .

وقد تم حفظ الوثائق التربوية الخاصة بهم في وزارة التربية بالكويت بعد العودة .

وفي سلطنة عمان تم تشكيل اللجنة التربوية بتاريخ ١٦/ ١٢/ ١٩٩٠م بقرار من المركز التربوي الكويتي بالقاهرة وكانت برئاسة مبارك الحديد ، وقد قامت هذه اللجنة بالاتصال بوزارة التربية العمانية ، وطلبت إليها الموافقة على إلحاق أبناء الكويت الموجودين في السلطنة بالمدارس الحكومية في الصفوف المناظرة لمستواهم قبل العدوان العراقي ، وبلغ عدد الطلبة الكويتيين المسجلين بمدارس السلطنة في

المرحلة الابتدائية ٢٣٨ طالبا وطالبة ، وفي المرحلة المتوسطة ٢٢٢ وفي المرحلة الثانوية ١٢٨ في نظام التعليم العام و٣٦ طالبا في نظام المقررات .

وقد تم عقد امتحان الدور الثاني لطلبة الثانوية العامة في ١٨/ ١٢/ ١٩٩٠م وبعد تصحيحها أرسلت النتائج إلى القاهرة .

ومن المهام التي قامت بها اللجنة التربوية في سلطنة عمان :

١- الإشراف على استمرار الطلبة في الدراسة بحسب حالاتهم التي كانوا عليها قبل العدوان .

٢- توفير الكتب الدراسية ولوازم الدراسة .

٣- إنشاء سجلات لتدوين بيانات التلاميذ .

أما في الجمهورية العربية السورية فقد شكلت اللجنة التربوية الكويتية في شهر أكتوبر ١٩٩٠م بالتنسيق مع نقابة المعلمين السورية برئاسة جميل البلوشي الملحق الثقافي بسفارة دولة الكويت في سوريا ، وقد صدر قرار من المركز التربوي الكويتي بالقاهرة بتاريخ ١٦/ ١٢/ ١٩٩٠م ليعطي هذه اللجنة الصفة الرسمية ، ومن مهام هذه اللجنة :

١- تقديم الخدمات التربوية للطلبة الكويتيين وحثهم على الاستمرار في الدراسة .

٢- توفير الكتب الدراسية والمطبوعات اللازمة .

٣- إنشاء سجلات رسمية لتدوين بيانات عن الطلبة .

وقد تم تسجيل ٥٠٠ طالب وطالبة أبدوا رغبتهم في الدراسة ، وتم افتتاح المدرسة الكويتية بدمشق لتقديم الخدمات التربوية وفق المنهج الكويتي ، وقد قام السيد نائب رئيس الجمهورية السورية بتوفير كافة المتطلبات الخاصة بالمكان المقرر للمدرسة الكويتية ، واستغرقت فترة الإعداد قرابة شهرين ، وكان التنسيق يتم مع السفارة الكويتية بالقاهرة ، ثم مع المركز التربوي الكويتي بالقاهرة .

وقد تم تقديم الخدمات التربوية لكل المراحل ، كما تم توفير الكتب الدراسية الكويتية والحصول على الخطط الدراسية والمناهج من المركز التربوي الكويتي بالقاهرة وكذلك الامتحانات ، وتم اعتماد النتائج من قبل الملحق الثقافي[1] .

---

(١) وزارة التربية : تقرير توثيقي حول إنجازات وزارة التربية في مواجهة العدوان العراقي الغاشم . مرجع سابق ص ٧١، ٧٩.

٦- مشروع رعاية أطفال الكويت

ويعتبر هذا المشروع من الخدمات التربوية الجليلة التي قدمت لأبناء الكويت في أثناء فترة الاحتلال . واهتم هذا المشروع برعاية أطفال الكويت قبل المرحلة الابتدائية . وقد تم بمبادرة من الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود (رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية لأوضاع الأطفال الكويتيين وأسرهم خارج أرض الوطن في فترة العدوان) حيث تمت الموافقة على تخصيص مليون دولار لهذا المشروع ، وتم تكليف د . كافية رمضان بوضع تصور عن الكيفية التي سيتم بها صرف هذا المبلغ ، وذلك من خلال القيام بزيارات ميدانية إلى دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى مصر وسوريا .

وبعد أن قامت د . كافية بزيارة الدول الخليجية والعربية قدمت تقريرا عن نتائج هذه الزيارة لرئيس البرنامج ، وبعد دراسة هذه النتائج تم الاتفاق على عرض هذا الأمر على المسؤولين الكويتيين ، وبعد عرضه على سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله الصباح أبدى سموه استعداد الحكومة الكويتية لتقديم كل ما يتطلبه هذا المشروع .

أ- أهداف المشروع :

يسعى هذا المشروع إلى تقديم مجموعة من الخدمات الأساسية للأطفال الكويتيين وأسرهم في مكان وجودهم بالبلاد العربية ، ومن أهم هذه الخدمات :

- توفير مراكز لرياض الأطفال .
- توفير خدمات تربوية وتثقيفية لهم ولأولياء أمورهم .
- تقديم خدمات خاصة للمعوقين منهم .

ب - وقد قامت د . كافية رمضان بزيارات للبلاد العربية كان الغرض منها :

- الاطلاع على أوضاع أطفال الكويت وأسرهم لتعرّف احتياجاتهم وحصر أعدادهم .
- الاجتماع بسفراء دول الكويت في دول مجلس التعاون ومع اللجان الشعبية الكويتية والجهات الحكومية في الدول المعنية من أجل تنسيق الجهود لتقديم الرعاية للأطفال وأسرهم .
- الالتقاء بالأسر الكويتية وتعرّف حاجاتهم ومشكلاتهم لاسيما ما يتعلق بشؤون الطفولة .

بين التقرير أن عدد الأطفال الكويتيين في سن ما قبل المرحلة الابتدائية كانوا في البحرين ١٥٥٥ ، وفي دولة قطر ٥٤٨ ، وفي سلطنة عمان ٣٠٧ ، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة ٣٨٠٠ ، وفي المملكة العربية السعودية ١٦٠٠٠ .

جـ - ومن الأعمال التي قام بها المركز :

- افتتاح ثلاث رياض أطفال بالقاهرة والرياض والبحرين وتوفير كتب مرحلة رياض الأطفال عن طريق المركز التربوي الكويتي بالقاهرة ، وقد التحق بهذه المدارس ١٢٠٠ طفل .
- إلحاق ٦٠٠ طفل كويتي برياض أطفال خاصة(١) وتمت تغطية نفقاتهم .

٧- الجهود التربوية الكويتية في البلاد الأوروبية خلال فترة الاحتلال العراقي

بعد أن تبين للجاليات الكويتية الموجودة في بعض الدول الأوروبية في أثناء فترة الاحتلال العراقي أن ذلك الاحتلال قد يستغرق فترة غير معروفة ، بدأت تلك الجاليات تفكر في تقديم رعاية تربوية لأبنائها ، ومن تلك الجاليات التي فكرت في ذلك الجاليات الكويتية الموجودة في إنكلترا وسويسرا وأسبانيا .

ففي إنكلترا بدأت فكرة تقديم رعاية تربوية لأبناء الكويت المقيمين في بريطانيا في منتصف أغسطس ١٩٩٠م ، وقد استجاب للفكرة المستشار الثقافي الكويتي في إنجلترا بحضور وزير التعليم العالي الكويتي وعدد من الإخوة الكويتيين المهتمين بالتربية والذين تم تجميعهم عن طريق الإعلان بالصحف الكويتية والعربية التي تصدر في لندن ، وكانت الاجتماعات تعقد بالمكتب الثقافي الكويتي بلندن ، وقد تم تسجيل رغبات الطلبة وحصرهم من ٥/ ٨ إلى ٢٠/ ٩/ ١٩٩٠م ، وبلغ عدد الطلبة الراغبين في الدراسة ٩٠٠ طالب وطالبة في مختلف مراحل التعليم .

كما تقدم عدد من المدرسين والمدرسات الكويتيين بتسجيل أسمائهم متطوعين للعمل في هذا المشروع ، وبلغ عددهم ١٢٠ مدرسا ومدرسة وتم اختيار ٤٦ منهم .

وتم الاتفاق على فتح قسم خاص لهؤلاء الطلبة داخل مبنى أكاديمية الملك فهد ببريطانيا ، على أن يدرسوا وفق مناهج التعليم الكويتية ، وأعدت ميزانية خاصة لكافة المراحل التعليمية ، وتم من خلالها توضيح جميع الاحتياجات من فصول وهيئة تدريسية وقرطاسية وتقنيات تربوية وتغذية ومواصلات لتغطية كافة الأحياء السكنية ، وتمت هذه الاستعدادات خلال شهر سبتمبر .

---

(١) المرجع السابق ص ٨٠ ، ٨١.

وفي هذه المرحلة تم الاتصال بالمدرسة العربية في بون التي كانت تسير وفق المناهج الكويتية قبل الغزو العراقي بسنوات عديدة ، وذلك بشأن توفير الكتب اللازمة للدراسة ، وقد استجابت المدرسة وأرسلت بعض النسخ التي تم تصويرها بحسب أعداد الطلبة المسجلين في كل فصل ، وتم التأكد كذلك من مطابقة الخطط الدراسية مع النظام الكويتي عندما تمت مخاطبة المركز التربوي في القاهرة لهذا الشأن ، وجرى التنسيق كذلك مع المركز التربوي بشأن امتحان الثانوية العامة لطلبة المنازل .

واستمرت العلاقة مع مدرسة بون بإمدادها بأسئلة الثانوية العامة طول فترة الاحتلال ، والإشراف على امتحانات الطلبة فيها كما كان الوضع قبل الغزو العراقي .

وقد اختير مدير واحد لكافة المراحل التعليمية يساعده وكيل لكل مرحلة تعليمية ، وكلف بعض المدرسين ليقوموا إلى جانب عملهم بالإشراف الفني ومتابعة أداء الدراسة وطبقت الخطة الدراسية المعمول بها بالكويت دون أن يحذف منها شيء . .

وتم افتتاح القسم الكويتي في أكاديمية الملك فهد في ٧/ ١٠/ ١٩٩٠م ، وانتظم الطلاب في دراستهم ، ويبلغ عددهم عند افتتاح الدراسة ٦١٠ طلاب وطالبات ، وتم الاتصال بالمكتب الكويتي بالقاهرة لتوفير الكتب ومراجعة الخطط الدراسية والتعاون بشأن امتحان الثانوية العامة .

وأما في سويسرا فقد تجمع أبناء الكويت بعد الاحتلال ليفكروا في عمل وطني لخدمة بلادهم ، وقد شكلت عدة لجان لهذا الغرض ، ومن بينها اللجنة الثقافية والاجتماعية ، وقد تفرعت عن اللجنة الثقافية والاجتماعية لجنة لتقديم الرعاية التربوية لأبناء الكويت الموجودين في سويسرا ، وقامت اللجنة بعملية حصر لأولئك الطلبة ، واستغرقت عملية الحصر والإعداد طيلة شهر نوفمبر ١٩٩٠م ، وتبين أن عدد الطلبة الكويتيين في سويسرا يبلغ ١٢٠٠ طالب وطالبة ، وقد تم فتح فصول للدراسة بمبنى السفارة الكويتية بسويسرا وشملت المراحل الدراسية مرحلة الروضة والابتدائية والمتوسطة بالإضافة إلى إلحاق بعض الطلبة بمدارس الدولة المضيفة ، وتم توفير الكتب الدراسية عن طريق سفارة الكويت بدولة الإمارات .

أما في أسبانيا فقد حاول أبناء الجالية الكويتية الموجودون في أسبانيا في أثناء فترة الاحتلال تقديم خدمات تربوية لأبناء الكويت منذ بداية العام الدراسي ٩٠/ ٩١م ، ولكن الظروف والإمكانات المتوافرة هناك لم تمكنهم من فتح مدرسة خاصة لأبنائهم ، وتمت الاستعاضة عن ذلك بالتدريس في مسجد الملك عبد العزيز ابن سعود في ماربيا لتقديم بعض الدروس في الدين واللغة العربية ، كما سمح نظام التعليم

في أسبانيا بإلحاق أبناء الكويت بالمدرسة الأسبانية في المرحلة الابتدائية ، وقد واجهتهم مشكلة اللغة[١] .

الخطط الدراسية لما بعد التحرير :

كان وضع الخطط الدراسية لمواجهة فترة ما بعد التحرير من أبرز الأعمال التي أنجزها المركز التربوي في القاهرة قبل تحرير البلاد في ٢٦/ ٢/ ١٩٩١م ، وكان لهذه الخطط قيمتها حيث كان العمل بموجبها سهلا ، وقد وفر الوقت والجهد على الدولة بعد التحرير ، وكانت الاستعدادات لإعادة العملية التعليمية إلى ما كانت عليه قبل الغزو كاملة لا تحتاج إلا إلى تطبيق واحدة من الخطط المعدة لذلك .

وضعت هذه الخطط مراعية الظروف المتغيرة والأحداث المتلاحقة استنادا إلى موعد العودة وتحديده ، لذا كانت هذه الخطط متعددة ، وراعت الاحتمالات المتوقعة للعودة .

واستهدفت الخطط :

- العمل على تعويض طلبة الداخل الذين لم يتمكنوا من الدراسة .
- استمرار الطلبة الذين توافرت لهم فرص الدراسة خارج الوطن في أثناء الاحتلال في مواصلة برنامجهم الدراسي .
- استيعاب المواد والخبرات الدراسية الجديدة التي أضيفت إلى المنهج .
- استثمار جميع الأيام على مدار العام صيفا وشتاء لتعويض الطلبة الذين ظلوا مرابطين بالكويت .
- علاج الآثار النفسية والاجتماعية التي أحدثها العدوان .

وكان عدد هذه الخطط سبعا ، نوجزها على النحو التالي :

الخطة (١) :

خطة تعويضية لطلبة الداخل إذا ما حدثت عودة مبكرة خلال أشهر أبريل ، مايو ، يونية عام ١٩٩١م ، وقد وضعت الخطة لتنفذ خلال عطلة الصيف قبل بدء العام الدراسي ٩١/ ١٩٩٢م ليتمكن طلبة الداخل من الانتظام في الدراسة مع إخوانهم طلبة الخارج .

---

(١) المرجع السابق ص ٨٢/ ٨٨.

الخطة (٢) :

تعويضية كذلك لطلبة الداخل إذا ما تمت العودة في الشهرين السابع والثامن عام ١٩٩١م ، ويدرس بموجبها الطلبة القدر الضروري فقط من المقررات الدراسية للصف الدراسي المقيدين به في ٩٠/ ١٩٩١م ، وينتقلون إلى الصف الأعلى .

الخطة (٣) :

لطلبة الداخل فقط إذا ما كانت العودة في شهر ٩ أو شهر ١٠/ ١٩٩١م ، وتدرس فيها مقررات العامين ٩٠/ ١٩٩١م ، ٩١/ ١٩٩٢م في عام دراسي واحد تحت مسمى الصف الدراسي الأعلى ، ويلتحق الطلبة في الداخل بفصول دراسية خاصة بهم فقط ، في حين يلتحق طلبة الخارج بفصول خاصة أخرى ويدرسون مقرر صف دراسي واحد في العام ٩١/ ١٩٩٢م ، وهو الصف الأعلى الذي نقلوا إليه بعد دراستهم في الخارج ، ويقسم العام إلى فصلين دراسيين ولا يعقد امتحان في نهاية الفصل الدراسي الأول ، وتطبق الخطة المقررات الدراسية المعمول بها في مدارس الكويت بمصر عام ٩٠/ ١٩٩١م .

الخطة (٤) :

لطلبة الداخل والخارج للعام الدراسي ٩١/ ١٩٩٢م ، إذا ما التحقت الفئتان معا بالدرسة في العام ٩١/ ١٩٩٢م .

الخطة (٥) :

لطلبة الداخل إذا ما كانت العودة في ديسمبر ٩١ أو يناير ١٩٩٢م ، ويدرس فيها الطلاب مقررات العامين ٩٠/ ٩١م ، ٩١/ ٩٢م ، وهدفها تمكين الطلبة من دراسة مقررات كلا الصفين الدراسيين الأدنى والأعلى في وقت لا يمكن فيه تنفيذ خطة تعويضية لطلبة الداخل نظرا للعودة المتأخرة وحرصا على عدم ضياع عام دراسي منهم .

الخطة (٦) :

وضعت لمواجهة الحالات المتعددة لطلبة الثانوية العامة بكل فئاتهم ، ونظمت على أساس حالة الطلبة في حالات العودة المحتملة ، وروعي فيها حالة طلبة الداخل في نهاية العام ٨٩/ ١٩٩٠م ، ويطبق على هؤلاء الخطط السابقة بحسب موعد العودة .

الخطة (٧) :

وضعت لاستيعاب الطلبة الملزمين بالصف الأول الابتدائي للعامين الدراسيين ٩٠/ ٩١ ، ٩١/ ١٩٩٢م ، ويجرى التعامل معها بحسب موعد العودة ، إذا كانت مبكرة أو عادية أو متأخرة .

أما الخطة التي تم تطبيقها بعد التحرير بدءا من ٢٤/ ٨/ ١٩٩١م فقد كانت خطة دراسية ذات فترتين دراسيتين للطلبة الذين لم يدرسوا خلال العام الدراسي ٩٠/ ١٩٩١م بحيث يدرسون مقررات العامين ٩٠/ ٩١ ، ٩١/ ١٩٩٢م ، في عام واحد ، وتبدأ الدراسة في ٢٤/ ٨/ ١٩٩١م حتى نهاية ديسمبر ١٩٩١م ينضم إليها بعد ذلك الذين درسوا في الخارج ومن في حكمهم حتى نهاية يوليه ١٩٩٢م .

ويلغى بموجب هذه الخطة : النشاط الحر ، التربية العسكرية ، التمريض ، التربية الموسيقية ، وتخفض حصص التربية الفنية والتربية البدنية والاقتصاد المنزلي .

- الإعداد لامتحانات الدور الثاني للطلبة الذين لم ينتظموا في الدراسة عام ٩٠/ ١٩٩١م .
- افتتاح جميع مدارس التربية الخاصة ، وكذلك المدارس الخاصة العربية والأجنبية .
- انضمام الطلبة الذين درسوا بالخارج بالمرحلة الثانوية إلى فصائل التعمير/ معسكرات العمل لخدمة البيئة .
- ويلحق طلبة الابتدائية والمتوسطة بالنوادي العلمية والثقافية حتى نهاية يناير ١٩٩٢م .
- تنفيذ الفصل الصيفي لطلبة المقررات لمن أنهى ٣٨ وحدة في الفترة من ١/ ٦/ ٩١- ٣١/ ٧/ ١٩٩١م .

كما شكلت اللجان لتناول الموضوعات الآتية :

الخطة الدراسية ، التجهيزات ، ميزانية القوى البشرية ، التقويم والامتحانات .

الخطة الدراسية :

أصبح عدد الحصص للمرحلة الابتدائية (بنين وبنات) بموجب الخطة ٣٠ حصة لمدة ٥ أيام في الأسبوع بمعدل ٤٠ دقيقة للحصة و٣٠ حصة للمتوسط بنين ، و٣١ حصة للمتوسط بنات وللثانوي بنين ، و٣٢ حصة للثانوي بنات .

التجهيزات للعودة للمدارس :

ما أن أطلت شمس التحرير في ٢٦/ ٢/ ١٩٩١م حتى بدأ المركز التربوي يباشر مهامه في تجهيز مدارس الكويت التي خربها العدوان العراقي ، وقد وفر المركز كل ما تطلبته المدارس ، وفتحت في موعدها دون تأخير في ٢٤/٨/ ١٩٩١م ، كما اهتم المركز بإعداد الكتب الدراسية اللازمة لطلبة المدارس بعد استئناف الدراسة .

ووصل إجمالي عدد النسخ المطبوعة من الكتب الدراسية المطلوبة لمرحلة إعادة البناء التربوي بعد التحرير إلى الأعداد الآتية :

رياض الأطفال	مرحلة ابتدائية	مرحلة متوسطة	ثانوية نظام فصلين	ثانوية مقررات	معاهد دينية	كتيبات المناهج
٦٥٤٠٠٠	٢٠٨٠٠٠٠	١٥٨٠٠٠٠	١٣٠٢٠٠٠	١٤٠٦٠٠٠	١٠٨٠٠٠	٦٠٠٠

كما قامت وحدة الشؤون الطلابية بتسجيل الطلبة وتصنيفهم وإعداد امتحانات الدور الثاني وإجرائها في مصر وفي خارجها ، وكذلك امتحانات النقل والثانوية العام ٩٠/ ١٩٩١م في القاهرة أو للذين يدرسون المناهج الكويتية خارجها ، أضف إلى ذلك أن المركز بدأ في الإعداد لعودة العاملين بالوزارة ، فعمل على حصر البيانات وأصدر قوائم بأسماء مدرسي كل مادة ، كما وضعت خطة لاستدعاء المدرسين والمدرسات على أساس سفر المدرسين في الفترة ما بين ٢٥/ ٧/ ٩١م إلى ٢٥/٨/ ١٩٩١م .

وانتهت العملية بكاملها على الوجه الأكمل ولبى المركز جميع احتياجات وزارة التربية .

وكان المركز طول فترة وجوده بدءاً من أكتوبر ١٩٩٠م وحتى ما بعد التحرير بأشهر معدودات سفيرا معتمدا لوزارة التربية لدولة الكويت لدى مصر ، أنجز خلالها مهام وطنية وتربوية توازي نبل الرسالة التي اضطلع بها في تربية أبناء الجيل .

وإلى جانب ذلك قام المركز بالتعاقد مع قسم بحوث التنمية الحضارية بالمكتب الاستشاري العربي الدولي بالقاهرة لإنجاز بحث عن المشكلات النفسية والاجتماعية في مجال التربية في ضوء ظروف العدوان العراقي ، وقد أنجز البحث خلال ثلاثة أشهر ما بين ١٨/ ٣/ ٩١ - ١٧/ ٦/ ١٩٩١م - أي بعد التحرير مباشرة - بتخويل من مكتب التربية العربي لدول الخليج وبتكليف من الأستاذ عبد الرحمن الخضري وكيل الوزارة ومدير المركز التربوي بالقاهرة قبل التحرير في ٢٦/ ٢/ ١٩٩١م ، وقد أشرف على هذا البحث أ . د . صلاح عبد المتعال ونفذه مجموعة من العلماء والاختصاصيين .

٨- المؤتمر التربوي في مارس ١٩٩١م إعادة البناء التربوي بعد التحرير

عقد هذا المؤتمر في المركز التربوي الكويتي بالقاهرة في شهر مارس ١٩٩١م بعد التحرير مباشرة ، وتتمثل المشكلات التي أراد هذا المؤتمر دراستها فيما يلي :

أن الخدمة التربوية في الكويت قد توقفت نتيجة للغزو ، وحرم أبناء الكويت المقيمون تحت الاحتلال من مواصلة تعليمهم ، في حين التحق بعض أبناء الكويت بالخارج بمدارس أخرى بنظم تعليمية مختلفة ، كما أن أجهزة الخدمة التربوية في الكويت تعرضت للتدمير والتخريب ، يضاف إلى ذلك آثار هذه المحنة على البناء النفسي والقيمي والاجتماعي للفرد والأمة . ومن المؤكد أن تسيير الخدمة التعليمية في الكويت يتطلب معالجة هذه الجوانب من خلال تدبيرات تتصف بالحسم والسرعة واعتدال التكلفة .

لجان المؤتمر :

شكل المؤتمر عدة لجان لدراسة الجوانب المتصلة بمشكلة تسيير الخدمة التربوية في الكويت بعد الاحتلال العراقي ، وهذه اللجان هي :

أ- لجنة الأهداف التربوية والمناهج والتقويم والخطة الدراسية ، وينبثق عنها اللجان الفرعية التالية :

- لجنة الأهداف التربوية .
- لجنة الخطة الدراسية .
- لجنة المناهج .
- لجنة التقويم والامتحانات .

ومن أبرز مهام هذه اللجنة :

- مراجعة الفلسفة التربوية والأهداف العامة للتربية بدولة الكويت وأساليب المعالجات العلمية والتربوية التي كانت قائمة قبل الغزو من خلال نظرة تقويمية موضوعية مع تحديد جوانب القوة والضعف .
- مراجعة منظومة الأهداف التربوية وإعادة صياغة ما يحتاج منها إلى تبديل ، وإضافة ما يلبي مطالب المرحلة القادمة .
- تحديد جوانب التركيز في البناء التربوي للأجيال الجديدة في ضوء المحنة وما أظهرته من أولويات على النحو الذي يحقق آمالنا في طموحات المستقبل الذي نتطلع إليه .

– إعادة النظر في المناهج والخطط ونظم التقويم ولوائحه بما يلبي اهتمامات وطموحات هذه المرحلة .

ب- لجنة التجهيزات ؛ وانبثقت عنها فرق العمل التالية :

– فريق المباني المدرسية .

– فريق التأثيث

– فريق الكتب والمطبوعات

–فريق الأجهزة والأدوات .

وطلب إلى هذه اللجنة أن تقوم بإعداد تصور للتجهيزات المطلوبة للمرحلة القادمة ، وترتيب أولوياتها وإنجازاتها واقتراح أساليب الإنجاز المناسبة ، وذلك في المجالات التالية :

– المباني المدرسية .

– المرافق الأساسية المطلوبة في كل مبنى .

– الأثاث المطلوب لاستئناف الدراسة بصورة مناسبة .

– الكتب والأدوات والخامات المطلوبة لاستئناف الدراسة .

– الأجهزة المطلوبة لاستئناف الدراسة .

جـ- اللجنة المالية ؛ وانبثقت عنها فرق العمل التالية :

– فريق تحديد المشروعات وتقدير التكلفة الأولية .

– فريق إعداد مشروع الميزانية .

– فريق اعتماد مشروعات الميزانيات لعرضها على المؤتمر .

وتقوم هذه اللجنة بوضع تصور لميزانية إعادة البناء التربوي في ضوء مطالب هذه التجهيزات وتصوراتها الخاصة .

د- لجنة الوثائق :

وتشكل من مختصين في مجال إعداد الوثائق وتصنيفها وجمع المعلومات وتوفير المراجع ، ومن مهامها :

- جمع الوثائق اللازمة لعمل المؤتمر ولجانه المتخصصة .
- تصنيف هذه الوثائق وفقا لمطالب عمل لجان المؤتمر .
- تزويد المؤتمر بما يحتاج إليه من هذه الوثائق .
- حفظ الوثائق التي يسفر عنها المؤتمر .

هـ- لجنة الصياغة :

وتتكون من المقرر العام ومساعده ورؤساء اللجان ومن مهامها :
- متابعة أعمال المؤتمر وتسلم منجزات لجانه المختلفة وتنظيمها وتوجيهها .
- إعادة صياغة ما يحتاج منها إلى صياغة .
- إعداد التقرير الختامي وعرضه على المؤتمر لمناقشته وإقراره .

أهم المنجزات التي توصلت إليها لجنة الأهداف :
- إقرار الفلسفة التربوية التي انطلقت من دستور دولة الكويت في شأن التعليم .
- تعديل الهدف الشامل للتربية كي يلبي حاجة المرحلة الراهنة ويتناسب مع متطلباتها .
- إضافة مصدر آخر من مصادر اشتقاق الأهداف يتصل بمحنة العدوان العراقي وما أفرزته من متغيرات فكرية ونفسية على المستوى الفردي والاجتماعي ، وصياغة مجموعة من الأهداف تتصل بهذا المصدر .
- إقرار سمات المجتمع الكويتي كما وردت في وثيقة الأهداف التربوية في دولة الكويت ، مع تعديل بعض الأهداف المتصلة بطبيعة المجتمع الكويتي وفلسفته وظروفه لتواكب طبيعة المرحلة القادمة .
- تعديل بعض السمات الواردة في وثيقة الأهداف والمتصلة بطبيعة العصر الذي نعيشه ، وإضافة سمات أخرى تفرضها التطورات والتغيرات ، وأهداف تتصل بالسمات الجديدة .
- إقرار مطالب نمو المتعلمين وخصائصهم كما وردت في وثيقة الأهداف وإجراء التعديلات المناسبة على الأهداف التربوية المتصلة بمطالب المتعلمين لتستوعب جوانب النمو وخصائصه على نحو أكثر شمولا .
- تعديل بعض الأسس المتصلة بالاتجاهات التربوية المعاصرة وإضافة ما يتصل بالتربية البيئية ، وتعديل صياغة بعض الأهداف المتصلة بها وإضافة أهداف أخرى لها .

- إقرار مجالات تحقيق الأهداف التربوية كما وردت في وثيقة الأهداف العامة للتربية في دولة الكويت .

- دراسة وثيقة أهداف المراحل التعليمية في دولة الكويت ، وتعديل مقدمتها في ضوء ما أقرته اللجنة بشأن الهدف الشامل للتربية .

- إقرار وثيقة أهداف المراحل التعليمية بشأن طبيعة المراحل الدراسية وخصائص نمو المتعلمين في كل مرحلة ، وإجراء بعض التعديلات الأخرى على نحو يبرز أهمية التحديات التي تواجه الكويت وما كشفت عنه المحنة .

- تعديل أهداف المرحلة الابتدائية .

- تعديل الهدف الشامل للمرحلة المتوسطة وإضافة عبارة تؤكد إعداد المتعلم للمشاركة في حماية الوطن وإعادة بنائه في مرحلة ما بعد التحرير ، وفي مطالب التعمير ، وإجراء بعض التعديلات والإضافات إلى أهدافها .

- إضافة وظائف جديدة إلى وظائف المدرسة الثانوية الواردة في وثيقة أهداف المراحل التعليمية ليلبي ذلك ظروف المرحلة القادمة ، وإجراء تعديلات وإضافات جديدة إلى أهداف المرحلة الثانوية .

من أهم منجزات لجنة الخطط الدراسية :

كانت مهمة هذه اللجنة في غاية الصعوبة لأنها تبحث عن خطة تستطيع أن تواجه المرحلة القادمة ، فكيف تضع خطة تلبي احتياجات الطلبة الكويتيين الذين كانوا في الكويت في أثناء فترة الاحتلال والذين حرموا من التعليم خلال هذه الفترة ، وفي الوقت نفسه تناسب الطلبة الذين انخرطوا في دراستهم بنجاح خارج الكويت ، وقد طرحت اللجنة مجموعة من البدائل والخيارات سبق أن أوضحناها ، وتوصلت في النهاية إلى خطة تطبقها بعد العودة إلى الكويت ، وسنشير إلى هذه الخطة الانتقالية التي طبقت بعد التحرير تفصيلا عندما نتحدث عن الجهود التربوية التي بذلت بعد التحرير .

مهام لجنة المناهج الدراسية ومقترحاتها :

من مهام هذه اللجنة :

- تعديل المناهج والكتب المدرسية لمواجهة الظروف الناجمة عن العدوان العراقي .

- تأكيد حق الكويت بالحجج والبراهين والوثائق التاريخية ، ومواجهة افتراءات العراق وادعاءاته الكاذبة .

- إضافة الموضوعات التي تتطلبها ظروف المحنة .

أهم الأسس التربوية التي روعيت عند اقتراح تعديل المناهج الدراسية :

١- البعد عن التطوير الجذري .

٢- مراعاة الجانب النفسي والإنساني في الخطة الدراسية الانتقالية .

٣- التخفيف من الناحية الأكاديمية والتركيز على خدمة البيئة وبناء الإنسان نفسيا واجتماعيا وبصفة خاصة في الفترة الانتقالية .

٤- مراعاة اقتصاديات التعليم حتى لا تتحمل الدولة أعباء كثيرة .

٥- عدم المساس بفلسفة التربية في الكويت لمرونتها وقدرتها على استيعاب المحنة .

٦- الاكتفاء باستيفاء متطلبات المرحلة الانتقالية وترك وضع استراتيجية جديدة شاملة لمرحلة قادمة .

٧- تلبية مطالب الحياة المتغيرة في الكويت بعد العودة وإبراز دور التربية في تهيئة الطلبة للمشاركة الإيجابية في إعادة البناء .

٨- معالجة الآثار السلبية النفسية والاجتماعية في أوساط المتعلمين والبيئة الاجتماعية .

٩- مواجهة الادعاءات والافتراءات التي تذرع بها المعتدون في تبرير عدوانهم .

١٠- إضافة موضوعات ومفاهيم جديدة ذات صلة بالعدوان العراقي لتنمية الولاء للوطن والحفاظ على منجزاته ، وتؤكد تحمل الأفراد لمسؤولياتهم .

١١- ضرورة صياغة المفاهيم والحقائق التي تضاف إلى المناهج بطريقة واضحة حتى لا يساء فهمها(١) .

---

(١) المركز التربوي الكويتي بالقاهرة : التقرير الختامي لأعمال مؤتمر إعادة البناء التربوي في مرحلة ما بعد تحرير دولة الكويت (القاهرة، مارس ١٩٩١م) ص ٥١ ، ١٠٦ .

ثالثاً- معاودة المسيرة التربوية التي انقطعت

كانت ظروف المحنة تجربة شديدة القسوة بالنسبة للمجتمع الكويتي ، ولكنها في الوقت نفسه منحت الكويت مجالا لإعطاء درس للغزاة وللعالم في كيفية تجاوز المحنة ، بسرعة فائقة قل نظيرها ، وقد تعاون فيها رجال الكويت ونساؤها جميعا فكانوا ورشة عمل كبرى لإصلاح التخريب ، وكما حافظت جاليات الكويت في البلاد العربية والأوربية في أثناء الاحتلال على منجزاتها التربوية ومكاسبها ومسيرتها كذلك استطاعت الكويت بعد التحرير أن تعيد لمؤسساتها التعليمية الحياة التي حاول الغزو الهمجي أن يدمرها وأن تعاود المسيرة بخطى أوسع وأكبر .

وقد قام المركز التربوي في القاهرة بتجميع المواد والأجهزة البديلة للتي أتى عليها التدمير وشحنها إلى الكويت ، وتعاقد على ما لم يجده منها ، وحددت الوزارة ٤٦٠ مدرسة في مختلف المناطق التعليمية لترميمها وافتتاحها في سبتمبر ١٩٩١م ، واهتمت الوزارة بعد ذلك بوسائل نقل الطلاب وتوفير العدد الكافي من المدرسين ووضعت خطة دراسية انتقالية لتعويض السنة التي ضاعت على معظم الطلاب ، وقسمت السنة الدراسية ٩١/ ١٩٩٢م إلى فترتين وقدمت في كل فترة برامج مكثفة تعويضية ، ورغم قلق بعض كبار المربين فقد نجحت الخطة عند التطبيق(١) بعد أن افتتحت المدارس يوم ٢٤/٨/ ١٩٩١م ، واحتفلت الكويت كلها بهذا اليوم الذي أوقد فيه سمو الأمير شعلة العلم ، وحملها أحد الطلاب من قصر بيان إلى مدرسة عثمان عبداللطيف العثمان حيث تجمع الطلاب للاحتفال ، وكانت المدارس الـ٤٦٠ قد رممت كلها ، وأثثت بما تحتاج إليه ، وزودت بالعدد اللازم من المدرسين ، وهو إنجاز يسجل لوزارة التربية .

أما جامعة الكويت فكانت قد بدأت في شهر أكتوبر ١٩٩٠م باتخاذ جامعة الخليج العربي في البحرين مقرا لها ، ونسقت مع عدد من الجامعات العربية والأجنبية أمر قبول طلبة الجامعة في تلك الجامعات في تخصصاتهم ، وبدأت التدريس فعليا في جامعة الخليج العربي في فبراير سنة ٩١م ، وشكلت فريق عمل لإعداد ما يجب بشأن إعادة تشغيل الجامعة بعد التحرير على الرغم من الأضرار الضخمة في مباني الجامعة في الكويت وفي أجهزتها العلمية وفي أثاثها ، وقد تقلص عدد طلابها إلى ٢٠٪ وعدد هيئة التدريس إلى ٤٠٪ .

ورسمت الجامعة خطة طوارئ (مارس - يوليو ١٩٩١م) لإعادة تشغيل الجامعة واستقبال الطلبة في مطلع العام الدراسي سنة ٩١/ ١٩٩٢م كما وضعت استراتيجيتها لاستعادة قدراتها وبلوغ مستواها قبل الغزو فيما بين يوليو ١٩٩٢م ويونيو ١٩٩٥م ثم لوضع خطة مستقبلية لها .

(١) راجع تفاصيل الموضوع في بحث د. عبدالمحسن حمادة من ص٣٠-ص٤٨ .

ومن أجل إعادة التشغيل طهرت مواقع الجامعة من الألغام ، وأصلحت المباني وتوفر الحد الأدني من التجهيزات ، وتأجلت برامج الدراسة العليا ، واستأنف مركز خدمة المجتمع أعماله ، وأعيد تعيين أكبر عدد ممكن من المدرسين ومن المنتدبين والزائرين وجهزت مباني السكن الداخلي للطلاب .

ووضعت ميزانية تقديرية لتغطية التكاليف بلغت ١٠٠ مليون دينار (٣٦٠ مليون دولار) لإعادة التشغيل حتى نهاية السنة المالية ٩١/ ١٩٩٢م

وقد أمكن خلال هذه المدة إعادة تجهيز ما يقرب من ٣٥٪ من الأثاث ومن الأجهزة المسروقة ، واستهلك ذلك ٦٠٪ من هذه الموازنة ، وتم افتتاح جامعة الكويت للعام الدراسي ٩١/ ١٩٩٢م وبلغ طلابها يوم افتتاحها [١٠ ٥٠٠) طالب وطالبة (كانوا قبل الغزو ١٣٠٥٩) ، أما عدد الدارسين في مركز خدمة المجتمع فكان عددهم [٢١٥٠] دارسا (وكانوا قبل الغزو ٦ ٢٥٠ دارسا ومتدربا) .

أما هيئة التعليم التطبيقي والتدريب فكانت قد أقامت مكتبا مؤقتا في البحرين لحصر العاملين فيها وطلابها ومتدربيها ، ونظمت برامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر ، ودرس فيها ٢٦٤٠ دارسا ودارسة عدا الذين انتظموا في دورات تدريبية بلغ عددها ٦٦ دورة ، وقام المكتب بتوفير أماكن لطلاب الهيئة في بعض المكتبات والجامعات العربية لاستئناف دراستهم .

أما داخل الكويت فقد أصاب التعليم الفني والمهني أبشع الدمار ، وبخاصة في كلية الدراسات التكنولوجية ومركز التدريب للاتصالات اللاسلكية .

وتقدر الخسائر المباشرة وغير المباشرة بحوالي ٢٥٢ مليون دينار كويتي ، وقد وضعت الهيئة خطة طوارئ لاستقبال العام الدراسي ٩١/ ١٩٩٢م أهم ما فيها تكوين فرق لتحديد الحاجات المدمرة والمفقودة ووضع خطة للتدريب والتنفيذ والمتابعة تضمنت ١٤٧ تخصصا قابلا للتجديد ، وتكوين خمس فرق عمل وخمس ورش لمواجهة المشكلات واحتياجات التدريب ، وبذلت في ذلك أقصى الجهود حتى بدأت الدراسة في الهيئة في ٢٨/ ٩/ ١٩٩١م للعام الدراسي ٩١/ ١٩٩٢م .

فهرس المحتويات

أولا: التعليم العالي ووزارة التعليم العالي

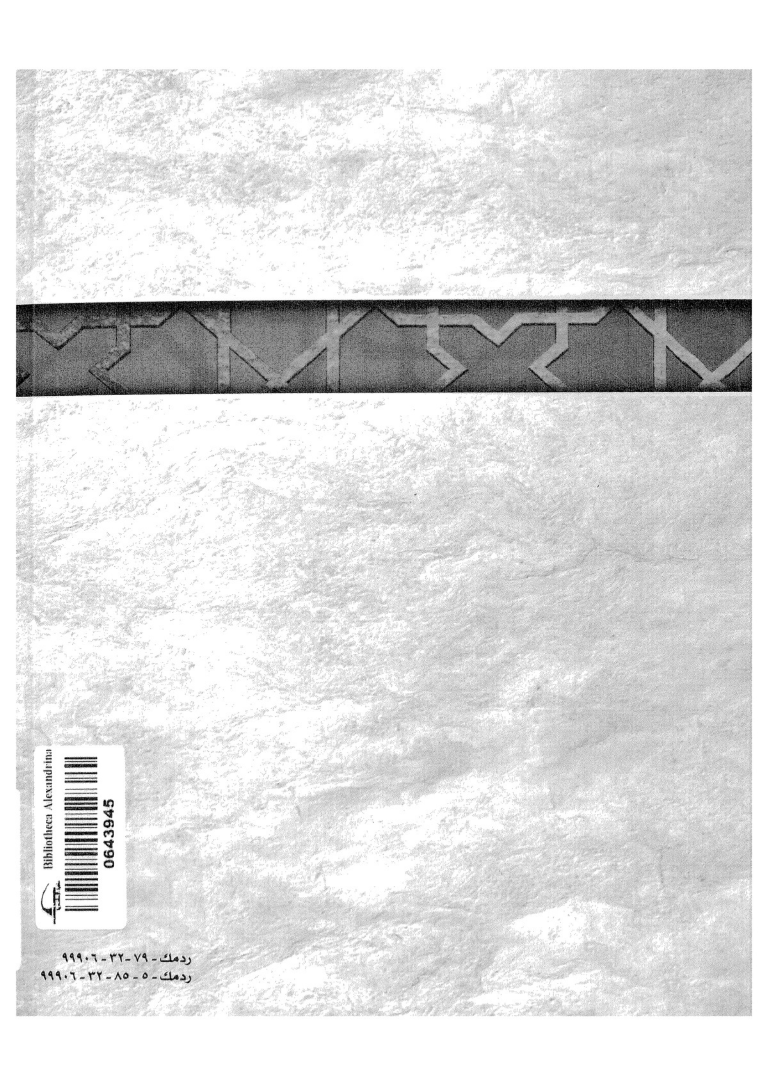
ثانيا: جامعة الكويت

ثالثاً: المعاهد الفنية (وزارة التعليم العالي)

رابعا: كارثة الاحتلال العراقي وأثرها في المؤسسات التعليمية



تنفيذ مطابع الملك - الكويت
هاتف: 4717769-4717768


Bibliotheca Alexandrina
0643945
ردمك - ٧٩ - ٣٢ - ٩٩٩٠٦
ردمك - ٥ - ٨٥ - ٣٢ - ٩٩٩٠٦